التقرير الإقليمي

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

في المنطقة العربية

United Nations Trust Fund for Human Security

IOM UN MIGRATION

UNITED NATIONS الاسكوا ESCWA

Shared Prosperity Dignified Life

التقرير الإقليمي

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

في المنطقة العربية

United Nations Trust Fund for Human Security

IOM UN MIGRATION

UNITED NATIONS الاسكوا ESCWA

Shared Prosperity Dignified Life

جامعة الدول العربية

© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: escwa@un.org-publications

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

صورة الغلاف: © IOM

شكر وتقدير

أعد التقرير الإقليمي عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية وفقاً لطلب اللجنة العربية للتنمية المستدامة في اجتماعها الثالث في كانون الأول/ديسمبر 2017 لإعداد تقرير إقليمي حول أهمية أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها في الدول المتأثرة بالنزاعات.

وهذا التقرير عمل تشاركي بين جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وهو جزء من برنامج "تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية" بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

وأعد التقرير تحت إشراف السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ورئيس لجنة اعداد التقرير، والوزير المفوض ندى العجيزي، مديرة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في جامعة الدول العربية.

وتولى قيادة عملية الإعداد وديد عريان (منسق ومستشار رفيع المستوى، التنمية المستدامة، جامعة الدول العربية)، بدعم من فريق بحثي أساسي مكون من الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة. وقد استرشد التقرير بنقاط الاتصال الرئيسية للكيانات الأساسية المشاركة في هذا المشروع، وهم مهرناز مصطفاوي (رئيس وحدة الأمن البشري، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري)، نينا ستورمان (أخصائية حالات الطوارئ وفترات ما بعد الأزمة، المنظمة الدولية للهجرة) وطارق العلمي (رئيس مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات، الإسكوا).

ويود فريق إعداد التقرير توجيه جزيل الشكر لأعضاء فريق العمل الإقليمي على مساهماتهم، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وإدارة الامم المتحدة للشؤون السياسية، والمجلس العربي للمياه، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

ويقدّر الفريق أيضاً ما قدمته نقاط الاتصال للدول الأعضاء في اللجنة العربية للتنمية المستدامة ومكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة من دعم وتوجيه، مع التأكيد على الدور الحاسم لنقاط الاتصال في إجراء المشاورات مع جهات التنسيق لدى الدول الأعضاء في اللجنة والممثلين الرسميين الآخرين من ذوي الصلة المعنيين في الدول محل التركيز.

فريق إعداد التقرير

منسق فريق المؤلفين

وديد عريان (جامعة الدول العربية)

فريق إعداد الفصول

الفصل 1 سارة صادق، ديفيد أرنولد (المنظمة الدولية للهجرة)

الفصل 2 خواكين ساليدو ماركوس، دارين هولاند (الإسكوا)

الفصل 3 خواكين ساليدو ماركوس، دارين هولاند (الإسكوا)

الفصل 4 سارة صادق، ديفيد أرنولد (المنظمة الدولية للهجرة)

الدعم البحثي

جالا العكوم، آنا ميديريس، مايا رمضان (الإسكوا)

التنسيق والدعم الإداري

خديجة الشافعي (جامعة الدول العربية)

هيلي كيم (المنظمة الدولية للهجرة)

الترجمة

قسم المؤتمرات، الإسكوا

العرض التقديمي والتنسيق والتصميم

قسم المؤتمرات، الإسكوا

وقد استفاد محتوى التقرير من رؤى وخبرات كل من (حسب المؤسسة والترتيب الأبجدي):

فيديل بيرينجيرو، مارلين آن توماسزكيويتش، دانيال جريسوولد، أكرم خليفة، كريمة الخوري، ريدان السقاف، سارة سلمان، جون سلون، ستيفاني شابان، يوسف شعيتاني، كارول شوشاني، يارا عكاف، كرم كرم، ميسا يوسف (الإسكوا).

نيكلاس ايموند، أنجليكا برومان، فراس بوديري، موريزو بوساتي، سيلين بولوز، يوكو توميتا، ليلى تومیه، ماريز حبيب، تالا الخطيب، كاتي سنوبول، هوميرا شيما، يلينا غيولخاندانيان، مارتينا كاريبري، ليندا كوتوني، لينا كوسا، كلير ماري ليستر، ديفيد مارتينو، كريستينا ميجو، فرناندو ميدينا، كلوديا ناتالي (المنظمة الدولية للهجرة).

موجز تنفيذي

أ. استعراض عام للوضع

شهد العقد الماضي تصاعداً حاداً في النزاعات في جميع أنحاء المنطقة العربية. وقد تبيّن أن هذه النزاعات أكثر حدةً وطولاً وتعقيداً، مما ألحق الضرر بالمشهد الثقافي الغني في المنطقة وقوّض الأمن البشري وفرص التنمية المستدامة. فمنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدى الأثر التراكمي للنزاع إلى خسارة مئات الآلاف من الأرواح، وتدمير الممتلكات والبنى التحتية، ونزوح الملايين، وتزايد أوجه عدم المساواة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم مواطن الضعف والهشاشة بمختلف أبعادها، وإلى تآكل قدرة الدولة والأفراد على التأهب لمواجهة الضغوط والتكيّف معها.

وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها السبعة عشر، بما تعكسه من مبادئ الأمن البشري، تنشد عالماً خالياً من الفقر والجوع والمرض. إلا أنّه مع تطور ديناميات النزاع في جميع أنحاء المنطقة العربية، تواجه الدول المتأثرة بالنزاعات مجموعةً فريدة من التحديات ذات السياق المحدد التي تقيّد القدرات والموارد المتاحة على حد سواء، وتقوّض استحقاقات مكاسب التنمية واستدامتها. الوضع ينذر بالخطر، فإذا استمر هذا الاتجاه سيكون من المستحيل تحقيق أهداف خطة عام 2030، حتى تلك المتعلقة بالاحتياجات الأساسية. وعلى ضوء هذه الخلفية، ثمة وعي متزايد بأنّ العديد من أهداف التنمية المستدامة سيتعذر تحقيقه ما لم يتم التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها الدول المتأثرة بالنزاعات، عبر اتّباعها نهجاً شاملاً يربط ما بين العمل الإنساني والتنمية وجهود السلام. والاحتمال وارد بتقويض تطلعات خطة عام 2030 للسكان والدول في المنطقة بدرجة كبيرة ما لم تُبذل الجهود لفهم آثار النزاع والتخفيف من وطأتها.

وتماشياً مع الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لتحقيق السلام والتنمية لشعوب المنطقة، وشعوراً منها بالقلق إزاء تفاقم الأوضاع في الدول المتأثرة بالنزاعات، طلبت اللجنة العربية للتنمية المستدامة، في اجتماعها الثالث في كانون الأول/ديسمبر 2017، إلى الجامعة إعداد تقرير إقليمي. يتناول تقرير «أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية» تداعيات النزاعات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة.

ويشمل التقرير، في مبادرة إقليمية، الدول الأعضاء التي تشهد نزاعاً، والخارجة من نزاع، والمتأثرة بنزاع. ولتحليلٍ أفضل للوقائع ذات السياق المحدد، بما في ذلك التحديات القائمة والفرص المتاحة في حالات النزاع في المنطقة، تم اختيار ثماني دول أعضاء هي: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الاتحادية، وجمهورية العراق، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، والجمهورية اليمنية.

ويجمع تقرير «أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية» مجموعةً من ذوي الصلة المعنيين للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئات التي تشهد النزاعات أو المتأثرة بها. وعوضاً عن زيادة أي عمل إضافي إلى نظم غالباً ما تكون مثقلة الكاهل وتواجه نقصاً في الإمكانيات، يرمي التقرير إلى الاستناد إلى الأطر الحالية وتعزيزها عبر سد الثغرات المحتملة والجمع بين الأدوات المتاحة بغية توفير الموارد اللازمة بسرعة أكبر والاستفادة منها بشكل أفضل. ويسهم التقرير أيضاً بتوفير مستودع شامل لهذه الأطر من أجل وضع وتعزيز خطط لسدّ الثغرات الحالية. ومن شأن هذا النهج مساعدة ذوي الصلة المعنيين على تحسين عملية تحديد التحديات المتفاقمة والمتغيرة التي تواجهها الدول المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء المنطقة.

ويسلّم التقرير بأن الحكومات والأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني والمجموعات المتضررة تقدّم منظوراً مقارَناً فريداً ومزايا عديدة للنهوض بخطة عام 2030 في البيئات المتأثرة بالنزاعات. ولإنشاء إطار عمل كليّ كان لا بد من اعتماد نهج على مستوى المجتمع بأسره يعترف بالأدوار المختلفة التي تضطلع بها هذه المجموعات. وهو يؤدي أيضاً إلى استنتاجات وتوصيات شاملة ومقتصرة على فئات محددة تدعم الانتقال من حالة النزاع إلى مرحلة التعافي والسلام «الإيجابي» المستدام.

وواضعو السياسات الوطنية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية، والمجتمع المدني الجمهور الرئيسي لهذا التقرير وحلقة الوصل بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

ويعتمد التقرير نهجاً مختلط الأساليب يشمل الأدبيات المرجعية واستعراضاً مكتبياً، وأكثر من 30 مشاورة إلكترونية إقليمية مع واضعي السياسات والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية. وإضافةً إلى ذلك، أجريت دراسة استقصائية تقييمية ضمّت 32 جهةً منسقة لأهداف التنمية المستدامة من الدول الأعضاء وأعضاءً من فرقة عمل إقليمية وفرق الأمم المتحدة القُطرية، وشملت تحليلاً إحصائياً استند إلى أحدث البيانات المتاحة عن التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها في الدول المتأثرة بالنزاعات.

ب. رسائل أساسية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

يحدد التقرير نتائج رئيسية عديدة لدعم الجهود الرامية إلى النهوض بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء المنطقة العربية.

1. الروابط بين النزاع والتنمية غير خطية. فالنزاعات العنيفة ظاهرةٌ معقدة تتجلى بطرق مختلفة في سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة. ووفقاً لذلك، لا بد من تقييم الاستجابات الإنمائية للتخفيف من آثار النزاع على الصعد المحلية ودون الوطنية والوطنية، ومواءمتها مع السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد. وتوفر الركائز الخمس لخطة عام 2030 (السلام، والناس، والكوكب، والازدهار، والشراكة) إطاراً متكاملاً لفهم التداخل بين مختلف أبعاد التنمية ومدى تأثير تحسين إحدى الركائز في توازن الركائز الأخرى ودعم تقدمها.

2. بغياب السلام، يستحيل تحقيق كافة الأهداف الأخرى. وتؤكد خطة عام 2030 على أنّه «لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة». ويحدد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة مقاصد تشجّع على إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة، يجد فيها الجميع متسعاً لهم. وزيادة الاستثمار في مجالات السلام والحوار والمصالحة كأساس لتحقيق التنمية المستدامة أمرٌ بالغ الأهمية لتحفيز الانتقال إلى ديناميات اجتماعية واقتصادية أكثر استقراراً. وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى الجهود المبذولة سابقاً لوضع نماذج حوكمة متجاوبة وشاملة للجميع تضع حداً للتمييز والتهميش وتقلّص أوجه عدم المساواة. فتمكين هياكل الحوكمة المحلية ضروري لضمان استجابات إنمائية وطنية تستند إلى الوقائع المحلية وتخدم الأكثر عرضة لخطر الإهمال. ويتطلب ذلك بذل جهود لتسخير وسائل جديدة، مثل دمج الأدوات الرقمية و»تكنولوجيا السلام» في جهود الوساطة وبناء السلام، ما من شأنه تعزيز الإدماج بغض النظر عن الموقع، والحواجز الاجتماعية، والقيود المفروضة على المواقع وحرية التنقل. ويتيح ذلك فرصاً لإدماج المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية، الذين يضطلعون أصلاً بدور رئيسي في بناء السلام المحلي وتهدئة الأوضاع أثناء العمليات المنفذة على الصعيد الوطني. علاوةً على ذلك، ينبغي تعزيز الجهود، عند الإمكان والاقتضاء، لدمج هيكل بناء السلام وأنشطته في المبادرات الإنسانية والإنمائية الجارية من أجل ضمان مراعاة الحساسيات المتعلقة بالنزاعات وتحديد فرص تحقيق مكاسب السلام بشكل أفضل، مع كفالة الاحترام الدائم للمبادئ الإنسانية.

3. في حين أن تقديم المساعدة الإنسانية يجسد مبدأ عدم إهمال أحد، إلا أنه تدبير مؤقت لا يمكن أن يكون بديلاً عن الحلول المستدامة الطويلة الأجل. وتدعو الأزمات الإنسانية، والأمنية، والاجتماعية والاقتصادية المتزامنة في العديد من الدول المتأثرة بالنزاعات إلى اتّباع نهج كلي وشامل للإغاثة الإنسانية والتنمية وبناء السلام، وإلى الحد أكثر فأكثر من مخاطر الكوارث، الأمر الذي يعالج دوافع الأزمات المعقدة والنزاعات وعواقبها ويعزز في الوقت نفسه الاستعداد للاستجابة للديناميات المتغيرة. ويستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة أطراً جديدة تراعي العلاقة القوية بين عمليات التنمية والإغاثة الإنسانية وجهود السلام، وتسهّل تحديد الفرص المتاحة للاستفادة من التقدم المحرز، وذلك عبر تحقيق أقصى حد من التآزر بين هذه الأبعاد الثلاثة. ومن أجل تعزيز اتساق السياسات والبرامج، وزيادة التنسيق، وتكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب مضاعفة الجهود للقضاء على الانعزال التنفيذي والسياسي بين أوساط العمل الإنساني والإنمائي والأوساط العاملة لبناء السلام والحد من مخاطر الكوارث.

4. أهداف التنمية المستدامة المتكاملة تقدم خارطة طريق متّسقة لتسخير أوجه التآزر بين مختلف أبعاد التنمية، وتوفر فرصة لتحديد القواسم المشتركة من أجل تنسيق التدخلات على نطاق ركائز التنمية والسلام والأمن والإغاثة الإنسانية. وبناءً على ذلك، يتطلب التنفيذ الناجح مساراً يؤكد الملكية الوطنية والتوطين المحلي لتحديد الأولويات الخاصة بكل دولة ويبيّن المجالات الأكثر تعثراً، وتلك التي تُثمر عن أفضل النتائج والتآزر ضمن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل دولة. ويجب مواءمة مسار تحديد الأولويات مع الجهود الرامية إلى تكييف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية محلياً، نظراً إلى أن الاحتياجات والأولويات غالباً ما تختلف على المستوى دون الوطني. ويوفّر إطار الأمن البشري صلةً مفاهيمية قيّمة بين الركائز الإنسانية والإنمائية والهادفة إلى بناء السلام، وبالتالي فهو يعرض نقطة التقاء للابتعاد عن النُّهج الانعزالية التي أعاقت الجهود المبذولة للنهوض بالتنمية المستدامة في البيئات المتأثرة بالنزاعات. ويرتكز الأمن الإنساني على خمسة مبادئ أساسية تحدد

معايير العمل الفعال بغية تعزيز القدرات البشرية، ويشدد على العمل الشامل والمحدد السياق ذي المنحى الإنساني والاتجاه الوقائي، ويركّز على الحماية والتمكين.

5. اعتماد نهج شامل للحكومة بأكملها وللمجتمع ككل من شأنه دعم التنسيق. ولسد الفجوة بين المشاريع الإنسانية والإنمائية ومشاريع السلام، من شأن توفير منتدى لذوي الصلة المعنيين أن يدعم تنسيق الجهود وقنوات التمويل والمعلومات، ويعالج الازدواجية أو الثغرات في المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً. وسيضم هذا المنتدى جميع الجهات الفاعلة المحلية المعنية ويسهم في تنسيق مختلف الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي سد الفجوات القائمة على صعيد التنسيق بين الكيانات المركزية والمحلية. وعلى هذا النحو، فإنّ منتدى التنسيق الذي يضم جهات فاعلة في الحقل الإنساني والإنمائي من مختلف الجهات الحكومية والأمم المتحدة والمجتمع المدني، سيدعم الدول الأعضاء لمواءمة الجهود، وإنفاذ جمع البيانات وتحديد الأولويات الوطنية. وزيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية ودون الوطنية أساسية أيضاً.

6. التكييف المحلي للجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالغ الأهمية لضمان اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، والحيلولة دون إهمال الفئات الضعيفة، وتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والمحلي. ومن الأهمية بمكان تعزيز الروابط بين الجهود المركزية والمحلية لضمان التقدم نحو السلام والتنمية المستدامين. ومشاركة المجتمعات المحلية، ولا سيما تلك المتأثرة بالنزاعات، فرصة لضمان أن تحقق الجهود المبذولة على الصعيد الوطني نتائج على الصعيد المحلي. فعند إجراء تكييف محلي، ينبغي التركيز على سياسات أهداف التنمية المستدامة وبرمجتها على حد سواء، وتعزيز القدرات لفهم وتطبيق أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، ورصد الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. لذلك، لا بد من اتخاذ تدبير مناسب لرصد هذه الأهداف وتطبيقها باستخدام الأدوات ذات الصلة وإشراك الجهات الفاعلة المحلية على أرض الواقع. وإضافةً إلى ما سبق، يتطلب تكييف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة محلياً استجابات مصممة على نحو يشمل قضايا جامعة، مثل قضايا الجنسين. ومن خلال إشراك أشخاص من مختلف الأجناس والأعمار ومن ذوي الإعاقة أو الأقليات، سيتم تعزيز الجهود المبذولة لعدم إهمال أحد. وسيتم في الوقت نفسه وضع أهداف التنمية المستدامة في سياقها ضمن الوقائع المحلية، وذلك لكفالة تركيز الأهداف حيث الضرورة ونشر تأثيرها. ويمكن القيام بذلك من خلال إضفاء الطابع المحلي على التنفيذ من أجل زيادة الشمولية على المستوى المحلي وإدماج الكيانات المحلية في العملية.

7. محدودية توافر البيانات لا تزال تشكل عائقاً رئيسياً أمام رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتكشف الدراسات والمشاورات الإلكترونية عن فجوة هائلة في جمع البيانات والوصول إليها ورصدها، وهي خطوات ضرورية لتحليل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات. وفي حين أن توافر بيانات دقيقة يطرح تحدياً للعديد من الدول في المنطقة، فهذا التحدي يتفاقم في الدول المتأثرة بالنزاعات لتعذّر الوصول إلى المناطق والسكان في حالات النزاع، مما يؤثر على تخطيط التعدادات ويحدّ من الآليات المتاحة لجمع البيانات. أضف إلى أنّه في حالات الطوارئ، تقوم مختلف الجهات الفاعلة بجمع البيانات بشكل فردي، مما يقوّض الجهود المنسّقة الرامية إلى رصد البيانات وتقييمها. بيد أنّه يمكن لهذه البيانات أن تضيع في غياب هيئة تنسيق مركزية تضطلع بمهمة جمعها. وإنفاذ الشراكات عبر الأطر الإقليمية والدولية القائمة والجديدة لرصد البيانات وتقييمها من شأنه أن يدعم الجهود الوطنية التي يبذلها ذوو الصلة المعنيون، وكذلك الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة لرصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وإنتاجها. وقد تم تحديد خطوات مستقبلية واعدة في العديد من الدول، تضمن تمثيل المكاتب الإحصائية الوطنية في الأطر الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، حيث تُكلّف هذه المكاتب بإنتاج البيانات المتعلقة بالمؤشرات والمقاصد المحددة لأهداف التنمية المستدامة، ورصد تلك البيانات وتحليلها.

8. إدماج النازحين داخلياً في الاستراتيجيات الإنمائية وجهود جمع البيانات بالغ الأهمية لضمان عدم إهمال أحد وتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً. ومن أوجه القصور الرئيسية أن البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة غالباً ما لا تتضمن بيانات عن النازحين داخلياً، إلا أنّ الشراكة مع المنظمات الدولية من شأنها أن تدعم ذوي الصلة المعنيين في رصد البيانات الكافية عنهم. وفيما يتعلق بشروط الأداء على الصعيد القُطري مقابل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، تُظهر لوحة متابعة مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 أن جمع البيانات لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً في الدول المتأثرة بالنزاعات. وتمّ تسليط الضوء على التعقيدات الفريدة لجمع البيانات في حالات النزاع في تقرير حديث أصدرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تناول التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني في الدول المتأثرة بالنزاعات.

9. لا بد من تكييف التدخلات الإنمائية في نهاية المطاف مع السياقين الوطني ودون الوطني، ولكن البعد الإقليمي يوفر أيضاً، وفي مجالات عديدة، منصةً فعالة من حيث الكلفة لتحقيق التقدم. وعلاوةً على ذلك، يلاحَظ وجود مجالات متداخلة من حيث المبادئ والأهداف بين الأطر الدولية والإقليمية. على سبيل المثال، تتقاسم خطة عام 2030 والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وخطط التنمية الوطنية مبادئ رئيسية من زاوية المرونة والاستقرار. وينبغي للجهات الفاعلة المعنية البحث في سبل إدماج هذه

الأطر لجمع البيانات على أفضل نحو والنهوض بجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة. والتراجع في تحقيق المكاسب الإنمائية في المنطقة العربية هو تذكير كئيب بأهمية تركيز المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية والحكومات على منع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق التنمية المستدامة. ويقتضي هذا الواقع اعتماد نهج إقليمي جديد لتطبيق نموذج الأمن البشري يقوم على مفهوم شامل لمنع نشوب النزاعات.

10. بالتزامن، يمكن أن تتيح جهود المجتمع الدولي «داخل الدولة» لتعزيز أهداف التنمية المستدامة ورصدها فرصةً لمزيد من التكامل. وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة هو أحد الأدوات الرئيسية لدعم الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام 2030. ومع أنّ هذا الإطار تقوده الأمم المتحدة، غير أنّ الهدف منه هو أن تتولى زمامه الجهات الوطنية وأن يكون راسخاً في أطر قائمة مثل خطط التنمية الوطنية. ويعتمد هذا الإطار الأداة التحليلية لأهداف التنمية المستدامة، التي تستلزم تولي زمام هذه الأهداف على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني، ودون الوطني، والريفي، والحضري. كما يهدف الإطار إلى دعم ذوي الصلة المعنيين في التزامها بعدم إهمال أحد، وذلك من خلال تعزيز البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ودعم المسارات الاقتصادية الكفيلة بالتحويل وتشجيع مشاركة ذوي الصلة المعنيين. ويساعد التقييم القُطري المشترك، بوصفه آلية إبلاغ لإطار الأمم المتحدة السابق ذكره، وكالات الأمم المتحدة على مناقشة التحديات الإنمائية الوطنية والنهج المشتركة في بداية دورة التمويل مع ذوي الصلة المعنيين الرئيسيين الوطنيين والدوليين.

11. الدول التي تشهد النزاعات أو المتأثرة بها تواجه تحديات هيكلية كبيرة تعوق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعرقل جهود التنسيق. ولبلوغ هذه الأهداف، على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية ككل أن تتعاون على نطاق القطاعات المجتمعية لتحقيق أهداف مشتركة. ويستلزم ذلك إقامة شراكات قوية ومتماسكة. ونظراً للترابط الذي تتّسم به خطة عام 2030، المطلوب بذل جهود مشتركة لتحقيق نتائج جماعية وضمان عدم إهمال أحد. وبغياب شراكات شاملة لا تستبعد أحداً على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية، ستُقوَّض الجهود المبذولة من أجل التصدي للتحديات المعقدة التي تطرحها النزاعات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتماشياً مع هذا الواقع، يسلّم الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بأن الشراكات بين ذوي الصلة المعنيين أساسية لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيات والموارد وتبادلها. ويسلّط الهدف 17 الضوء على الحاجة إلى مواءمة سياسات أهداف التنمية المستدامة مع المبادرات الجارية في مجال السياسات والبرمجة، وإلى إنفاذ التنسيق من أجل تعزيز التنمية المستدامة عبر الحدود والقضاء على الانعزال التقليدي.

والجدير بالذكر أنّ مقاصد الهدف 17 تشمل بناء القدرات، والتمويل، والتكنولوجيا، والحوكمة، والسياسات.

12. تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة هي إحدى المجالات الرئيسية التي تستدعي إقامة شراكات قوية لتعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات. وقد شدد ذوو الصلة المعنيون ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في الإسهامات المقدمة على الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة، كونهما محركين لتحقيق باقي الأهداف. وتجلّت الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي ذوي الصلة المعنيين في تحديد الأولويات المحفّزة التي قد تدعم الانتقال من النزاع إلى الانتعاش والسلام «الإيجابي» المستدام، وتحقيق هذه الأولويات استناداً إلى خارطة طريق. وبإمكان المجتمع الدولي أن يقدّم هكذا دعم عبر طرحه نهجاً أكثر شمولاً يقوم على ترابط ثلاثي يعتبر التنمية البشرية جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030.

© UNICEF

ج. التحديات والقيود التي تواجه النهوض بالنموذج الجديد لتحقيق خطة عام 2030 في الدول المعنية

بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية من خلال آليات تنسيق وخطط تنمية وطنية مُعاد إصلاحها تستند إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، لا تزال عدة تحديات مطروحة.

1. التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة

الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة والجيل الجديد من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة يوفّران القوة الدافعة لمعالجة الفجوات في التنسيق والقدرات. غير أنّ حالات من التخطيط المنفصل والازدواجية لا تزال تُصادَف داخل منظومة الأمم المتحدة بأشكالها المختلفة، وبين الأمم المتحدة وذوي الصلة المعنيين الوطنيين والخارجيين. ويتواصل الفصل بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية بفعل الانقسامات الثقافية المؤسسية المتعلقة بالثقافات المفاهيمية وثقافات العمل. وتبرز مسائل ذات صلة تقترن بافتقار لمبادرات متماسكة ومشتركة، وبغياب الوضوح على صعيد ولاية القيادة ووظائف مختلف الوكالات. ولذلك، قد يكون من المفيد إجراء استعراض منهجي للدروس المستفادة في المنطقة العربية، لتحديد المجالات المحتملة التي يمكن أن يوفر فيها التعاون الإقليمي قيمةً مضافة لمعالجة هذه القضايا.

2. آليات التخطيط والتنفيذ والتمويل

حتى الآن، كانت الجهود المبذولة في استخدام أساليب العمل الجديدة مخصصة الغرض وتختلف من دولة إلى أخرى، الأمر الذي أدى إلى طرح أسئلة مفتوحة بشأن هذه النتائج وكيف يمكن أن تبدو أو تتجلى في سياقات مختلفة. وفي واقع الأمر، تفتقر آليات التمويل الإقليمية الحالية إلى أداة لإطلاق المبادرات الإنسانية والإنمائية. ومع أنّ التمويل غالباً ما يرتبط بخطة أو برنامج معيّن، ما قد يعزز الترابط، فإن خطط التمويل لا تصمم بنيّة أو قدرة محددة لتسهيل التعاون بين الركائز. ونتيجةً لذلك، يؤدي الافتقار إلى التمويل التعاوني والمتعدد السنوات إلى تعذر تحقيق نتائج جماعية طموحة، مثل أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى اعتماد مخططات تمويل سنوية بدلاً من تلك المتعددة السنوات، تؤدي تجزئة التمويل أيضاً إلى تقويض التآزر على صعيد الترابط الثلاثي.

3. بيئة السياسة العامة/الحوكمة

فكرة زيادة الموارد الموجَّهة عبر النظم القُطرية والمساهمة في تنمية القدرات الوطنية هي من المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التكامل على صعيد الترابط الإنمائي والإنساني والأمني. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود أطر تخطيط أكثر تكاملاً في المنطقة العربية يوفرها النهج الاستراتيجي الجديد لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، فإن الجهود المبذولة للعمل مع النظم القُطرية ومن خلالها لا تزال بعيدة عن كونها مسار العمل المتّبع. ولا بد من الإشارة إلى أنّ عوامل الاقتصاد السياسي مثل توزيع السلطة، أو ضعف سيادة القانون وعدم احترام حقوق الإنسان، أو مقدار الثقة في المؤسسات، أو ارتفاع مستويات الفساد المتصوَّر هي عوامل كثيراً ما تحدّ من الجهود الإنسانية والإنمائية الأكثر طموحاً التي يلزم أن تبذلها المؤسسات القُطرية مباشرةً. وينعكس أثر ذلك بشدّة على سياقات النزاع. وفي هذه الحالات، تؤدي تقلبات التنمية على أرض الواقع والاحتياجات الإنسانية الملحة إلى وضع مجموعة من الإجراءات تفتقر إلى استراتيجيات انتقالية واضحة.

4. تقلبات السياقات والأزمات المتعددة التي تحدث بالتوازي

قلّة من الخطط الحالية أو المشاريع المنفذة تشتمل على تصاميم للتعامل مع الحالات الطارئة المرتبطة بمصادر جديدة أو متجددة للعنف، أو بالضعف إزاء أزمات أخرى مثل الأزمات الصحية والفيضانات والصدمات الغذائية وما إلى ذلك. وفي حين أنّ التخطيط الاستباقي والتمويل باتا يشكلان القاعدة في مواجهة الكوارث الطبيعية، لم يُطبّقا بعد في حالات الطوارئ الناجمة عن النزاعات. وزيادة التآزر بين الجهات الفاعلة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والجهات الفاعلة في الأوساط الإنسانية والإنمائية وأوساط بناء السلام قد تتيح تبادل الأدوات والنُهج لتسيير تطبيقهما.

5. تحديات تشغيلية أخرى

تشمل التحديات الرئيسية التي تواجهها جميع الدول المعنية الافتقار إلى البيانات اللازمة لرصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة والتقدّم المحرز في تحقيقها بشكل فعال. ويعكس هذا التحدي المشترك صعوبة جمع بيانات كاملة ودقيقة في سياقات النزاع. وقد تفاقمت هذه الصعوبات مع ظهور جائحة كوفيد-19، مما يجعل الوصول إلى أضعف فئات السكان أكثر صعوبة. وأخيراً، في حين أن إنشاء شبكات ذوي الصلة المعنيين يعتبر عنصراً أساسياً للنجاح في توطين أهداف التنمية المستدامة والنهوض بها، ليس من الواضح كيفية التعبير عن دور المجتمع المدني، ولا سيما في سياق الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة، وتعزيز دور المنسقين المقيمين، وإنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة، والربط مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

د. سبل المضيّ قدماً

في حين أن تحقيق أهداف خطة عام 2030 يتطلب جهوداً متسقة وتآزراً وثيقاً بين مختلف الجهات الفاعلة، من الواضح أن الدول المتأثرة بالنزاعات تواجه تحديات منهجية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية. ويتطلب التصدي لهذه التحديات التركيز على ما يلي:

1. تشجيع الشراكات القوية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لدعم ذوي الصلة المعنيين في تعزيز السلام والمؤسسات بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

2. لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال التعاون ودعم هذه الجهات على مستوى القدرات كما هو مبيّن في الهدف 17. ويضمن ذلك توطيد قدرة المؤسسات، بما في ذلك رصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تعزيز قدرات ذوي الصلة المعنيين وملكيتهم لخطة عام 2030 على المستوى الوطني تنسيقاً وثيقاً داخل الكيانات الوطنية وفيما بينها، وبين هذه الكيانات والمجتمعات الإقليمية والدولية والمحلية.

3. من أجل إحراز تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة وتحقيق نتائج جماعية، اتّضح أن النهج الشامل أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى ذوي الصلة المعنيين ومن أجل التواصل مع المجتمعات المحلية.

4. إنّ التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية المعنية التي تشمل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية بدون أن تقتصر عليها، سيضمن وصول الجهود الوطنية لتطبيق أهداف التنمية المستدامة إلى الفئات الأكثر ضعفاً والمعرضة لخطر الإهمال في إطار العمل لتحقيق خطة عام 2030.

5. كما يتضح من إسهامات الممثلين عن ذوي الصلة المعنيين، فإن حكومات الدول المتأثرة بالنزاعات حريصة على العمل بتنسيقٍ وثيق مع المجتمعات الإقليمية والدولية من أجل اتباع نهج مستدام نحو السلام والتنمية. وتضطلع المجتمعات الإقليمية والدولية بدور رئيسي في دعم هذه الجهات لإرساء السلام وتحقيق التنمية على المدى الطويل.

© IOM

المحتويات

شكر وتقدير 03
فريق إعداد التقرير 04
موجز تنفيذي 05

1. استعراض عام للوضع **15**
أ. مقدّمة 16
ب. الدول المختارة والمنهجية المتّبعة 18
ج. المشهد العالمي للنزاع 19
د. البعد الإقليمي: التحديات والفرص المُتاحة 21
هـ. لمَ اتّباع نهج الأمن البشري؟ 24
و. خلاصة 26
ي. الرسائل الرئيسية 26

2. تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية المتأثرة بالنزاع المسلح والعنف **29**
أ. مقدّمة 30
ب. السلام 31
ج. الناس 40
د. الكوكب 52
هـ. الازدهار 60
و. خلاصة

3. بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة: تفعيل الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام في الدول المتأثرة بالنزاع في المنطقة العربية **61**
أ. مقدّمة 62
ب. بناء السلام والنهوض بالتنمية المستدامة: نحو نموذج متكامل لمنع نشوب النزاعات بالاعتماد على دروس الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام 62
ج. خطة عام 2030 كخارطة طريق لتحقيق نتائج جماعية وتعزيز الأمن البشري بما يتماشى مع أساليب العمل الجديدة ونُهج الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام 63
د. التحديات والقيود التي يواجهها النهوض بالنموذج الجديد لتنفيذ خطة عام 2030 في الدول المعنية 65
هـ . التطورات الواعدة لتجسيد خطة عام 2030 في الدول المعنية 73
و. خلاصة ونقاط الدخول للنهوض بخطة عام 2030 في الدول المعنيّة 78

4. الشراكات من أجل السلام والتنمية 83

أ. مقدّمة 84

ب. لمحة عامة عن الأطر الإقليمية والوطنية لأهداف التنمية المستدامة 84

ج. تأثير النزاع على التنسيق الوطني والشراكات الوطنية 97

د. دور الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية 103

هـ . سبل المضيّ قدماً 104

و. خلاصة 109

المرفقات 111

المراجع 122

الحواشي 128

قائمة الجداول

الجدول 1. الدول المعنية: وضع المصادقة على الاتفاقات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد وبيانات مختارة حول الفساد من إطار رصد خطة عام 2030 40

الجدول 2. الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية ونوع المساعدة، 2020 (ملايين الأشخاص) 41

الجدول 3. عدد الهجمات على مرافق الرعاية الصحية، 2015-2020 46

الجدول 4. الأشخاص الذين يحتاجون إلى الخدمات التعليمية، 2020 (ملايين الأشخاص) 47

الجدول 5. مستوى الإجهاد المائي وسحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة 49

الجدول 6. الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، 2020 (ملايين الأشخاص) 51

الجدول 7. الرصيد الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 56

الجدول 8. مجموع الدين الحكومي العام (النسبة المئوية) 56

الجدول 9. لمحة عامة عن خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية الرئيسية الحالية 67

الجدول 10. آليات التنسيق الإقليمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية 85

الجدول 11. لمحة عامة عن آليات التنسيق الوطني بشأن أهداف التنمية المستدامة 93

قائمة الأشكال

الشكل 1. أنواع النزاعات على الصعيد العالمي، 1975-2017 20

الشكل 2. أنواع النزاعات في المنطقة العربية، 1975-2017 22

الشكل 3. الوفيات حسب نوع النزاع، 1989-2017 24

الشكل 4. الركائز الخمس لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها كما هو مبين في هذا التقرير 30

الشكل 5. الوفيات السنوية المرتبطة بالمعارك في العالم والمنطقة العربية (أ) والوفيات المرتبطة بالمعارك حسب الدول في المنطقة العربية (ب)، 2010-2019 32

الشكل 6: النزوح القسري في الدول المعنية والعالم، 2010-2019 33

الشكل 7. اللاجئون (أ) والنازحون داخلياً (ب) كنسبة مئوية من مجموع السكان 34

الشكل 8 : عدد النازحين داخلياً في الدول المعنية جراء النزاع والكوارث 36

الشكل 9. عدد قرارات مجلس الأمن (أ) والنسبة المئوية للقرارات المتعلقة بالجريمة المنظمة حسب المنطقة الجغرافية (ب)، 2010-2019 37

الشكل 10. قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجريمة المنظمة في المنطقة العربية حسب نوع الجريمة، 2010-2019 (النسبة المئوية) 38

الشكل 11. قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجريمة المنظمة في المنطقة العربية حسب الدولة ونوع الجريمة، 2010-2019 (النسبة المئوية) 39

الشكل 12. نسب الفقر العالمية والإقليمية عند 1.9 دولار (أ) و3.2 دولار (ب) (تكافؤ القوة الشرائية 2011) 1999-2018 42

الشكل 13. نسب الفقر في الدول المعنية (أ) والدول العربية الأخرى (ب) عند 3.2 دولار (تكافؤ القوة الشرائية 2011)، 1999-2018 43

الشكل 14. انتشار الجوع في المنطقة العربية: نقص التغذية في مجموعة مختارة من الدول المعنية وباقي الدول العربية، 2000-2018 44

الشكل 15. متوسط العمر المتوقع في المنطقة العربية وفي الدول المعنية، 1970-2017 45

الشكل 16. حصة الزراعة (المحاصيل والحراجة وصيد الأسماك) من مجموع العمالة والناتج المحلي الإجمالي،2017 50

الشكل 17. الكلفة الاقتصادية للعنف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، 2018 54

الشكل 18. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في الدول المعنية، 2012-2020 55

الشكل 19. الإيرادات والنفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2010-2020 58

الشكل 20. معدل بطالة الشباب في الدول المعنية والعالم، حسب النوع الاجتماعي، 2020 (النسبة المئوية) 59

الشكل 21. العمالة الهشة، 2019 (النسبة المئوية) 59

الشكل 22. الإطار المؤسسي في العراق لتنسيق عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 92

الشكل 23. اللجان الفنية وأهداف التنمية المستدامة المعنية، العراق 93

الشكل 24. الإطار المؤسسي لأهداف التنمية المستدامة، الأردن 94

الشكل 25. اللجان الفنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، لبنان 95

الشكل 26. الإطار المؤسسي لرصد أهداف التنمية المستدامة، ليبيا 96

قائمة الأطر

الإطار 1. جائحة كوفيد 19: تهديدات غير مسبوقة تستدعي تضامناً غير مسبوق 46

الإطار 2. الكلفة الاقتصادية للنزاع في ليبيا 57

الإطار 3. الأمن البشري: الربط بين الاستجابة الفورية والحلول الطويلة الأمد 64

الإطار 4. الجوانب الرئيسية لإصلاح الهيكليات الحالية من أجل النهوض بنهج الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام في الدول المتأثرة بالنزاعات 64

الإطار 5. أمثلة عن تحديات في التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة في دول معنية مختارة 66

الإطار 6. آليات التخطيط والتنفيذ والتمويل: تحديات تواجهها دول معنية مختارة 69

الإطار 7. بيئة السياسات العامة/الحوكمة: تحديات تواجهها دول معنية مختارة 69

الإطار 8. تزامن بين تقلب في السياقات وتعدد في الأزمات: تحديات تواجهها دول معنية مختارة 71

الإطار 9. تحديات تشغيلية أخرى تواجهها دول معنية مختارة 72

الإطار 10. التطورات الواعدة للسلام 73

الإطار 11. التطورات الواعدة للناس 75

الإطار 12. التطورات الواعدة للكوكب 77

الإطار 13. التطورات الواعدة للازدهار 77

الإطار 14. التطورات الواعدة بشأن إشراك ذوي الصلة المعنيين في خطة عام 2030 في العراق 102

الإطار 15. التطورات الواعدة بشأن إشراك ذوي الصلة المعنيين في آليات التنسيق الوطني، الأردن ولبنان 102

الإطار 16. التطورات الواعدة بشأن اعتماد الأمن البشري من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في مصر 105

الإطار 17. التطورات الواعدة بشأن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بأهداف التنمية المستدامة والتقرير الطولي لمنظمة الهجرة الدولية في العراق 107

1 استعراض عام للوضع

© IOM

أ. مقدّمة

على الصعيد العالمي، ارتفع العدد الإجمالي للنزاعات بمقدار الثلثين في العقد الماضي، حيث سُجل 52 نزاعاً مسلحاً في نهاية عام 2018 وفقاً لتقديرات عام2019[1]. ويقيم حالياً نحو ملياري شخص في دول متأثرة بالنزاعات[2]. وبحلول عام 2030، سيعيش ثلثا السكان الذين يواجهون فقراً مدقعاً في العالم في ظروف هشة[3]. ومع تفاقم النزاعات العالمية في السنوات الأخيرة، من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل[4]. ففي عام 2018 وحده، بلغ العدد الإجمالي للوفيات في المناطق المتأثرة بالنزاع حوالي 53,000 شخص[5]. وعلى الرغم من أن هذا العدد قد انخفض من 67,000 حالة وفاة في عام 2017[6]، من المرجّح أن يتواصل الأثر الإنساني للنزاعات.

والمنطقة العربية هي موطن لمشهد ثقافي واجتماعي غني متجذّر في تاريخ من المعتقدات المتنوعة، والقيم المشتركة، والموارد المتعددة، والأصول التراثية الفريدة من نوعها. بيد أن العقد الماضي شهد زيادة حادة في النزاعات التي هددت المنطقة وثقافتها ومواردها الحيوية. وقد أدى الأثر التراكمي لهذه الزيادة إلى وقوع خسائر في الأرواح، وتدمير الممتلكات والبنى التحتية، ونزوح السكان، وتفاقم عدم المساواة بما فيه بين الجنسين، وانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد ثبت أن العنف والتمييز ضد المرأة يزدادان حدةً في حالات النزاع وما بعد النزاع[7]. وهذه العوامل تقوّض الأمن البشري والمكاسب الإنمائية المستدامة، وتضاعف في الوقت ذويه الهشاشة المتعددة الأبعاد[8]. فبغياب الجهود الحثيثة لفهم آثار النزاعات والتخفيف من حدتها، ثمة خطر من أن تنتفي التطلعات إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كذلك، تضررت المنطقة في عام 2020 جراء تفشي جائحة كوفيد-19. وفي حين أن التداعيات الطويلة الأجلِ والمفعولِ على المنطقة لم تُلاحظ بعد، تركت الجائحة على المدى القصير أثرها على الحكومات والمجتمعات، وعلى الفئات الضعيفة بشكل خاص. وتجدر الإشارة إلى أنّ تداعياتها كانت كبيرة في الدول المتأثرة بالنزاعات، الأمر الذي فرض ضغوطاً هائلة على النظم الصحية الضعيفة و/أو المثقلة بالأعباء، وأدى إلى نشوء عدة تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة[9]. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة أصلاً وانخفاض الموارد المتاحة وزيادة القيود المفروضة على التنقل، ناهيك عن تفاقم التوترات في البيئات المتأثرة بالنزاع. وفي حين أنّ هذا التقرير لا يركز على جائحة كوفيد-19، ينبغي قراءته مع مراعاة عواقبها على المجتمعات والحكومات في الدول المتأثرة بالنزاعات في هذه المنطقة.

خطة عام 2030: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بأهدافها السبعة عشر، دعوة للعمل وفرصة فريدة للدول للقضاء على الفقر وعدم المساواة بجميع أشكاله. وتُعنى أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بتحفيز النمو الشامل، والحد من عدم المساواة، والتصدي لتغيّر المناخ، من بين أولويات دولية أخرى. وفي سياق ديناميات جيوسياسية متغيرة، أتت الخطة في منعطف حاسم بالنسبة إلى المنطقة العربية فوفّرت إطاراً لحشد الجهود الجماعية بغية معالجة قضايا السلام والتنمية، وترسيخ الإنجازات الإيجابية التي تحققت حتى الآن. وخطة عام 2030[10]، التي تجسد مبادئ الأمن البشري، تؤكد على:

> **عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز... خال من الخوف ومن العنف... وتتاح فيه للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد... وعلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية... على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي... وتتاح فيه الأغذية الكافية والمأمونة والميسورة التكلفة والمغذية... فيه الموائل البشرية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة ويمكن فيه للجميع الحصول على طاقة ميسورة وموثوقة ومستدامة.**

السياق: تشير الأدبيات العالمية المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى أن الدول المتأثرة بالنزاعات بعيدة كل البعد عن تحقيقها[11]، فهي تواجه مجموعة من التحديات ذات السياق المحدد تقوّض القدرة المؤسسية وتؤدي إلى شحّ الموارد المتاحة. وحتى الآن، الدول الهشة هي مجموعة الدول النامية المتأخرة أكثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالاحتياجات الأساسية (بما في ذلك الفقر ونقص التغذية والحصول على التعليم والكهرباء والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي)[12]. وفي الوقت نفسه، يقدّر أن الدول المتأثرة بالنزاعات ستستضيف حوالي 85 في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، المتوقع أن يبلغ عددهم 342 مليون شخص تقريباً في عام

2030[13]. وانطلاقاً من هذا الواقع، ثمة وعي متزايد بتعذّر تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة ما لم يتم التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها الدول المتأثرة بالنزاعات، وذلك عبر اتّباعها نهجاً شاملاً يربط ما بين العمل الإنساني والتنمية وجهود السلام.

الأساس المنطقي: تماشياً مع الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية لتحقيق السلام والتنمية لشعوب المنطقة، وشعوراً منها بالقلق إزاء تفاقم الأوضاع في الدول المتأثرة بالنزاعات، طلبت اللجنة العربية للتنمية المستدامة، في اجتماعها الثالث في كانون الأول/ديسمبر 2017، إلى الجامعة إعداد تقرير إقليمي يبحث في تداعيات النزاعات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وقد نُشرت عدة تقارير رئيسية تحلل التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة[14]. وفي حين ركزت بعض الدول على تحقيق أهداف مختارة، بما فيها الدول المشمولة بهذا التقرير، لم يتناول أيّ منها هذه المسألة من زاوية متكاملة وإقليمية. وحتى الآن، لا تحليل إقليمي شامل للجهود المبذولة وللتقدم المحرز في الدول المتأثرة بالنزاعات. وبغياب هذا التحليل، تفتقر هذه الدول إلى التوجيهات والأدوات اللازمة لإعطاء الأولوية لمقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتحقيقها، وتواجه خطر التأخر أكثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمثّل هذا التقرير أول تقييم إقليمي لتأثير النزاعات على أهداف التنمية المستدامة، ويركّز على الفرص والتحديات الإقليمية في تحقيق هذه الأهداف في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية. وهو يعتمد بذلك زاوية الأمن البشري.

الأهداف: يعنى هذا التقرير بدعم مختلف ذوي الصلة المعنيين والجمع بينهم للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في حالات النزاع، مما يجنّب تثقيل النظام بأعمال إضافية؛ وفي الواقع، يستند هذا التقرير إلى الأطر الحالية ويعززها عبر سد الثغرات المحتملة والدمج بين الأدوات المتاحة لتوفير الموارد اللازمة بسرعة أكبر والاستفادة منها بشكل أفضل. ويسهم التقرير أيضاً في توفير مستودع شامل لهذه الأطر من أجل وضع وتعزيز خطط لسدّ الثغرات الحالية. ودعماً للنهوض بخطة عام 2030 عبر محفزات للسلام والتنمية، وتحقيقاً للمكاسب الأكثر تأثيراً واستدامةً للسكان والمجتمعات المحلية، يقترح التقرير إيلاء الأولوية لمقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة الحاسمة. وفي هذا السياق، يقدم التقرير مجموعة من التوصيات بسياسات عامة لدعم الانتقال من حالة النزاع إلى مرحلة التعافي والسلام «الإيجابي» المستدام، عبر إقامة شراكات متسقة بين ذوي الصلة المعنيين واستحداث آليات التنسيق. ومن خلال هذه المقاربة، يبيّن التقرير والدليل المرجعي أهمية النهج العالمي وإنما ذي السياق المحدد في الدول المتأثرة بالنزاعات لأنه لا يمكن اتباع أسلوب واحد يناسب الجميع. ففي الواقع، يقرّ التقرير بأهمية الأولويات الوطنية والتحديات والفرص المحلية لتحقيق الانتقال من حالة الضعف إلى التنمية الطويلة الأجل.

هيكل التقرير: يستهلّ التقرير بمقدمة تعرض لمحة عامة عن السياق والأساس المنطقي والمنهجية المتّبعة (بما في ذلك القيود والتحديات) ويتناول عدداً من الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية. ويسلط الضوء على الاتجاهات العالمية والإقليمية في ديناميات النزاع، ويستكشف الأثر الكبير للنزاعات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. ولمعالجة هذه المسائل، يقترح التقرير إطاراً ودليلاً مرجعياً، تسترشد الدول بهما في تحديد أولوية أهداف التنمية المستدامة وتسلسلها، وذلك في إطار خططها الإنمائية الوطنية والمحلية وهيكل سياساتها. ويعرض الفصل 2 الركائز الخمس الرئيسية التي تقع في صميم خطة عام 2030، وهي الناس والكوكب والازدهار والشراكة والسلام، ويبيّن أثر النزاعات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويستند إلى هذه الركائز الخمس لعرض تحليل متعمّق للأبعاد الرئيسية لتنفيذ الأهداف في المنطقة والدول المعنية. ويركز الفصل 3 على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لتحديد الفرص المتاحة من أجل النهوض بخطة عام 2030 في المنطقة والانتقال إلى سلام وتنمية مستدامين. ويركّز الفصل الأخير على الشراكات، فيؤمّن مستودعاً شاملاً للأطر الحالية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وبهدف سدّ الثغرات المحتملة وتحديد ذوي الصلة المعنيين الرئيسيين، يبيّن الفصل الأخير كيفية تأثير النزاعات على أشكال مختلفة من التنسيق والشراكات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويتضمن هذا الفصل عرضاً للممارسات الجيدة والشراكات التحفيزية لدعم الحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويخلص التقرير إلى رسائل وتوصيات رئيسية موجّهة إلى جميع ذوي الصلة المعنيين بما في ذلك، على سبيل المثال، الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات.

ب. الدول المختارة والمنهجية المتّبعة

قادت جامعة الدول العربية، من خلال إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي التابعة لها، عملية البحث في هذا التقرير لتمكين إجراء حوار بشأن تأثير النزاع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقد تمت صياغة التقرير وأجريت البحوث بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، والإسكوا، والمنظمة الدولية للهجرة التي اضطلعت بمهام الأمانة.

وإلى جانب هذا الفريق الأساسي الذي يضم الجهات الفاعلة الأربع، جرى التنسيق مع فريق عمل إقليمي يضم منظمات غير حكومية دولية ووطنية، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية[15]. كما تمّ التشاور عن كثب مع ممثلين عن الدول الأعضاء ومع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في الدول المشاركة. وهذا النهج التشاركي والشامل يبرز أكثر فأكثر الطابع الفريد لهذا التقرير الذي يشمل الفترة الزمنية من عام 2015 وحتى عام 2020. وقد أخذ التقرير عام 2015 نقطة انطلاق له لكونه شهد إطلاق أهداف التنمية المستدامة في استعاضة عن الأهداف الإنمائية للألفية.

اختيار الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة: يشمل التقرير، في مبادرة إقليمية، الدول الأعضاء المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاعات، أو التي هي في بيئات تشهد انتعاشاً مبكراً ما بعد نزاع. ولتحليل أفضل للحقائق ذات السياق المحدد، بما في ذلك ما يواجَه من تحديات وما يُتاح من فرص في حالات النزاع في المنطقة، تم اختيار ثماني دول أعضاء هي: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية[16]، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الاتحادية، وجمهورية العراق، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، والجمهورية اليمنية[17].

وقد اختيرت هذه الدول الثمانية لمراعاة ما يلي: (أ) الاختلافات من حيث الموقع؛ (ب) حجم السكان؛ (ج) حدّة النزاع ومراحله؛ (د) الضلوع المباشر وغير المباشر في النزاع؛ (هـ) تنوّع المخاطر وديناميات النزاع، بما في ذلك أثره البشري؛ (و) الإطار الوطني لأهداف التنمية المستدامة الداعم لرصد خطة عام 2030 وتنفيذها في كلّ من هذه الدول.

المنهجية: يعتمد التقرير مزيجاً من أساليب جمع البيانات يشمل البحوث الثانوية والأولية التي تدمج بين البيانات الكمية والنوعية على النحو التالي:

1. المراجعة المكتبية (أيلول/سبتمبر 2019 - أيلول/سبتمبر 2020): جرى استعراض تقارير ووثائق عالمية وإقليمية ووطنية تتناول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات. وخلال مرحلة جمع البيانات اللازمة للبحث، تم استعراض تقارير ووثائق وطنية أخرى منها التحليلات القُطرية المشتركة، والاستعراضات الوطنية الطوعية، والتقارير الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، حسب توفّرها.

2. المشاورات التمهيدية (تشرين الثاني/نوفمبر 2019): شاركت ثلاث دول أعضاء في مشاورات أولية خلال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي استضافته جامعة الدول العربية هي جمهورية السودان، ودولة ليبيا، والجمهورية اليمنية.

3. التحليل الإحصائي (حتى عام 2019): أجري تحليل إحصائي يغطي الركائز الخمس الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، وذلك باستخدام أحدث البيانات المتوفرة عن التقدم في تحقيق هذه الأهداف في الدول المتأثرة بالنزاعات.

4. دراسة استقصائية تقييمية (كانون الأول/ديسمبر 2019-شباط/فبراير 2020): جرى تعميم استبيان على 32 جهة تنسيق معنية بأهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وعلى أعضاء من فريق العمل الإقليمي ومكاتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. والقصد من هذا الاستبيان هو دعم تركيز البحث على الفرص والتحديات من أجل جمع البيانات وإنشاء آليات التنسيق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة[18].

5. المشاورات الإلكترونية (أيار/مايو - آب/أغسطس 2020): أجريت 33 من المشاورات إلكترونية مع جهات تنسيق معنية بأهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، ووزارات ومجالس محلية أخرى معنية، وفرق العمل الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء وجهات فاعلة محلية بغية جمع بيانات متعمقة عن آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنسيقها. ودعمت فرق العمل الإقليمية فريقَ البحث في تحديد مختلف الجهات الفاعلة المعنية بخطة عام 2030 في الدول المشمولة بالتقرير. وتطرّقت المشاورات الإلكترونية إلى الفرص والتحديات المتعلقة بتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، وبإنشاء آليات التنسيق أو تحديثها لضمان ملاءمة توصيات التقرير للسياق. وهذه المشاورات تناولت أيضاً الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في المنطقة[19].

6. عملية النشر: ستستضيف جامعة الدول العربية الإطلاق الرسمي للتقرير، الذي سيُنشر على نطاق أوسع ويوزّع على الجهات المعنية بدعم الدول في تعزيز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

تأثير جائحة كوفيد-19 على المنهجية والجدول الزمني: تزامنت عملية جمع البيانات وصياغة التقارير مع تفشي جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية. فقد أرجئت بداية المشاورات الإلكترونية من نيسان/أبريل 2020 إلى حزيران/يونيو، وقد استمرت حتى آب/

أغسطس 2020. ونظراً إلى أنّ التقرير يعتمد نهجاً شاملاً يربط ما بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لتحليل مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تناولت المشاورات الإلكترونية جائحة كوفيد-19 لفهم ما طرحته من تحديات وأتاحته من فرص في تحديد الأولويات والشراكات المتعلقة بتلك الأهداف.

وكما تبيّن خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020، من المتوقع أن تؤثّر الجائحة على تحديد الأولويات على المستوى الوطني[20]. وبصرف النظر عن هذا العامل، يجدر التأكيد على ترابط أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. فأثناء جمع البيانات والمشاورات الإلكترونية، تمّ اتّباع نهج كلي لمعالجة المواضيع المطروحة، لا سيما بشأن التحديات والفرص للنهوض بخطة عام 2030 في الدول المتأثرة بالنزاعات، وتعزيز الشراكات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال نهج يضم ذوي الصلة المعنيين المتعددين. ويركّز التقرير على خطة عام 2030 بوصفها أداةً لتحقيق السلام والازدهار والتنمية. ولم يُنظر إلى تفشي جائحة كوفيد-19 بمعزل عن العناصر الأخرى، بل شكّل جزءاً من التحليل الشامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئات المتأثرة بالنزاعات.

القيود والتحديات الرئيسية: في ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى ذوي الصلة المعنيين والبيانات، واجه التقرير التحديات والقيود التالية:

1. **الوصول إلى البيانات:** تبيّن أثناء عملية جمع البيانات أنّ أحد القيود الرئيسية هو عدم توفّر بيانات محدّثة ودقيقة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر شكّل تحدياً مشتركاً في مختلف الدول وإن كان بدرجات متفاوتة. وبالإضافة إلى ذلك، لم ترد خلاصة وافية لأطر التعاون الإقليمية والوطنية في الأدبيات التي تتناول أهداف التنمية المستدامة. وخلال المشاورات الإلكترونية، أكد مختلف ذوي الصلة المعنيين وجود هذه القيود التي تقف عائقاً رئيسياً أمام النهوض بخطة عام 2030 وقياس التقدم المحرز لضمان تقييم مناسب للمؤشرات والمقاصد.

2. **العمل مع ذوي الصلة المعنيين:** تشمل قيود أخرى صعوبة التنسيق وأولويات متنافسة من جرّاء حالات النزاع. وفضلاً عن صبّ الدول المتأثرة بالنزاعات تركيزها على الاستجابة للطوارئ، فقد كان لتفشي جائحة كوفيد-19 في ربيع عام 2020 أثرٌ على استجابة ذوي الصلة المعنيين لطلبات الحصول على المعلومات ومشاركتهم في المشاورات الإلكترونية. غير أنه تمّ استكمال هذا الواقع عبر تمديد الإطار الزمني للمشاورات الإلكترونية والمحافظة على المرونة في الحصول على المعلومات لضمان مستوى كافٍ من المشاركة مع ممثلي الدول الأعضاء، وفريق الأمم المتحدة القُطري، والجهات الفاعلة المحلية في جميع الدول المشمولة بهذا التقرير. ومع ذلك، فقد واجه فريق البحث في بعض الدول تحديات في العمل مع ذوي الصلة المعنيين لأغراض المشاورات الإلكترونية. ولتخطي ذلك جرى تعميم ملخصات قُطرية للتحقق مما ورد وحُلل من معلومات نوقشت أثناء المشاورات الإلكترونية.

ج. المشهد العالمي للنزاع

شهدت السنوات الأخيرة تحول المشهد العالمي للنزاع. فبالرغم من الانخفاض الكبير في عدد النزاعات بين الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انتشرت النزاعات داخل الدول أو «الداخلية»، بما في ذلك النزاعات ذات الأبعاد الدولية حيث تقوم دولة طرف ثالث أو جهة فاعلة ثالثة بدعم ذوي الصلة المعنيين في النزاع[21]. وقد سجّلت السنوات الأخيرة ارتفاعاً حاداً في النزاعات الداخلية خصوصاً في المنطقة العربية. وتصنَّف النزاعات الداخلية عموماً بكونها أكثر حدة وطولاً وتعقيداً. وعلى الرغم من تنوع دوافع النزاعات الداخلية وآثارها، فهي تُظهر بانتظام السمات الأربع التالية:

1. انخراط مجموعات متعددة من غير الدول بوصفها جهات فاعلة في النزاع.

2. الآثار المترتبة عن العولمة والمسائل العابرة للحدود، مثل تغيّر المناخ، التي كثيراً ما تؤدي إلى تفاقم النزاع فتشكّل عاملاً مضاعفاً للخطر. وفي كثير من الحالات، قد يؤدي النزاع الداخلي الطويل أو هشاشة الأوضاع إلى تقويض القدرات على التصدي بفعالية لآثار هذه المسائل العابرة للحدود، مما يزيد من أوجه الضعف داخل المجتمعات المحلية وبالتالي يؤدي إلى تعاظم المخاطر.

3. في أغلب الأحيان، هناك ضلوع في النزاع لجهات فاعلة إقليمية غالباً ما تصبّ مصالحها في نتائجه.

4. النزاعات الداخلية، حتى تلك المنطوية على عناصر إقليمية، التي تنشب في كثير من الأحيان على خلفية من المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية الكبيرة والطويلة الأجل.

وقد تتفاعل هذه السمات لتنشئ نظماً مركبة تؤدي إلى تزايد النزاعات طولاً وفتكاً، وتعقيد الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة وإرساء سلام إيجابي.

الشكل 1. أنواع النزاعات على الصعيد العالمي، 1975-2017

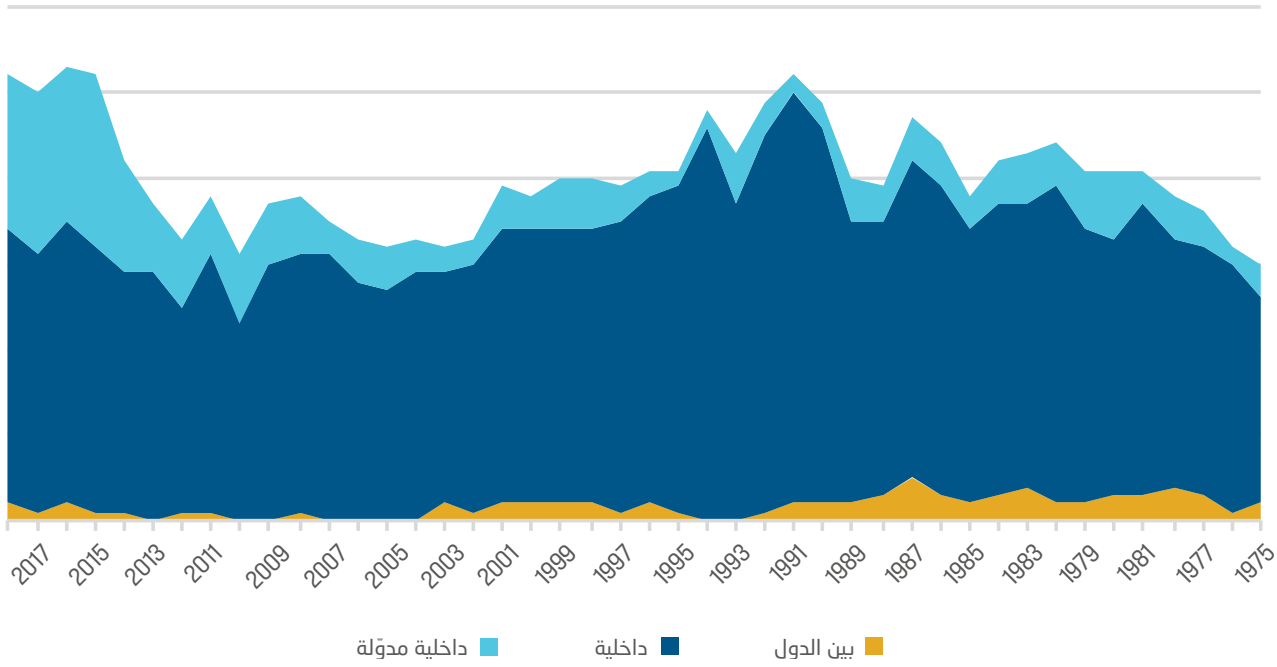

المصدر: UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset, Version 19.1. UCDP Battle-related Deaths Dataset .

تعدد الجهات الفاعلة: يؤدي تعدد الجهات الفاعلة والمصالح إلى تعقيد التقدم نحو الحلول المستدامة والشاملة. وما يزيد الأمر تعقيداً هو تدخل جهات فاعلة خارجية، فتضاعف هذه الأبعاد الدولية صعوبة التوصّل إلى حلّ من خلال تسويات سياسية. وعموماً، تزداد النزاعات طولاً وعنفاً واستعصاءً مع ارتفاع عدد الجهات الفاعلة المحلية والدولية الضالعة فيها. ويتجلى ذلك بوضوح مع زيادة متوسط طول النزاعات على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، استمرت النزاعات التي انتهت في عام 1970 في المتوسط 9.6 سنوات، في حين استمرت النزاعات التي انتهت في عام 2015 في المتوسط 14.5 سنة[22]. كما أن النزاعات التي تنطبق عليها هذه الخصائص، كتلك التي شهدتها دول في المنطقة العربية مثل الجمهورية العربية السورية والعراق ودول في مناطق أخرى مثل أفغانستان، تسجّل أكبر عدد من الخسائر في الأرواح. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه مع مساهمة الدول الخارجية بقوات في 28 في المائة من جميع النزاعات القائمة بين الدول.

العولمة: في سياق العولمة، أدى التقدم التكنولوجي إلى تعزيز الترابط بين أطراف النزاع. فالشبكات العالمية ذاتها التي تتيح تدفقات التجارة والمعلومات تُستغلّ اليوم لتوسيع نطاق النزاعات العنيفة وزيادة درجة تعقيدها. ويمكن للجهات الفاعلة في النزاعات أن تستفيد من الشبكات العالمية وسلاسل الإمداد من أجل الحصول على موارد إضافية والتواصل مع عدد أكبر من المؤيدين، بمن فيهم الجماعات الإرهابية والعناصر الإجرامية المنظمة. وإزاء هذه الخلفية عبر الوطنية، يتعذر أحياناً على النظام الدولي، الذي يضع بحد ذويه الدولة في مركزه، توفير استجابات وتحليلات وافية أو ولايات وتدخلات عبر الحدود[23]. كما أن العولمة المتزايدة عززت الصلة بين النزاعات والتحديات العالمية وأنشأت مخاطر مركّبة. ويتجلى ذلك بشدة في تغيّر المناخ؛ ففي البيئات المتأثرة بالنزاعات، تؤدي الشدة والوتيرة المتزايدة للكوارث المرتبطة بالمناخ إلى تقويض القدرات على التكيّف مع الصدمات وإدارة مخاطر الكوارث. وعلى هذا النحو، يؤثر تغيّر المناخ كعامل مضاعِف للتهديدات فهو يولّد أنماطاً مناخية متطرفة وغير متوقعة في سياقات تكون فيها نظم الاستجابة متضررة أو ضعيفة أو عاجزة أصلاً بسبب النزاعات. وفي الوقت نفسه، اجتذبت النزاعات بصورة متزايدة مجموعةً من المقاتلين الأجانب الدوليين، وهو أمر يَظهر بوضوح على المستوى الإقليمي مع نمو تنظيم الدولة الإسلامية. وترتّبت عن ذلك عواقب سلبية كبيرة على الاستقرار العالمي والإقليمي المستقبلي. وسيتم التعمّق في هذه الصلة في الفصل 2.

الطابع الإقليمي: يُقصد بالطابع الإقليمي مشاركة دول أخرى من داخل المنطقة في النزاعات داخل الدول. وقد ازداد الطابع الإقليمي للنزاعات في جميع أنحاء العالم، مما أسهم في إقامة روابط سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية عابرة للحدود وأدى إلى تعقيد النزاعات وزيادة استعصاء حلّها[24]. ويبيّن تحليل ديناميات النزاعات في الدول العربية زيادة الترابط فيما بينها عبر الحدود كما في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن، على سبيل المثال[25]. وتجدر الإشارة إلى أنّ التداعيات غير المباشرة للنزاعات، مثل موجات النزوح واختلال سلاسل الإمداد الاقتصادية، يمكن أن تفضي إلى استنفاد الموارد الحيوية والتأثير على الدول المجاورة. والنزوح هو خير مثال على ذلك. فقد نزح حتى عام 2019 ما يقدر بنحو 79.5 مليون شخص في

العالم من مناطقهم الأصلية بما في ذلك عبر الحدود وداخل دول المنشأ[26]. وبالنسبة إلى النازحين داخلياً قدر مركز رصد التشرد الداخلي متوسط الكلفة الاقتصادية لتوفير الدعم للإسكان والرعاية الصحية والتعليم والأمن وفقدان الدخل للنازحين داخلياً وعددهم 50.8 مليون نسمة بنحو 390 دولار لكل شخص نازح داخلياً في نهاية عام 2019، ما يرتب أعباءً اقتصادية عالمية يصل مجموعها إلى 20 مليار دولار سنوياً[27]. وفي المنطقة العربية، يتجاوز متوسط الكلفة في السودان والصومال والعراق وليبيا واليمن المتوسط العالمي، إذ بلغ 522.50 دولار لكل شخص نازح داخلياً في عام 2019[28]. ويعرض الفصل 2 تحليلاً أعمق للترابط بين النزاع والنزوح في المنطقة العربية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوترات المحلية: في كثير من الحالات، تكون التوترات المحلية التي لم تُحل بعد مصدراً للنزاع. فغياب المؤسسات أو ضعفها، وانهيار سيادة القانون، والتهميش والتمييز، وانعدام الفرص الاقتصادية، وسوء الحوكمة أو ضعفها، تؤدي إلى تفاقم دوافع النزاع. فاندلاعه غالباً ما يزيد من انهيار العقد الاجتماعي، ما يديم حلقة سلبية حيث المظالم التي أنشأت بيئة مؤاتية لنشوب النزاع تزداد حدةً بفعل النزاع ذويه. وفي المنطقة العربية، تجلت مؤخراً هذه الصلة بين النزاعات والعقود الاجتماعية الضعيفة في ليبيا، حيث استمر النزاع بوتيرة هادئة قبل أن يتفجّر حرباً جديدة وضارية في عام 2019 بعد سنوات من إفلات الميليشيات من العقاب وغياب القانون[29].

وإزاء هذه الخلفية، أصبح الحل المستدام للنزاعات أبعد منالاً وأكثر هشاشةً. وبالتوازي مع زيادة العدد المطلق للحروب الداخلية، هناك غياب متزايد للحلول السياسية المتفاوض عليها أو الانتصارات العسكرية الحاسمة. فالسلام، إذا ما تحقق خارج هذين الحلّين، يكون هشاً وغير مستقر. وبالفعل، فإن 60 في المائة من النزاعات في مطلع القرن الحادي والعشرين تجددت في غضون خمس سنوات من التوصّل إلى حل لها، في حين نشأت 90 في المائة من الحروب الأهلية في العقد الماضي في دول شهدت حرباً أهلية في السنوات الثلاثين الماضية[30]. وقد أوجد التفاعل المعقّد بين الخصائص المذكورة أعلاه مشهداً عالمياً للنزاعات حيث أصبح من الصعب تحقيق سلام إيجابي وشامل يخدم احتياجات المجتمع بأسره. وما لم تُعالج هذه المسألة، من المرجّح أن تكون لها عواقب وخيمة على السلام والأمن العالميين وأن تقوّض التقدم على مسار التنمية.

د. البعد الإقليمي: التحديات والفرص المُتاحة

المنطقة العربية هي إحدى المناطق الأكثر تأثراً بالنزاعات في العالم. وبالرغم من وجود درجة من التباين بين الدول المتأثرة بالنزاعات على صعيد الجهات الفاعلة المعنية ومرحلة النزاع والعنف وشدّتهما، فإن النزاعات في جميع أنحاء المنطقة قد أدت إلى خسائر مأساوية في الأرواح، وتدمير مادي للبنى التحتية، وتدهور في الأوضاع الضريبية والمالية، وإلحاق ضرر بالمؤسسات. فعلى الصعيد الإقليمي، ظلت النزاعات الداخلية تتزايد حتى عام 2016 كما هو مبيّن في الشكل 2.

لقد اتخذت هذه النزاعات طابعاً إقليمياً واسعاً مع انتشار آثارها في كثير من الأحيان عبر الحدود إلى الدول المجاورة. ويتجلى هذا الواقع أكثر ما يتجلى في أنماط النزوح في المنطقة، إذ تشير الأرقام الأخيرة إلى أن أكثر من نصف اللاجئين في العالم وافدون من المنطقة، وأن ثلثهم تستضيفهم دول مجاورة في المنطقة[31]. وقد أدى النزاع في الجمهورية العربية السورية والعراق إلى زيادة كبيرة في النزوح عبر الحدود، مع تدفّق اللاجئين إلى الدول المجاورة بما فيها الأردن ولبنان. ووفقاً لإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في يونيو/حزيران 2020، يقدّر عدد اللاجئين الذين تستضيفهم الأردن بـ 751,208 من ضمنهم 661,390 من الجمهورية العربية السورية، و66,804 من العراق، و14,655 من اليمن، و6,034 من السودان[32]. وفي لبنان، قُدّر عدد اللاجئين بـ 932,619 لاجئاً، منهم 879,529 من الجمهورية العربية السورية بينما قدم اللاجئون الآخرون من العراق والسودان[33]. وعلاوةً على ذلك، تبرز مسألة النزوح الداخلي في العديد من الدول التي تشهد نزاعات مثل الجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وليبيا واليمن[34]. وبحلول نهاية عام 2019، قُدِّر عدد النازحين داخلياً الجدد بسبب النزاعات بنحو 2.8 مليون في المنطقة العربية، أي حوالي 30 في المائة من المجموع العالمي، والنازحين بسبب الكوارث الطبيعية بنحو 886,000 شخص[35]. ومع حالات النزوح الجديدة هذه، وصل مجموع النازحين داخلياً في المنطقة العربية إلى 17.3 مليون في عام 2019[36]. وتقدر الحكومة اليمنية عدد النازحين الداخليين بحوالي 3.6 مليون نازح داخلي يتركزون في عدد من المحافظات وعلى رأسها محافظة مارب حيث يصل عدد النازحين إلى 30 في المائة من إجمالي النازحين[37].

وإلى جانب أنماط النزوح، تضمّ المنطقة 14 دولة من أصل الدول العشرين الأشد تعرضاً للإجهاد المائي في العالم، وتسجل معدل بطالة بين الشباب يتجاوز 30 في المائة[38] مقارنة بمعدل عالمي يقدّر بنسبة 13.6 في المائة[39]. وبغياب شبكات أمان اجتماعي قائمة أو حديثة العهد في معظم دول المنطقة، من المرجّح أن تتعاظم المظالم المحلية وتتفاقم الضغوط المرتبطة بالنزاعات في السنوات المقبلة إذا لم تعالَج من خلال نهج متكامل يرتكز على النهوض بالأمن البشري.

الشكل 2. أنواع النزاعات في المنطقة العربية، 1975-2017

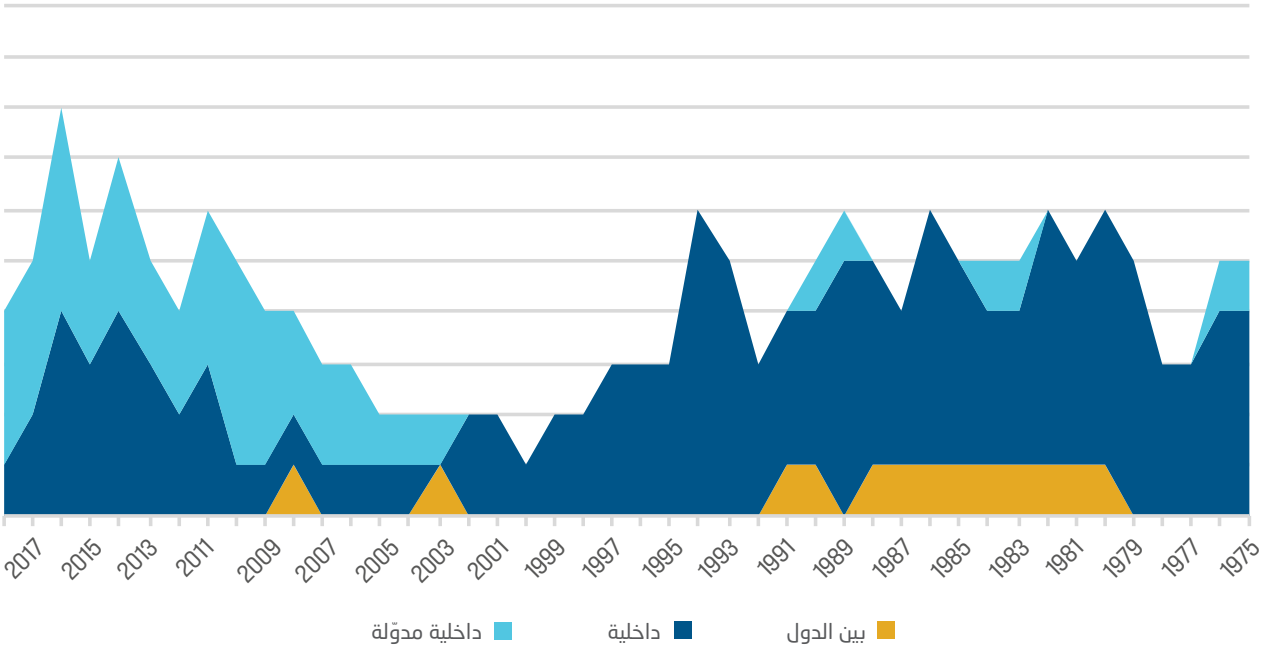

المصدر: UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset, Version 19.1. UCDP Battle-related Deaths Dataset.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة بالنزاعات في المنطقة – التحديات الرئيسية: كان للأزمات الإنسانية المطوّلة وللنزاعات في المنطقة أثر كبير على مكاسب أهداف التنمية المستدامة. فهي لم تكتف بإلحاق الضرر بالمؤسسات المحلية وهياكل الحوكمة، بل قوّضت عملية تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة التي من شأنها أن تحفّز التنمية المستدامة أثناء النزاع وبعده لدعم الدول الأعضاء في الانتقال نحو السلام والتنمية المستدامين. وتتفاقم هذه المشكلة في غياب إطارٍ أو نقطة مرجعية واضحين بشأن بلوغ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالسياقات المتأثرة بالنزاعات، ما يجعل العديد من الدول تنوء تحت ثقل أولويات ملحّة متعددة وتفتقر إلى نظم لتتبع التقدم المحرز والدفع بعجلته بفعالية. وآليات اختيار أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولوياتها وتسلسلها في خطط التنمية الوطنية والمحلية المعنية انطوت على صعوبة بالغة، وقد شكلت أحد الأهداف الرئيسية لهذا التقرير. ويعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة على قدرة الدولة على تحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي من شأنها تحفيز المكاسب الإنمائية وإنشاء الروابط ذات الصلة بينها[40]. وسيتوسّع الفصل 2 في تفاصيل هذه الثغرات من خلال تحليل معمّق لكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة. ويستند هذا التحليل إلى الركائز الخمس التي تقع في صميم خطة عام 2030، في حين يقترح الفصلان 3 و4 سبل المضي قدماً نحو النهوض بهذه الخطة. وتحدد هذه الفصول العناصر والدروس المستفادة للانتقال من النزاعات والأزمات وحالة الهشاشة إلى السلام والتنمية المستدامة. وتستعرض هذه الفصول أيضاً مبادرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة التي يقودها المجتمع الدولي وكيفية ترابطها بالجهود والمبادرات التي تقودها الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، بما في ذلك الفعالية الشاملة لخطط الاستجابة الإنسانية وارتباطها (أو عدم ارتباطها) بخطط التنمية الوطنية.

ومن خلال المشاورات الإلكترونية واستعراض الأدبيات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في أثناء النزاعات، تبيّن وجود تحديات أخرى أمام تحقيق هذه الأهداف.

1. **الفجوات في البيانات:** أظهرت الدراسات بشأن التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية تبايناً كبيراً من حيث الأداء على المستوى القُطري مقارنة بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية[41]. وتُظهر لوحة متابعة مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 أن جمع البيانات لا يزال يمثّل تحدياً رئيسياً في الدول المتأثرة بالنزاعات[42]. وتمّ تسليط الضوء على التعقيدات الفريدة لجمع البيانات في حالات النزاع في تقرير حديث أصدرته الإسكوا تناول التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني في الدول المتأثرة بالنزاعات[43].

وفي حين أن رصد أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى بيانات دقيقة يطرح تحدياً للعديد من الدول في المنطقة، يتفاقم هذا التحدي في الدول المتأثرة بالنزاعات لتعذّر الوصول إلى المناطق والسكان في أثناء النزاع، مما يؤثر على تخطيط التعدادات وتوفّر آلية ملائمة لجمع البيانات. أضف إلى أنّه في حالات الطوارئ، تقوم مختلف الجهات الفاعلة بجمع البيانات بشكل فردي، مما يقوّض الجهود المنسّقة الرامية إلى رصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة[44].

2. **التحديات المؤسسية:** تواجه الدول المتأثرة بالنزاعات، إضافةً إلى محدودية البيانات، تحديات أخرى تعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل أحد القيود الرئيسية في التحديات المؤسسية الناجمة عن التغيرات في الحكومات؛ والتنسيق بين المقاطعات المركزية والمحلية؛ والأولويات المتنافسة بين خطط الاستجابة الإنسانية وأطر التنمية المستدامة في حين افتقارهما للتآزر؛ والتحديات في تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة.

ويتعمق الفصلان 3 و4 من هذا التقرير في تأثير النزاعات على الدفع بخطة عام 2030 وعلى رصد ما أُحرز من تقدم في أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، من أجل تحديد سبل المضي قدماً والبناء على الجهود والأطر الوطنية.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية - التقدم المحرز: على الرغم من أن دول المنطقة تواجه العديد من التحديات، فإن التزامها بأهداف التنمية المستدامة يوفّر أيضاً فرصة كبيرة. فهناك مجموعة من الفرص للدعوة إلى دعم خطة عام 2030 والنهوض بها. وتوضّح لوحة متابعة مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 التقدم المحرز على صعيد هذه الأهداف في الأردن فيما يتعلق بالهدف 13 (تغير المناخ) والهدف 15 (الحياة في البرّ). وأظهرت لوحة المتابعة أيضاً إنجازاً في لبنان على صعيد الهدف 1 (القضاء على الفقر) وفي العراق على صعيد الهدف 10 (الحد من انعدام المساواة). ويعرض الفصل 2 تحليلاً متعمقاً لمكاسب أهداف التنمية المستدامة في هذه الدول وعموماً في السياقات المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، بذلت دول المنطقة، بما فيها تلك المتأثرة بالنزاعات، جهوداً مختلفة لرصد تقدمها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. **الأطر الوطنية لأهداف التنمية المستدامة:** بعض الدول المتأثرة بالنزاعات، مثل الأردن والسودان والعراق ولبنان وليبيا، وضع أطراً وطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة لتنسيق الجهود الرامية إلى تطبيقها ورصد البيانات.

2. **خطط التنمية الوطنية:** أصدرت دول من بينها الأردن والصومال والعراق خطط تنمية وطنية لتسليط الضوء على المجالات والركائز ذات الأولوية من خلال خارطة طريق. كما أعدت اليمن خطة للأولويات الوطنية 2019-2020 وحددت عدداً من الأولويات.

3. **رصد البيانات:** تضمن دول عدة تمثيل مكتب الإحصاء الوطني التابع لها في الأطر الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وتضطلع هذه المكاتب بإنتاج ورصد وتحليل البيانات المتعلقة بالمؤشرات والمقاصد المحددة لهذه الأهداف.

4. **الاستعراضات الوطنية الطوعية:** على الرغم من التحديات الهيكلية التي تواجهها المنطقة العربية، أصدرت دول عدة استعراضاتها في السنوات الأخيرة، بما فيها دول متأثرة بالنزاعات[45]. وأصدر خمس من الدول المشمولة بهذا التقرير أول استعراض لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع التقارير بشأنها، بما في ذلك الأردن (2017)، والسودان ولبنان (2018)، والعراق (2019)، والجمهورية العربية السورية وليبيا (2020)[46].

وأسفرت الاستعراضات الوطنية الطوعية الخمسة عن نتائج رئيسية منها ما يلي:

- زيادة التوعية بخطة عام 2030 (الأهداف والمقاصد والمؤشرات ووسائل التنفيذ).
- ملكية وتوطين خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وتعميمها في الخطط الوطنية ودون الوطنية.
- إيلاء الأولوية للتنمية البشرية.
- تعزيز الأطر المؤسسية وتحسين الحوكمة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وهياكلها.
- رصد أهداف التنمية المستدامة وتمويلها وحساب تكاليفها، وتنمية القدرات.
- تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في خطط أهداف التنمية المستدامة.
- دمج النازحين داخلياً في الخطط الإنمائية الوطنية.
- استخدام إطار أهداف التنمية المستدامة باعتباره أداةً لتحديد الأولويات الإنمائية الوطنية وللتعجيل بالتغيير والتحوّل نحو السلام والتنمية.
- توسيع قاعدة المشاركة في تنفيذ الخطط الإنمائية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال تيسير مشاركة ذوي الصلة المعنيين.

وسيتناول التقرير أيضاً كيفية دعم، بل وحتى تحفيز، الشراكات بشأن أهداف التنمية المستدامة لعملية الانتقال نحو السلام في الدول المتأثرة بالنزاعات، وذلك استناداً إلى مشاورات إلكترونية متعمقة مع مختلف ذوي الصلة المعنيين في الدول المعنية. وسيوفر تحليلاً لآليات التنسيق الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك النظر في الشراكات والآليات القائمة أصلاً التي يمكن اعتبارها ممارسات جيدة، ما يتيح للتقرير تقديم مجموعة من التوصيات الرئيسية لتعزيز التنسيق فيما بين الدول المتأثرة بالنزاعات. ولاحقاً، سيقدّم الفصلان 3 و4 رؤيةً أفضل عن كيفية الاستناد إلى مختلف الآليات والعمليات القائمة من أجل تحديد إطار أو نقطة مرجعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالسياقات المتأثرة بالنزاعات. ويمكن بالتالي للدول أن تختار منهما لتبني هذه الأهداف وتحديد أولوياتها وتسلسلها ضمن خطط التنمية الوطنية والمحلية.

هـ. لمَ اتّباع نهج الأمن البشري؟

للنزاعات عواقب إنسانية جسيمة متعددة. فهي تعطّل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتقوّض إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتلحق الضرر بالبنى التحتية الرئيسية، وتزيد من التعرض للمخاطر الطبيعية والبشرية. كما أنها تلحق الضرر برأس المال البشري من خلال التسبب بالوفيات والإصابات والنزوح، وتضعف المؤسسات الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، وتهدد مكاسب التنمية المستدامة والاستقرار[47]. وإذا طال أمد النزاعات، فقد تلحق ضرراً جوهرياً بالنسيج الاجتماعي والثقافي للدول المتأثرة بها لفترة طويلة بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار متفاوض عليه.

وابتداءً من عام 2012، ارتفع عدد الوفيات الناجمة عن النزاعات الداخلية المدوَّلة بشكل ملحوظ كما هو مبيّن في الشكل 3.

وهذه الزيادة في الوفيات المرتبطة بالمعارك ليست سوى غيض من فيض من حيث العواقب البشرية، إذا أنّ عدد الوفيات غير المباشرة الناجمة عن الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية وتوفير الخدمات أعلى بكثير. وينجم ذلك عن تفاعل متداخل بين عوامل مترابطة، بما فيها الأمراض التي يمكن الوقاية منها، والجوع وسوء التغذية، وعدم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية أو الغذاء والمأوى الكافيين أو المياه النظيفة أو غيرها من المستلزمات[48]. وفي ظل هذه الخلفية، تتزايد على نطاق واسع تقارير تفيد بوقوع هجمات تستهدف المرافق المدنية، منها المساكن، والمدارس، والمستشفيات، والأسواق، وأماكن العبادة، والبنى التحتية الحيوية[49]. وسيواصل الفصل 2 من هذا التقرير استكشاف أثر النزاعات على الناس والازدهار والكوكب، وهي إحدى الركائز الخمس التي سبق ذكرها.

وتتباين كلفة النزاع من حيث التنمية المستدامة وإن كانت مترابطة في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاختلال الاقتصادي الناجم عن النزاع إلى شحّ الموارد الطبيعية وندرة رأس المال المادي والبشري. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تتّسم بكثافة رأس المال، وإلى انخفاض الأجور وارتفاع البطالة لليد العاملة غير الماهرة. ومما يضاعف هذه الدينامية هو أن النزاعات تؤدي أيضاً دائماً إلى خفض الإنفاق الاجتماعي في وقت يكون فيه السكان في أشد الحاجة إليه. ولمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، يعرض الفصل 2 تحليلاً لتكاليف النزاع في المنطقة العربية، مستخدماً في ذلك ركيزة الناس من الركائز الخمس الأساسية.

وعند الحديث عن الآثار الإنسانية للنزاعات، لا يمكن تجاهل أبعاد النزوح. فكما ورد في القسم السابق، لا يزال النزوح نتيجةً رئيسية للنزاع في المنطقة، بما في ذلك اللاجئون الذين يفرّون عبر الحدود والنازحون داخلياً. كما أنه يفاقم مواطن الضعف المتعددة الأبعاد، التي تولّد مخاطر نُظمية على السكان المتأثرين بالنزاعات عند ترابطها مع التعرض للأخطار. وقد وصل النزوح على الصعيد العالمي إلى مستويات صارخة. ففي عام 2019، قُدِّر عدد النازحين بحوالي 70.8 مليون شخص، منهم 25.9 مليون لاجئ، و41.3

الشكل 3. الوفيات حسب نوع النزاع، 1989-2017

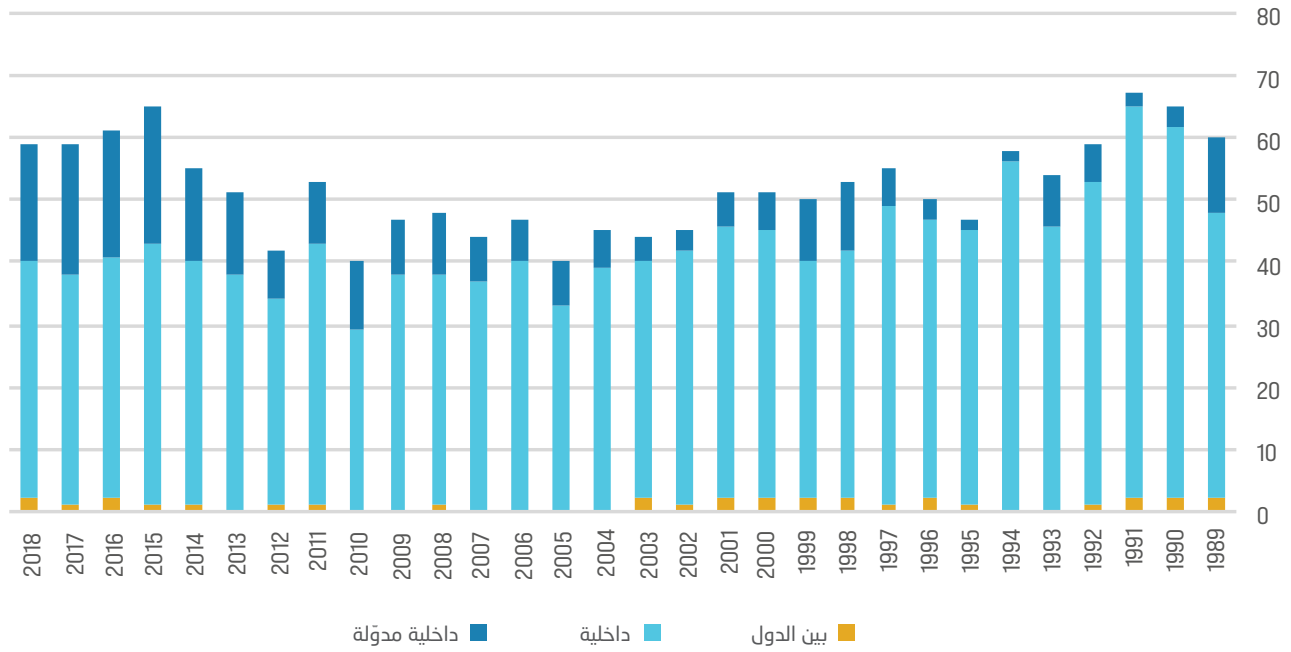

المصدر: UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset, Version 19.1. UCDP Battle-related Deaths Dataset.

مليون نازح داخلياً، و3.5 ملايين طالب لجوء. وتستضيف الدول المجاورة 73 في المائة من مجموع اللاجئين، وتستضيف الدول النامية 85 في المائة منه[50]. وكما هو مبين في القسم المتعلق بالديناميات الإقليمية للنزاعات، فإن المنطقة العربية تضم أعداداً من النازحين هي من الأعلى في العالم.

وقد تعهدت جميع الحكومات، بتوقيعها خطة عام 2030، بضمان «عدم إهمال أحد»، مؤكدةً الحاجة إلى إدماج النازحين وغيرهم من الفئات الضعيفة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة[51]. وفي جميع أنحاء المنطقة، هناك فرصة ونطاق كبيران لدمج احتياجات النازحين في جهود أعمّ من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة[52]. وعلى الرغم من عدم وجود أهداف أو مقاصد خاصة بالسكان النازحين في حد ذويه، إلا أنّ العديد من أهداف التنمية المستدامة يتعلق مباشرةً بهم[53]. ويرتبط عدد من هذه الأهداف بتعزيز الآفاق المستقبلية للنازحين داخلياً مثل الهدف 2 (القضاء على الجوع)[54]، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي)، والهدف 7 (الطاقة النظيفة)، والهدف 10 (الحد من عدم المساواة)، والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، والهدف 17 (شراكة من أجل تحقيق الأهداف). ويتيح ذلك فرصةً استراتيجية للدفع بالجهود الرامية إلى دمج هذه الخصائص الديمغرافية في الجهود الإقليمية والوطنية. ويتطلب هذا الأمر زيادة إدماج السكان النازحين وغيرهم من الأشخاص في حالات الأزمات ضمن التقارير المرحلية لأهداف التنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية للدول، مما يعزز تتبّع التقدم المحرز وتكييف التدخلات الإنمائية[55]. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الأشخاص الذين وقعوا في براثن الأزمات يتشاطرون حالياً مع مجموعات أخرى الاحتياجات نفسها مثل السلامة والكفاف والكرامة، فهم غالباً مستثنون من العمليات الوطنية[56]. فعلى سبيل المثال، وكما يتضح في أوضاع ما بعد النزاع، غالباً ما يواجه النازحون داخلياً والعائدون مخاطر سببها التغيرات في الأمن، وتوزيع الممتلكات، والجدوى الاقتصادية، والحوكمة، والخدمات، ناهيك عن مناطقهم الأصلية التي لا تزال في نزاع جزئي. وخلال المشاورات الإلكترونية مع الدول التي تشهد انتشار النزوح الداخلي مثل السودان والصومال والعراق وليبيا واليمن، كان من الواضح أن هناك إرادة سياسية لإدماج النازحين داخلياً في خطط التنمية الوطنية بدلاً من إفرادهم لتلبية احتياجاتهم. وفي بعض السياقات، تهدف الحكومة إلى العمل على إدراج النازحين داخلياً في البيانات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة كي يتسنى لها رصد التقدم المحرز في إدماج هذه المجموعات. ويقدّم الفصل 4 لمحةً عامة عن مختلف ذوي الصلة المعنيين الرئيسيين على الصعيدين الوطني والإقليمي الذين يمكنهم مدّ الدول الأعضاء بالمساعدة الفنية والمالية، بمن فيهم أولئك الذين يعملون من أجل عدم إهمال أحد وإدماج النازحين داخلياً.

وقد عرّف تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الأمن البشري تعريفاً شاملاً بأنه «التحرر من الخوف والتحرر من العوز»[57]. وقامت اللجنة المعنية بالأمن البشري لاحقاً بتفصيل مفهوم الأمن البشري باعتباره عملية تدخّل لحماية النواة الحيوية لجميع البشر بطرق تعزز الحريات الإنسانية وتحقيق الذوي[58]. ويمثل اعتماد نهج للأمن البشري في تحليل التقاطع بين النزاعات وبلوغ أهداف التنمية المستدامة فرصةً استراتيجية لمعالجة العواقب الإنسانية للنزاعات. وتكمن أهمية استخدام منظور الأمن البشري في أنّ الغرض من أهداف التنمية المستدامة واعتماد خطة عام 2030 ليس تلبية احتياجات فورية، بل الحد من المخاطر والهشاشة والاحتياجات الطويلة الأجل. ومن شأن منظور الأمن البشري مساعدة الدول الأعضاء على «استجلاء التحديات الشاملة الواسعة النطاق التي تهدد بقاء شعوبها وتنال من سبل رزقها وكرامتها والتصدي لها»(الجمعية العامة، القرار 66/290)[59]. ويمكّن نهج الأمن البشري ومبادئه ذوي الصلة المعنيين من إجراء تقييم نقدي لأوجه الضعف لدى السكان في حالات النزاع، وتحديد الأولويات المشتركة اللازمة للتغلب على التحديات، وتحقيق التكامل عبر القطاعات من خلال تحديد نقاط دخول استراتيجية، والجمع بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء من خارج المنظمة. وهذا النهج يتيح إجراء تقييم أكثر دقة لعوامل متعددة مشار إليها سابقاً غالباً ما تكون متشابكة، وذلك من خلال إدماج السلامة من تهديدات الجوع والفقر والمرض والتدهور البيئي في التحليل المعروض في هذا التقرير. ومن شأن ذلك أن يعزّز أيضاً فهم الفرص المتاحة والتحديات المطروحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئات المتأثرة بالنزاعات من خلال نهج شامل محوره الإنسان ذي سياق محدد وموجّه نحو الوقاية.

وإلى جانب التصدي للتحديات الهيكلية على صعيد التنفيذ، فإن استخدام الأمن البشري بوصفه إطاراً تحليلياً يدعم الجهات الفاعلة في رصد نُهج شاملة وتعزيزها واعتمادها في بيئات معقدة تستتبع استجابات منسقة ومشتركة بين القطاعات، بما في ذلك من وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والكيانات غير الحكومية. وسيكفل ذلك الانتقال الشامل إلى التنمية المستدامة حيث يتقاسم الجميع ثمار السلام. وستتمثل هذه الشمولية في تكييف أهداف التنمية المستدامة محلياً لتشمل النازحين داخلياً وغيرهم من الفئات الضعيفة التي غالباً ما يتم تجاهلها في تنفيذ خطة عام 2030.

و. خلاصة

حددت النزاعات داخل الدول معالم القرن الحادي والعشرين واتّخذت على نحو ملحوظ المنطقة العربية ساحةً لها. وهذه النزاعات بطبيعتها أكثر حدة وطولاً وتعقيداً، وقد أدى تناميها إلى اشتداد الهشاشة المتعددة الأبعاد، وتآكل المؤسسات المركزية وتقويض سيادة القانون، وزيادة إمكانية تصاعدها أو انتشارها على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي ضوء هذه الاتجاهات، تتفاقم دوافع النزاعات مع تأجج العنف، ما يخلق دينامية سلبية حيث يعزز كلّ منهما الآخر. وقد تقوّض هذه الدينامية عمليات الانتقال إلى سلام مستدام وإيجابي ونسف مكاسب أهداف التنمية المستدامة. ويُعدّ تحقيق هذه الأهداف في المنطقة أداةً أساسية لدعم الجهود الرامية إلى إنهاء الأعمال العدائية وتحقيق سلام وتنمية مستدامين.

وإضافةً إلى ما سبق، أدت النزاعات في المنطقة إلى زيادة كبيرة في الهجرة والنزوح وبلوغهما مستويات غير مسبوقة، ما يؤثر بشدّة أيضاً على المجتمعات المضيفة ومنها دول مثل الأردن ولبنان تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين المسجلين نسبةً الى عدد السكان. وإحدى الشواغل المتزايدة في هذا السياق هي عدم إدراج السكان النازحين في معظم الأحيان في رصد أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجهها المنطقة، فقد شهدت التزاماً قوياً وتقدماً ملحوظاً، بما في ذلك على صعيد إنشاء الدول آليات تنسيق لرصد أهداف التنمية المستدامة وإدماج الأهداف في خطط التنمية الوطنية، والعمل على وضع الاستعراضات الوطنية الطوعية. غير أنّه في غياب إطارٍ أو نقطة مرجعية واضحين بشأن بلوغ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالسياقات المتأثرة بالنزاعات، تواجه دول عديدة الكثير من الأولويات الملحّة في حين أنّها تفتقر إلى نظم لتتبّع التقدم المحرز والدفع بعجلته بكفاءة. ولا بد من إجراء تقييم للتحديات والثغرات الرئيسية، إلى جانب آليات التنسيق والشراكة المتاحة حالياً، وذلك بهدف تقديم مقترحات للأولويات المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها الحاسمة التي قد تُسفر عن تحقيق المكاسب الأكثر تأثيراً واستدامةً للسكان والمجتمعات المحلية في الدول المتأثرة بالنزاعات. فاستخدام نهج الأمن البشري وتناول هذه التحديات من منظور إقليمي يوفران فرصة فريدة للتعمق في فهم المجموعة الكاملة من أوجه انعدام الأمن، التي يمكن أن تدفع بقوة النزاع المدمرة وتقوّض آفاق التنمية المستدامة التي لا تؤثر على المستوى الوطني فحسب، بل تضمن عدم إهمال أحد. ومن شأن منهجية تتركز على الأمن البشري أن تضمن التحديد الأفضل للفرص الاستراتيجية الرامية إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة في السياقات المتأثرة بالنزاعات في جميع أنحاء المنطقة العربية. وسيساعد هذا النهج ذوي الصلة المعنيين المتواجدين في بيئات معقدة على تحديد التحديات المتفاقمة والمتغيرة التي تواجهها الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة بشكل أفضل. وهو يتيح إجراء تقييم أكثر دقة يستكشف المجموعة الكاملة من أوجه انعدام الأمن التي يمكن أن تدفع بقوة النزاع المدمرة وتقوّض آفاق التنمية المستدامة. ويمكن لذلك أن يدعم نجاحاً أكبر نحو التغيير التحويلي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها هدف عدم إهمال أحد.

ي. الرسائل الرئيسية

1. فهم الترابط الداخلي لخطة عام 2030

تدعو خطة عام 2030 إلى اتباع نهج متكامل في عملية تنفيذ، بما في ذلك من خلال الإقرار بأن التنمية والسلام وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزز كلّ منها الآخر. وهي تستند إلى الطبيعة المترابطة وغير القابلة للتجزئة التي تتسم بها الأهداف السبعة عشر. ومن الأهمية بمكان أن تقوم جميع الكيانات المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالاضطلاع بها بجملتها بدلاً من اعتبارها قائمة مؤلفة من أهداف فردية تنتقي منها ما يناسبها. ويسهم النهج التحويلي للأمن البشري في توفير «خطة عمل» شاملة للدول يمكن ترجمتها إلى سياسات وطنية تحقق تحسينات ملموسة في حياة الناس. وإضافةً إلى ذلك، يوفر توجيهاً شاملاً لوضع السياسات عن طريق تحديد وسائل للتنفيذ وإنشاء آليات للمتابعة والاستعراض.

2. معالجة مواطن الضعف والقضاء على الاستبعاد أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

لا تعنى خطة عام 2030 بمجرد تلبية الاحتياجات الفورية بل بالحد من مواطن الضعف وتحسين الآفاق على المدى الطويل. ومن نقاط الدخول الرئيسية الاستراتيجية في تحديد الأولويات المشتركة في البيئات المتأثرة بالنزاعات معالجةُ أوجه الضعف التي يعانيها السكان وسبل التغلب على هذه التحديات. وسيكفل ذلك الانتقال الشامل إلى التنمية المستدامة حيث يتقاسم الجميع ثمار السلام. والقضاء على الأسباب الهيكلية والمنهجية للاستبعاد أولوية رئيسية لنهج الأمن البشري. وينبغي لذوي الصلة المعنيين النظر في إدراج الفئات الضعيفة من السكان والنازحين داخلياً في خطط أهداف التنمية المستدامة.

3. ضرورة أن يقوم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نهج شامل وإنما يراعي سياق البيئات المتأثرة بالنزاعات

نظراً إلى تعدد جوانب التحديات التي يواجهها تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، لا بد من ابتعا نهج شامل يأخذ في الاعتبار الأولويات والهياكل الإقليمية والوطنية والمحلية. وتسليماً بعدم وجود «منهجية واحدة تناسب الجميع» في التصدي للتحديات والمخاطر التي تهدد الظروف البشرية، يركّز منظور الأمن البشري على الاختلافات والتحديات ذات السياق المحدد فيما يتعلق بمشاركة الجهات الفاعلة وقدرات الشعوب والحكومات المعنية.

4. اعتماد رؤية مشتركة لتحقيق نتائج جماعية

المطلوب هو تعزيز نهج يقوم على تعدد ذوي الصلة المعنيين. إذ تدعو أساليب العمل الجديدة للأمم المتحدة إلى التعاون بين العمل الإنساني والتنمية، والجمع بين الجهات الفاعلة لتحقيق نتائج جماعية. وتقوم هذه الأساليب على الميزة النسبية للجهات الفاعلة. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة عموماً وفي الدول المتأثرة بالنزاعات خصوصاً يتطلب رؤية مشتركة تسعى إلى القضاء على الانعزال ومدّ الجسور بين المساعدة القصيرة الأجل وتنمية وسلام طويليّ الأجل. وتوفير مرجع لمختلف الجهات الفاعلة المعنية من شأنه أن يسهم في الرؤية المشتركة المتمثلة بعدم إهمال أحد.

2 تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية المتأثرة بالنزاع المسلح والعنف

© IOM

أ. مقدّمة

يمثل النزاع المسلح عقبة رئيسية أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية. والعنف صدمة سلبية تؤثر في جوانب التنمية كافة. وقد يخلف اندلاع النزاع العنيف، حسب طبيعته وشدته، آثاراً بعيدة المدى على المجتمع. فإلى جانب الوفيات والإصابات المباشرة التي تلحق الضرر بالبنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية، يؤثر النزاع على تنفيذ البرامج والتدخلات في مجال السياسات، ويحوّل الموارد عن القطاعات الإنتاجية، ويعطّل سبل العيش، ويضطر الناس إلى الفرار من ديارهم، ويقوّض البنية التحتية الأساسية الضرورية لدعم التنمية المستدامة. وبالتالي، ينسف النزاع نتائج التنمية عبر زيادة الفقر والجوع وسوء التغذية، ويحد من فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، ويفاقم التمييز والاستبعاد الاجتماعيين. ولهذه الآثار المباشرة عواقب وخيمة طويلة الأجل على التنمية البشرية، تولد شراك الفقر وتزيد من أوجه عدم المساواة الأفقي بين السكان. نتيجة لذلك، يتسبب النزاع المسلح والعنف بوقف أو عكس التقدم المحرز في مجال التنمية في العقود الماضية في العديد من دول المنطقة العربية.

كما أن النزاع العنيف يعيق التقدم نحو خطة عام 2030 من خلال تآكل المحددات البنيوية للتنمية. ومن خلال قلب النظام المؤسساتي وتآكل سيادة القانون يؤدي إلى تعطيل قدرة الدولة على وضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتعزيز تقديم الخدمات وتحسين البنية التحتية ودفع عجلة التنمية المستدامة. وتؤدي هذه الآثار على المستوى العام إلى عواقب بعيدة المدى على أمن السكان الذين يعيشون في أوضاع النزاع المستمر وتنميتهم ورفاههم. ويضر النزاع العنيف بشكل خاص بالدعوة إلى «عدم إهمال أحد» لأنه يؤثر بشكل خاص على الفقراء. وقد وقعت النزاعات المسلحة في المنطقة بصورة أكثر تواتراً في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. وبالنسبة للدول والمجتمعات التي تعاني أكثر من غيرها، تتفاقم آثار النزاع بسبب ضرورة معالجة أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل إلى جانب الأولويات الإنسانية العاجلة والقصيرة والمتوسطة الأجل. ويستدعي فهم التحديات التي يواجهها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في هذه الدول المتأثرة بالنزاع دراسة شاملة للروابط بين النزاع والأمن البشري والتنمية.

ويقدم هذا الفصل استعراضاً واسعاً للمجالات التي تتعرض فيها أهداف خطة عام 2030 بشكل خاص للتهديد بسبب النزاع. واستناداً إلى نتائج تقارير الإسكوا الأخيرة وبعض القضايا المتكررة التي شددت عليها مختلف إصدارات المنتدى العربي للتنمية المستدامة[1]، يوضح الفصل رسائل رئيسية حول العقبات المشتركة والأولويات الإقليمية لتحقيق خطة عام 2030 عبر ركائز السلام والناس والكوكب والازدهار (الشكل 4)[2].

الشكل 4. الركائز الخمس لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها كما هو مبين في هذا التقرير

المصدر: معدّو التقرير.

وتوفر خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 إطاراً لتعزيز وتحويل الإجراءات الوقائية لبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع. وتوفر الركائز الخمس لخطة عام 2030 (السلام، والناس، والكوكب، والازدهار، والشراكة) إطاراً متكاملاً لفهم كيفية تداخل مختلف أبعاد التنمية ومدى تأثير تحسين إحدى الركائز في توازن الركائز الأخرى ودعم تقدمها. ووفق الركائز الخمس لخطة عام 2030، ستفصّل الأقسام اللاحقة بعض التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجهها الدول المعنية في هذا التقرير وتداعياتها على تحقيق خطة عام 2030.

ونظراً لعدم تجانس الفريق القطري المختار لهذا التقرير، نجد تفاوتات كبيرة على المستوى دون الوطني تستدعي المزيد من التفصيل. وستكون الرسائل الرئيسية التي حددها هذا الاستعراض الإقليمي بمثابة نقاط انطلاق لحلقات العمل الوطنية والمشاورات بين ذوي الصلة المعنيين التي ستوفر تقييماً نوعياً أدق للديناميات الاجتماعية - الاقتصادية والتحديات الإنمائية الخاصة على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا، طوال الفصل، أن الصلات بين النزاع والتنمية ليست خطية. فالنزاع العنيف ظاهرةٌ معقدة تتجلى بطرق مختلفة في سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة. وعلى هذا الأساس، ينبغي أيضاً تقييم الاستجابات الإنمائية للتخفيف من آثار النزاع على الصعد المحلية ودون الوطنية والوطنية، وتصميمها بشكل يتلاءم مع السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد.

ب. السلام

تؤكد خطة عام 2030 على أنّه «لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة». ويحدد الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة مقاصد لتعزيز قيام مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة. لكن لا يزال التقدم المحرز في تعزيز هذه المجتمعات متفاوتاً في جميع أنحاء المنطقة العربية. وأكثر المؤشرات إثارة للقلق على الوضع الكامن هو مستويات العنف غير المقبولة وما يرتبط بها من نزوح أعداد كبيرة من الناس في المنطقة، ما يجعل ملايين الأشخاص عرضة لأشكال مختلفة من الإساءة. وقد أدى الفراغ في السلطة الذي خلفه الاضطراب الإقليمي خلال العقد الماضي إلى تيسير تواجد متزايد للجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدول والشبكات الإجرامية المنظمة التي تتحدى استعادة المجتمعات المسالمة. كما أن ضمان التقدم نحو تحقيق هدف المجتمعات الشاملة والتنمية المستدامة يتطلب التصدي للفساد وتعزيز العلاقات بين المواطنين والدولة من خلال سيادة القانون والمؤسسات العادلة. ولم تتم معالجة مسألة احتلال دولة فلسطين مباشرة في هذا التقرير، وإن كان من المهم الإشارة إلى أن العقبة المستمرة التي تعترض تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة هي الحؤول دون تحقيق ملايين الفلسطينيين لحقوقهم وتطلعاتهم.

1. على الرغم من انخفاض مستويات العنف منذ عام 2014، لا تزال مرتفعة جداً في المنطقة وتتركز بشكل كبير في عدد من الدول.

ففي حين أن النزاع بين الدول لا يزال نادراً على الصعيد العالمي، فقد ازداد عدد النزاعات العنيفة داخل الدول منذ عام 2010، لا سيما في المنطقة العربية. وازداد عدد الوفيات التي تسببت بها النزاعات في جميع أنحاء العالم في العقد الماضي، مع ارتفاع حاد في عدد الوفيات المرتبطة بالمعارك المبلغ عنها في عام 2014 كما هو مبيّن في الشكل 5 (أ). وتفسر النزاعات في المنطقة العربية جزءاً كبيراً من هذه الطفرة.

يوضح الشكل 5 (ب) كيف أن معظم الوفيات المرتبطة بالمعارك في المنطقة العربية تحدث في عدد قليل من الدول. فعلى سبيل المثال، كانت النزاعات الثلاثة الأكثر دموية في عام 2019، وهي في الجمهورية العربية السورية والصومال واليمن، تمثل أكثر من 80 في المائة من جميع الوفيات. وحتى لو انخفضت الوفيات في المعارك في السنوات الأخيرة، فإنه من المتوقع أن تطول النزاعات في هذه الدول، وتظل مخاطر اندلاع موجات جديدة من المعارك مرتفعة. كما تكتسي النزاعات المسلحة في المنطقة عنصراً واضحاً من التدويل. ففي عام 2019، كانت جميع النزاعات النشطة في المنطقة العربية مدوّلة[3]. وغالباً ما تزيد هذه الأبعاد الدولية من تعقيد ديناميات النزاع، ما يجعل العنف مستعصياً على الحل والسلام بعيد المنال أكثر فأكثر.

والمدنيون معرضون بشكل متزايد لأثر النزاع. فعلى سبيل المثال، تضاعف عدد القتلى المدنيين في الأحداث المرتبطة بالمعارك ثلاث مرات على الصعيد العالمي بين عامي 2010 و2017، ولم تشكّل المنطقة العربية الاستثناء على القاعدة[4]. وتنبع هذه الهشاشة المتزايدة للمدنيين خلال فترات النزاع المسلح أساساً من ثلاثة عوامل. أولاً، تدور معارك كثيرة اليوم في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان أو حولها، كما رأينا في المنطقة العربية في مدن حلب وإدلب والموصل وتكريت وطرابلس ومصراتة والحديدة وصنعاء وغيرها[5]. ثانياً، على الرغم من أن استهداف المدنيين محظور بموجب القانون الدولي ويشكل جريمة حرب، فقد تم استخدامه كتكتيك حربي، غالباً للتغلب على الدونية العسكرية أو للحصول على مزايا استراتيجية أخرى. وقد ازداد عدد القتلى المدنيين بالتوازي مع انتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، التي غالباً ما تستهدف المدنيين عمداً كتكتيك حربي[6].

الشكل 5. الوفيات السنوية المرتبطة بالمعارك في العالم والمنطقة العربية (أ) والوفيات المرتبطة بالمعارك حسب الدول في المنطقة العربية (ب)، 2010-2019

أ

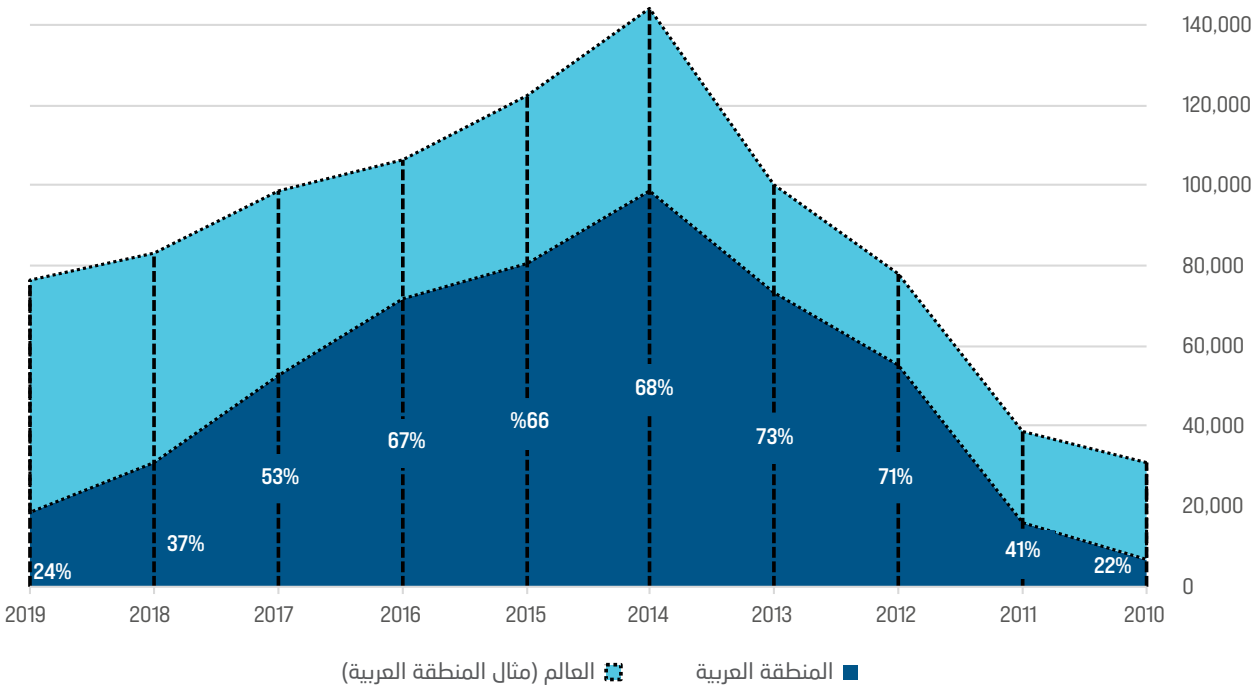

المصدر: قاعدة البيانات المرجعية الجغرافية UCDP-PRIO 20.1.

ب

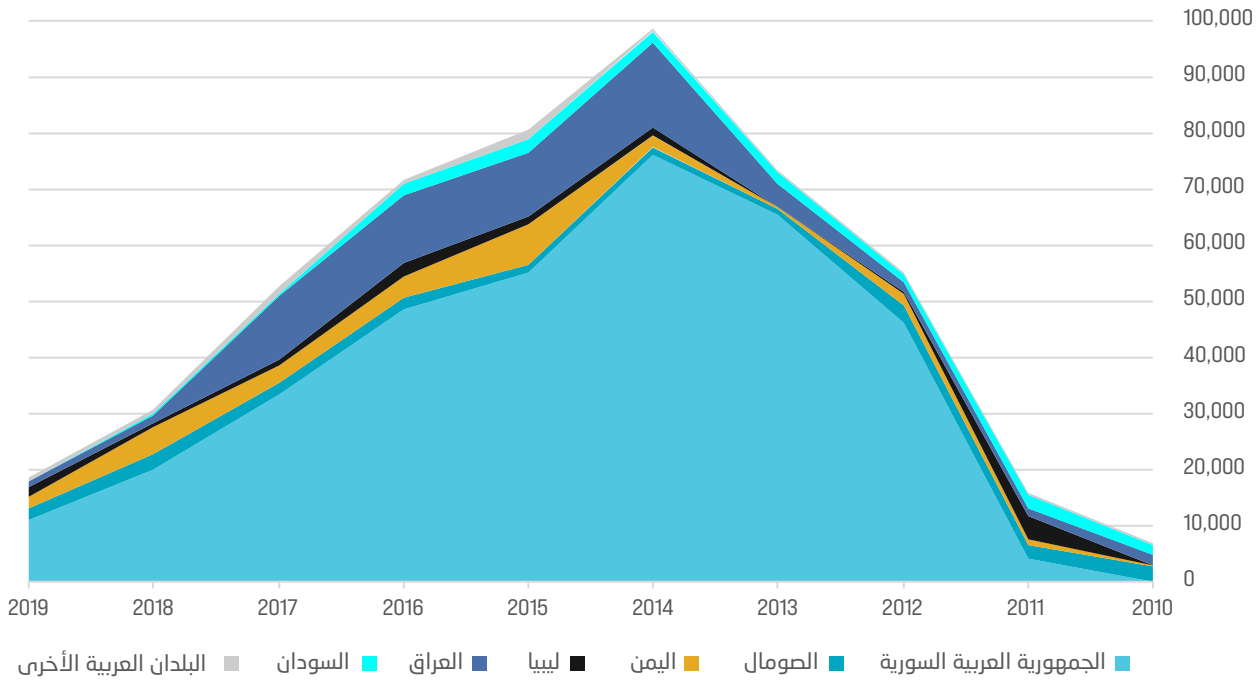

المصدر: قاعدة البيانات المرجعية الجغرافية UCDP-PRIO 20.1.

ثالثاً، بالإضافة إلى الضحايا المرتبطين بالمعارك مباشرة، تُظهر الأبحاث المتعلقة بالنزاع والتنمية أن عدداً أكبر من الوفيات في صفوف المدنيين يأتي نتيجة الآثار غير المباشرة للنزاع، مثل عدم تلبية الاحتياجات الطبية أو انعدام الأمن الغذائي أو سوء التغذية أو عدم ملاءمة المأوى أو تلوث المياه[7].

ومن طرق استهداف المدنيين أثناء النزاع المسلح، يعتبر استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي كتكتيك حربي من جرائم الحرب الخطيرة التي تم توثيقها في جميع النزاعات في الدول المعنية في هذا التقرير وفي العديد من النزاعات في أماكن أخرى[8]. وفي المناطق المتأثرة مباشرة بالنزاع، تزداد جرائم مثل الاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والإجهاض القسري والزواج القسري وغيره من أشكال العنف الجنسي، وسط انهيار سيادة القانون والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية[9]. وتُلحق هذه الأشكال من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ضرراً بالغاً بالضحايا الذين يتعرضون لتداعيات طويلة الأجل من حيث الصحة النفسية والجسدية ورأس المال الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية[10]. وبالإضافة إلى العنف الجنسي، ازداد العنف ضد النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء السياسيات في المناطق المتأثرة بالنزاع[11].

ولا يزال العنف ضد النساء والفتيات غير المرتبط بالنزاعات مستمراً في المنطقة. وتشير التقديرات إلى أن 37 في المائة من النساء العربيات تعرضن لشكل من أشكال العنف في حياتهن[12] وأن واحدة من كل ثلاث نساء متزوجات سبق لها التعرض لعنف جسدي أو جنسي من شريك حميم[13]. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك لأن الوصمة الاجتماعية المحيطة بالعنف الجنسي تؤدي إلى عدم الإبلاغ عن هذه الأنواع من الجرائم. وفي حين انخفض عدد حالات زواج الأطفال في المنطقة العربية، لا تزال 18 في المائة من الفتيات العربيات يتزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة، و3 في المائة قبل سن الخامسة عشرة[14]. وقد زادت معدلات الانتشار في المناطق المتأثرة بالنزاع كما هو موثق في حالات السودان واليمن وفي صفوف اللاجئين السوريين في الأردن وتركيا والعراق ولبنان[15]. فضلاً عن ذلك، لا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مستمراً في السودان والصومال والعراق واليمن، فضلاً عن دول عربية أخرى مثل جيبوتي ومصر وموريتانيا[16].

2. النزوح القسري للسكان من أبرز آثار النزاع والعنف

كان النزوح القسري للسكان في المنطقة العربية، كلاجئين ونازحين داخلياً، أحد النتائج الأكثر مأساوية للنزاع المسلح والعنف. وقد ارتفع العدد الإجمالي للنازحين قسراً من الدول المعنية من 7.7 مليون في عام 2010 إلى 25.3 مليون في عام 2019[17]. ويبين الشكل 6 الاتجاه العالمي المتزايد في عدد النازحين قسراً والنسبة التي تعزى إلى الدول المعنية. ويظهر الرسم البياني قفزة ملحوظة في عدد اللاجئين في العالم والدول المعنية على حد سواء بالتزامن مع تصاعد النزاع في الجمهورية العربية السورية بين عامي 2012 و2015 وهجرة اللاجئين السوريين المتزامنة إلى الدول المجاورة.

ويشكل اللاجئون من الجمهورية العربية السورية أكبر نسبة من اللاجئين في العالم حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين 6.6 مليون بحلول نهاية عام 2019. ويقيم معظم اللاجئون السوريون في الدول المجاورة وهي الأردن وتركيا والعراق ولبنان ومصر. واعتباراً من آذار/مارس 2020، استضافت الدول الخمس مجتمعة أكثر من 5.5 مليون لاجئ سوري مسجل[18]. وقد تباطأت موجات النزوح الجديدة للاجئين السوريين منذ عام 2015، لكن استمرار النزاع العنيف في البلاد قد تركهم في حالة من انعدام

الشكل 6: النزوح القسري في الدول المعنية والعالم، 2010-2019

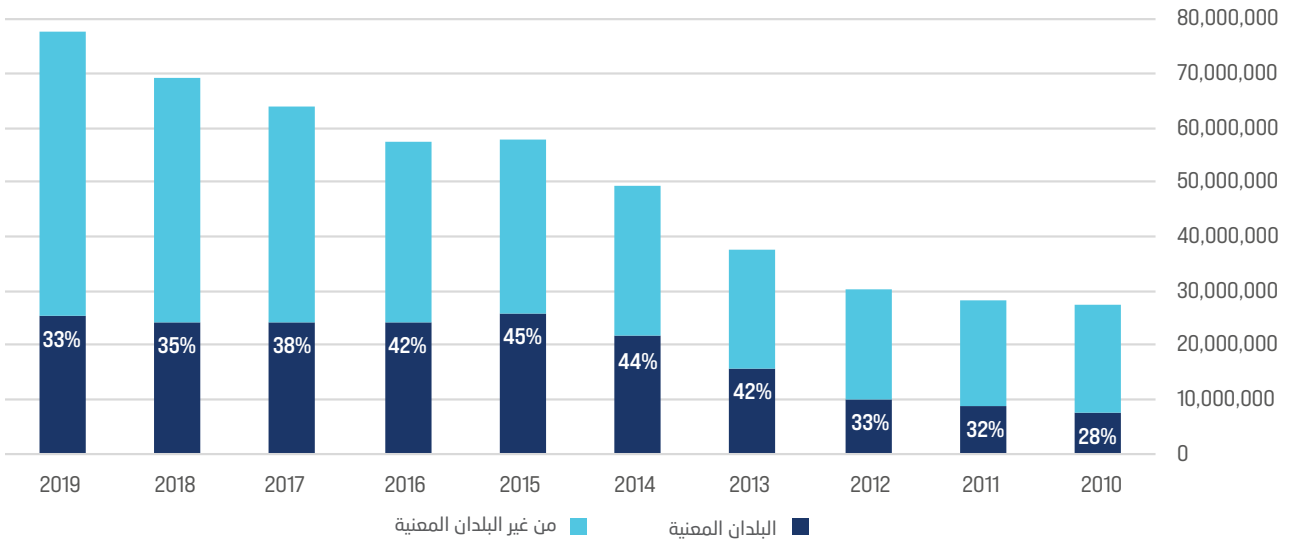

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ملاحظة: تشمل حالات النازحين قسراً: اللاجئين الخاضعين لولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والنازحين داخلياً الذين تعنى بهم المفوضية، وطالبي اللجوء، واللاجئين الفلسطينيين الخاضعين لولاية الأونروا، والفنزويليين النازحين في الخارج، وغيرهم من المعنيين.

الأمن لفترات طويلة في الدول المضيفة حيث يكافحون من أجل الحصول على حقوقهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي حين استقرت أعداد اللاجئين، ارتفعت أعداد النازحين داخلياً منذ خريف عام 2019 حتى وقف إطلاق النار الروسي-التركي في آذار/مارس 2020.

وفي حين تستضيف جميع الدول المعنية أعداداً كبيرة من النازحين، تتفاوت ديناميات وتبعات النزوح تفاوتاً كبيراً فيما بينها. ويستضيف منها الأردن ولبنان أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة، في حين تضم الجمهورية العربية السورية والصومال واليمن أكبر عدد من النازحين داخلياً. وتشكل الدول المعنية الثمانية مجتمعةً 2 في المائة فقط من سكان العالم، ومع ذلك استضافت 28 في المائة من النازحين قسراً في العالم في عام 2019[19]. وتبرز حالات السودان والصومال واليمن بشكل خاص، حيث تمثل مجتمعة ما يزيد قليلاً عن في المائة من سكان العالم واستضافت 6.6 في المائة من عدد اللاجئين في العالم في عام 2019 (أي ما يزيد على 1.3 مليون لاجئ)، ولديها 19 في المائة من النازحين داخلياً على الصعيد العالمي (8.1 مليون).

ويتجاوز عدد النازحين داخلياً في الدول المعنية وعلى الصعيد العالمي عدد اللاجئين بكثير. واللاجئون هم أولئك الذين أجبروا على الفرار من دولهم الأصلية ويتلقون حقوقاً وحماية محددة بموجب القانون الدولي.

لذلك فإن النازحين داخلياً يكونون عموماً أكثر ضعفاً لأنهم يقيمون على مقربة أكبر من النزاعات العنيفة، وكثيراً ما يعيشون في مخيمات، ويواجهون عمليات نزوح متعددة، ولا يتمتعون بحماية قانونية معترف بها دولياً[20]. كما أنه من الصعب الحصول على معلومات موثقة عن حالتهم بسبب التباين الكبير في الطريقة التي تتفهم بها الجهات الفاعلة في الدول ما تعنيه حماية النازحين داخلياً.

3. تركز النزوح بشكل كبير في عدد قليل من الدول في المنطقة

يؤدي النزوح إلى تفاقم العوامل البنيوية المحددة للفقر، ويعيق الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية بما في ذلك العمل والصحة والتعليم والأمن الغذائي. وتتحمل الدول المعنية مسؤولية استضافة اللاجئين على نحو غير متناسب على الرغم من أنها تعاني من عوائق بنيوية شديدة تعترض التنمية المستدامة وفي ظل قلة الموارد المتاحة لتلبية احتياجات اللاجئين والنازحين داخلياً. ويبين الشكل 7 الدول العربية التي لديها أعلى نسبة مئوية من حيث عدد اللاجئين والنازحين داخلياً من أصل مجموع سكان الدولة.

تبيّن نسبة اللاجئين مقارنة بسكان الدولة المضيفة، كما هو مبين في الشكل 7 (أ) مستوى تأثير وجود اللاجئين على

الشكل 7. اللاجئون (أ) والنازحون داخلياً (ب) كنسبة مئوية من مجموع السكان

أ

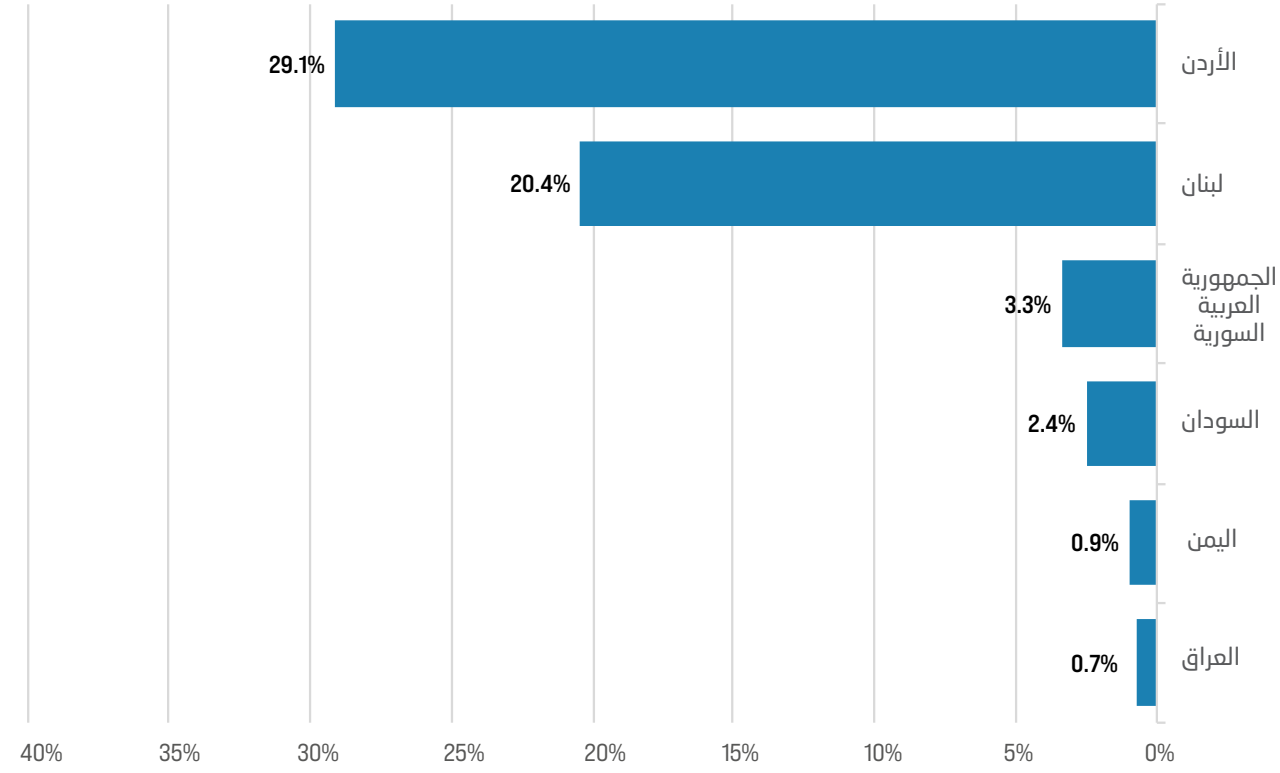

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. UNDESA 2019.

ب

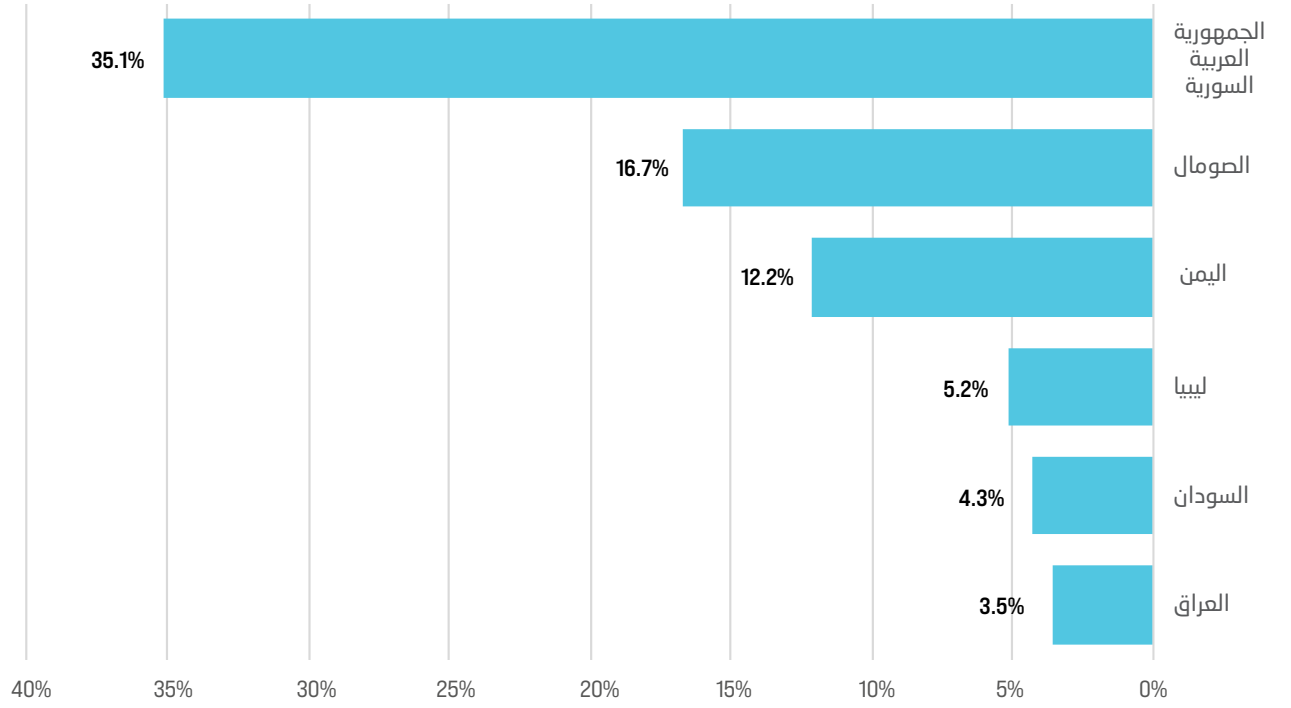

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. UNDESA 2019.

ملاحظة: أعداد اللاجئين تشمل اللاجئين الفلسطينيين تحت ولاية الأونروا. وباستثناء اللاجئين الفلسطينيين، تصل نسبة اللاجئين في لبنان إلى 13.4 في المائة، والأردن 6.8 في المائة، والجمهورية العربية السورية 0.1 في المائة.

الدولة المضيفة. ومع تزايد عدد اللاجئين مقارنة بسكان الدولة المضيفة، يزداد الضغط على الاقتصاديات والموارد المحلية وتزداد التحديات أمام تحقيق أهداف التنمية داخل المجتمعات المضيفة. وحتى باستثناء اللاجئين الفلسطينيين، يستضيف لبنان والأردن على التوالي أول وثاني أكبر عدد من اللاجئين للفرد في العالم، حيث واحد من كل 13 شخصاً في لبنان وواحد من كل 7 أشخاص في الأردن هو لاجئ مسجل. وفي حين يستضيف لبنان أكبر نسبة من اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للفرد الواحد في العالم، فإن الأردن يتجاوزه من حيث إجمالي عدد اللاجئين للفرد بعد احتساب عدد اللاجئين الفلسطينيين تحت ولاية الأونروا الذين يبلغ مجموعهم 2.2 مليون في الأردن وحوالي 500,000 في لبنان[21].

وتعكس نسبة النازحين داخلياً مقارنةً بإجمالي عدد سكان الدولة المشار إليه في الشكل 7 (ب) انتشار النزاع وطول أمده داخل دولة معينة. ومع دخول النزاع في الجمهورية العربية السورية عامه العاشر، أصبح أكثر من ثلث السكان نازحين داخلياً. وقد أدى النزاع الطويل الأمد في الصومال إلى وجود دائم للنازحين داخلياً بنسبة 17 في المائة تقريباً من مجموع السكان، فيما يستمر العنف وانعدام الأمن الغذائي المتواصل في اقتلاع الناس من ديارهم. لقد مر اليمن في فترات من النزاع لعقود من الزمن، في حين بدأت الحرب الحالية في عام 2014 وهي أقصر من النزاعات في الجمهورية العربية السورية أو الصومال، وقد خلقت شدتها موجة كبيرة من النزوح الداخلي الذي يضم ما يقارب 12 في المائة من السكان. وعلى الرغم من أن معدل حالات النزوح الجديدة قد انخفض بشكل كبير مع انحسار النزاع في السودان والعراق، فإن اتساع نطاق النزاعات في كل دولة من الدولتين وطابعها الدائم تسبب بنسب كبيرة من النازحين داخلياً. ونظراً إلى أن النزوح الداخلي الواسع النطاق يولد انعدام الأمن البشري ويفاقم الفقر ويعيق الوصول إلى الخدمات الأساسية، فإن الدول ذات النسب العالية من النازحين داخلياً ستواجه عقبات كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية.

4. النزاع سبب أساسي للنزوح في المنطقة

خلال عام 2019، حدث ما مجموعه 33.4 مليون حالة نزوح داخلي جديدة على مستوى العالم. يعود 74 في المائة منها (24.8 مليون) إلى الكوارث الطبيعية و26 في المائة (8.5 مليون) إلى النزاع العنيف. لكن الدول المعنية شهدت 2.8 مليون حالة نزوح جديدة نتيجة النزاع، وهي تمثل 33 في المائة من إجمالي النازحين الجدد بسبب النزاع في العالم، و845,000 نتيجة الكوارث بنسبة 3 في المائة من إجمالي النزوح الناجم عن الكوارث في عام 2019[22].

ويكشف الشكل 8 إلى أي مدى يشكل النزاع المسلح دافعاً أساسياً باتجاه النزوح الداخلي في الدول المعنية. وبالتالي، نظراً إلى أن حالات النزوح في المنطقة ناجمة بشكل كبير عن النزاعات، يمكن تجنّب النزوح المتفشي في الدول المعنية إلى حد كبير. ويعكس نصيب المنطقة المقلق من النزوح العالمي الناجم عن النزاعات الانتشار الواسع لانعدام الأمن البشري المزمن والافتقار إلى سياسات فعالة أو آليات قانونية لمعالجة مشاكل النزوح.

الشكل 8 : عدد النازحين داخلياً في الدول المعنية جراء النزاع والكوارث

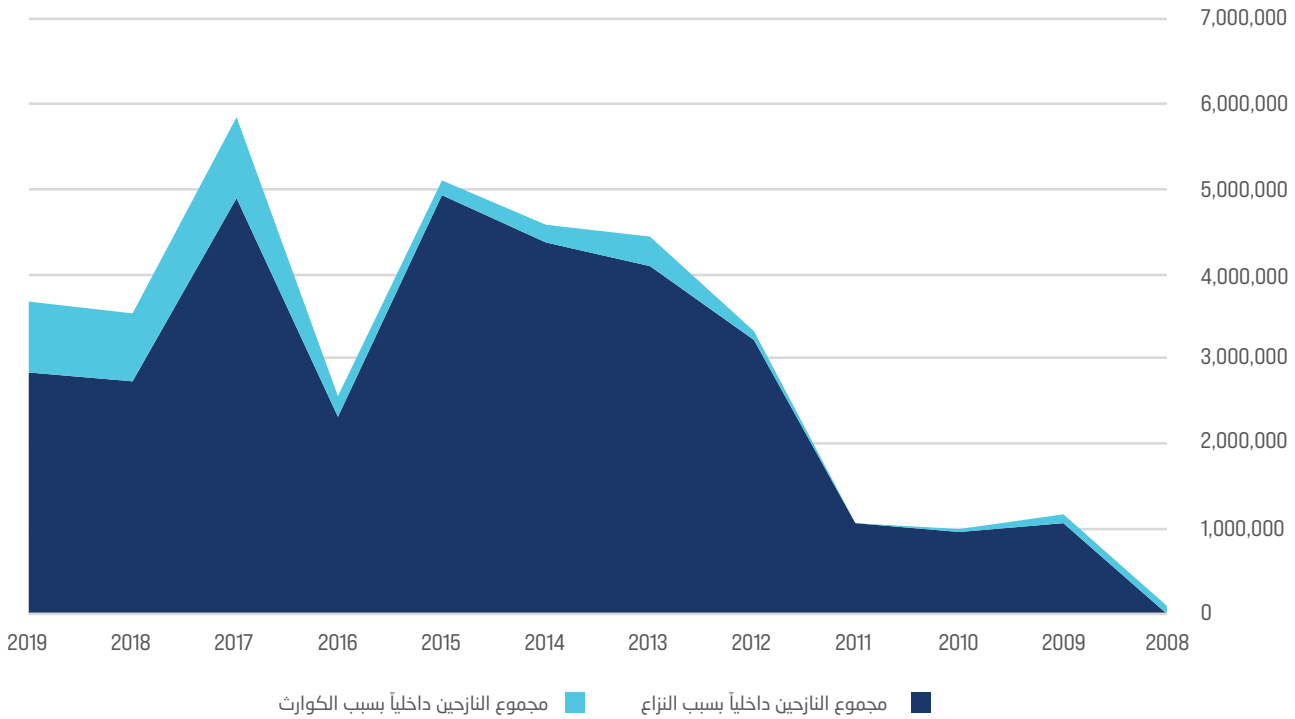

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات مركز رصد التشرد الداخلي 2019.

لكن حقيقة أن النزوح الواسع النطاق ناجم عن قرارات إنسانية يمكن تجنبها تشير إلى الفرص الهائلة المتاحة لعكس مسار هذه الاتجاهات الضارة من خلال الاستخدام الفعال للمنابر السياسية والدبلوماسية على المستويين الإقليمي والعالمي لمعالجة المشاكل الجذرية التي تؤدي إلى نشوب نزاع عنيف.

5. التركيبة السكانية للسكان النازحين: تشكل النساء والأطفال غالبية السكان النازحين

في حين أن اللاجئين والنازحين هم من الفئات المستضعفة، فإن هوياتهم المتعددة، بما في ذلك النوع الاجتماعي والسن والإعاقة وغيرها، قد تزيد من ضعفهم وتعرضهم لخطر أكبر من الحرمان من الموارد اللازمة لتحقيق الازدهار. هذا يعني أن الضغط سيكون أكبر على الجهود والقدرات اللازمة لمعالجة أهداف المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والتعليم الجيد (الهدف 4)، والصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3) من بين أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من محدودية البيانات المصنفة حول الخصائص الديمغرافية للسكان النازحين (ولا سيما بالنسبة للنازحين داخلياً في حالات الطوارئ)، فقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقديرات مصنفة حسب خصائص النوع الاجتماعي والعمر للسكان اللاجئين الخاضعين لولايتها. ووفقاً لبيانات المفوضية، شكل الذكور والإناث نسباً متساوية تقريباً من مجموع اللاجئين في العالم، حيث تشير التقديرات إلى 25.4 مليون من الرجال الفتيان و25.7 من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وتشير التقديرات في المنطقة العربية إلى أن 49 في المائة من إجمالي عدد اللاجئين من الإناث و47 في المائة من الأطفال[23].

6. الجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة باتت من الهواجس العالمية التي تتحدى سيادة القانون وتعيق التنمية المستدامة في المنطقة بشكل متزايد

رغم أن قدراً كبيراً من الاهتمام بالحوكمة في المنطقة العربية قد ركز على التهديدات التي يطرحها النزاع المسلح والعنف السياسي، يعتبر نمو الشبكات الإجرامية عبر الوطنية أيضاً ظاهرة مثيرة للقلق قوضت سيادة القانون وظروف الأمن والاستقرار الاقتصادي اللازمة للتنمية المستدامة. والحوافز التي تشجع على القيام بأنشطة غير مشروعة خطيرة خاصة في الدول التي أدت فيها النزاعات إلى انهيار النظام الاقتصادي وقدرة الدول. ومع تدهور قدرة العديد من الدول العربية على فرض رقابة فعالة على حدودها، خلقت الحوافز المربحة للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة بيئة خصبة للشبكات الإجرامية لكي تزدهر.

والشبكات الإجرامية عبر الوطنية تهدد التنمية المستدامة على جبهات متعددة منها تقويض سيادة القانون وحرمان الحكومات من الإيرادات وتيسير الفساد ومزاحمة النشاط الاقتصادي المشروع. وقد شدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مراراً وتكراراً على أن هذه الروابط المتبادلة بين الجريمة المنظمة والتنمية المستدامة والسلام تشكل تهديداً للسلام والاستقرار

العالميين. ونتيجة لذلك، تناولت قرارات مجلس الأمن هذه الظاهرة بشكل متزايد منذ عام 2010. ويبين الشكل 9 (أ) تزايد عدد القرارات التي تتناول الجريمة المنظمة خلال الفترة 2010-2019، ليبلغ ذروته في عام 2017 عندما ركزت 69 في المائة من القرارات على الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع. ويكشف التوزيع الإقليمي لهذه القرارات حسب الشكل 9 (ب) أنه كثيراً ما يتم تناول المنطقة العربية نظراً للهواجس المتعلقة بالجريمة المنظمة، حيث سجلت أعلى نسبة من القرارات التي تشير إلى الجريمة المنظمة في تسع سنوات من السنوات العشر الأخيرة.

الشكل 9. عدد قرارات مجلس الأمن (أ) والنسبة المئوية للقرارات المتعلقة بالجريمة المنظمة حسب المنطقة الجغرافية (ب)، 2010-2019

أ

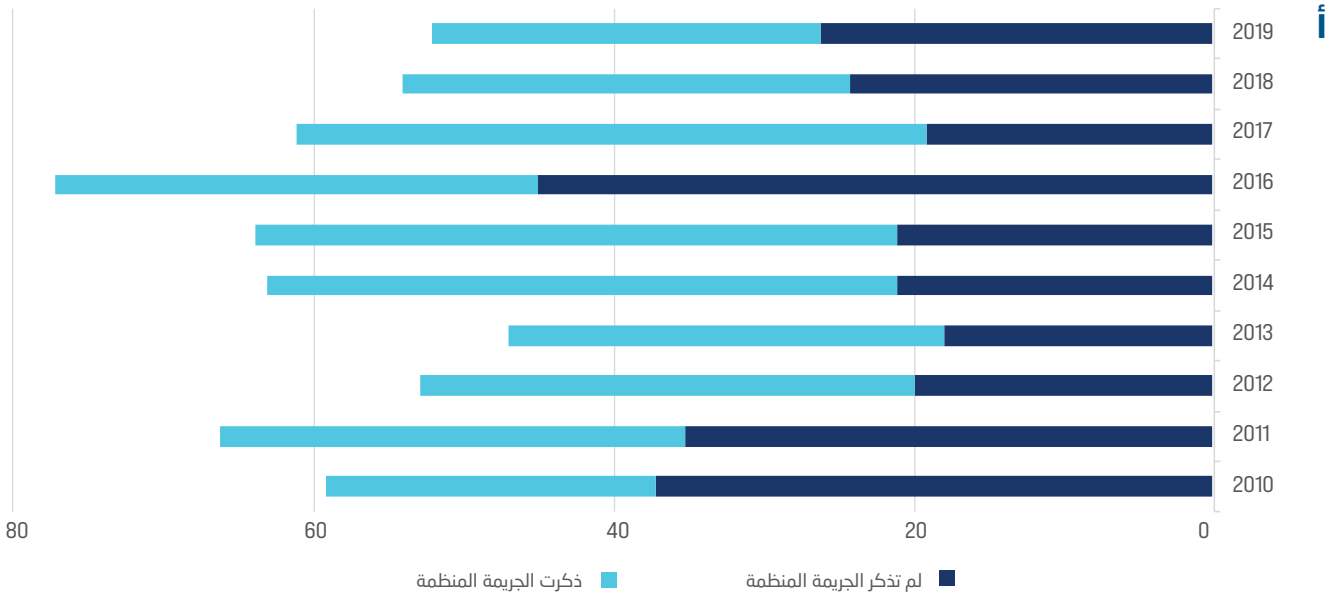

المصدر: معدّو التقرير، استناداً إلى United Nations Security Council (UNSC), 2019؛ Global Initiative against Transnational Organized Crime, 2018.

ب

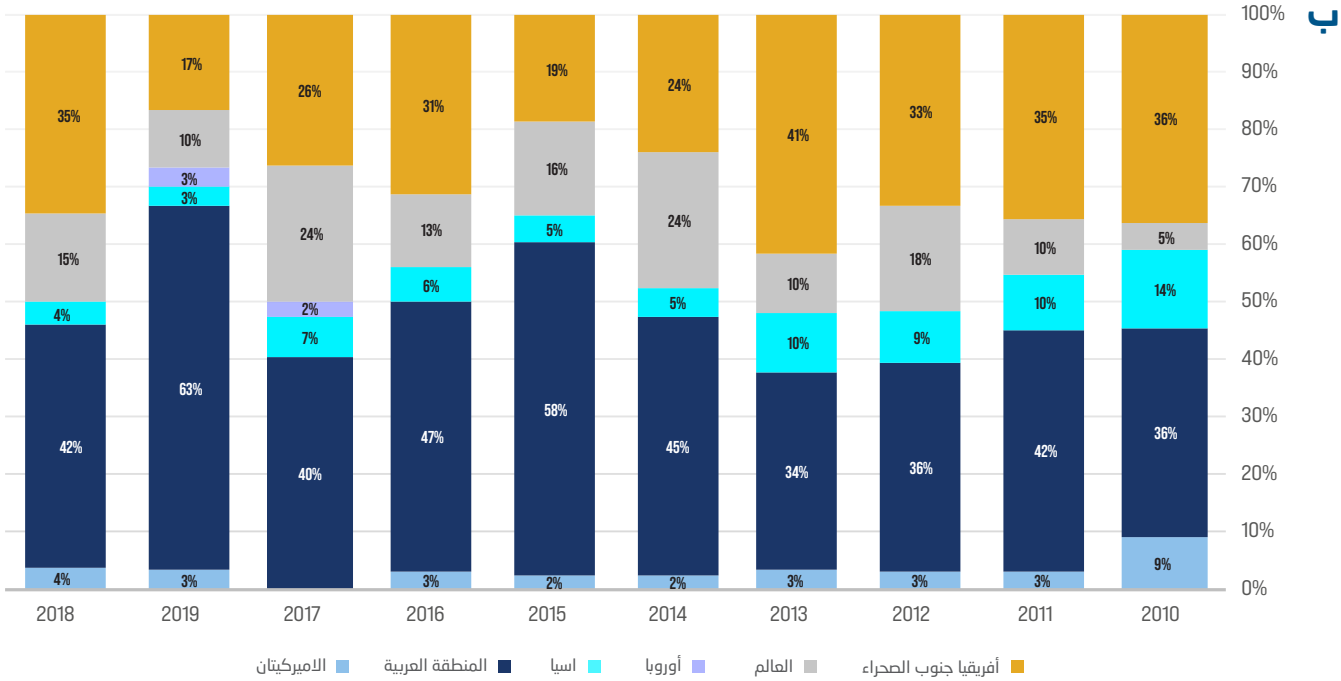

المصدر: معدّو التقرير، استناداً إلى United Nations Security Council (UNSC), 2019؛ Global Initiative against Transnational Organized Crime, 2018.

وكانت الفئتان الرئيسيتان من الجرائم عبر الوطنية التي تناولتهما قرارات مجلس الأمن في أغلب الأحيان في الدول العربية خلال هذه الفترة «الاتجار بالأسلحة» و«الاتجار بالبشر وتهريبهم». أما الفئتان الثالثة والرابعة الأكثر شيوعاً، فقد كانتا «السرقة والسطو المسلح والقرصنة» و«الاختطاف والخطف» تليهما «الجريمة المالية»، و«تهريب الموارد والحياة البرية والسلع» و«الاتجار بالمخدرات»[24].

لكن هناك بعض التباين بين الدول المعنية من حيث الأنشطة الإجرامية التي يتم التعامل معها في كل دولة. يعتبر «الاتجار بالبشر وتهريبهم» أكثر الفئات المقلقة شيوعاً بالنسبة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في السودان وليبيا والعراق في حين أن «عمليات الاختطاف والخطف» شكلت النصيب الأكبر من القرارات المتعلقة بالجمهورية العربية السورية. ورغم أن حصة القرارات المكرسة للاتجار بالمخدرات كانت ضئيلة نسبياً على الصعيد الإقليمي، شكلت أجزاء كبيرة من القرارات القطرية المتعلقة بالجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وبدرجة أقل السودان وليبيا.

وتشير قرارات مجلس الأمن إلى أي مدى أتاح الاتجار غير المشروع بالموارد أو تهريب المهاجرين أو المخدرات مصادر تمويل للتمرد في مناطق النزاع داخل المنطقة العربية. ويعكس تناول مجلس الأمن لهذه الأنشطة غير المشروعة في إطار قرارات لا تشمل القضايا الإقليمية فحسب بل أيضاً القضايا العالمية الأبعاد والتداعيات عبر الوطنية لهذه الشبكات الإجرامية.

ويصعب تحديد حجم النشاط الإجرامي المنظّم عبر الوطني نظراً لطبيعته غير المشروعة. وليست هذه الأنشطة مرئية دائماً وعندما تكون كذلك، يظل من الصعب تجميع الكلفة وتحديد كيفية تأثيرها على العناصر الأخرى في الاقتصاد المشروع أو تفاعلها معها. ويحدد المقصد 16-4 من خطة عام 2030 خفض التدفقات المالية غير المشروعة باعتباره عنصراً حاسماً في هدف تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وكما حددها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن التدفقات المالية غير المشروعة هي «التدفقات المالية التي تتولد بصورة غير مشروعة (أي تنشأ عن أنشطة إجرامية أو تهرب ضريبي)، أو تنقل بصورة غير مشروعة (أي تنتهك ضوابط العملة) أو تستخدم بصورة غير مشروعة (أي لتمويل الإرهاب)»[25]. لكن لا يوجد بعد أداة معترف بها دولياً لقياس التدفقات المالية غير المشروعة.

ويتم عادة تحديد ثلاثة عناصر من التدفقات المالية غير المشروعة في الأدبيات التي تقيس هذه التدفقات: تلك الناشئة عن النشاط الإجرامي عبر الوطني، وتلك المتصلة بالفساد، وتلك المتصلة بالضرائب[26]. وفي عام 2019، قدرت الإسكوا التدفقات المالية غير المشروعة باستخدام نهج يستهدف أربع قنوات مختلفة لفواتير التجارة الخاطئة، في إحدى أحدث الجهود المبذولة في المنطقة العربية في هذا المجال. وأظهرت النتائج أن المنطقة العربية تفقد ما بين 60.3 و77.5 مليار دولار سنوياً من الموارد بسبب التدفقات المالية غير المشروعة. ونتيجة لذلك، بلغت الخسارة في الإيرادات العامة خلال الفترة 2008-2015 إلى ما يقارب نصف تريليون دولار

الشكل 10. قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجريمة المنظمة في المنطقة العربية حسب نوع الجريمة، 2010-2019 (النسبة المئوية)

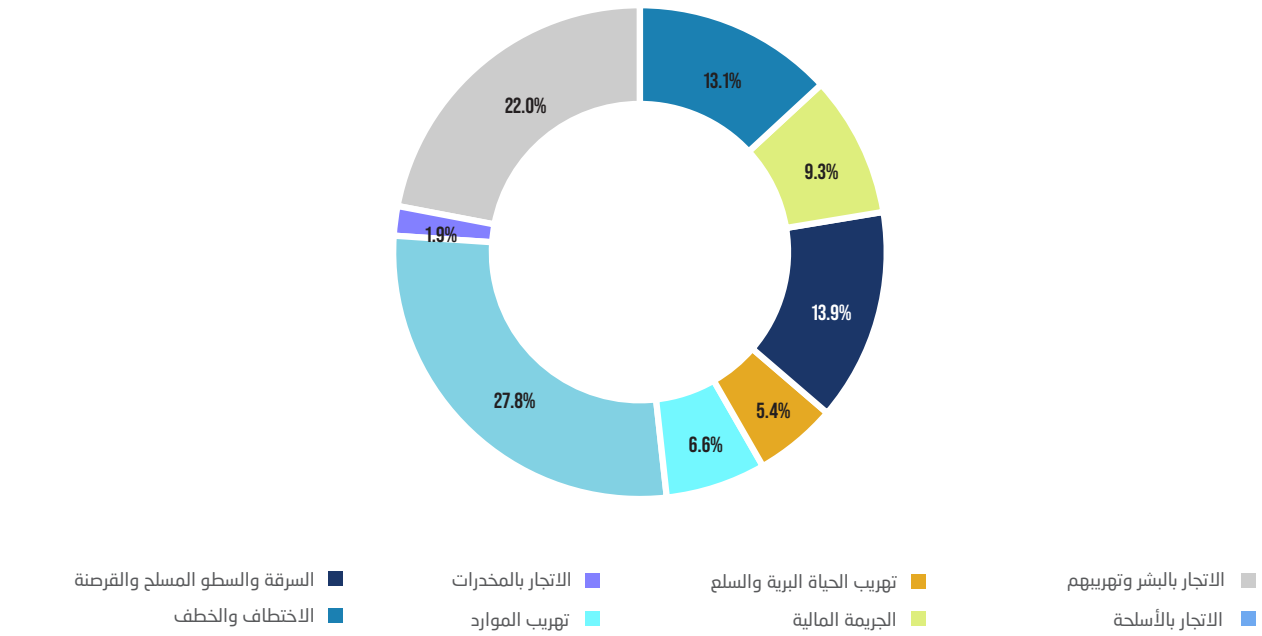

المصدر: Global Initiative against Transnational Organized Crime, 2018.

الشكل 11. قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجريمة المنظمة في المنطقة العربية حسب الدولة ونوع الجريمة، 2010-2019 (النسبة المئوية)

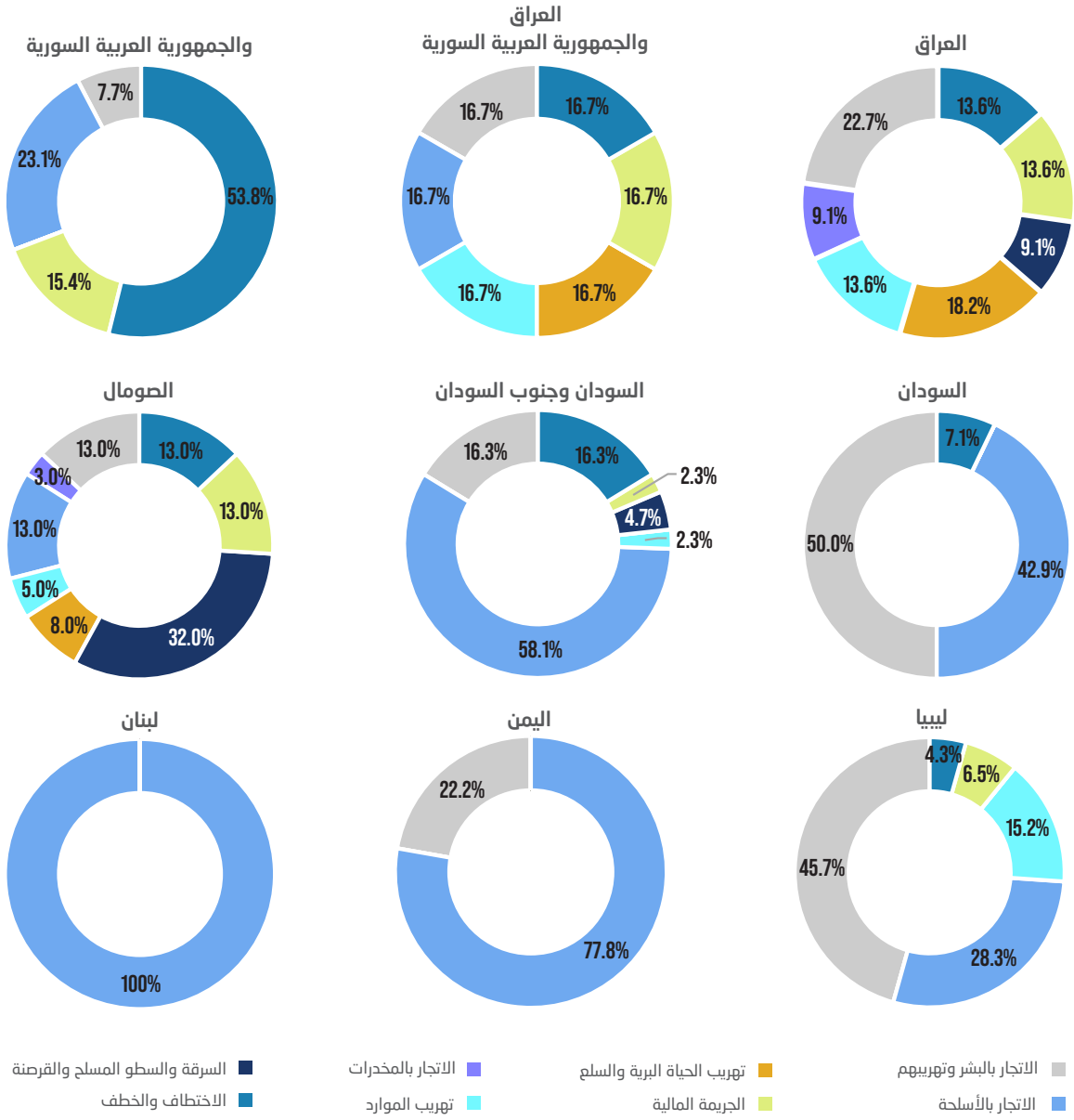

المصدر: معدّو التقرير، استناداً إلى United Nations Security Council (UNSC), 2019؛ Global Initiative against Transnational Organized Crime, 2018

(482.7 مليار دولار)، وهو ما يعادل خُمس الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. وكشفت التقرير عن أرقام أخرى مقلقة، مثل أن الدول العربية تفقد مقابل كل دولار تكتسبه من التدفقات المشروعة مثل التحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية والمساعدات الإنسانية من بين أمور أخرى، نصف هذه القيمة في التدفقات المالية غير المشروعة[27].

7. مكافحة الفساد عنصر أساسي في عملية صنع السياسات والنهوض بأهداف التنمية المستدامة بشكل فعال

من خلال الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، تعتبر خطة عام 2030 مكافحة الفساد ضرورة حتمية لتحقيق باقي أهداف التنمية المستدامة. فالفساد ظاهرة معقدة تعيق كفاءة المجتمعات وتنميتها. كما له تأثير سلبي على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية، مما يقوض الركائز الخمس لخطة عام 2030. يؤدي الفساد إلى تداعيات متفشية تضعف فعالية السياسات العامة وتعرقل الاستثمارات المنتجة مما يؤدي إلى رداءة نوعية البنية التحتية وتقديم الخدمات. وتقوض نماذج الحكم المعرضة للفساد تطوير المؤسسات الشاملة للجميع وتؤثر بشكل غير متناسب على الفئات المحرومة من خلال ترسيخ عدم المساواة وعرقلة الازدهار المشترك[28]. ويبين الجدول 1 المشاركة في الصكوك الدولية والإقليمية ومؤشرات مختارة من أهداف التنمية المستدامة في الدول المعنية.

يعتبر وضع استراتيجيات وطنية وخطط عمل محددة تستهدف الفساد وتحشد الجمهور وتنفيذها بفعالية خطوات حاسمة نحو مؤسسات أكثر شفافية وفعالية. ومن خلال إنشاء نظم رسمية وأقوى للضوابط والتوازنات وتعزيز الوصول إلى المعلومات العامة، ستسمح جهود مكافحة الفساد بوضع سياسات أكثر فعالية يمكن أن تؤدي إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة في جميع أبعاد التنمية المستدامة. غير أن استمرار النزاع المسلح ونمو الشبكات الإجرامية عبر الوطنية يعزز حوافز الفساد ويحبط الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات أكثر شمولاً ومساءلة.

الجدول 1. الدول المعنية: وضع المصادقة على الاتفاقات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد وبيانات مختارة حول الفساد من إطار رصد خطة عام 2030

	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد	حدوث الرشوة (النسبة المئوية للشركات التي تواجه طلباً واحداً على الأقل لدفع رشوة)	اعتماد وتطبيق ضمانات دستورية و/أو قانونية و/أو سياسية لحصول الجمهور على المعلومات
الأردن	دولة طرف	دولة طرف	12.6 (2013)	نعم (2007)
الجمهورية العربية السورية	دولة موقعة وغير مصادقة	دولة موقعة	---	كلا
السودان	دولة طرف	نعم	17.6 (2014)	كلا
الصومال	دولة غير موقعة وغير مصادقة	دولة غير موقعة وغير مصادقة	---	كلا
العراق	دولة طرف	دولة طرف	37.2 (2011)	كلا
لبنان	دولة طرف	دولة موقعة	19.1 (2013)	نعم (2017)
ليبيا	دولة طرف	دولة موقعة	---	كلا
اليمن	دولة طرف	دولة موقعة	64.2 (2014)	نعم (2012)

المصدر: الإسكوا استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وجامعة الدول العربية وقاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية.

ج. الناس

من أصل 436 مليون نسمة يعيشون في المنطقة العربية منذ عام 2020، يقطن ما يقارب 171 مليون (39 في المائة) في الدول التي يغطيها هذا التقرير. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 215 مليون نسمة بحلول عام 2030 و296 مليون نسمة بحلول عام 2050 ما يمثل 41 في المائة و44 في المائة على التوالي من مجموع السكان في المنطقة العربية. وبالنظر إلى أن سكان الدول المشمولة في هذا التقرير هم من الأكثر عرضة للإهمال في المنطقة العربية، سيتحدد النجاح في تحقيق خطة عام 2030 في المنطقة بمستوى النجاح في بناء مستقبل من الازدهار المشترك في هذه المجموعة من الدول. وفي عام 2020، كان 50 في المائة من سكان المنطقة العربية دون سن 24 عاماً، وتصل هذه النسبة إلى 57 في المائة (97 مليون نسمة) في الدول المعنية المشمولة في هذا التقرير. ونظراً إلى أن الشباب من السمات الرئيسية للسكان في المنطقة العربية، لا بد أن تبدأ فوراً التحسينات في حياة الناس سواء على المستويين الجماعي أو الفردي[29].

1. حوالي 56 مليون شخص في المنطقة العربية بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام 2020؛ 90 في المائة منهم في الدول المعنية المشمولة في هذا التقرير.

تنقذ المساعدة الإنسانية الأرواح وتخفف من المعاناة وتكون في كثير من الأحيان اللبنة الأولى للتنمية على المدى الطويل. وفي حين أن القيم والمبادئ التي تقوم عليها هذه المساعدة هي أساس الإنسانية، لا يحجب ذلك حقيقة أن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية هي نتيجة لفشل أوسع نطاقاً في المنظومة على جميع المستويات. لذلك، يمكن أن تكون بمثابة مؤشر كلي للرفاهية بين الناس في المنطقة العربية. وفي الدول المعنية المشمولة في هذا التقرير، 53.2 مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ويرتفع هذا الرقم إلى 55.7 مليون نسمة عند إدراج دولة فلسطين (الجدول 2). ولفهم حجم الكارثة، لو كان الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية دولة، فستكون ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في المنطقة العربية.

تبين الأعداد المرتفعة للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية حجم التحدي في دفع خطة عام 2030 في المنطقة. ويفاقم دمار البنية التحتية الأساسية وضعفها إلى جانب الأثر الاقتصادي للنزاع حدة الفقر ويزيد تعرض الفقراء لخطر الجوع والمرض والأمية والعديد من العواقب السلبية الأخرى. ويبدأ تحسين حياة الناس بالحد من العوامل التي تضع الأفراد في هذه الحالة من الضعف.

2. تراجع في مكاسب الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، إلى حد كبير نتيجة النزاع والعنف.

الفقر وانعدام الأمن الغذائي ظاهرتان متفشيتان في المنطقة العربية تشيران إلى الآثار الواسعة النطاق للنزاع على مدى العقد الماضي. ويستوجب إنهاء الفقر المدقع وغيره من أشكال الحرمان في المنطقة العربية معالجة القضايا الأساسية المتمثلة في الهشاشة والظلم والاستبعاد والنزاع والنزوح وتهديد تغيّر المناخ الذي يلوح في الأفق.

ويكشف تناول خطوط الفقر الدولية الذي يقيس الفقر المدقع بمستوى 1.9 دولار و3.2 دولار في اليوم عن اتجاهات مثيرة للقلق (الشكل 12)[30]. وفي عام 2018، بلغت نسبة الفقر 9.4 في المائة و26.9 في المائة عند مستويات 1.9 و3.2 دولار على التوالي. وفي الحالتين، كان هذا ثالث أعلى مستوى بين المناطق النامية، مباشرة بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. ويمثل الرقمان زيادة كبيرة عن المستويات المقدرة في عام 2008، عندما كانت نسبة الفقر عند 1.9 دولار 5 في المائة وعند 3.2 دولار 24 في المائة. وفي حين أن الحد من الفقر على الصعيد العالمي مستمر، وإن كان ببطء، فإن المنطقة العربية هي المنطقة الرئيسية الوحيدة التي شهدت مساراً تصاعدياً للفقر على مدى العقد الماضي. وبالنظر بصفة خاصة إلى أن الدول المعنية تسودها الفئة العمرية الشابة، يمكن أن تسهم هذه الزيادة في الفقر في عجز كبير في تراكم رأس المال البشري وقد تبقى عواقبه ملموسة لأجيال.

عند النظر إلى الدول التي تتوافر عنها بيانات (الشكل 13) عند مستوى 3.2 دولار، تبين النتائج أن مستويات الفقر المتنامية تعود إلى الدول المنخفضة الدخل وتلك المتأثرة بالنزاعات والاضطرابات. وقد شهدت الجمهورية العربية السورية واليمن منذ عام 2010 زيادات كبيرة في معدلات الفقر، كما شهد السودان مراوحة بعد التقدم الكبير السابق في الحد من الفقر، وغاب التقدم في العراق. وقد شهدت مصر، وهي الدولة العربية الوحيدة التي لا تواجه نزاعات وتتوفر عنها بيانات، زيادة أيضاً في معدلات الفقر بعد عام 2015.

الجدول 2. الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية ونوع المساعدة، 2020 (ملايين الأشخاص)

	الجمهورية العربية السورية	السودان	الصومال	العراق	دولة فلسطين	ليبيا	اليمن	المجموع
الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية	11.1	9.3	5.2	4.1	2.4	0.9	24.3	57.3
الأشخاص الذين يحتاجون إلى الغذاء والمساعدة الزراعية	9.0	6.1	4.7	0.9	1.7	0.3	20.1	42.9
الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية	15.5	7.6	2.7	1.9	1.9	0.2	20.5	50.3
الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الصحية	13.2	8.6	3.2	2.8	1.3	0.5	17.9	47.5
الأشخاص الذين يحتاجون إلى المأوى والمواد غير الغذائية	9.1	1.2	2.2	2.4	0.3	0.3	7.3	22.8
الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات الحماية	13.2	1.8	3.2	2.9	1.9	0.5	14.2	37.7
الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات التعليم	6.2	1.5	1.4	1.2	0.4	0.1	5.5	16.3

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية للسودان (كانون الثاني/يناير 2020)؛ الصومال (كانون الثاني/يناير 2020)؛ العراق (كانون الثاني/يناير 2020)؛ دولة فلسطين (كانون الثاني/يناير 2020)؛ وليبيا (شباط/فبراير 2020)؛ تمديد خطة الاستجابة الإنسانية (حزيران/يونيو 2020)؛ نظرة عامة حول الاحتياجات الإنسانية 2019 (كانون الأول/ديسمبر 2019).

الشكل 12. نسب الفقر العالمية والإقليمية عند 1.9 دولار (أ) و3.2 دولار (ب) (تكافؤ القوة الشرائية 2011) 1999-2018

أ

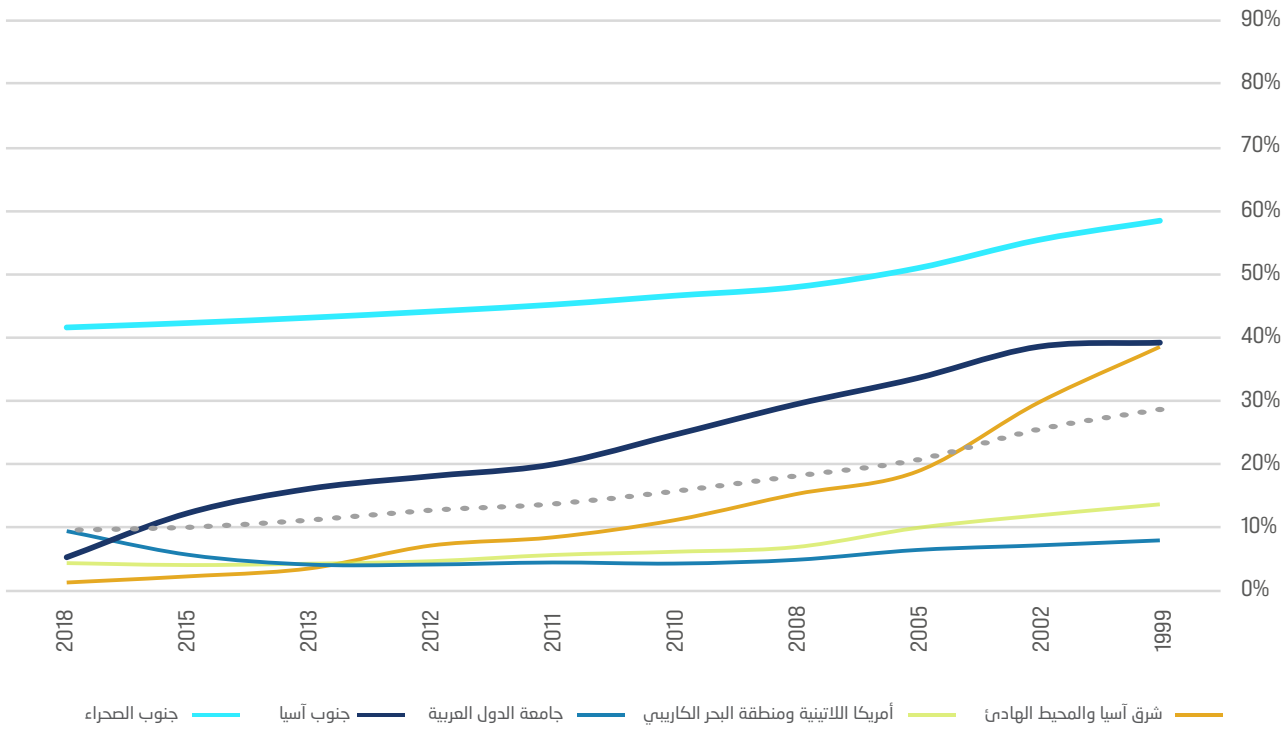

المصدر: تم احتسابها من قاعدة بيانات PovcalNET التابعة للبنك الدولي.

ملاحظة: تشمل دول جامعة الدول العربية الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والعراق ودولة فلسطين ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. ولا تتوفر بيانات عن الدول الأخرى.

ب

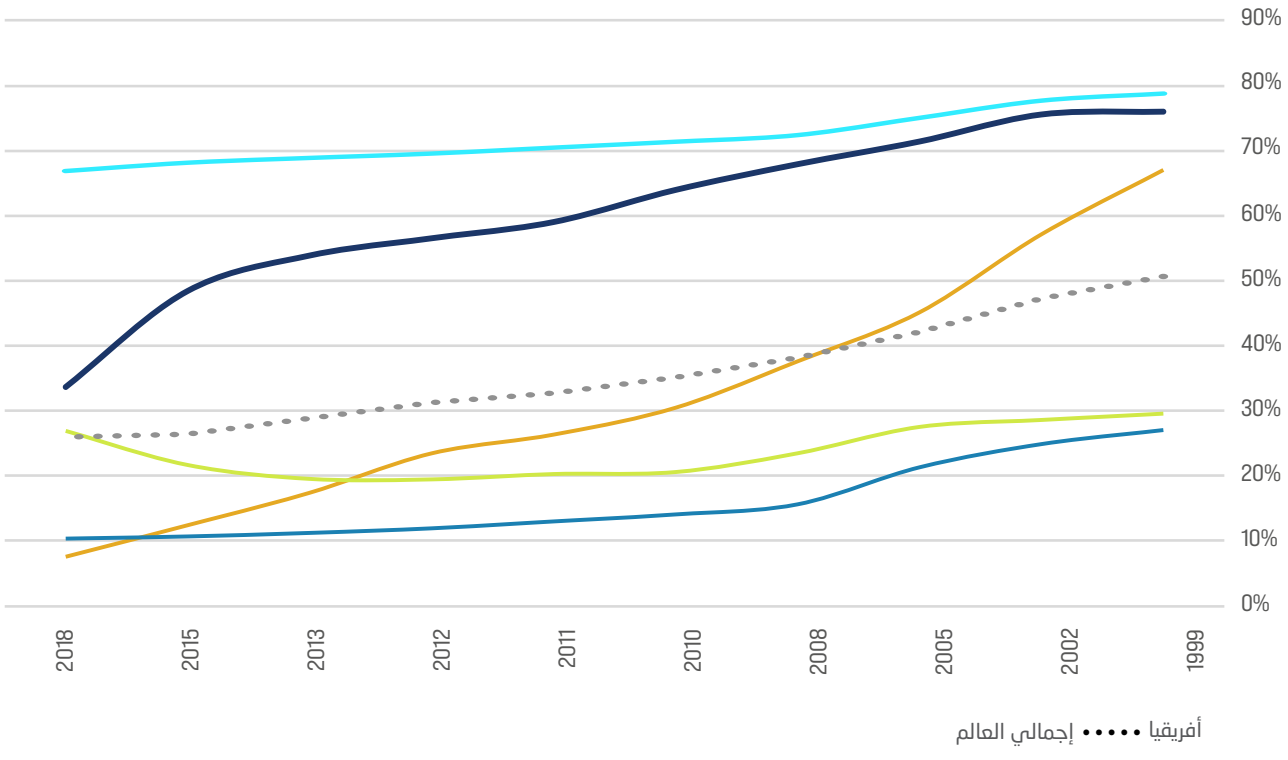

المصدر: تم احتسابها من قاعدة بيانات PovcalNET التابعة للبنك الدولي.

ملاحظة: تشمل دول جامعة الدول العربية الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والعراق ودولة فلسطين ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. ولا تتوفر بيانات عن الدول الأخرى.

الشكل 13. نسب الفقر في الدول المعنية (أ) والدول العربية الأخرى (ب) عند 3.2 دولار (تكافؤ القوة الشرائية 2011)، 1999-2018

أ

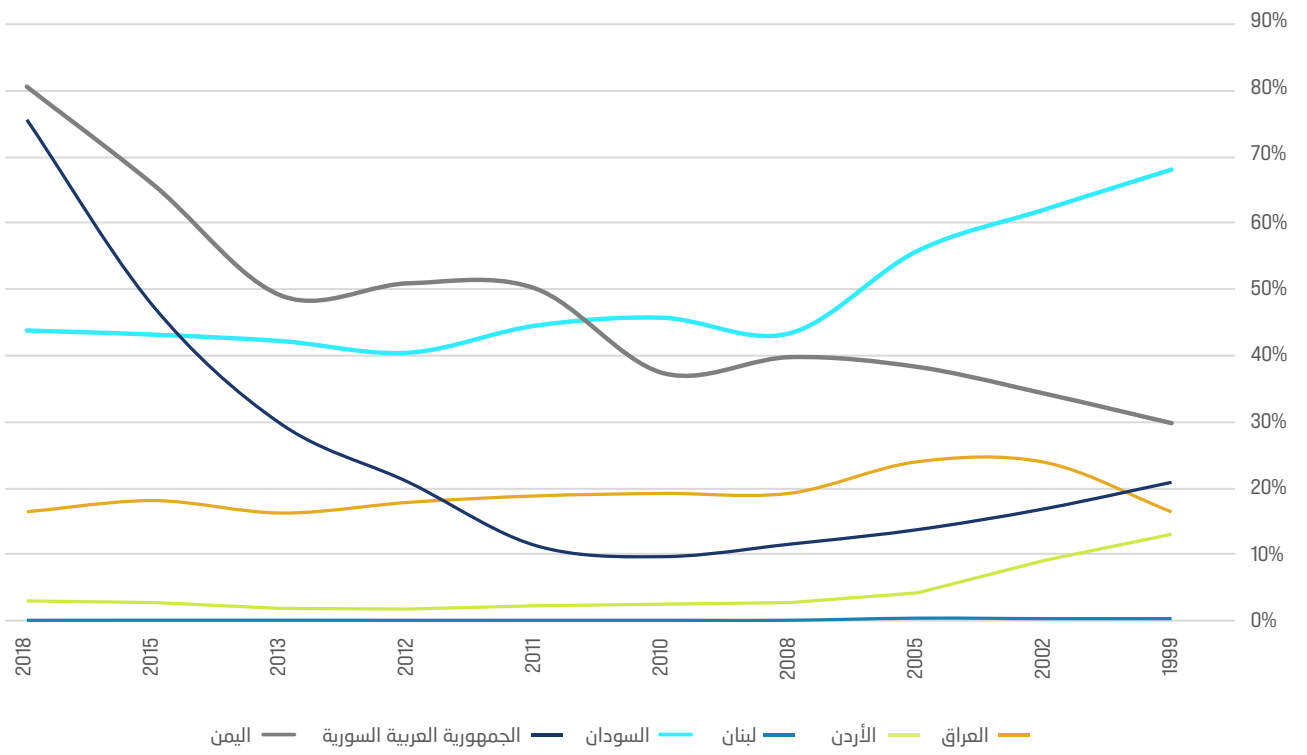

المصدر: تم احتسابها من قاعدة بيانات PovcalNET التابعة للبنك الدولي.

ب

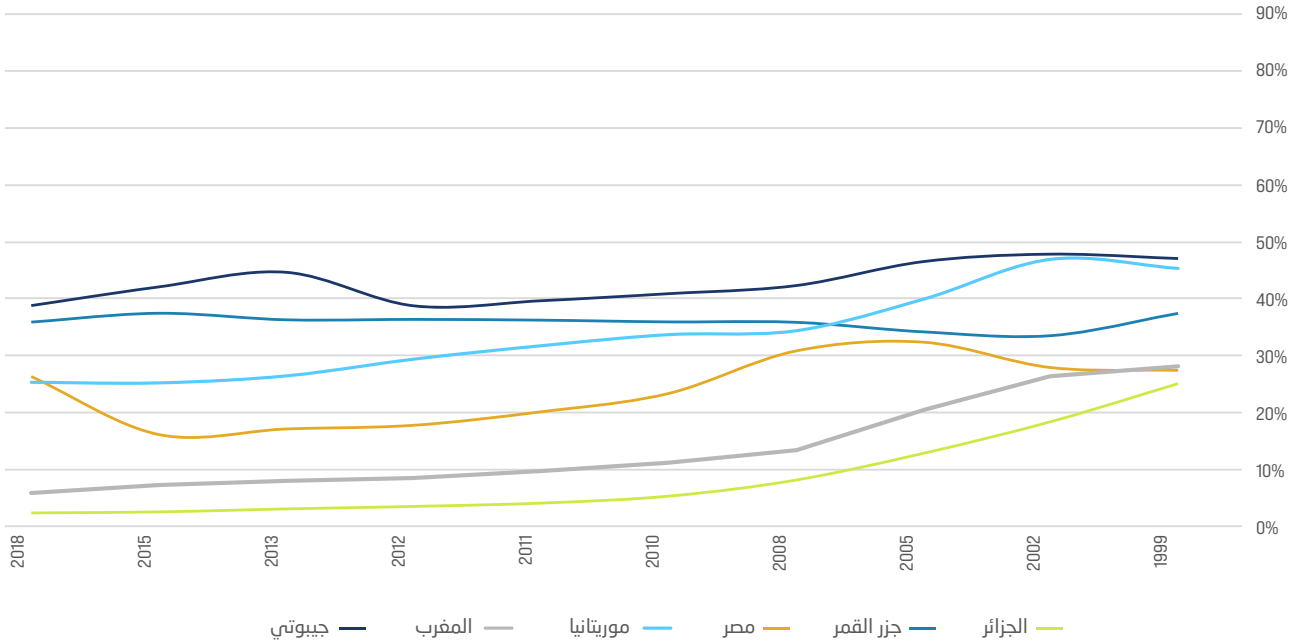

المصدر: تم احتسابها من قاعدة بيانات PovcalNET التابعة للبنك الدولي.

الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتجلى في نواح كثيرة تتجاوز الدخل. ويتم تعريف الفقر أيضاً بالحرمان الذي يواجهه الناس في حياتهم اليومية من حيث الصحة والتعليم ومستويات المعيشة الأخرى. ولا تبدو الصورة الأوسع للفقر في المنطقة العربية، التي تقاس في إطار متعدد الأبعاد، أفضل. ويقدر تقرير الفقر العربي المتعدد الأبعاد لعام 2017 [31] أن 40.6 في المائة من السكان في المنطقة العربية[32] (116.1 مليون نسمة) يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد منهم 13 في المائة (38.2 مليون) يعيشون في فقر حاد متعدد الأبعاد. كما أظهر تقرير الفقر العربي المتعدد الأبعاد أن 60 في المائة من سكان المنطقة إما فقراء أو عرضة للفقر المتعدد الأبعاد. ومن الجدير بالذكر أن الأسر التي ترأسها نساء في السودان واليمن قد تكون أكثر عرضة للفقر والفقر الحاد.

ومن النتائج الهامة الأخرى التي توصل إليها التقرير هي الأنماط المكانية للفقر المتعدد الأبعاد، سواء بين الدول أو داخلها. وتتركز المحافظات الخمس عشرة الأكثر فقراً في ثلاث دول: السودان (9)، وموريتانيا (5)، واليمن (1). ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الانقسامات دون الوطنية الأشد فقراً في السودان واليمن هي مناطق متأثرة تاريخياً وحالياً بالنزاع. وفيما يتعلق بالانقسام التقليدي بين الريف والحضر، أظهر التقرير أن 48 في المائة من الأسر التي شملها التحليل كانت في المناطق الريفية، لكن الأسر الريفية مثلت 83 في المائة من السكان الذين يواجهون فقراً حاداً و67 في المائة من السكان الفقراء.

لكن لا بد من تفسير نتائج الفقر المتعدد الأبعاد بحذر. وكانت مجموعات البيانات المستخدمة مؤرخة قبل عام 2015 بالنسبة للعديد من الدول. وبالتالي لا يرد التأثير الكامل للنزاعات وضعف أداء الاقتصاد الكلي بعد هذه الفترة في البيانات، وربما تفاقم الوضع في الدول المعنية التي شملها هذا التقرير[33].

3. الجوع وسوء التغذية يعاودان الازدياد في المنطقة العربية

يعاود الجوع وسوء التغذية الازدياد، مما يؤثر على أكثر من 40.2 مليون شخص في المنطقة (الشكل 14). وتتفاقم الحالة بسبب النزاعات والضغوط الاجتماعية - الاقتصادية والصدمات المناخية التي تؤثر على إنتاج الموارد الرئيسية والوصول إليها. وبذلك تتراجع التحسينات التي حققت قبل عام 2010، عندما كان إنتاج الأغذية في ازدياد وكان نقص التغذية وآثاره تتجه نحو الانخفاض. ويؤثر الاتجاه التصاعدي على ادول التي تشهد النزاعات كما الدول المتأثرة بها، وإن كان من نقاط انطلاق مختلفة، مما يعكس تدهوراً واسع النطاق في الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة.

في الدول التي لا يمكن فيها تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية عن طريق العمل أو المساعدة، تُعتمد مجموعة من الاستراتيجيات للتعويض عن عدم إمكانية الحصول على الغذاء والقدرة على شرائه. وقد شملت استراتيجيات التأقلم في مجال الغذاء بين اللاجئين السوريين الذين يعيشون في لبنان مثلاً خفض عدد الوجبات المتناولة يومياً، والاقتراض من الأصدقاء أو الأقارب، وتقييد استهلاك الغذاء للنساء من أفراد الأسرة، وإرسال أفراد الأسرة لتناول الطعام في أماكن أخرى، وقضاء أيام دون تناول الطعام. وكانت استراتيجيات التكيف الرئيسية لسبل العيش في صفوف اللاجئين السوريين شراء الغذاء من خلال الائتمان، وتقليل الإنفاق على الغذاء والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم[34].

4. النزاع والنزوح قوضا النتائج الصحية

سجل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المنطقة العربية تحسناً كبيراً في العقود الأخيرة، ومن المتوقع أن يستمر في التحسن ليصل إلى 76.4 سنة في عام 2050[35]. ويتمتع الأردن ولبنان وليبيا من الدول المعنية بمعدل أعلى من متوسط العمر المتوقع على صعيد المنطقة العربية. ولكن إلى جانب هذا الاتجاه الإيجابي العام، يبدو أن النزاع قد أسهم في انخفاض متوسط

الشكل 14. انتشار الجوع في المنطقة العربية: نقص التغذية في مجموعة مختارة من الدول المعنية وباقي الدول العربية، 2000-2018

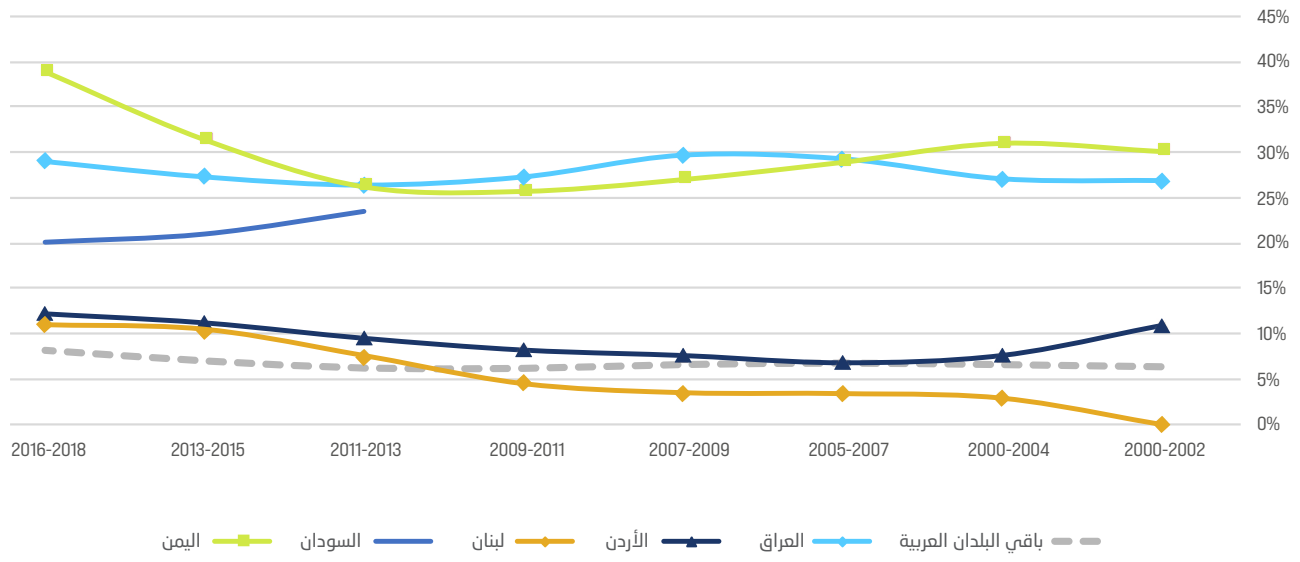

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: البيانات الخاصة بالسودان قبل عام 2011 غير متوفرة. ولا تتوافر بيانات عن الجمهورية العربية السورية والصومال وليبيا.

العمر المتوقع في الأجل القصير في الدول التي تأثرت بشدة بالنزاعات المسلحة الممتدة. فقد سجل العراق مثلاً تقلبات في مسار متوسط العمر المتوقع حسب مختلف فترات النزاع المسلح المكثف التي شهدها. وقد انعكس مسار متوسط العمر المتوقع في الجمهورية العربية السورية في العقد الماضي منذ بدء النزاع العنيف. وفي الوقت نفسه، فإن أقل الدول نمواً والمنكوبة بالنزاعات وهي السودان والصومال واليمن كلها تسجل متوسطات أقل بكثير من المتوسط الإقليمي العربي، ولا سيما الصومال الذي لا يزال متوسط العمر المتوقع فيه دون سن الستين (الشكل 15).

ويشير انخفاض متوسط العمر المتوقع المرتبط بالنزاع إلى التدهور الكبير في صحة ورفاه السكان الذين يعيشون في حالات النزاع المستمرة على المدى الطويل. تظهر تحديات كبيرة في مجال الصحة العامة في سياق النزاع بسبب تدهور نظم الرعاية الصحية والحواجز التي تعترض الوصول إليها والتي تنشأ عن النزوح الواسع النطاق. وقد أضرت النزاعات التي وقعت خلال العقد الماضي في الدول المعنية بالحالة الصحية لأكثر فئات السكان تعرضاً للمخاطر، مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقة والمسنين. وتظهر النتائج الأكثر وضوحاً لانهيار نظم الرعاية الصحية في تفشي الأمراض مثل فيروس شلل الأطفال في الجمهورية العربية السورية والكوليرا في اليمن، حيث تفاقم الديناميات المدمرة لحالات النزاع مخاطر ظهور الأمراض المعدية وانتقالها، وتعطّل القدرة النظامية على إدارة تفشيها. لكن لانهيار النظام الصحي أيضاً آثاراً سلبية على عبء الأمراض غير المعدية.

وتواجه الجهات الفاعلة في مجال الصحة قيوداً أثناء النزاع منها دمار البنية التحتية المتصلة بالصحة، مما يزيد من العبء على النظم الصحية التي تعاني بالأصل من الإجهاد. ومن النتائج الأخرى للنزاع خسارة طواقم الرعاية الصحية بسبب الوفيات والنزوح. ووفقاً لنظام مراقبة الهجمات على الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية، سُجل ما مجموعه 526 هجوماً في الدول المعنية المشمولة في هذا التقرير خلال الفترة من 2015 إلى 2020، مما أسفر عن 282 حالة وفاة و506 إصابات (الجدول 3). وقد تكون الأرقام الفعلية أعلى لأن نقص الإبلاغ شائع في سياقات النزاع والعنف. ويشكل تسليح مرافق الرعاية الصحية جريمة حرب تدمر البنية التحتية الصحية الحيوية وتترتب عليها تداعيات طويلة الأمد على تطوير النظم الصحية الوطنية.

الشكل 15. متوسط العمر المتوقع في المنطقة العربية وفي الدول المعنية، 1970-2017

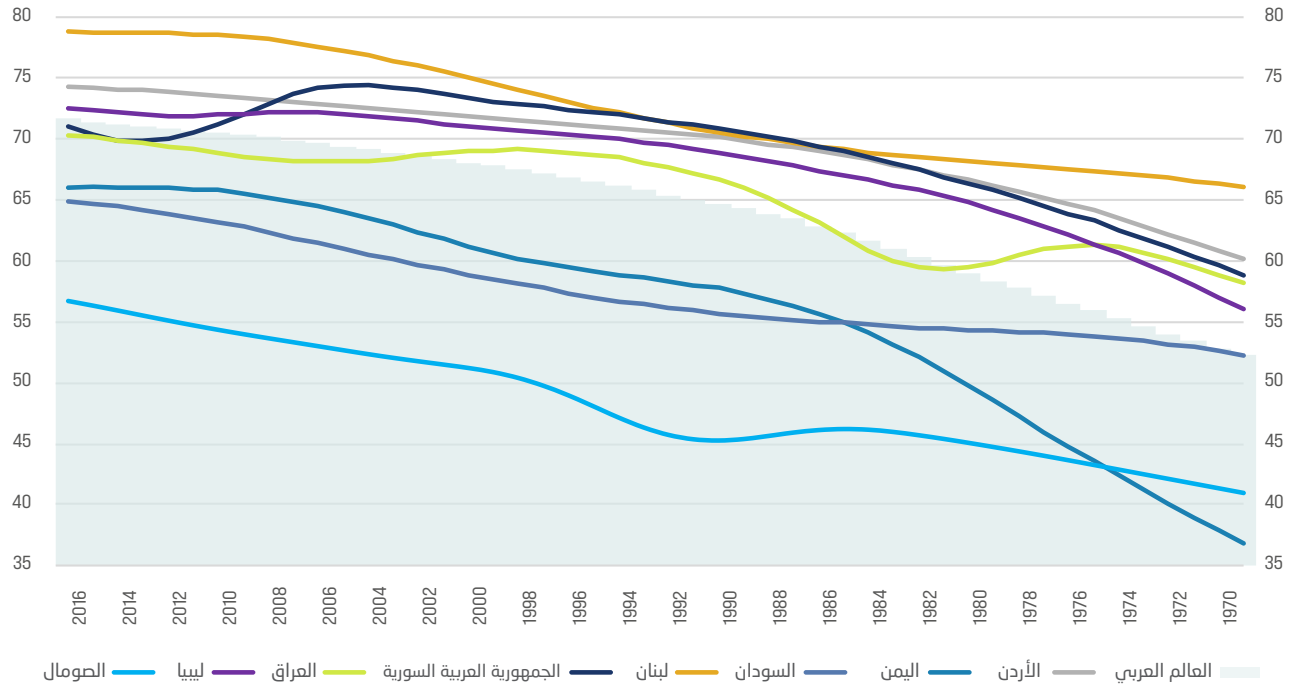

المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة مراجعة التوقعات السكانية في العالم 2019.

الجدول 3. عدد الهجمات على مرافق الرعاية الصحية، 2015-2020

	مجموع الهجمات	الوفيات	الاصابات
الجمهورية العربية السورية	239	166	331
السودان	7	0	5
العراق	36	8	17
ليبيا	111	86	90
اليمن	133	22	63
المجموع	526	282	506

المصدر: نظام منظمة الصحة العالمية لمراقبة الهجمات على الرعاية الصحية.

الإطار 1. جائحة كوفيد 19: تهديدات غير مسبوقة تستدعي تضامناً غير مسبوق

أزمة كوفيد-19 صدمة صحية عالمية تسببت بالفعل في تأثير عالمي أوسع من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عجل بها الانهيار المالي في الفترة 2008-2009. وإلى أن يتم احتواء الفيروس والأزمة الاقتصادية التي أثارها، سيواجه العالم فترات من التذبذب المتزايد وعدم اليقين. وفي المنطقة العربية، تنتشر الجائحة في وقت كان فيه الاقتصاد الكلي يواجه تحديات ترتبط بتباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض أسعار النفط، وتصاعد الضغوط الضريبية، والاضطرابات الاجتماعية، والنزاعات المسلحة والاحتلال. وفي هذا السياق الصعب، تشير التقديرات الأولية لتأثير الجائحة على النمو الاقتصادي والبطالة إلى أن المنطقة قد تفقد حوالي 42 مليار دولار من الدخل في عام 2020 فقط مع احتمال فقدان 1.7 مليون وظيفة، بزيادة في معدل البطالة بنسبة 1.2 في المائة[أ]. وبسبب التباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على التنقل اللازمة لاحتواء الجائحة، سيكون الضرر الذي يلحق بالعمل في جميع القطاعات، ولا سيما قطاع الخدمات، مرتفعاً. وسيؤدي هذا التباطؤ الاقتصادي إلى تعرض حوالي 8.3 ملايين شخص لخطر الوقوع في براثن الفقر، مما يزيد من العدد الإجمالي للفقراء والمستضعفين إلى أكثر من 100 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة[ب].

غير أنّ الخسائر الاجتماعية والاقتصادية النهائية ستحددها كيفية انتشار الفيروس عبر الاقتصادات الكبرى والطريقة التي تتفاعل بها الحكومات مع النموذج الاجتماعي والاقتصادي الجديد. وفي حين أنه قد يكون من المبكر تقييم الكيفية التي ستؤثر بها الجائحة على دول محددة، تشير الدروس المستفادة من الصدمات السابقة في المنطقة إلى أنه من المرجح أن تكون أكثر الدول هشاشة، حيث العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة مقطوع أو ضعيف، الأكثر تضرراً؛ وستتأثر في هذه الدول المجموعات التي تعاني بالفعل من أوجه عدم المساواة البنيوية والاستبعاد تأثراً أشد.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة[ج]. فعلى سبيل المثال، أدت القيود المفروضة على التنقل وبروتوكولات العزل المطبقة في جميع أنحاء المنطقة إلى زيادة التوتر في الأسر، مما أدى إلى زيادة معدلات العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف، بما في ذلك التحرش عبر الإنترنت. وتحدد المعايير المرتبطة بالنوع الاجتماعي القائمة أيضاً الطريقة التي تنقسم بها الرعاية. ومع إغلاق المدارس وحاجة المرضى إلى الرعاية في المنزل، كان لذلك تأثير كبير على وقت المرأة ورفاهها[د].

ومما يبعث على القلق بصفة خاصة حالة اللاجئين وغيرهم من السكان النازحين قسراً، وكذلك أولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال. ولا يمكن التباعد الاجتماعي في ظل ظروف مكتظة مثل المخيمات، وستواصل هذه الفئات من السكان النضال مع ضعف فرص الحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية، ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة خلال الجائحة[هـ].

تتطلب مواجهة هذه الحالة البالغة الصعوبة إجراءات متعددة الأطراف أكثر اتساقاً وقوةً تتجاوز التدخلات الوطنية التقليدية. وباستخدام كلمات الأمينة التنفيذية للإسكوا[و]، «يستدعي هذا التهديد غير المسبوق تضامناً غير مسبوق... ندعو الحكومات العربية إلى إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي يدعم الدول العربية المستضعفة والأقل نمواً. وسيكفل الصندوق الاستجابة السريعة لاحتياجاتهم وتوفير الإغاثة خلال حالات نقص الأغذية وحالات الطوارئ الصحية".

[أ] الإسكوا، 2020ج.

[ب] الإسكوا، 2020د.

[ج] الإسكوا، 2020أ.

[د] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020أ؛ 2020ب؛ UN Women, 2020.

[هـ] الإسكوا، 2020ب.

[و] كلمة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا بشأن «الاستجابة الإقليمية للطوارئ للتخفيف من أثر كوفيد-19 بيروت، 25 آذار/مارس 2020.

5. للاختلالات في نظم التعليم بسبب النزاع أثر سلبي طويل الأمد على تراكم رأس المال البشري تستمر عواقبه عبر الأجيال

يعتبر التعليم محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر على المدى الطويل. ولا تعيق عدم القدرة على الحصول على التعليم الآفاق الاقتصادية فحسب، بل تعرض الأطفال أيضاً لخطر أكبر من العنف والاستغلال الجسدي والجنسي. ويتطلب ضمان الحصول على التعليم نظاماً تعليمياً عاماً شغالاً مع موارد كافية. ومع ذلك، تعيق حالات النزاع حصول الأطفال على التعليم عن طريق تقويض نظم التعليم وخلق حواجز أمام وصول السكان المتأثرين بالنزاع.

وتشمل هذه الحواجز زيادة الفقر وما يرتبط به من آليات للتكيف، ودمار البنية التحتية، والنزوح، وعدم كفاية الموارد والموظفين في المدارس.

وفي الدول المعنية التي تشهد نزاعات نشطة، أدى دمار المدارس ومحدودية عدد المدرسين إلى تآكل نظم التعليم وإعاقة القدرات على توفير فرص الحصول على التعليم. وبحلول عام 2015، لم تعد 9,000 مدرسة مستخدمة في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن بعد تدميرها أو إلحاق أضرار بها أو إعادة استخدامها لإيواء المدنيين النازحين أو المقاتلين[36]. وفي السودان، تعرّضت 37.5 في المائة من المدارس في مناطق النزاع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق للدمار الكامل أو الجزئي، في حين اضطرت العديد من المدارس الأخرى إلى إغلاق أبوابها وسط تدهور الأوضاع الأمنية وزيادة النزوح. ومع تعرض المدارس في الجمهورية العربية السورية للدمار أو الأضرار من جراء النزاع الدائر، لا يستطيع الأطفال اللاجئون السوريون في الدول المجاورة تلبية احتياجاتهم التعليمية بسبب اكتظاظ المدارس، والقضايا المتعلقة بمتطلبات الإقامة والحواجز الثقافية واللغوية في مدارس المجتمع المضيف[37]. ويكشف العدد الكبير من الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة التعليمية في الدول المعنية عن التداعيات الواسعة للنزاع على النظم التعليمية.

تظهر هذه الثغرات في الحصول على التعليم بوضوح في صفوف الأطفال النازحين داخلياً، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات أو في بيئات غير نظامية ذات بنية تحتية محدودة لدعم التعلم. ويواجه الأطفال النازحون داخلياً الذين يعيشون في مخيمات نقصاً في المواد التعليمية أو عدم توفرها، وصفوف كبيرة الحجم، وبنية تحتية متداعية، وصفوف دراسية غير رسمية أو مؤقتة. وتتفاقم هذه العوامل فتخلق بيئة غير ملائمة للتعلم وتؤدي إلى تدهور نتائج التعليم. وبدون الحصول على التعليم بشكل سليم، تواجه الأجيال الشابة المتأثرة بالنزاع خطر التعرض للإهمال. وبالتالي يشكل تدهور البنية التحتية التعليمية في ظل النزاع والنزوح في الدول المعنية تحدياً كبيراً لآفاق النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل.

6. النزاعات تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين

المرأة معرضة بشكل خاص لتداعيات للنزاع على نتائج التنمية. ووفقاً لدليل التنمية حسب الجنس، فإن التفاوتات بين الجنسين حادة بشكل خاص في المنطقة العربية[38]. يقيس دليل التنمية حسب الجنس عدم المساواة بين الجنسين عبر ثلاثة أبعاد للتنمية في إطار ركيزة «الناس»، وهي الصحة والتعليم ومستويات المعيشة، باستخدام مؤشرات التنمية البشرية لمتوسط العمر المتوقع، وسنوات التقرير (المتوقعة والمتوسطة)، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وفي عام 2018، كان متوسط سنوات التعليم لدى النساء في الدول العربية أقل بنسبة 18 في المائة من الرجال (مقارنة بأقل بنسبة 13 في المائة في العالم)، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أقل بنسبة 79 في المائة مقارنة بأقل بنسبة 45 في المائة للنساء على المستوى العالمي. وقد صُنفت جميع الدول المعنية في مجموعة الخمس الأدنى أداء من بين 166 دولة في دليل التنمية حسب الجنس باستثناء ليبيا، التي صُنفت في المجموعة الثالثة، والصومال التي لم تتوفر عنها بيانات. ويكشف ضعف أداء الدول المعنية في التنمية في مجال المساواة بين الجنسين عن مدى إهمال المرأة في جهود التنمية البشرية.

7. النقص في تمثيل المرأة في الحياة السياسية وعمليات بناء السلام

ضمان مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية وعمليات صنع القرار بالغ الأهمية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين والتمييز وتحسين الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي المتصل بالنزاع وهو ضروري لبناء السلام واستقرار الدولة. وعلى الرغم من إحراز تقدم على مدى العقد الماضي، يبلغ معدل تمثيل المرأة في البرلمانات في المنطقة العربية 19 في المائة ولا يزال من أدنى المعدلات في العالم[39]. كما أن تمثيل

الجدول 4. الأشخاص الذين يحتاجون إلى الخدمات التعليمية، 2020 (ملايين الأشخاص)

	العراق	ليبيا	دولة فلسطين	الصومال	السودان	المملكة العربية السعودية	اليمن	المجموع
الحاجة إلى خدمات التعليم	1.2	0.1	0.4	1.4	1.5	6.2	5.5	16.3

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية للسودان (كانون الثاني/يناير 2020)، الصومال (كانون الثاني/يناير 2020)، العراق (كانون الثاني/يناير 2020)، دولة فلسطين (كانون الثاني/يناير 2020)، وليبيا (شباط/فبراير 2020)؛ تمديد خطة الاستجابة الإنسانية لليمن (حزيران/يونيو 2020)؛ نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية 2019 (كانون الأول/ديسمبر 2019).

المرأة ضعيف في آليات صنع السلام وبناء السلام في الدول المتأثرة بالنزاع. وإشراك المرأة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك صنع السلام وبناء السلام، ضرورة شدد عليها العديد من الأطر الدولية التي اعتمدتها الدول العربية بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفيما يخص الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإن جامعة الدول العربية لديها خطة عمل تنفيذية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن، كما أن العديد من الدول العربية قد وضعت خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن (الأردن وتونس والسودان والعراق ودولة فلسطين ولبنان واليمن) وغيرها قيد النظر. ويتيح إشراك المرأة في عمليات صنع القرار الفرصة للدول المتأثرة بالنزاع والدول الخارجة من النزاع الاستفادة من معارفها وخبراتها، وتمكينها من المشاركة الفعالة في إنعاش الدولة وتنميتها.

إن عدم كفاية التقدم في المسائل البنيوية مثل التمييز القانوني، والمعايير والمواقف الاجتماعية غير العادلة، وتدني مستويات المشاركة السياسية، هي السبب الجذري لعدم المساواة بين الجنسين والتمييز، وهي تقوض القدرة على التقدم نحو مجتمعات أكثر سلاماً وشمولاً. ويعتبر تحقيق التكافؤ بين الجنسين عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة. وبالتالي، لا يمكن إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية من دون التصدي للتمييز بين الجنسين وإزالة العقبات التي تواجهها المرأة في تلبية احتياجاتها الأساسية والوصول إلى حقوقها الأساسية.

د. الكوكب

يتزايد تعرض الدول في المنطقة العربية لتغيّر المناخ، ولا تستثنى من ذلك الدول المعنية المشمولة في هذا التقرير. وتأثرت الدول العربية، كمنطقة، بطبيعة الحال بالظروف المناخية الصعبة، مع ارتفاع درجات الحرارة ونُدرة المياه الجوفية وهطول الأمطار. وفي إطار هذا الوصف الواسع هناك اختلافات دون إقليمية بسبب الظروف الجغرافية والتضاريس. فعلى سبيل المثال، يجمع العراق بين الظروف القاحلة وشبه القاحلة مع تشكل النظام الإيكولوجي الغريني من نهري دجلة والفرات ومناطق المرتفعات. وفي لبنان ظروف مناخية متوسطية تتفاوت بشكل كبير بين المناطق الجبلية والساحلية في البلاد. وتجمع الجمهورية العربية السورية بين الظروف المتوسطية والمناطق القاحلة وشبه القاحلة، كما أنها جزء من المنطقة الإيكولوجية التي يشكلها نهرا دجلة والفرات. وفي الأردن وليبيا في معظمهما امتدادات شاسعة من الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة. ويجمع السودان والصومال واليمن بين المناطق القاحلة وشبه القاحلة والظروف الاستوائية والمدارية. وعلى الرغم من هذه السمات المختلفة للظروف البيئية والمناخية في الدول المعنية، فهي تشترك في التحديات فيما يتعلق بتغيّر المناخ والتكيّف معه. وفي جميع الدول، أدى تضافر الضغط الديمغرافي، وتفاقم نُدرة المياه وتغيّر المناخ، إلى زيادة الضغط على نظمها الإيكولوجية.

وتؤدي الموارد الطبيعية والبيئة مجموعة متنوعة من الأدوار على مسارات التنمية وعبر دورات النزاع. وقد أظهرت الدراسات أن 40-60 في المائة من الحروب الأهلية على مدى السنوات السبعين الماضية ارتبطت بالموارد الطبيعية، وأن ما لا يقل عن 18 نزاعاً عنيفاً منذ عام 1990 قد تم تأجيجها أو تمويلها من استغلال الموارد الطبيعية[40]. ولذلك، تعترف خطة عام 2030، فضلاً عن صكوك الأمم المتحدة الأخرى بدور النظم الإيكولوجية السليمة في استدامة السلام[41]. ومع نشوب النزاعات أو تفاقمها أو إطالة أمدها بسبب التنافس على الموارد النادرة، فإن تغيّر المناخ لن يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع[42]. وبالنظر إلى أن الموارد والديناميات الإيكولوجية تدعم الأنشطة والقدرات البشرية لتحقيق التنمية المستدامة، فإن بُعد «الكوكب» في خطة عام 2030 بعدٌ بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الشاملة للسلام والتنمية المستدامة.

1. تغيّر المناخ هو القضية العالمية الحاسمة بالنسبة للبشرية، والمنطقة ليست استثناء

من المتوقع أن يشهد مناخ الدول العربية خلال القرن المقبل حالات متطرفة غير مسبوقة[43]. وتزداد درجة الحرارة في المنطقة العربية ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع حتى نهاية القرن لتصل إلى مستويات تاريخية. وسوف يصاحب هذه الزيادة في درجة الحرارة انخفاض في هطول الأمطار وارتفاع في وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة. وفي ظل سيناريو الوضع الراهن لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تشير التوقعات المتعلقة بالمنطقة إلى أن درجة الحرارة سترتفع بين 1.7 و2.6 درجة مئوية بحلول عام 2050 وبين 3.2 و4.8 درجة مئوية بحلول عام 2100. وفي إطار سيناريو أكثر تفاؤلاً يتم فيه خفض الانبعاثات، من المتوقع أن تشهد المنطقة العربية زيادة أقل في نطاق 1.2 درجة مئوية و1.9 درجة مئوية بحلول عام 2050 وبين 1.5 و2.3 درجة مئوية بحلول نهاية القرن[44].

وسيختلف هذا الاتجاه العام المتوقع نحو مناخ أكثر سخونة وجفافاً وأكثر قابلية للتنبؤ به من حيث الشدة في جميع أنحاء المنطقة. وسيكون التعرض لتغيّر المناخ أقل في مناطق مثل المغرب العربي وبلاد الشام، وإلى حد ما، في المرتفعات الواقعة في حوض دجلة والفرات الأعلى. ومن المتوقع أن تكون الأجزاء الجنوبية من المنطقة العربية، بما فيها جنوب غرب شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، الأكثر عرضة للخطر في المنطقة، في حين يُتوقع أن تكون المناطق الواقعة بينها عرضة لخطر معتدل[45]. وبالنظر إلى تأثير تغيّر المناخ على تحركات السكان وفرص سبل العيش وأنماط النشاط الاقتصادي، يمكن أن تؤدي الضغوط الإيكولوجية المرتبطة بتغيّر المناخ إلى اجتثاث الأنماط والممارسات الاجتماعية القائمة وتفاقم الضغوط الاجتماعية -

الجدول 5. مستوى الإجهاد المائي وسحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة

الدولة	السنة	النسبة المئوية	فئة الإجهاد
ليبيا	2010	822.9	مرتفع جداً
اليمن	2005	168.3	مرتفع جداً
الجمهورية العربية السورية	2005	126	مرتفع جداً
السودان	2010	118.7	مرتفع جداً
الأردن	2015	100.1	مرتفع جداً
لبنان	2015	57.3	مرتفع
العراق	2015	54.1	مرتفع
الصومال	2005	24.5	متوسط إلى مرتفع

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية.

الاقتصادية التي غالباً ما تكون بمثابة دوافع للنزاع. ولذلك، تشكل الصدمات المناخية المتوقعة في المنطقة عامل خطر ذي أولوية قصوى يتعين على الحكومات التصدي له.

2. أثر تغير المناخ سيضاعف الظروف الحالية لنُدرة المياه

تعتبر المنطقة العربية حالياً أكثر المناطق نُدرة في المياه في العالم، وهي أكثر المناطق عرضة لتزايد نُدرة المياه[46]. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الموارد المائية في المنطقة لا يبلغ سوى سدس المتوسط العالمي[47]. وتعاني الدول المعنية من مستويات مقلقة من الإجهاد في المياه الجوفية (الجدول 5). ويقاس الإجهاد المائي بمقدار سحب المياه العذبة بوصفه كنسبة من الموارد المائية الداخلية، بما في ذلك المياه المسحوبة لأغراض الزراعة أو الصناعة أو الاستخدام المنزلي. وتندرج خمس من الدول الثماني المعنية في فئة الإجهاد المرتفع جداً، ودولتان في فئة الإجهاد المرتفع، ودولة واحدة في فئة الإجهاد المتوسط إلى المرتفع.

وتنجم نُدرة المياه في المنطقة عن الظروف المناخية القاحلة الطبيعية، والنمو السكاني المرتفع، والاعتماد على الموارد المائية المشتركة، والخسائر في المياه غير المدرة للدخل بسبب تقادم البنية التحتية وعدم كفاءة الاستخدام. ومع استمرار ارتفاع درجات الحرارة وتراجع مستويات هطول الأمطار في الضغط على مصادر المياه العذبة، ستصبح دول المنطقة أكثر عرضة للآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن الأحداث المناخية. كما أن حالات الجفاف هي من بين أنواع الحوادث الجوية التي يتوقع أن تعاني منها المنطقة بشكل أكثر تواتراً. ويعد توافر المياه عاملاً رئيسياً في تحقيق الإنتاجية الزراعية واستدامتها، حيث تستخدم القطاعات الزراعية في جميع أنحاء المنطقة معظم الموارد المائية المتاحة[48]. ومن أجل التخفيف من حدة المخاطر التي تطرحها ندرة المياه المتزايدة، لا بد أن تحسن الدول إدارة الموارد المائية وتزيد من كفاءة نظم المياه. لكن ديناميات العنف المسلح وتداعياته في الدول المتأثرة بالنزاع تحول الموارد والعناية عن إدارة الموارد المائية، بينما تعجل من دمار البنية التحتية الأساسية.

3. تغيّر المناخ يضاعف المخاطر ويؤثر على العديد من العوامل المسببة لاضطرابات اجتماعية

مع تأثير تغيّر المناخ سلباً على الجوانب الرئيسية لإنتاج الغذاء مثل توافر المياه، وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة، وزيادة درجة الحرارة أو التغيّرات في حموضة المحيطات، فإنه سيهدد بشكل متزايد الأمن البشري في المنطقة العربية. وبالنظر إلى الروابط بين تسارع تغيّر المناخ وانخفاض الناتج الزراعي، فإن الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن التغيرات البيئية تثير القلق بوجه خاص بالنسبة للاقتصادات الوطنية والريفية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على النواتج الزراعية ومصائد الأسماك للحفاظ على سبل العيش. وللزراعة دور استراتيجي في العديد من اقتصادات الدول المعنية من حيث أهمية الناتج الوطني وكقطاع من قطاعات العمل التي توفر الفرص الاقتصادية والدعم لشريحة كبيرة من السكان.

ويبين الشكل 16 مدى اعتماد اقتصادات الدول المعنية على القطاع الزراعي. إنّ الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال هي الدول التي للقطاع الزراعي فيها وزن أقوى في الاقتصاد الوطني. فأكثر من 80 في المائة من السكان في الصومال يعملون في هذا القطاع، مما يتجاوز وزن النشاط في الاقتصاد (55 في المائة تقريباً). وكذلك في حالات العراق ولبنان وليبيا واليمن حيث تتجاوز نسبة القوى العاملة في الزراعة وزن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع. مما يعني أن القيمة التي تسهم بها الزراعة في الاقتصاد موزعة على شريحة أكبر من السكان، مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل ويشير إلى مستويات أعلى من عدم المساواة والفقر في الاقتصادات الريفية التي تتمحور حول الزراعة. وبالتالي يسهم القطاع الكثيف العمالة الذي يعود بأرباح أقل بكثير من غيره في مشاكل تتعلق بتعثر الأرياف على مسار التنمية والاستبعاد الاقتصادي وتتجلى في اتساع الفوارق بين الريف والحضر وتسارع التوسع الحضري. وعلاوة على ذلك، تشير هذه الأعداد الكبيرة من العمالة في قطاع الزراعة في جميع الدول باستثناء الأردن إلى مدى تعرض السكان وسبل العيش لخطر الضغوط الإيكولوجية الناجمة عن تغيّر المناخ.

وللاعتماد على القطاع الزراعي أيضاً عواقب استراتيجية من حيث ضمان الأمن الغذائي، ما يجعل احتمالات الاستقرار والتنمية

الشكل 16. حصة الزراعة (المحاصيل والحراجة وصيد الأسماك) من مجموع العمالة والناتج المحلي الإجمالي، 2017

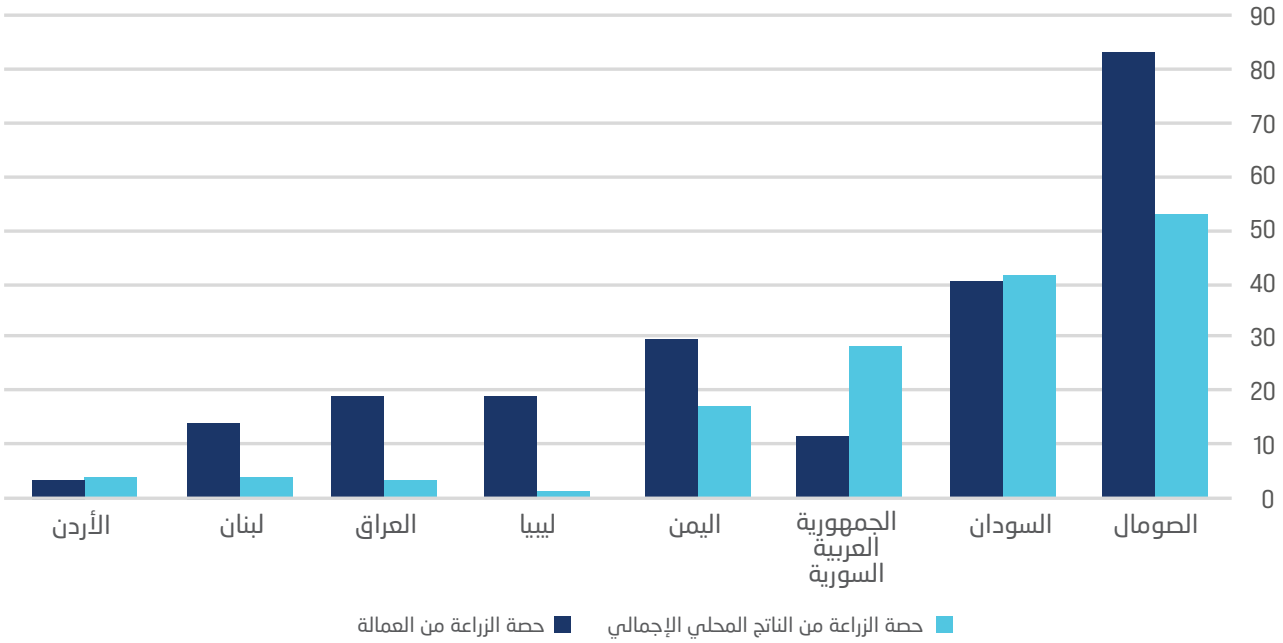

المصدر: حسابات الإسكوا من بيانات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية.

في كثير من الدول المعنية عرضة لخطر الصدمات البيئية بشكل خاص[49]. وفي خضم الظروف الإيكولوجية المتغيّرة، شهدت الدول بالفعل صدمات من حيث انخفاض غلة المحاصيل والإنتاج الزراعي وتقلب أسعار الأغذية، ناجمة عن حالات الجفاف وغيرها من الأحداث المناخية مثل الفيضانات. وهذه الأحداث، بالاقتران مع العجز البنيوي في الحوكمة والري وإدارة الفيضانات والبنية التحتية للنقل تفاقم التحديات التي يواجهها قطاع الزراعة وتؤدي إلى مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي[50]. وبالتالي، يتطلب تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة إحراز تقدم في الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بمعالجة تغيّر المناخ وتطوير قدرات الحوكمة المناسبة للتخفيف من آثار الأحداث المناخية مثل الجفاف والفيضانات.

4. تغير المناخ يفاقم اتجاهات التعثر على مسار التنمية في المناطق الريفية والنزوح الداخلي

الاتجاه المتزايد نحو التوسع التحضر حاد بشكل خاص في المنطقة العربية، حيث شهد سكان المناطق الحضرية زيادة أربعة مرات بين عامي 1970 و2019، ومن المتوقع أن يتضاعف العدد مرة أخرى بحلول عام 2050 (من 199 مليون نسمة إلى ما يقارب 400 مليون نسمة)[51]. ومن المرجح أن يستمر الاتجاه المتسارع للنزوح الداخلي في المناطق الريفية مع اتساع الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية، واستمرار نقص المياه وانخفاض الفرص الاقتصادية المرتبطة بالزراعة والتعثر الريفي العام على مسار التنمية وكلها عوامل لا تزال تعيق سبل العيش لسكان الريف[52].

والهجرة والتنقل استراتيجيتان موثّقتان جيداً للتكيّف مع تقلب المناخ[53]. وتظهر حالة الجمهورية العربية السورية الآثار المأساوية لموجة الجفاف في الفترة 2007-2010 على الإنتاج الزراعي وسبل العيش الريفية، ما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي والاغتراب الداخلي من الريف. وأدى الضغط على الاقتصادات الريفية بسبب الجفاف إلى تشريد ما يقدر بنحو 1.5 مليون شخص داخلياً، حيث اضطرت المجتمعات الريفية، التي تقع بالدرجة الأولى في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، إلى النزوح نحو المراكز الحضرية. وشهدت المدارس في المركز الزراعي الشمالي الشرقي انخفاضاً بنسبة 80 في المائة في معدلات الالتحاق خلال الجفاف مما يعطي مؤشراً على النطاق الواسع للنزوح الريفي الذي تزامن مع الجفاف. وقد وضعت موجات النزوح من المناطق الريفية إلى مناطق الحضرية ضغوطاً متزايدة على أطراف المدن التي شهدت زيادة في البطالة والاكتظاظ والمستوطنات العشوائية، وهي عوامل كثيرة أشير إليها كأسباب للاضطرابات العامة المتزايدة[54].

وقد تم توثيق حركات سكانية مماثلة في الصومال، حيث أدت الضغوط البيئية إلى تشريد 899,000 شخص داخلياً في عام 2017، من بينهم 7,500 شخص بسبب الفيضانات والحرائق، و892,000 بسبب الكوارث البطيئة الحدوث مثل الجفاف والخسائر العامة في سبل العيش. وبحلول نهاية عام 2018، سجل الصومال رابع أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم بعد أن ارتفع هذا العدد بنسبة 25 في المائة على مدار العام. ويقيم نحو 80 في المائة من السكان النازحين داخلياً في المناطق الحضرية وحولها، وخاصةً في الجزء الجنوبي الأوسط من البلاد، ما زاد من الضغط على البنية التحتية الحضرية وأسواق العمل[55].

5. إلى جانب تغيّر المناخ، لإدارة الموارد الطبيعية بالفعل دور هام في ديناميات النزاعات المسلحة في المنطقة

في حين أن أسباب النزاع متعددة الأبعاد ومعقدة، غالباً ما تؤدي الموارد الطبيعية دوراً في تيسير النزاعات العنيفة أو تفاقمها. ويمكن للموارد الطبيعية أن تعزز التنافس بين الفصائل المتناحرة أو أن توفر مصدراً للدخل للجهات الفاعلة العنيفة غير التابعة للدولة. وفي الجمهورية العربية السورية والعراق، سمح استحواذ داعش على مساحات واسعة من الأراضي باستخدام الموارد الطبيعية بما في ذلك النفط والقمح والقطن لتمويل عملياته من خلال بيع السلع عبر شبكات التهريب القديمة[56]. وفي ليبيا، أصبح الوصول إلى الموارد الهيدروكربونية الهائلة في البلاد والسيطرة عليها أحد الغنائم الرئيسية للنزاع الذي تتنازع عليه الفصائل المتناحرة. وفي الوقت نفسه، أشارت التقديرات في الصومال في عام 2014 إلى أن حركة الشباب قد تجني ما بين 38 و68 مليون دولار سنوياً من المبيعات غير القانونية والرسوم المرتبطة باستخراج الفحم وتسويقه[57]. وأشار تقييم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه حسب التقديرات ستزيد الأموال غير المشروعة التي تُجمع من خلال قطع الأشجار غير المشروع والاتجار بالفحم في أفريقيا ثلاثة أضعاف في العقود المقبلة[58]. وبدون السيطرة الفعالة على الموارد الطبيعية، لا تفقد الحكومات مصادر هامة من الإيرادات لدعم بناء قدرات الدولة فحسب، بل ستستمر في مواجهة عدم الاستقرار مع تنمكّن الجهات الفاعلة العنيفة من تمويل النزاع الأهلي وإدامته من خلال شبكات البيع والتهريب غير القانونية.

6. ارتفاع معدلات التلوث جراء النزاع يعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

ارتبط النزاع بارتفاع كبير في التلوث وتلوث الموارد الطبيعية، ما يعجل بالتدهور البيئي، ويترك عواقب وخيمة على صحة السكان المحيطين. ففي العراق، خلّف إرث ثلاث حروب إلى جانب الحرب الأخيرة ضد داعش، تركزات عالية من التلوث البيئي من خلال تدمير أهداف عسكرية وصناعية، ونشر مواد سامة[59]. وفي الجمهورية العربية السورية، أدى عقد من المعارك المسلحة المستمرة إلى قصف واسع لمصافي النفط واستهداف البنية التحتية الحضرية، مما عرّض السكان والأراضي والموارد المائية للمخلفات السامة وطرح مخاطر صحية طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، يمكن في النزاعات التي تضم جهات فاعلة عنيفة غير تابعة للدولة، تسليح أو تدمير الموارد الطبيعية الحيوية. وقد لوحظت هذه الديناميات في الحرب ضد داعش، حيث أضرم المتشددون المنسحبون النار في موارد النفط واستهدفوا البنية التحتية للمياه من خلال إطلاق المواد السامة عمداً على مصادر المياه الهامة[60]. ويطرح الضرر البيئي الناجم عن النزاع تحديات إنمائية شديدة تفاقم قابلية التعرض لمخاطر تغيّر المناخ.

7. النزاع والعنف وعدم الاستقرار تعيق التقدم في مجال المياه والصرف الصحي

يمكن أن يؤدي النزاع والعنف وعدم الاستقرار إلى عرقلة التقدم المحرز نحو حصول الجميع على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية. وفي حين أحرزت الدول المعنية تقدماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بين عامي 1990 و2011، انعكست بعض هذه المكاسب الآن في خضم حالات النزاع وعدم الاستقرار. وفي عام 2013، كانت الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال واليمن دون الأهداف المنشودة في مجال زيادة فرص الحصول على خدمات محسنة لمياه الشرب والصرف الصحي. وفيما يتعلق بمياه الشرب، أظهرت جميع الدول تقدماً غير كافٍ نحو تحقيق الهدف بين عامي 1990 و2011، حيث تراجع الأردن والسودان والعراق واليمن إلى 45- في المائة أو أقل دون الهدف، وتراجعت الجمهورية العربية السورية والصومال إلى ما بين 1- و43- في المائة دون الهدف. وفي حين حققت الدول أداء أفضل في التقدم في مجال الصرف الصحي، كانت جميع الدول باستثناء الجمهورية العربية السورية (44 في المائة) دون الهدف 6 من الأهداف الإنمائية للألفية (سلف الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة)، حيث كان السودان والصومال الأكثر تعثراً على مسار تحقيق الهدف (69- و59- في المائة على التوالي)، يليهما العراق (35- في المائة) واليمن (3- في المائة).

وبالنسبة للسودان والصومال والعراق، على وجه الخصوص، التي عانت من نزاع طويل الأمد منذ عام 1990، تفاقمت التحديات القائمة التي تواجهها نظم المياه والصرف الصحي بسبب الآثار المدمرة للنزاع على خدمات المياه والصرف الصحي[61]. وتجلت الفجوات الكبيرة في التقدم على مسار التنمية في مجال المياه والصرف الصحي من خلال العدد الهائل من سكان المنطقة الذين يحتاجون إلى المساعدة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، على النحو المبيّن في الجدول 6.

الجدول 6. الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، 2020 (ملايين الأشخاص)

	الجمهورية العربية السورية	السودان	الصومال	العراق	دولة فلسطين	ليبيا	اليمن	المجموع
الحاجة إلى المساعدة في مجال خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	15.5	7.6	2.7	1.9	1.9	0.2	20.5	50.3

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية للسودان (كانون الثاني/يناير 2020)، الصومال (كانون الثاني/يناير 2020)، العراق (كانون الثاني/يناير 2020)، دولة فلسطين (كانون الثاني/يناير 2020)، وليبيا (شباط/فبراير 2020)؛ تمديد خطة الاستجابة الإنسانية لليمن (حزيران/يونيو 2020)؛ نظرة عامة حول الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية 2019 (كانون الأول/ديسمبر 2019).

وعلاوة على ذلك، يمثل النزوح المتفشي المرتبط بالنزاعات وعدم الاستقرار عوائق كبيرة أمام إحراز تقدم في مجال الحصول على المياه والصرف الصحي. ونظراً إلى أن النزوح يفرض ضغوطاً متزايدة على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية، ستواجه المناطق والمجتمعات التي تستضيف تجمعات كبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً المزيد من الاضطرابات والتدهور في هذه الخدمات. وتؤثر عدم كفاية مرافق الصرف الصحي في مخيمات النازحين داخلياً والمستوطنات غير النظامية، إلى جانب موارد المياه المأمونة المحدودة، تأثيراً سلبياً على الصحة العامة، كما أنها تطرح خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه بين السكان النازحين والفئات الضعيفة. وبالنسبة للدول المعنية، التي تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين داخلياً واللاجئين، يطرح النزوح ضغطاً حاداً على الموارد والخدمات المتدهورة أصلاً مما يزيد من الهشاشة.

8. النزوح يفاقم مشاكل حيازة الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية، فيمهّد لمزيد من النزاعات

تشكل ملكية الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها مصادر هامة للنزاعات التي تفاقمت بسبب تغيّر المناخ. وتكثف زيادة حركة السكان بسبب النزاع (حالات النزوح والعودة) من المسائل المتعلقة بملكية الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية، وتزيد من الضغط على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية. ويمكن أن تفرز هذه الآثار المركبة حلقة مفرغة تؤدي فيها النظم الإيكولوجية المتدهورة إلى مزيد من النزاع والنزوح والهجرة.

وعلاوة على ذلك، فإن المناطق التي تستضيف تجمعات كبيرة من السكان النازحين معرضة بدرجة أكبر لخطر تجدد النزاع بسبب التوترات المحلية بشأن الحقوق والحصول على الأراضي والموارد الطبيعية، فضلاً عن التدهور المتزايد في خدمات المياه والصرف الصحي. وينبغي للجهود الرامية إلى معالجة التماسك الاجتماعي وتحسين البنية التحتية الأساسية أن تعطي الأولوية لهذه المناطق التي تستضيف أكبر تجمعات للنازحين. وفي الدول التي تشهد فترات ممتدة و/أو متكررة من النزاعات العنيفة مثل السودان والصومال، نرى كيف أن عدم معالجة قضايا التنمية والأسباب الجذرية للنزاع بشكل ملائم تسهم في هشاشة السلام واحتمال تجدد النزاع. وتشمل التحديات المرتبطة بحالات ما بعد النزاع وتحقيق السلام المستدام مسائل تتعلق بإعادة الإعمار وتخصيص الموارد وفرص كسب العيش. ويُشار إلى زيادة التنافس على الموارد الطبيعية بوصفه أحد العوامل التي تزيد من احتمالات تجدد النزاع[62]. ويجب معالجة هذه المسائل التي يحتمل أن تكون مثيرة للخلاف معالجة صحيحة لمنع نشوب النزاعات من جديد.

وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة من النازحين داخلياً واللاجئين في الدول المعنية، يمكن أن يصبح تأمين الحصول على الأراضي مصدراً للتوتر، سواء كان من خلال الحصول المؤقت على الأراضي أو إعادة التوطين الدائم أو الحصول على الأراضي في مناطق المنشأ بعد النزوح الممتد. وتسلط التجارب السابقة في دول مثل السودان والصومال الضوء على أهمية حقوق ملكية الأراضي في إعادة التوطين بعد انتهاء النزاع باعتبارها قضية رئيسية تثير قلق النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة على حد سواء. ويمكن استخلاص الدروس من منطقة جنوب الصحراء الكبرى. ففي ليبيريا، شهدت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ارتفاعاً في النزاع المحلي عندما خصصت الحكومة أجزاء من الأراضي الريفية لتوطين النازحين داخلياً دون النظر أو التشاور على النحو الواجب مع المجتمعات الريفية الموجودة من قبل. كما وقعت أحداث مماثلة في حالات ما بعد النزاع في أوغندا وبوروندي ورواندا، ما يوفر مجموعة من السوابق تشير إلى الحساسية المرتبطة بإعادة توطين النازحين داخلياً[63]. ويمكن من دون الإدارة السليمة والتفاوض بشأن حقوق ملكية الأراضي أن تؤدي عودة النازحين داخلياً وإعادة توطينهم إلى إحياء أو توليد توترات محلية جديدة وسط الضغط على الموارد الشحيحة أصلاً (النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تدفعها ندرة الموارد)[64]. وبالتالي، تكتسب قضايا حيازة الأراضي أهمية خاصة في إدارة السكان النازحين في البيئات الريفية حيث يعتمد السكان المحليون على الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية، ومصائد الأسماك، والغابات، وما إلى ذلك) في كسب رزقهم.

هـ. الازدهار

لا يمكن تحسين حياة الناس في وئام مع الكوكب إلا من خلال نموذج اقتصادي يستعيض عن النمو الاقتصادي الكمي البحت بتقدم اقتصادي قوي وشامل ومستدام وقادر على الصمود. فقد بدأ عقد 2010-2020 ببانوراما اقتصادية عالمية تأثرت بشدة بالأزمة المالية في عام 2008. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت الدول المعنية تتعامل مع اختلالات بنيوية مختلفة في شكل انخفاض النمو، وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب، وتقلب أسعار النفط (وفي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للعراق وليبيا واليمن) التي تفاقمت بسبب اقتران النزاعات والظروف المالية العالمية الصعبة. ولتكون النماذج الاقتصادية عاملاً حافزاً للتنمية المستدامة، لا بد من أن تتجاوز استحداث فرص العمل والنمو الاقتصادي، ويجب تقييمها من خلال كيفية مساعدة المجتمعات على معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية بطريقة شاملة.

1. للعنف تكاليف كبيرة بالنسبة لجميع اقتصادات المنطقة

يفرض النزاع العنيف تكاليف مدمرة طويلة الأجل على اقتصاد الدولة من حيث البنية التحتية ورأس المال البشري والإنفاق العام. ويمكن أن يؤدي تعطل النشاط الاقتصادي الناجم عن النزاع إلى تدهور رأس المال المادي والبشري، مع ارتفاع أسعار السلع الكثيفة رأس المال، في حين تنخفض الأجور والعمالة والإنفاق الاجتماعي. وفي خضم انهيار التنظيم الاقتصادي، تفقد الحكومات إمكانية الوصول إلى مصادر الدخل وتقل قدرتها على تحصيل الضرائب، ما يقيد الإنفاق العام على الخدمات العامة الهامة.

وبالنسبة للدول المتأثرة مباشرة بالنزاع، يتم تكبد التكاليف الناجمة عن العنف في المقام الأول على شكل وفيات وإصابات جراء النزاع، وضرر في البنية التحتية، وإرهاب، وخسائر جراء النزوح (النازحون داخلياً واللاجئون)، وخسائر في الناتج المحلي الإجمالي ناجمة عن الاضطرابات في النشاط الاقتصادي. لكن لا تقتصر التكاليف الاقتصادية على الدول المتأثرة مباشرة بالنزاع. ويبين الشكل 17 التكاليف الباهظة للعنف التي تتكبدها جميع الدول العربية، التي تُعرّف بأنها النفقات المباشرة والآثار الاقتصادية المرتبطة «باحتواء عواقب العنف ومنعها والتعامل معها»[65].

2. الحصول على الطاقة عامل مُسرِّع رئيسي لتعافي المجتمعات المتأثرة بالنزاع والنزوح

تمثل الطاقة المستدامة عنصراً حاسماً لتحقيق هدفي التعافي الفوري والقدرة على الصمود على المدى الطويل في سياق الهشاشة والنزاع. وتتوقف قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة النزاعات والتعافي منها بسرعة بطرق عديدة على قدرتها على استعادة إمكانية الحصول على الطاقة بشكل مستدام. وتُمكّن الطاقة المجتمعات المحلية من الحصول على المياه والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وتلبية احتياجات النقل والاتصالات، وهي بالغة الأهمية لتجديد سبل العيش والاقتصادات المحلية. لكن غالباً ما تعجز دول المنطقة العربية المتأثرة بالنزاع عن ضمان قدرات الطاقة اللازمة لتحقيق التعافي الفعال. وفي هذه السياقات، تحظى الحلول اللامركزية للطاقة الآن بقدر أكبر من الاهتمام، كوسيلة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتأثرة وإرساء الأسس اللازمة لإعادة البناء على نحو أفضل[66].

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول إلى إيجاد جسور جديدة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية، أصبح التركيز أكبر على دور الحلول في إطار الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة، ما يدعو الدول إلى «ضمان الحصول على الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة والمعقولة الكلفة للجميع». ونجد من بين المجتمعات التي تواجه أكبر الفجوات في الحصول على الطاقة الأعداد القياسية للأفراد في المنطقة العربية المتأثرين والنازحين بسبب النزاع. كما أن العديد من الدول التي تعاني من آثار النزاعات تواجه ضعفاً في الطاقة، وتعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذه السياقات، لا يُنظر إلى توسيع نطاق حلول الطاقة المستدامة على أنه غاية، بل على أنه أداة تمكينية للتحوّل من الهشاشة إلى القدرة على الصمود.

ويكتسب ذلك أهمية خاصة في حالات النزاع والنزوح الممتدة في المنطقة العربية. وغالباً ما تواجه المجتمعات المحلية النازحة قيوداً في توسيع نطاق حصول على الطاقة، إما بسبب النزاعات الجارية ودمار البنية التحتية لشبكة الكهرباء، أو بسبب عدم توفر حيز مالي ومحدودية القدرة على توسيع إمدادات الطاقة التي تمر أصلاً بضائقة. ويعتبر التوسع في استخدام حلول الطاقة اللامركزية في هذه المجتمعات أمراً هاماً ليس فقط لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل، ولكن من منظور إنمائي طويل الأجل لأنه يساعد على الحد من الضغوط على المجتمعات المضيفة والضغوط المالية على الدولة.

3. الأداء الاقتصادي في الدول المعنية يشوبه ضعف النمو وتقلب الأسعار وتفاقم التحديات الضريبية إلى جانب تكاليف النزاع

شهدت المنطقة العربية صدمات اقتصادية وسياسية كبيرة وتقلباً في أسعار النفط التي كان لها تأثير مستمر على النمو الاقتصادي منذ الركود الاقتصادي العالمي في عام 2008. وفي حين أنّه لم يتم بعد تقييم حجم تكاليف إعادة الإعمار في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن، فإن فترة 2010-2020 عقد يشهد خسائر كبيرة في المنطقة، وإن كانت هناك اختلافات خطيرة بين الدول المشمولة في هذا التقرير. وبالنسبة للدول التي ازدادت فيها أعمال العنف والنزاع المسلح حدة، كانت النكسات في التقدم الاقتصادي أشد (الشكل 18).

وفي الجمهورية العربية السورية، بعد سنوات من القتال، كان الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 أقل من نصف مستويات ما قبل النزاع. وفي عام 2015 وحده، خسر اليمن ما يقدر بنحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كما بلغت الخسارة التراكمية في الناتج الحقيقي للفترة 2014-2019 حوالي 88.8 مليار دولار[67]، في حين شهدت ليبيا فترة شديدة التقلب حيث كانت مستويات الناتج المحلي الإجمالي أقل من تلك التي سُجلت في بداية العقد. وتأثر الاقتصاد العراقي سلباً بالصدمة المزدوجة التي حدثت في محاربة داعش وتقلبات أسعار النفط. وقد تأثر الاقتصاد السوداني بشدة في عام 2011، عندما فقدت الدولة معظم إنتاجها النفطي عقب انفصال جنوب السودان. وشهد الصومال نمواً معتدلاً غير كاف للتعجيل بالحد من الفقر، بينما لا تزال هناك أوجه ضعف أمام الصدمات مثل أسعار الغذاء. وقد شهد الأردن ولبنان معدل نمو ضعيفاً ساهم في الضغط على حساباتهما العامة ووضع الحواجز أمام معالجة المشاكل البنيوية وزيادة الازدهار المشترك.

كما أدت الاضطرابات الناجمة عن النزاعات إلى ارتفاع التضخم والضغط على أسعار الصرف. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل التضخم ذروته في ليبيا واليمن بأكثر من 15 في المائة في 2011

و2015 و2016. وتعتبر الجمهورية العربية السورية حالة أكثر تطرفاً، حيث شهدت الأسعار زيادة تراكمية بأكثر من 300 في المائة بين عامي 2011 و2016. وتتسبب ديناميات التضخم هذه أيضاً بضغوط كبيرة على انخفاض قيمة العملات المحلية، وهو ما يترجم إلى تسارع في فقدان القوة الشرائية يبعث بالآلاف إلى براثن الفقر. وتعرضت الدول المشمولة في هذا التقرير بشكل عام لاختلالات حادة في الاقتصاد الكلي (مختلفة من حيث الشدة) مثل ارتفاع معدلات التضخم ونمو اقتصادي صعب المنال.

4. الضغط على الميزانيات العامة يقلّص الحيز الضريبي لدعم الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030

عانت الدول المعنية خلال الفترة 2000-2015 بشكل متوسط من عجز في أرصدتها الضريبية. وقد تدهور الوضع بشكل خاص منذ عام 2012، عندما بدأت الدول المعنية تعاني من ارتفاع العجز مع انخفاض الإيرادات نسبة للنفقات (الجدول 7).

ومع ضعف النمو والإيرادات، ازدادت مع الوقت الفجوة بين النفقات والإيرادات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين الشكل 19 هذه الفجوة بين الإنفاق والإيرادات في جميع أنحاء الدول المعنية.

وقد أدت هذه الاتجاهات، بالاقتران مع انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الناشئة عن عدم الاستقرار الإقليمي إلى خلق أوجه ضعف في الديون الداخلية والخارجية وتركت الدول تواجه مفاضلة صعبة بين تثبيت الديون والاستدامة الضريبية. وهذا النقص في الحيز الضريبي يزيد من تعقيد الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. ارتفاع معدلات البطالة المزمن لدى الشباب في الدول العربية تزيد من ضعف السكان وخطر الاضطرابات الاجتماعية والنزاع

لا يتم تسخير مواهب وطاقة ثلث شباب المنطقة العربية بشكل فعال. ففي عام 2019، لم يشارك 3 من كل 10 شباب في المنطقة العربية في التعليم أو العمل أو التدريب (خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب)[68]. وبتعبير آخر، لا يكتسبوا الخبرة المهنية ولا المهارات من خلال البرامج التعليمية أو المهنية التي يمكن أن تسمح لهم الانتقال إلى العمل. والفوارق بين الجنسين في هذا الصدد متفشية. وكانت الشابات العربيات أكثر عرضة للبطالة بثلاثة أضعاف من الشبان، ضمن القوى العاملة، وليس في المدرسة أو في البرنامج التدريبي (كان معدل الشابات خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب 51 في المائة مقابل 17 في المائة للشبان). ولا تقتصر آثار هذه المعدلات العالية من خمول الشباب على تقويض الكفاءة في الاقتصاد والعدالة في المجتمع بل إنها توفر أيضاً أرضاً خصبة للاضطرابات الاجتماعية وتعيق التقدم في مجال التنمية المستدامة.

الشكل 17. الكلفة الاقتصادية للعنف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، 2018

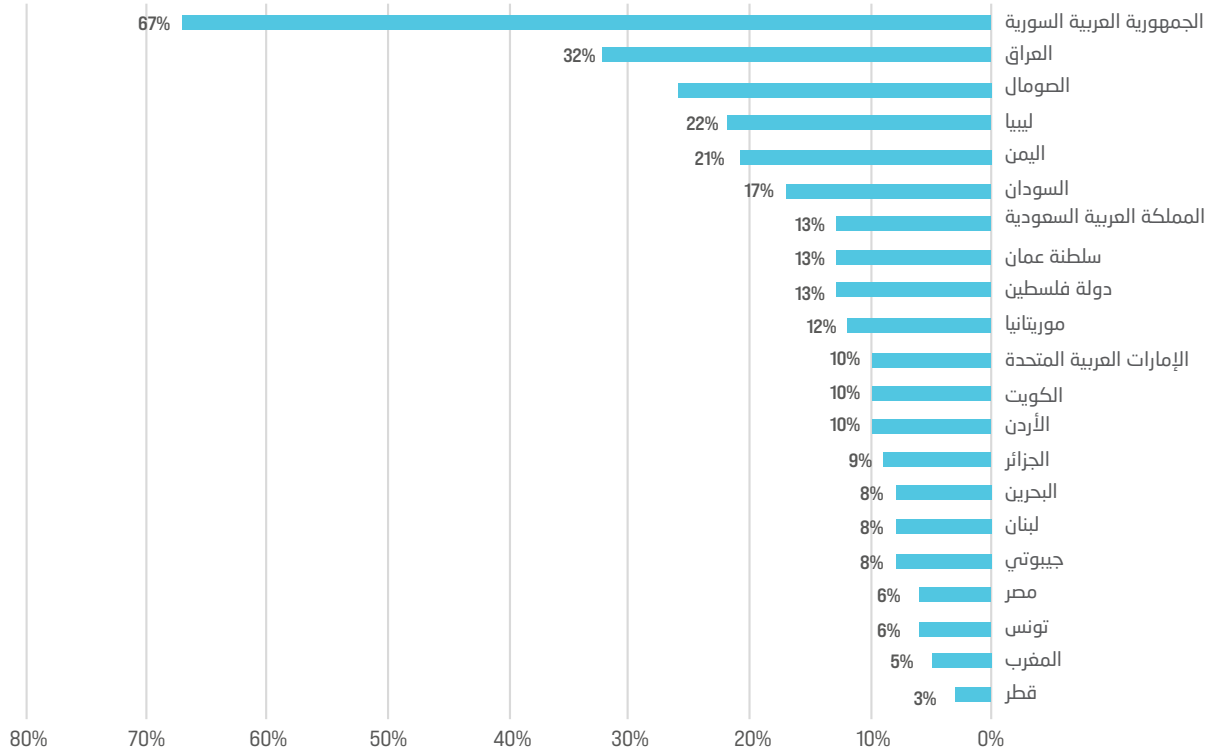

المصدر: معهد السياسة البيئية 2019

ملاحظة: تشمل الكلفة الاقتصادية للعنف التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف. إنّ التكاليف المباشرة هي كلفة العنف على الضحية، والجاني، والحكومة. وتشمل النفقات المباشرة، مثل تكاليف أعمال الشرطة والنفقات العسكرية والطبية. تتراكم التكاليف غير المباشرة بعد وقوع العنف وتشمل الخسائر الاقتصادية غير المباشرة والصدمات الجسدية والفسيولوجية التي تتعرض لها الضحية وفقدان الإنتاجية.

البيانات الخاصة بجزر القمر غير متوفرة.

الشكل 18. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم في الدول المعنية، 2012-2020

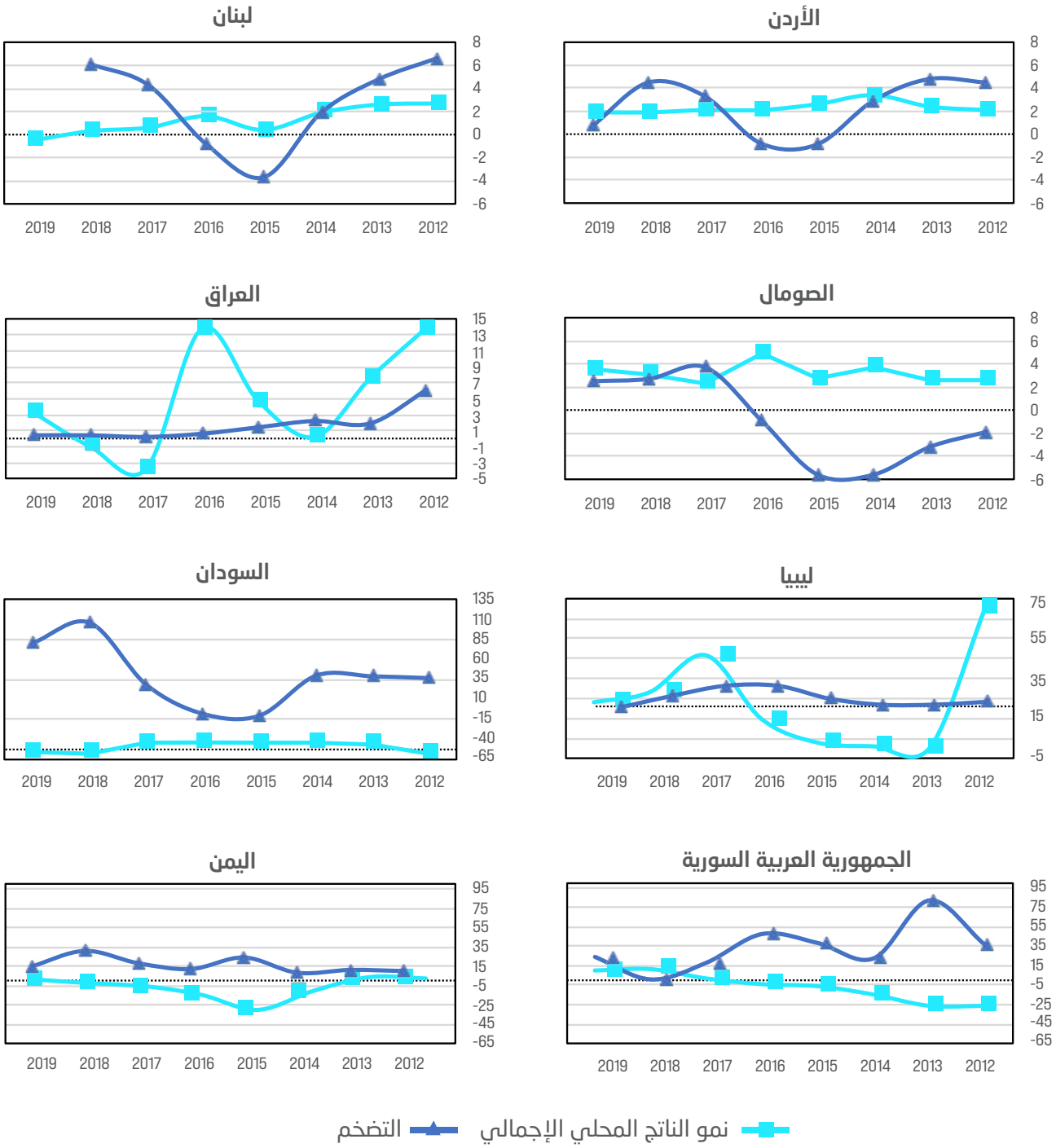

المصدر: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم الخاص بالأمم المتحدة 2020.

ملاحظة: نتائج عام 2019 مقدرة جزئياً.

تعتبر البطالة المتفشية، لا سيما في صفوف الشباب، مشكلة بنيوية مشتركة بين الدول المعنية، فضلاً عن أجزاء أخرى من المنطقة العربية. ويبين الشكل 20 ارتفاع مستويات البطالة في صفوف الشباب في الدول المعنية بالمقارنة بالمتوسط العالمي. فقد بلغ متوسط معدل البطالة في صفوف الشباب في الدول المعنية 27.7 في المائة (34.5 في المائة في المناطق الحضرية، و23 في المائة في المناطق الريفية) في عام 2020، مقارنة بمعدل بطالة الشباب العالمي البالغ 13.6 في المائة. ظلت معدلات البطالة في صفوف الشباب في الدول المعنية مرتفعة باستمرار على مدى العقد ونصف العقد الماضيين. وقد أظهر متوسط معدل البطالة في صفوف الشباب في الدول المعنية زيادة معتدلة وثابتة من 25.4 في المائة في عام 2005 إلى 27.8 في المائة في بداية عام 2020. ويدل استمرار هذه الظاهرة على مدى كون بطالة الشباب مشكلة بنيوية، وهي نتيجة للاختلالات وعدم الكفاءة في الاقتصادات وأسواق العمل داخل الدول المعنية.

كما تشهد معدلات البطالة في صفوف الشباب تباينات واسعة من حيث النوع الاجتماعي، حيث أن وضع الشابات أسوأ بكثير من الشبان في معدلات البطالة في جميع الدول المعنية باستثناء الصومال. ويبلغ متوسط معدل بطالة الشابات في الدول المعنية ضعف معدل بطالة الشبان (25 في المائة)، وثلاثة أضعاف المعدل بالنسبة للشابات على المستوى العالمي (13 في المائة). ويطرح الاتجاه المقلق للبطالة المزمنة بين الشباب والفوارق بين الجنسين تحد هائل للهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان العمل اللائق والنمو الاقتصادي للجميع. ونظراً للطابع الشاب للسكان في الدول المعنية، يشكل هذا العامل أيضاً دافعاً مستمراً للاضطرابات الاجتماعية والسخط.

6. النزاع يفاقم اللانظامية والاختلالات في سوق العمل

لا تمنح معدلات البطالة صورة شاملة عن الهشاشة الاقتصادية، ولا سيما في الدول النامية حيث تعمل نسبة كبيرة من السكان في القطاع غير النظامي ويتقاضون أجراً متدنياً مع قدر ضئيل أو معدوم من الحماية أو تنظيم ظروف العمل. اعتباراً من عام 2019، شكل العمل غير النظامي 25 في المائة من إجمالي العمل في المنطقة العربية. وتسهم اللانظامية في الهشاشة، حيث يُمنع العمال من الحصول على الحماية أو الاستحقاقات النظامية للعمال مثل الضمان الاجتماعي. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يكون العمال في القطاع غير النظامي أكثر عرضة للاستغلال وانعدام الأمن وسوء المعاملة. وبالتالي، يشير ارتفاع معدلات اللانظامية إلى ارتفاع مستويات الهشاشة في صفوف السكان العاملين. في عام 2019، شكلت العمالة الهشة ما يقدر بربع إجمالي العمالة في الدول العربية. يؤدي هذا الارتفاع في حدوث اللانظامية بجميع أشكالها إلى عواقب ضارة متعددة بالنسبة للعمال والمؤسسات والمجتمعات ويشكل تحدياً رئيسياً أمام تحقيق العمل اللائق للجميع.

وينحو الاقتصاد غير النظامي إلى النمو خلال فترات الأزمات والنزاعات وسط انهيار المؤسسات النظامية والحوكمة[69]. ولاندلاع النزاع تداعياته على الأنشطة الاقتصادية النظامية. فغالباً ما تتعطل الشركات الخاصة أو المؤسسات العامة التي توفر مصادر العمل النظامية والآمنة أو تتقلص ويتحوّل العمال إلى القطاع غير النظامي من أجل الحفاظ على سبل العيش. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يجبر ارتفاع التضخم وتراجع الخدمات العامة والنفقات العامة نتيجة النزاع حتى العاملين في وظائف نظامية على دعم دخلهم بالنشاط الاقتصادي غير النظامي[70]. والبعد الاقتصادي هو من الأبعاد الرئيسية للأمن البشري، ويؤكد على أهمية الحصول على فرص عمل لائقة بأجر كاف من أجل تعزيز الأمن والتنمية على حد سواء.

الجدول 7. الرصيد الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

	متوسط 2000-2015	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	-6.3	-5.4	−5.7	-8.9	-11.1	-10.3	-11.4	-3.6	-3.3	-4.6	-4.0	-3.7
السودان	-1.2	-4.8	0.2	-3.3	-2.3	-1.4	-1.8	-1.7	-1.5	-3.1	-2.9	-2.5
العراق	-3.9	-9.1	4.9	4.1	-5.8	-5.4	-12.8	-14.3	-1.6	6.2	-4.9	-4.0
لبنان	...	-7.3	−6.1	-8.4	-8.7	-6.3	-5.3	-9.4	-8.6	-11.0	-11.7	-11.0
ليبيا	-2.5	8.7	−9.0	27.8	-4.0	-73.8	-131.0	-113.3	-43.0	-7.4	-10.9	-14.9
اليمن	-3.5	-4.0	−4.4	-6.3	-6.9	-4.1	-8.7	-8.4	-4.9	-4.4	-5.1	-5.5

المصدر: توقعات صندوق النقد الدولي بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ملاحظة: بيانات عام 2020 هي اسقاطات.

الجدول 8. مجموع الدين الحكومي العام (النسبة المئوية)

	متوسط 2000-2016	2017	2018	2019	2020	2021
السودان	94.5	159.6	185.6	200.3	295.2	304.6
العراق	100.7	58.9	49.3	44.3	82.2	87.9
لبنان	77.1	77.3	76.3	79.3	87.2	86.6
اليمن	51.6	84.3	63.5	56.8	68.8	64.0

المصدر: توقعات صندوق النقد الدولي بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ملاحظة: بيانات عامي 2020 و2021 هي توقعات.

الإطار 2. الكلفة الاقتصادية للنزاع في ليبيا

الآثار على الاقتصاد الكلي

أدى النزاع في ليبيا إلى انكماش الاقتصاد، ولا سيما من حيث الناتج المحلي الإجمالي، فتراجع الاستثمار وتقلَّص الاستهلاك. وتتيح المقارنة بين توقعات صندوق النقد الدولي وأداء الاقتصاد الليبي تقدير الخسارة التي ألحقها النزاع في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 292.2 مليار دينار ليبي في الفترة 2011-2015 (ما يعادل 216 مليار دولار)[أ].

على ضوء المقارنة مع محاولات سابقة لتحديد كلفة الأثر الاقتصادي للنزاع في ليبيا، يمكن القول إنّ هذا التقييم أكثر واقعية للأسباب التالية: فهو المحاولة الأولى لتقدير أثر النزاع باستخدام قاعدة بيانات حديثة تأخذ في الاعتبار التغيُّرات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة؛ وهو يستخدِم نموذجاً وطنياً خاصاً بليبيا في التحليل، على عكس الدراسات السابقة التي قاست الآثار طويلة الأمد دون مراعاة قنوات انتقال النزاع إلى الاقتصاد؛ وقد جمعت البيانات الإحصائية مع الأخذ بالاعتبار استخدامها لسمات جديدة في نمذجة الاقتصاد الليبي من حيث التجارة والاستهلاك والإنتاج والاستثمار.

وعند مقارنة توقُّعات النماذج مع توقُّعات صندوق النقد الدولي في عام 2009، يمكن أن تصل كلفة الحرب في ليبيا في الفترة 2016-2020 إلى 491.2 مليار دينار ليبي (ما يعادل 364 مليار دولار).

وتُقدَّر الكلفة الإجمالية للنزاع منذ اندلاعه في عام 2011 حتى اليوم بمبلغ 783.4 مليار دينار ليبي (ما يعادل 580 مليار دولار).

وإذا لم يُوَقَّع اتفاق سلام في السنوات المقْبِلة، سترتفع كتكلف النزاع بشكل حاد. وستبلغ كلفة النزاع في الفترة 2021-2025، ووفقاً لتقديراتنا، 628.2 مليار دينار ليبي (ما يعادل 465 مليار دولار)، لتصل الكلفة الإجمالية للنزاع إلى1,411.6 مليار دينار ليبي في الفترة 2011-2025 (ما يعادل 1,046 مليار دولار).

وقد أدت ثلاثة عوامل رئيسية إلى زيادة الخسائر الاقتصادية في ليبيا: تدمير الأصول الرأسمالية، وخسارة الإنتاجية، وتراجُع أسعار النفط في الأسواق المالية. وتشير تقديراتنا إلى أن معظم الخسائر مرتبطة بالدمار الذي سببه النزاع.

عطَّل النزاع في ليبيا التجارة الخارجية وشلَّ الاقتصاد. وسُجِّل انخفاضٌ مفاجئٌ وكبير في صادرات بعض المنتجات الرئيسية، ولا سيما المتعلقة بالنفط. لكن أثر النزاع كان أشد على الواردات، ويرجع ذلك أساساً إلى تقلُّص قطاعي التشييد والبناء، وانخفاض نفقات العمال المغتربين والمواطنين على السواء. وشكَّل تدفق العمال الأجانب العائدين إلى بلدانهم الأصلية وانخفاض دخل المواطنين الليبيين السببين الرئيسيين في انخفاض الاستهلاك النهائي. كذلك أدى الانخفاض غير المسبوق في الاستثمار العام إلى تكثيف الطلب المحلي على المنتجات المستوردة.

ودمَّر النزاع عدة قطاعات أخرى في الاقتصاد الليبي، ولا سيما القطاع النفطي وقطاعات البناء والزراعة والتصنيع.

المصدر: مقتبس من الإسكوا، 2020ة.

[أ] تم اعتماد سعر الصرف الرسمي 1.35 دينار ليبي للدولار الواحد بتاريخ 2020/12/02. علماً بوجود أسعار صرف متعددة يتم العمل بها في القطاع المصرفي الليبي والدولة بالإضافة لسعر الصرف بالسوق الموازي.

الشكل 1. الفرق بين معدلات النمو المتوقعة والفعلية في الناتج المحلي الإجمالي

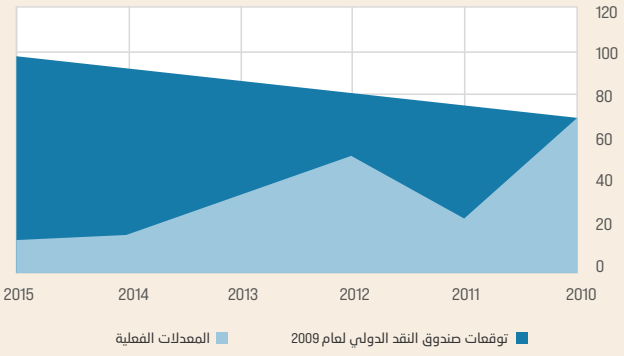

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 2. الخسائر المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2025

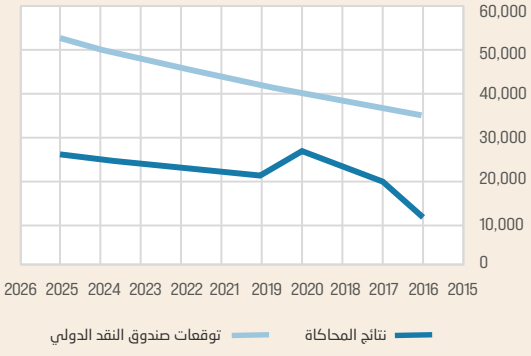

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 19. الإيرادات والنفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2010-2020

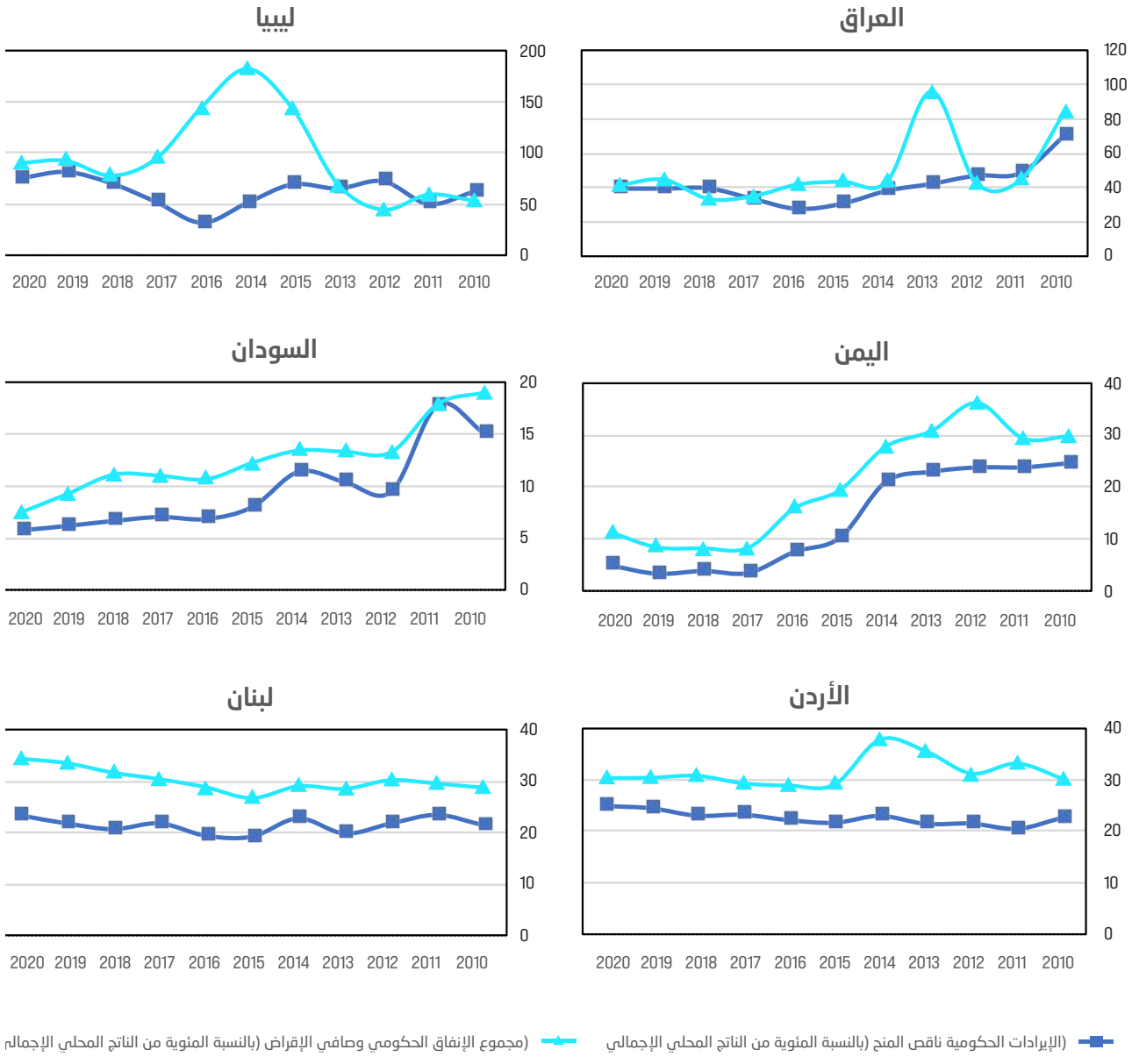

المصدر: توقعات صندوق النقد الدولي بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ملاحظة: بيانات عام 2020 هي توقعات.

الشكل 20. معدل بطالة الشباب في الدول المعنية والعالم، حسب النوع الاجتماعي، 2020 (النسبة المئوية)

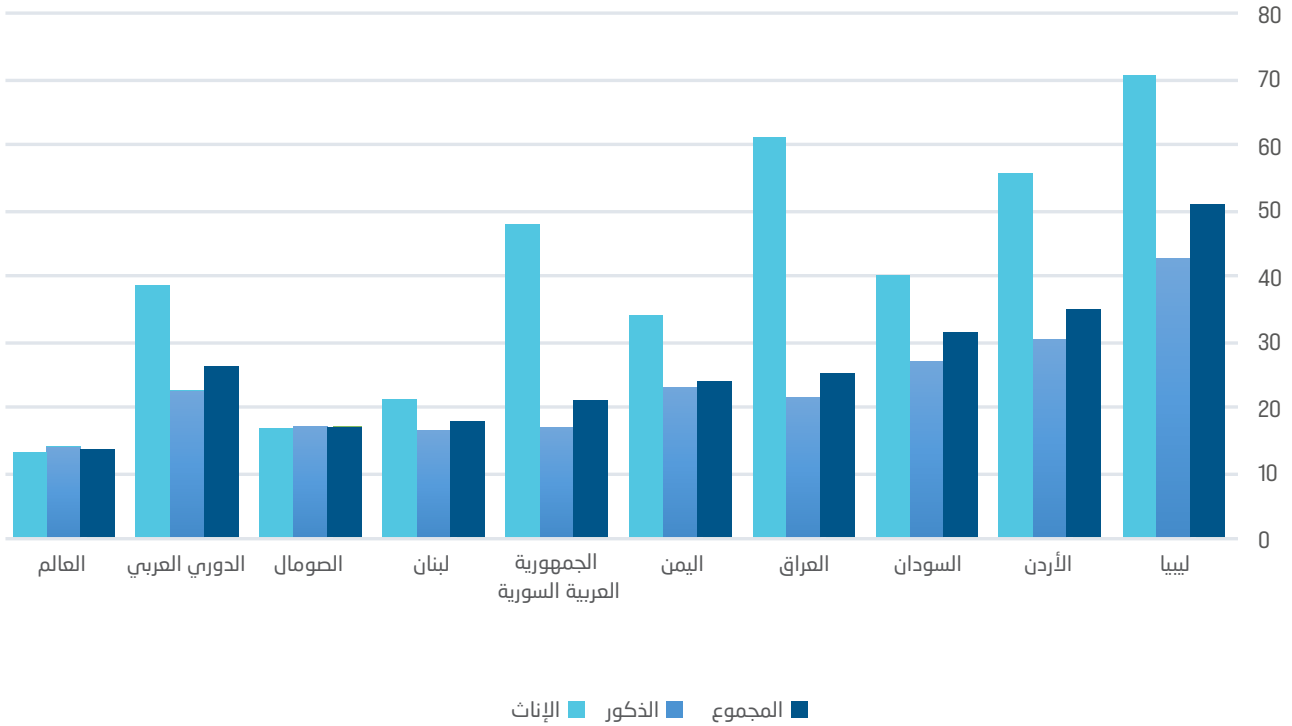

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية لعام 2020.

الشكل 21. العمالة الهشة، 2019 (النسبة المئوية)

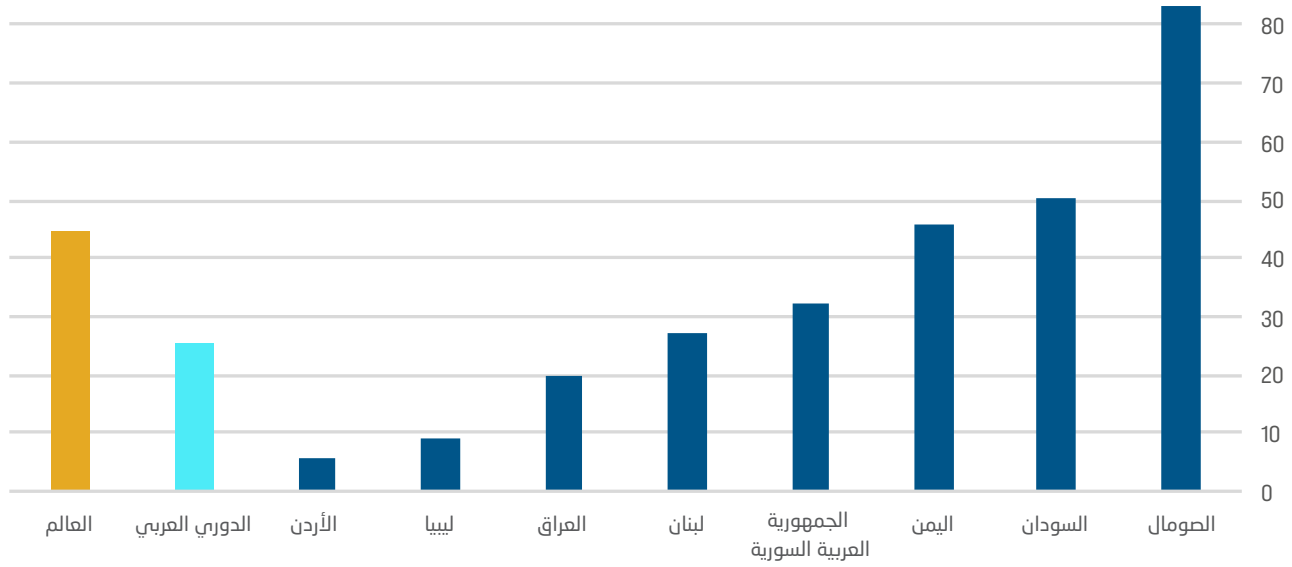

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2020.

ملاحظة: تعرف العمالة الهشة على أنها مجموع حالة العمالة للعاملين لحسابهم الخاص والعاملين المساهمين من الأسرة.

و. خلاصة

التقدم في المنطقة العربية متواضع إلى جانب مستويات غير مقبولة وغير مستدامة من الاحتياجات غير الملباة، والخوف، والتمييز، والاستغلال، والظلم، والتدهور البيئي. ويتطلب العقد 2020-2030 تدابير ملحة وطموحة لتحقيق أهداف خطة عام 2030. فالنزاعات في المنطقة تقوّض الكثير من المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الماضية. وقد تلحق بالتنمية نكسة أكبر إذا ما هددت هذه الظروف والأزمات الأهداف الطويلة الأجل. وتواجه الدول المعنية تحدياً غير مسبوق ولكن أمامها فرصة لإعادة بناء الدول والمجتمعات بطريقة أكثر شمولاً واستدامة. وللاستفادة من هذه الفرصة، لا بد من أن تقوم عملية إعادة الإعمار على مبادئ السلام والعدالة الاجتماعية والتنمية، وأن تضمن عملية الانتقال نحو الاستدامة البيئية. إطارٌ توفره خطة عام 2030.

وسيكون من المستحيل، من دون السلام، تحقيق جميع الأهداف الأخرى - من التركيز على احتياجات الشباب والنساء، إلى معالجة عدم المساواة أو الاستبعاد أو تغيّر المناخ أو الأمن الغذائي. وفي حين أن تقديم المساعدة الإنسانية يجسد مبدأ عدم إهمال أحد الذي تقوم عليه خطة عام 2030، يبقى تدبيراً مؤقتاً وليس بديلاً عن الحلول المستدامة الطويلة الأجل. وتؤكد الروابط بين الأبعاد المختلفة للتنمية على الحاجة إلى نهج متكامل من أجل التخفيف من الأثر المدمر للنزاع على المحددات البنيوية للتقدم الاجتماعي ومعالجة القضايا المنهجية التي تهدد السلام والازدهار وهما ركيزتان أساسيتان للأمن البشري.

إنّ التراجع في المكاسب الإنمائية في المنطقة العربية تذكير كئيب بأهمية تركيز الأسرة الدولية والجهات الفاعلة الإقليمية والحكومات على منع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق التنمية المستدامة. ويقتضي هذا الواقع اعتماد نهج إقليمي جديد لنموذج الأمن البشري يقوم على مفهوم شامل لمنع نشوب النزاعات. وأفضل طريقة لبناء القدرة على الصمود ومنع المجتمعات في المنطقة من الانزلاق في أزمات ونزاعات مسلحة هي بناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة، وضمان الحوكمة الرشيدة، والاستثمار في التنمية الشاملة والمستدامة. والكلفة البشرية والاقتصادية للنزاعات في المنطقة العربية تحتم على جميع المعنيين زيادة التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة في صلب هذا النهج، فالوقاية فعالة من حيث الكلفة، وتنقذ الأرواح، وتحمي مكاسب التنمية.

في حين يتعين تكييف التدخلات الإنمائية في نهاية المطاف مع السياقين الوطني ودون الوطني، نجد مجالات عديدة يوفّر فيها البعد الإقليمي منصةً فعالة من حيث الكلفة لتحقيق التقدم. وقد أشار هذا الفصل إلى المجالات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً. وفي حين أن هناك تبايناً كبيراً على الصعيدين الوطني ودون الوطني، يمكن للجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية الاستفادة من القواسم المشتركة في وضع حلول شاملة ومتكاملة لمعالجة القضايا المنهجية التي تهدد حياة الناس وتطلعاتهم في جميع أنحاء المنطقة.

3

بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة:

تفعيل الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام في الدول المتأثرة بالنزاع في المنطقة العربية

© IOM

أ. مقدّمة

خلال العقد الماضي، استمرت النزاعات والأزمات التي طال أمدها فازدادت كلفة المساعدات الإنسانية المقدّمة ما يتطلب المزيد من الموارد ولفترات أطول ويفاقم العجز الإنمائي في المنطقة العربية. ويشير هذا الاتجاه المقلق إلى مدى عرقلة الأزمة والنزاع العنيف الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030. وتؤدي نتائج النزاعات، مثل التهجير القسري، وسوء التغذية، والافتقار إلى التعليم، والخسائر في الأرواح، والدمار المادي الواسع النطاق، إلى انتقال الفقر عبر الأجيال، وعدم الاستقرار على المدى الطويل، والتدهور الواسع النطاق في التنمية البشرية. وكلها تحديات مزمنة أمام تحقيق التنمية المستدامة. ويشكّل عدم الاستقرار الناجم عن هذه الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستمرة في جميع أنحاء المنطقة، أيضا جزءاً أساسياً في النقاش المستفيض حول كيفية دعم الدول العربية في حالات الضعف هذه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. في الوقت نفسه، يتيح السياق الصعب في الدول المعنيّة فرصة لفهم التحديات الهيكلية الطويلة الأمد ومعالجتها من حيث الشمولية والمشاركة وعجز الحوكمة وغير ذلك من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وتتطلب الاستفادة من هذه الفرصة نموذجاً جديداً للدفع بالتنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات. وتؤكد الروابط بين الأبعاد المختلفة للتنمية، المحددة في خطة عام 2030، الحاجة إلى نهج متكامل يوازن بين بناء السلام والتنمية من أجل التخفيف من الأثر المدمر للنزاع على المحددات الهيكلية للتقدم الاجتماعي، ومعالجة القضايا المنهجية التي تهدد السلام والازدهار. في الدول المعنيّة، يتطلب تناول هذه الأبعاد نموذجاً شاملاً ومتكاملاً لبناء السلام والتنمية والإغاثة الإنسانية يعالج دوافع النزاع وعواقبه على حد سواء.

ويتناول هذا الفصل كيفية تفعيل خطة عام 2030 في الدول المعنيّة لتحقيق التنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة أطر عملٍ جديدة تراعي الترابط بين عمليات التنمية والإغاثة الإنسانية وجهود السلام، وتحدد الفرص المتاحة لتحقيق أقصى حد من التآزر بين هذه الأبعاد الثلاثة.

أولاً، يستعرض هذا الفصل النموذج الجديد الذي أطلقته العمليات العالمية التي تقودها الأمم المتحدة مثل خطة عام 2030، وخطة العمل من أجل الإنسانية، وأساليب العمل الجديدة. وبعد التوسع في توضيح أهمية تعزيز نهج «الترابط الثلاثي» يعتمد الفصل على نتائج المشاورات الإلكترونية بشأن التحديات التي يواجهها تفعيل نهج الترابط ويقترح نقاط دخول لمعالجة هذه التحديات. علاوة على ذلك، يسلط الفصل الضوء على التطورات الواعدة التي توفر سوابق مشجعة لدول المنطقة وشركائها الدوليين لعكس العواقب الوخيمة التي نتجت عن سنوات من العنف والنزاع واليأس. وأخيراً، يختتم التقرير بجمع الفرص والتحديات الرئيسية للترابط الثلاثي ويقدم بعض توصيات تدعم تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة العربية.

ب. بناء السلام والنهوض بالتنمية المستدامة: نحو نموذج متكامل لمنع نشوب النزاعات بالاعتماد على دروس الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام

يشير «الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام» أو «الترابط الثلاثي» إلى التقارب بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والسلام والتنمية، مع التركيز على هدف المعالجة الشاملة لأوجه الضعف بين السكان في سياقات النزاع والأزمات التي طال أمدها. ويسعى نهج «الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام» إلى إحداث تحول هيكلي يغير طريقة تخطيط التدخلات الإنمائية والإنسانية وتدخلات السلام وتنفيذها وتمويلها، من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية على نحو أكثر كفاءة واتساقاً، والحد من الضعف، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز السلام. ويستند هذا النهج إلى الجهود السابقة لتوحيد التدخلات في المجالات الإنمائية والإنسانية، بما في ذلك ربط الإغاثة بالتنمية والحد من مخاطر الكوارث.

وفي مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016، حدد ذوو الصلة المعنيون، بما في ذلك الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والدول المتضررة من الأزمات، الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية والإنمائية باعتبارها أولوية قصوى. وبناء على ذلك، حدد الأمين العام في تقريره عن المؤتمر أساليب العمل الجديدة، ودعا الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية إلى العمل معاً من أجل تحقيق نتائج جماعية تحد في الوقت نفسه من

المخاطر والاحتياجات والضعف وتزيد من القدرة على الصمود، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.

ومع ذلك، في حين تبنى واضعو السياسات وذوو الصلة المعنيون في المجتمع الدولي مفهوم الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، لا تزال التحديات كبيرة فيما يتعلق بكيفية تفعيلها. فمتطلبات إنهاء العمل بشكل انعزالي تتجاوز مسائل التنسيق لتشمل طرائق عمل جديدة تتواءم مع خصوصيات المهام والمبادئ التنفيذية لكل ركيزة. فعلى سبيل المثال، يسترشد تقديم المعونة الإنسانية بمبادئ مختلفة عن مبادئ تطوير الركيزة الأمنية، لذا، من أكبر التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة الإنسانية في سياق النزاع، الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الأراضي التي يسيطر عليها أحد أطراف النزاع. ويتطلب ذلك العمل مع جهات غير تابعة للدولة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا في حال الاحترام الكامل لمبادئ مثل «الحياد» و «النزاهة». وبالمثل، تتطلب المساعدة الإنمائية العمل بشكل وثيق مع السلطات الحكومية، ما يصعب التعاون مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة التي قد تدير فعلياً أراض تضم نسبة كبيرة من السكان. وغالباً ما يثير ذلك مخاوف حقيقية بشأن الجهود الإنسانية والإنمائية المبدئية. وتبرز إشكاليات مماثلة حين يتعلق الأمر بالمشاركة في عمليات السلام السياسية، إذ يمكن اعتبار التدخلات منحازة لبعض أطراف النزاع.

ولتوفير إطار متكامل للاستجابة، لا يد من تحقيق أقصى حد من التآزر بين الركائز حيث تتقاطع التدخلات، وبعبارة أخرى، الاستعاضة عن الحواجز الحالية بنظام دعم قادر على العمل على مدى سنوات متعددة، وبقدرة تكيّف تسمح بالاطلاع بدور قيادي لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، استناداً إلى مزاياها النسبية. نتيجة لذلك، يمكن لكل ركيزة أن تحافظ على مبادئها الخاصة في حماية التزامها، ويمكن لزيادة التعاون بين الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية والسلمية والأمنية أن توفر دروساً قيمة بشأن كيفية إضفاء الطابع المحلي على أطر بناء السلام وكيف يمكن لأهداف التنمية المستدامة أن تحفز على التحوّل عن النزاع من خلال إيجاد حوافز أكبر للسلام.

ج. خطة عام 2030 كخارطة طريق لتحقيق نتائج جماعية وتعزيز الأمن البشري بما يتماشى مع أساليب العمل الجديدة ونُهج الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام

تقدم خطة عام 2030، من خلال تركيزها على التنمية المستدامة الشاملة للجميع، خارطة طريق متّسقة للاستفادة من أوجه التآزر بين مختلف أبعاد التنمية ولتحديد القواسم المشتركة من أجل تنسيق التدخلات على نطاق ركائز التنمية، والقضايا الإنسانية، والسلام والأمن. وتتألف أهداف التنمية المستدامة من خطة واسعة وطموحة تحدد مجموعة شاملة ومتعددة الأوجه من المقاصد المصممة لتلبية الاحتياجات العالمية. ولذلك، يجب أن يكون تنفيذ الخطة في النهاية متجذراً في السياق الاجتماعي - الاقتصادي السائد وأن يصمم بحيث يتناسب مع الثغرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

بناءً على ذلك، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة عملية تحديد أولويات تقودها الدولة، تبيّن المجالات الأكثر تعثراً، وتلك التي تُثمر عن أفضل النتائج في مختلف أبعاد الخطة ضمن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل دولة. ويجب مواءمة مسار تحديد الأولويات مع الجهود الرامية إلى تحديد استراتيجيات التنمية الوطنية، إذ غالباً ما تختلف الاحتياجات والأولويات على المستوى دون الوطني. وفي النهاية، يجب أن تراعي خطة التنمية احتياجات السكان المحليين وتطلعاتهم وأن تعمل على تحقيق نتائج جماعية. ولكن في سياقات النزاع والاضطراب، يحتاج النهج المتبع إزاء النظم القُطرية إلى مزيد من الوضوح. واستخدام هذا النهج الذي تقوده الدول، ومحوره الإنسان، في سياقات معقدة من النزاعات والأزمات يتطلب إطاراً مفاهيمياً متماسكاً مشتركاً بين شبكة متنوعة من ذوي الصلة المعنيين بالترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، من أجل معالجة الأسباب والعواقب المتعددة الأبعاد للنزاع على نحو أفضل.

وعليه، يوفر إطار الأمن البشري صلة مفاهيمية مفيدة بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، وبالتالي فهو يعرض نقطة التقاء للابتعاد عن النُهج الانعزالية التي أعاقت الجهود المبذولة للنهوض بخطة عام 2030 في البيئات المتأثرة بالنزاعات. ويقوم هذا النهج على خمسة مبادئ أساسية تحدد معايير العمل الفعال نحو تعزيز القدرات البشرية. ويشدد على العمل الشامل ذي السياق المحدد، محوره الإنسان، وذي منحى وقائي، ويركز على الحماية والتمكين. ويقرّ نموذج الأمن البشري بتعقيد التحديات التي تقيد القدرات البشرية، وبالتالي يوفر منصة متماسكة لتيسير العمل المتكامل والتكامل بين الجهات الفاعلة في الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام بطريقة شاملة.

ومن التحديات الرئيسية أمام تفعيل نهجي «أساليب العمل الجديدة» و«الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام» اختلاف الأولويات وعدم وجود خطاب مشترك بين الجهات الفاعلة التي تعمل بشكل منعزل داخل الوكالات وفيما بينها. وبناء على ذلك، ينشئ نموذج الأمن البشري أهدافاً ومبادئ مشتركة يمكن من خلالها مواءمة إجراءات الجهات الفاعلة في الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، والجمع بين مزاياها النسبية لإيجاد أوجه تآزر قادرة على معالجة التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها الدول المتأثرة بالنزاعات، وإعادة تحديد مفهوم الأمن ومعاييره ليشمل أمن الناس ورفاههم. وبالتالي، يصبح هدف التنمية المستدامة من الصلاحيات المشتركة للجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية وبناء السلام.

وتتطلب الكلفة البشرية والاقتصادية للنزاعات في المنطقة العربية، من جميع المعنيين، العمل بتعاون أكبر على الصعيدين الإقليمي والدولي. يمكن أن يخلق نهج الأمن البشري منصة للحكومات والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وذوي الصلة المعنيين عبر شبكة الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام من أجل الاتفاق على إطار مشترك ومتسق لتحقيق نتائج جماعية.

الإطار 3. الأمن البشري: الربط بين الاستجابة الفورية والحلول الطويلة الأمد

لأمن البشري يكمّل الجهود الإنسانية الفورية، ويساهم في الوقت عينه في صياغة حلول طويلة الأمد تضع الأفراد على مسار التنمية المستدامة والسلام. وهو يحدد العوامل الهيكلية والمؤسسية والجيوسياسية التي يمكن أن تخفف من انعدام الأمن بينما يشجع عملية بناء الثقة، وإعادة الخدمات الحيوية والبنى التحتية، والنهوض بالمجتمعات المحلية دورها الأساسي في تحقيق التنمية والاستقرار.

ونهج الأمن البشري، بتركيزه على الإنسان والشواغل الأكثر إلحاحاً في الحياة اليومية، يشجع مواءمة الإستجابات الإقليمية والدولية مع الاحتياجات وأوجه الضعف الوطنية والمحلية على نحو أفضل. والإشراك الفعال لجميع ذوي الصلة المعنيين الأساسيين يبدأ بدمج الأكثر تأثراً بالأزمات، مع إشراك منهجي للمسؤولين عن الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية والسلام.

والأمن البشري، باعتباره إطاراً توجيهياً للربط بين العمل الإنساني وجهود التنمية والسلام، يدعو إلى عمليات تخطيط وتنفيذ ورصد تشاركية ومتعددة القطاعات. وهو أمر أساسي لتفادي الحلول غير المتسقة ولكن المركزة بشكل خاص على الأفراد، وهي حلول مجزأة بين عدة قطاعات وفئات سكانية. ومن خلال التركيز الشامل الذي يقوم على الوقاية، وبدراسة الاحتياجات العامة للمجتمعات المتأثرة، يساعد نهج الأمن البشري على توضيح الترابط بين العمل الإنساني وجهود التنمية والسلام والنهوض به، والربط الوثيق بين الدعم الإقليمي والدولي والأولويات الوطنية والمحلية، على الأجلين الطويل والقصير.

الإطار 4. الجوانب الرئيسية لإصلاح الهيكليات الحالية من أجل النهوض بنهج الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام في الدول المتأثرة بالنزاعات

في حين أن تعزيز القدرات الوطنية والمحلية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة أساسي، لا بد أيضاً للشركاء الدوليين من اعتماد نهج استباقي. فالوقاية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وضمانها. ويجب أن تكون الوقاية شاملة وتستهدف الفئات الأكثر ضعفاً. ولا بد من أن يقود نهج «عدم الإضرار» والنهج المراعي لحالات النزاع جميع التدخلات الإنمائية، وحتى في حالات النزاع المستمر، هناك دائماً جيوب استقرار يمكن الاستفادة منها للدفع بالتقدم على مسار التنمية، ما يمكن أن يؤدي إلى نوع من الاستقرار يتجاوز المنطقة المعنية.

ولا بد من إنهاء الانعزال بين الجهات الفاعلة وداخل الوكالات والتقدم نحو إطار تشاركي لصنع القرار والتنسيق والتنفيذ والرصد وهيكلية التمويل. والمطلوب أيضاً تجاوز التدخلات القصيرة الأجل، والتركيز على وضع أولويات وأهداف استراتيجية مشتركة توجه عملية تفعيل الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام على المدى الطويل.

ويتطلب تحقيق خطة عام 2030 تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة وإضفاء الطابع المحلي عليها. وبالتالي، تحتاج الحكومات وشركاؤها الدوليون إلى تعزيز المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، ومجموعات المجتمع المحلي التي تعمل كجهات معنية رئيسية في الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام في الدول المتأثرة بالنزاعات.

د. التحديات والقيود التي يواجهها النهوض بالنموذج الجديد لتنفيذ خطة عام 2030 في الدول المعنية

لا تزال المنطقة العربية تواجه صعوبات حرجة بشأن الدور المناسب للتنمية والعمل الإنساني في سياق يحتاج بشكل متكرّر إلى التعامل مع حالات الطوارئ التي طال أمدها، والمتزامنة في حالات كثيرة. وفي هذا السياق، يبدو أن فكرة تعزيز الترابط الثلاثي في الإجراءات التي تجمع التآزر بين الركائز الإنسانية والإنمائية وركائز بناء السلام تعطي أكثر النتائج الواعدة نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويتماشى هذا النموذج الجديد مع العمليات المركزية للإصلاح الجاري في الأمم المتحدة، وخطة عام 2030، وخطة العمل من أجل الإنسانية، وأساليب العمل الجديدة، وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، وأمور أخرى. ويتجلى تغيير النموذج أيضاً في المشاركة المتزايدة للكيانات الإنمائية والمالية التقليدية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمجموعات غير الرسمية مثل مجموعة العشرين في مجال الترابط الثلاثي. وتزيد هذه القوى المحرّكة من احتمال تنفيذ هذا المفهوم. وفي المنطقة العربية، تعتبر إضافة أوجه التآزر بين القطاعات الإنسانية والإنمائية وقطاعات السلام ضرورة حتمية أيضاً لشبكة المؤسسات الإقليمية التي تقودها جامعة الدول العربية.

وعلى النحو الذي حدده الممارسون وغيرهم من المشاركين في المشاورات الإلكترونية، تواجه المنطقة العربية مجموعة من التحديات والشواغل المرتبطة بتنفيذ مجموعة شاملة من السياسات المطلوبة للخروج من حلقة النزاع وتحقيق خطة عام 2030.

وتشمل هذه التحديات: نقص التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة، لا سيما من حيث المصطلحات، وجمع البيانات، وإدارة البرامج، ونظم الرصد؛ والمسائل المتعلقة بآليات التخطيط والتنفيذ والتمويل، بما في ذلك الخطط المتعددة والمتداخلة ذات الأهداف المتباينة والتمويل المجزأ؛ والبيئات المؤسسية غير الداعمة؛ والتزامن بين تقلب في السياقات وعدد كبير من الأزمات؛ وغياب التوجيه والتعاون في مجال العمليات.

ويتطلب تفعيل الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام بجدية، القضاء على الانعزال بين الإغاثة الإنسانية وبرامج التنمية وجهود بناء السلام. ولا يتطلب ذلك تنسيقاً عالياً بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية وبناء السلام والشؤون الإنسانية فحسب، بل يتطلب أيضاً بذل جهود أكبر لإضفاء الطابع المحلي على التدخلات، وتحديد الأولويات بما يضمن مواءمتها مع مسارات السلام والتنمية الخاصة بكل دولة، وإتاحة الدعم لها من السلطات دون الوطنية والجهات الفاعلة المحلية. واعتُبر النهج التنازلي الذي تم اتباعه حتى الآن ضرورياً لإنشاء أطر مفاهيمية تعبر عن المواءمة بين المنظمات. وبناءً على هذا الزخم وسنوات من المناقشات، يعتبر إنه الوقت المناسب لبدء استكشاف نهج تصاعدي يختبر مفاهيم الترابط الثلاثي على مستوى المشروع أو التدخل، كوسيلة لاستخلاص الدروس المستفادة والممارسات التي يمكن أن تعزز الإطار الأوسع لأساليب العمل الجديدة.

1. التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة

يوفر الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة والجيل الجديد من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة القوة الدافعة لمعالجة الفجوات في التنسيق والقدرات. مع ذلك، ورغم الالتزامات الناشئة والمتزايدة بوسائل العمل التعاونية، لم تحقق الأطر القائمة لتيسير التدخلات المشتركة، إمكاناتها الكاملة حتى الآن. ولا تزال حالات التخطيط المنفصل والازدواجية في منظومة الأمم المتحدة شائعة، ولا سيما إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وخطط الاستجابة الإنسانية، وخطط الاستجابة للاجئين، وخطط أولويات بناء السلام، وغيرها من الآليات. ويبدو أن الانقسامات الثقافية المؤسسية بشأن الثقافات المفاهيمية وثقافات العمل قد سهلت استمرار الفصل بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وداخل قطاعات التدخل. يصل هذا الفصل إلى الشركاء في التنفيذ وينطبق على المانحين الثنائيين، ما يقوّض أكثر قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للأزمات على نحو فعال ومتماسك. ويتجلى هذا التحدي بوضوح في التجزئة التاريخية بين الفرق الإنسانية والمؤسسات المالية الدولية الرئيسية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومع هذا النقص الواضح في تنسيق التدخلات، تظهر مسألة وثيقة الصلة تتجلى بعدم الوضوح في مهام ووظائف القيادات بين الوكالات المختلفة. وإلى جانب التمييز التقليدي بين القيادة في المجال الإنساني (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) وفي مجال التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، تزداد مهام الوكالات المتخصصة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي، فضلاً عن البعثات السياسية للأمم المتحدة التي تقود محادثات السلام، تعقيداً أكثر فأكثر، ما يؤدي إلى تداخل المهام في الزمان والمكان. ويعتبر الدور المناط بالمنسقين المقيمين أساسياً في تنفيذ أساليب العمل الجديدة، إنما تتحدد كفاءتهم من خلال مهامهم وقدرتهم على تبرير التداخلات الحالية التي تواصل تعقيد مسائل التنمية والقضايا الإنسانية ومسائل بناء السلام. والكثير من هذه التحديات لم تعالج بعد، إذ لا يزال الجيل الجديد من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في المراحل الأولى من النشر والتنفيذ. وقد يكون من المجدي إجراء استعراض منهجي للدروس المستفادة في المنطقة العربية، لتحديد المجالات المحتملة التي يمكن أن يوفر فيها التعاون الإقليمي قيمةً مضافة لمعالجة هذه القضايا.

2. آليات التخطيط والتنفيذ والتمويل

نظراً لعدم مواءمة الخطط والأطر البرمجية بصورة منهجية في الدول المعنية، فإن الروابط ضعيفة أو حتى معدومة بين التدخلات. ونتيجة لذلك، يعزز التمييز بين المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية، وضع أدوات تحليلية وعمليات تخطيط وخطط تمويل منفصلة وغير مترابطة. وحتى الآن، كانت الجهود المحددة في استخدام أساليب العمل الجديدة مخصصة وتختلف من دولة إلى أخرى، ما يطرح أسئلة مفتوحة حول الشكل الذي قد تتخذه هذه النتائج في سياقات مختلفة.

وتمثل صعوبة الحصول على التمويل تحدياً متكرراً في جميع ركائز الترابط الثلاثي. وفي حين يركز إطار تنفيذ خطة عام 2030 على وضع برامج لسنوات متعددة، فإن معظم الجهات المانحة تخطط ميزانياتها ونفقاتها على أساس سنوي. وتفتقر آليات التمويل الإقليمية الحالية إلى أداة لإطلاق المبادرات الإنسانية والإنمائية. في حين أن التمويل غالباً ما يكون مرتبطاً بخطة أو برنامج محدد يمكن أن يعزز الترابط، إنما خطط التمويل غير مصممة بغرض أو قدرة محددة لتسهيل التعاون عبر الركائز. لذا، يؤدي الافتقار إلى التمويل التعاوني والمتعدد السنوات إلى صعوبة تحقيق نتائج جماعية طموحة، مثل أهداف التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى اعتماد مخططات تمويل سنوية بدلاً من تلك المتعددة السنوات، تؤدي تجزئة التمويل أيضاً إلى عرقلة التآزر على صعيد الترابط الثلاثي. ولا تيسر أطر التمويل الحالية، التي يستخدمها الكثير من الجهات المانحة، بما في ذلك الصناديق الإقليمية، تجميع التمويل الإنساني والإنمائي في إطار أهداف استراتيجية مشتركة. ويتجلى هذا النهج المجزأ أكثر في السياقات التي تختلف فيها المواقع الجغرافية للاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الإنمائية، ما يحول دون وصول السكان المتضررين من الأزمات الإنسانية إلى صناديق التنمية. ويمثل ارتفاع وتزايد مستويات الدين العام في اقتصادات الدول المعنية خطراً ناشئاً، ما يحتم الحاجة إلى إنشاء نُظم قطرية تكون أكثر مرونة وقدرة على الدفع بأوجه التآزر على صعيد الترابط الثلاثي.

الإطار 5. أمثلة عن تحديات في التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة في دول معنية مختارة

ليبيا

تسير ليبيا باتجاه تحقيق اللامركزية في الحكومة، لكنها لا تزال تواجه تحدي التعامل مع سلطتين منفصلتين، ما يزيد من تعقيد التنسيق والشراكة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ لا تساعد هيكليات الحوكمة الموروثة من النظام القديم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في الوقت نفسه، تشير المشاورات مع الجهات الفاعلية في ليبيا إلى رغبة سياسية فعلية في التنسيق بين الكيانات المناطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل الوكالات من خلال ورشات العمل المخصصة وأنشطة بناء القدرات لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

الصومال

يعتمد الصومال اعتماداً كبيراً على المعونات والمساعدات الدولية، فظهر العديد من الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية وبناء السلام. وقد عملت هذه الجهات إلى حد كبير بشكل انعزالي، مع عدم وجود تكامل بين أنشطة بناء السلام والتدخلات الإنمائية خلال السنوات العشرين الماضية. وفي حين كانت الاستجابات في الصومال بشكل أساسي قصيرة الأمد وتفتقر إلى رؤية منهجية طويلة الأمد، سيتطلب التغلب على المسائل الهيكلية المتعلقة بالفقر المزمن والمشاكل البيئية إدماج الحلول والتخطيط الطويل الأمد في الأنشطة التي تستجيب للاحتياجات العاجلة.

السودان

مع تحول هيكل الحوكمة في السودان من حكومة انتقالية إلى مجتمع ديمقراطي، تُطرح تحديات في تنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة وبين نظائرها على المستوى المركزي ومستوى الدول. ومع إنشاء المؤسسات الانتقالية، أطلق السودان لجاناً وطنية تركز أكثر على وضع خطط طويلة الأمد لضمان تنفيذ خطة عام 2030. وتتألف هذه اللجان من اللجنة الوطنية العليا التي ترأسها وزارة التخطيط والمالية وترفع تقاريرها لرئيس الوزراء؛ واللجنة الوطنية المكوّنة من اللجنة الفنية التي يرأسها نائب وزير التخطيط والوزارات الأخرى، الذي يعين مدراء تخطيط في كل ولاية؛ واللجنة الفنية، التي تغطي 18 ولاية، ويدعمها موظفون مبتدئون يتولون التنسيق، وتتضمن منصة يديرها مجلس تنفيذي من 6 أعضاء يمثلون 70 منظمة من منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى شباب ونساء وجمعية الأعمال السودانية. ومن أجل التقدم بفعالية أكثر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يحتاج السودان إلى تحسين عملية جمع البيانات وتنسيقها.

اليمن

نظراً للتحول المستمر بين الأولويات الإنسانية والإنمائية في اليمن، تعمل كل جهة من الجهات الفاعلة المحلية على تحديد أولوياتها الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. فواجه الدور التنسيقي للحكومة المركزية سواء على المستوى المركزي او المحلي الكثير من الصعوبات. ولا تزال منظمات المجتمع المدني تعاني من نقص التمويل إلى حد كبير على الرغم من خبرتها المحلية. وقد تفاقمت التحديات على مستوى التنسيق بسبب استنفاد فرص التمويل والقيود التي تفرضها بعض وكالات التمويل على بعض المناطق الجغرافية أو القطاعات.

لمحة عامة عن خطط التنمية الوطنية

وقبل تقديم لمحة عامة عن آليات التنسيق الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة، من الضروري النظر في الجهود الوطنية من منظور السياسات. من هنا، تُقدم لمحة عامة عن الجهود والسياسات الوطنية، بما في ذلك خطط التنمية الوطنية كما أصدرها ذوو الصلة المعنيون من الدول التي يغطيها هذا التقرير، بما في ذلك التحولات والدروس المستفادة في صياغة خطط التنمية الوطنية.

ويقدم الجدول أدناه تقييماً للخطط الوطنية من منظور التنمية المستدامة والجهود المبذولة لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وكما سبق وبيّن الفصل 1، تمكنت بضعة دول من إصدار الاستعراضات الوطنية الطوعية الأولى لها، ومنها ما صدر مؤخراً. وخلال المشاورات الإلكترونية، تم تسليط الضوء على طلب بعض الدول بتأجيل تقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية الثانية حتى عام 2021 لضمان تحقيق التقدم الكافي في أهداف التنمية المستدامة ورصد هذا التقدم بشكل مناسب. وفي معظم الدول، أُدرجت أهداف التنمية المستدامة بشكل جيد في وثائق الاستراتيجية الوطنية.

الجدول 9. لمحة عامة عن خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية الرئيسية الحالية

الدولة	خطة التنمية الوطنية	الاستراتيجيات الوطنية الأخرى	سنة نشر الاستعراضات الوطنية الطوعية
الأردن	الأردن 2025: رؤية واستراتيجية وطنيّة. تركز الاستراتيجية العشرية على رفاه المواطن الأردني استناداً إلى أربع ركائز رئيسية هي: المواطن والمجتمع والأعمال والحكومة.	• الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025). • الاستراتيجية الوطنية للمرأة. • الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة. • الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025). • الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة (2013-2018). • خطة العمل الوطنية الأردنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325. • الاستراتيجية الوطنية للشباب (قيد الإعداد). • السياسات الوطنية لتغيّر المناخ (2013-2020). • الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للاستهلاك والإنتاج المستدامين (2016-2025). • السياسة والاستراتيجية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2013-2017. • الخطة الوطنية للنمو الأخضر. • الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة 2016-2020. • الاستراتيجية الأردنية للتحوّل الرقمي 2020.	2015
السودان	قيد التنفيذ	خطة العمل الوطنية الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2020-2022).	2017

الصومال	خطة التنمية الوطنية التاسعة (2020-2024) بدل خطة التنمية الوطنية الثامنة.	غير متوفرة		غير متوفرة
العراق	جرت مواءمة خطة التنمية الوطنية 2018-2022 مع مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها باستخدام أداة تقييم سريع ومتكامل. يستند هدف رؤية العراق 2030 «تمكين الناس في دولة آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع، وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد»، إلى أبعاد التنمية المستدامة، بهدف تحقيق تحسينات مستدامة في عدد من المجالات الرئيسية.	• تستهدف استراتيجية الحد من الفقر، وإطار إعادة الإعمار والتنمية (2018-2027) الفئات الأكثر ضعفاً، لا سيما في معظم المناطق المحرومة والضواحي. • خطة العمل الوطنية العراقية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2014-2018)، وخطة العمل الوطنية الطارئة لتنفيذ القرار 1325 (2015)، التي تركز على النزاع مع داعش، وعلى إشراك المرأة في جميع جهود بناء السلام وتقديم الدعم القانوني والنفسي والصحي للنساء والفتيات المتضررات. وتتألف من ثلاث ركائز هي الوقاية والمشاركة والحماية.	2019
لبنان	غير متوفرة	خطة العمل الوطنية اللبنانية بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2019-2022).		2018
ليبيا	غير متوفرة	رؤية ليبيا 2030.		2020
اليمن	غير متوفرة	• الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام (2020-2022). • خطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي 2019-2020 (الأولويات العاجلة).		غير متوفرة

3. بيئة السياسات العامة/الحوكمة

تعدّ فكرة زيادة الموارد الموجَّهة عبر النظم القُطرية والمساهمة في تنمية القدرات الوطنية أحد المبادئ الأساسية التي تدعم الجهود نحو تحقيق مزيد من التكامل بين الترابط الإنمائي والإنساني والأمني. مع ذلك، وعلى الرغم من وجود أطر تخطيط أكثر تكاملاً في المنطقة العربية يوفرها النهج الاستراتيجي الجديد لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، لم يشمل مسار العمل المتبع بعد العمل مع النظم القُطرية أو من خلالها. وهذا هو الحال حتى عندما تكون للأطراف الفاعلة الوطنية أو المحلية قدرة استيعابية كافية ولا تكون فيها المساءلة والمبادئ الإنسانية معرضة للخطر. وتختلف أسباب عدم التكامل في وضع السياسات ولكن غالباً ما ترتبط بعوامل الاقتصاد السياسي مثل توزيع السلطة، وضعف سيادة القانون، وانخفاض مستوى الثقة في المؤسسات، وارتفاع مستويات مظاهر الفساد، هي التي تحد من الجهود الإنسانية والإنمائية الأكثر طموحاً التي يتعين على المؤسسات القُطرية توجيهها مباشرة. وتعتبر السياقات التي ترتفع فيها مستويات العنف أو النزاع المسلح من سياقات معقدة بوجه خاص. وفي هذه الحالات، يؤدي تقلب مستويات التنمية على الأرض وكذلك الاحتياجات الإنسانية الملحة التي يجب تلبيتها إلى اتخاذ حزم من الإجراءات دون استراتيجيات انتقال واضحة. وتفتقر معظم البرامج إلى معايير واضحة للانتقال بعيداً عن الخدمات الموازية لتعزيز قدرات الدولة والمجتمع مع الوقت.

الإطار 6. آليات التخطيط والتنفيذ والتمويل: تحديات تواجهها دول معنية مختارة

الأردن

«يستضيف الأردن عدداً كبيراً من اللاجئين الذين فروا من الحرب، بالإضافة إلى أولئك الذين كانوا يقيمون أصلاً في الأردن قبل الحرب. وقد أثر ذلك بالطبع على اقتصاد الدولة، إلا أن المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة قد دعمت هذه المسألة بشكل كبير. لكن هذا الدعم لم يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة». (ممثل للمجتمع المدني في الأردن)

في الأردن، تضيف جهود الإغاثة الإنسانية تعقيد الجهود الرامية إلى دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والتقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. وقد أدت الحاجة الملحة إلى الاستجابات الإنسانية والأمنية في الأردن إلى إبطاء التقدم في مجالات معينة من خطة عام 2030. لذا، أنشئت منصة تتولى التنسيق في مجال الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، وتشمل الجهات المعنية بالتنمية والشؤون الإنسانية من الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع المدني. وتهدف المنصة إلى دعم الحكومة الأردنية في تنسيق الجهود، وإنفاذ جمع البيانات وتحديد مُسرّعات خطة عام 2030. ونتيجة لذلك، تتوفر الآن شبكة من أجل تفعيل الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام تجمع بين 25-30 من الجهات الفاعلة من الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والوكالات المانحة لمناقشة القضايا الرئيسية التي تؤثر على تنسيق هذا الترابط وكيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية.

ليبيا

نظراً لارتفاع عدد النازحين داخلياً في ليبيا، ولكون ليبيا مقصداً ومعبراً للمهاجرين يشهد تدفقات مختلطة ومعقدة من الهجرة، يتوجّه معظم التمويل الخارجي نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين، ما يجعل العديد من أهداف التنمية المستدامة في مرتبة ثانوية، لا سيما إدماج النازحين داخلياً. ووفقاً لما ذكره ممثلو وزارة الدولة لشؤون المهجّرين، يجب عدم التمييز ضد النازحين داخلياً، كما يجب إشراكهم في جميع المشاريع الإنمائية. وينبغي أن يتمتعوا بجميع الخدمات التي تقدمها الحكومة. ومن الأفضل إدراجهم في الإطار الوطني، بدلاً من اعتبارهم مجموعة خاصة. وفي بعض الحالات، تتحول المجتمعات المضيفة نفسها التي يقيم فيها النازحون داخلياً إلى فئة ضعيفة أخرى. ولا بد من اتباع نهج يأخذ في الاعتبار المجتمع بأسره، ويضمن عدم التمييز ضد النازحين داخلياً، ولا سيما في الدول التي تشهد نزاعات»[i].

[i] المشاورات الإلكترونية في ليبيا – 6 – ممثل عن ذوي الصلة المتعددين – النازحون داخلياً- 26.07.2020.

الإطار 7. بيئة السياسات العامة/الحوكمة: تحديات تواجهها دول معنية مختارة

العراق

"أولويتنا هي الانتقال من مرحلة التعافي الحالية إلى التنمية المستدامة". (ممثل عن وزارة التخطيط، العراق)

يستخدم العراق إطاراً فعالاً لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية 2018-2022. وقد أعدت الخطة في مشاورات واسعة مع مختلف ذوي الصلة المعنيين بما في ذلك خبراء وفرق فنية من مختلف القطاعات. ووفقاً للاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019، أدرج 77 في المائة من أهداف التنمية المستدامة في الخطة التنمية الوطنية[i]. وتتضمن الخطة 11 هدفاً وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها باستخدام أداة التقييم المتكامل السريع التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحدد النهج الشامل المتبع أهدافاً في

<...

مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الحوكمة والإصلاحات الاقتصادية. لقد تم الإقرار بأهمية تعافي المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً وهو أمر مُتابع بشكل صريح من خلال أهداف طموحة لرفع المستويات الحالية لدخل الفرد وخفض معدلات البطالة. وقد صيغت الإصلاحات المتوخاة في سياق حشد الاستثمار نحو النهوض بالقطاعات التي تسهم في التنمية المستدامة. ودور اللامركزية ومحورية التنمية المحلية، أيضاً، عنصران أساسيان في تنفيذ الخطة. وتكشف هذه الأهداف عن المصلحة الاستراتيجية للعراق في دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية، ومن المتوخى أن توفر إطاراً عاماً للعمل بشكل فعال والتقدم على المدى المتوسط على مسار أهداف التنمية المستدامة[ب].

ويستخدم العراق إطار عمل ثانٍ، هو هدف رؤية العراق 2030، المكمّل لخطة التنمية الوطنية 2018-2022. وتهدف الرؤية، التي تستند إلى أبعاد التنمية المستدامة، إلى "تمكين الناس في دولة آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع، وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد"[ج].

لبنان

يواجه النظام السياسي في لبنان حالياً ضغوطاً هائلة نتيجة الأزمتين السياسية والاقتصادية. والدعوات قوية للنهوض بمجموعة من الإصلاحات التي تساعد على استعادة الثقة في المؤسسات، وزيادة الشفافية، وتطوير آليات مؤسسية أكثر فعالية. وتعمل الحكومة اللبنانية حالياً، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على وضع إطار مؤسسي يدمج أهداف التنمية المستدامة. وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 69/2017 حزيران/يونيو 2017 شُكلت لجنة وطنية للإشراف على التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. ويترأس اللجنة رئيس مجلس الوزراء وتضم وكلاء وزراء من الإدارات العامة وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. لكن الاضطرابات السياسية زادت من العوائق حول كيفية وإمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شكل تعزيز نهج يضم مختلف ذوي الصلة المعنيين المحرك الرئيسي للمناقشات المتعلقة بلبنان في إطار هذا التقرير. ونظراً للتغيرات الحكومية المتكررة، الهدف هو ضمان استمرارية واستدامة العمل وآليات اتخاذ القرار. وقد حدّت الظروف الصعبة والمتفاقمة في لبنان من جهود التنفيذ، كما أدت إلى إعادة توجيه التمويل نحو جهود الإغاثة.

ليبيا

تعمل ليبيا حالياً تحت سلطتين، ما يجعل التعاون بينهما، والتعاون بين الأمم المتحدة وإحداهما أمراً صعباً. وفي حين هناك اعتراف دولي بإحداهما، تعمل السلطة الأخرى في الشرق كإدارة فعلية في بعض الدولةيات. وتتسبب السلطات المتعددة في حدوث توترات عند تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، والاستجابة لجائحة كوفيد-19، وتنفيذ السياسات والأهداف.

"الدولة في حاجة ماسة إلى بيئة تمكينية وأن تكون دولةً موحدة يعم فيها السلام لكي تتمكن من اللحاق بأهداف التنمية المستدامة أو تسريعها. وإذا تحقق السلام وعادت الوحدة في غضون عامين في ليبيا، فما قد تحتاج الدول الأخرى لثماني سنوات للقيام به بحلول عام 2030، قد تستطيع ليبيا إنجازه في غضون 3 أو 4 سنوات"[د] (ممثل الأمم المتحدة في ليبيا).

ويبدو أن هيكلية الحكومة الحالية لا تتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة العشرة ذات الأولوية. وفي مرحلة ما بعد النزاع في ليبيا، لم يتم تقييم القدرات البشرية في الهيكليات الحكومية والتنظيمية لتحديد الثغرات وبناء القدرات اللازمة من أجل متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[هـ]. ولا تزال الكيانات الرئيسية المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة متوافقة مع إطار الحكومة السابقة، ما قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة.

الصومال

تقدّم العملية التشاورية والتشاركية لبناء توافق الآراء التي استخدمت في إطار خطة التنمية الوطنية التاسعة، مثالاً جيداً على المنهجية الفعالة لتحديد الأولويات للنهوض بالتنمية في سياق معقد ومتأثر بالنزاعات. وقد حُدد محور تركيز خطة التنمية الوطنية التاسعة من خلال ثلاث جولات من المشاورات، جرت على مدى 77 يوماً في جميع المناطق السبع في الصومال، مع مجموعة واسعة من ذوي الصلة المعنيين من الحكومة ومختلف القطاعات، بقيادة لجنة التنمية الوطنية.

وفرت هذه العملية ممارسة جيدة لتحديد الأولويات في السياقات المعقدة المتأثرة بالنزاعات، حيث يمكن أن يؤدي تنافس الأولويات المتعددة إلى عرقلة التنسيق والتقدم في مجال التنمية. في الجولة الأولى من المشاورات مع ذوي الصلة المعنيين، شملت بعض المواضيع الرئيسية الحاجة إلى تحسين الأمن والنمو الاقتصادي، فضلاً عن الحاجة إلى الاستقرار السياسي، مع الإقرار بأن العمليات السياسية الشاملة هي شرط مسبق لإحراز تقدم في الأولويات الأخرى. وخلال المشاورة الثانية، عُرضت نتائج المسودة الأولى ومواضيعها ورُتّبت أولوياتها من خلال استخدام دليل تقييم المسرعات والعقبات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي أداة وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تسريع التقدم في خطة عام 2030. وساعد تطبيق هذه الأداة على دمج أهداف التنمية المستدامة في عملية تحديد أولويات الخطة، التي شكلت الخطوط العريضة للتدخلات في إطار خطة التنمية الوطنية.

السودان

"إننا نتحول إلى مجتمع ديمقراطي، في هذه التحولات نحتاج إلى تعزيز الأطر. نحن بحاجة إلى التنسيق بين الحكومة المركزية والمحافظات لضمان التنفيذ الكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"[و].

<...

غالباً ما يتعرض السلام للخطر مع استمرار النزوح القسري، مما يعطل التماسك الاجتماعي الضروري لتحقيقه. وخلال المشاورات الإلكترونية، تم التأكيد على حاجة الحكومة إلى الدعم لتعزيز الأطر المؤسسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يسهم في تحقيق الحوكمة الرشيدة، والنهوض بالمؤسسات والشراكات. وبذلك، يعتبر الهدفان 16 و17 الهدفين الرئيسين لدعم هذه العملية[ذ]. ولا تزال تسوية النزاعات أولوية بالنسبة للسودان، لضرورة إحلال السلام على الصعيدين السياسي والمحلي لتنفيذ المشاريع وخطط التنمية. وسيواصل السودان العمل من خلال شراكاته الجيدة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وعقد منتديات نقاش منتظمة مع النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستظل الشراكات المحلية عنصراً أساسياً لإذكاء الوعي بين السكان المحليين بشأن حقوقهم والتزاماتهم خلال عملية الانتقال الحكومية هذه. كما يلزم تنسيق أقوى بين المستوى المركزي ومستوى المحافظات من أجل التنفيذ السليم.

[أ] المشاورات الإلكترونية في العراق- ممثل عن ذوي الصلة المتعددين – 01.09.2020.

[ب] المرجع نفسه.

[ج] المرجع نفسه.

[د] المشاورات الإلكترونية في ليبيا -1 – الأمم المتحدة - 08.07.2020.

[ه] المشاورات الإلكترونية في ليبيا – 7- ذوو الصلة المتعددون 26.07.2020.

[و] المشاورات الإلكترونية في السودان - ممثل عن ذوي الصلة المتعددين 13.08.2020.

[ذ] المرجع نفسه.

الإطار 8. تزامن بين تقلب في السياقات وتعدد في الأزمات: تحديات تواجهها دول معنية مختارة

العراق

في العراق، أدى توجيه الموارد نحو الحرب والعسكرة إلى تدهور البنية التحتية وعرقلة الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية). وفي المناطق المتضررة بشدة من النزاع، دُمرت البنى التحتية وهي حيوية لدعم الخدمات الأساسية، فقيّدت قدرة العراق على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع اقتصاده بعيداً عن الاعتماد على النفط. وهكذا، ساهمت الحاجة الملحة للاحتياجات القصيرة الأمد استجابة للنزاعات، في مواصلة الاعتماد على القطاعات الاقتصادية التقليدية، مثل النفط، للحفاظ على الاستقرار وتلبية الاحتياجات العاجلة، ما أدى إلى تقييد الجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن رؤية أطول أمداً للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وأدى الانهيار الأخير في أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تقييد القدرة المالية للحكومة على دعم الإصلاح والتقدم على مسار التنمية. وسط هذه التقلبات والأزمات المتداخلة، تفرض الأوضاع الناشئة على المدى القصير قيوداً تستهلك الموارد والاهتمام اللازمين لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة لدعم التنمية المستدامة وتنفيذ تدابير وقائية تخفف من التعرض للأزمات. وتُبرز هذه القيود أهمية صياغة الاستراتيجيات اللازمة لدعم وتمويل التنمية الطويلة الأمد إلى جانب بناء السلام والإغاثة الإنسانية.

لبنان

أدى النزاع السوري وتداعياته غير المباشرة، إلى تحوي الأولويات في لبنان نحو الأمن والاستقرار، فضلاً عن أزمة اللاجئين. "بدلاً من التركيز على الأطر الطويلة الأمد للنهوض بخطة عام 2030، شكّلت الاستجابة الإنسانية في لبنان الدافع للجهات الفاعلة"[أ]. ويواجه لبنان حالياً أزمة متعددة الأبعاد، بما في ذلك أزمة اللاجئين السوريين المستمرة، وعبء اللاجئين الفلسطينيين الطويل الأمد، تتصدرها أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وموجات من جائحة كوفيد-19 تشتد بسرعة. بالإضافة إلى ذلك، أدى انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، إضافةً إلى الدمار المباشر الذي ألحقه، إلى زيادة الضغوط المتعلقة بالاضطرابات السياسية الاجتماعية، فضلاً عن دفع السكان المتضررين إلى المزيد من الضعف.

ليبيا

وفي ليبيا، أدى التشرذم المؤسسي المتفاقم، بسبب النزاع الذي طال أمده، إلى إرباك جهود التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. علاوة على ذلك، وبسبب تراكم الديون والتأثير السلبي للنزاع على مصدر الدخل الرئيسي لليبيا وهو النفط، تفتقر الهياكل المجزأة للحكومة إلى القدرة على تخصيص التمويل الكافي لتنفيذ هذه الأهداف. وتستحوذ حالات النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية والغذائية، على معظم أولويات الحكومة وتمويلها. وتبيّن العقبات المؤسسية أهمية ركيزة السلام التي يعبر عنها الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في ترسيخ التقدم في باقي أهداف التنمية المستدامة.

<...

السودان

في حين يسجل السودان أيضاً عدداً كبيراً من النازحين داخلياً بسبب النزاعات والفيضانات، يمكن استخلاص الدروس من النهج الذي اتبعه في دمج السكان النازحين في خطة عام 2030. فالحكومة تعمل من خلال مفوضية العون الإنساني على إدماج النازحين داخلياً عبر هذه الهيئة الحكومية وشراكات محلية. وتعمل المفوضية حالياً على إعداد سياسة جديدة للنازحين داخلياً واللاجئين تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، باستخدام نهج الشامل لجميع الفئات السكانية[ب].

اليمن

يواجه اليمن مشكلة مماثلة في إدماج النازحين داخلياً. لذا لا بد من زيادة التنسيق بين المنظمات الدولية والحكومة، ما يعني ضمناً تمكين الحكومة من أن تصبح جهة فاعلة دافعة لديها القدرة على القيادة. ويعتزم اليمن إنشاء قاعدة بيانات موحدة عن النازحين داخلياً ومشاركتها عبر الوكالات، فضلاً عن إشراك الحكومة والقطاع الخاص للنهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويهدف ذلك إلى دعم عودة النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية عندما يكون ذلك ممكناً وإدماجهم في المناطق المضيفة في حال كانت عودتهم غير ممكنة.

وفي حين لا يخلو اليمن من بعض جيوب الاستقرار، لا يزال إلى حد كبير منطقة حرب. ومن التحديات الأساسية التي يواجهها توزيع التمويل والمعونة. فمعظمها يتجه نحو جهود الإغاثة بدلاً من أهداف التنمية، ما يخلق منافسة على المصادر المستنفدة. ويمكن أن لشركاء اليمن الدوليين والإقليميين أداء دور أساسي في دعم الانتقال من الاستجابة الإنسانية إلى التنمية المستدامة. ويواجه اليمن أيضاً تحدياً بالغاً متعلقاً بانعدام الأمن الغذائي، ما حوّل أولوياته إلى التركيز على المدى القصير على الاستجابة الإنسانية، بدلاً من معالجة مشاكل الصحة والجوع والتعليم وللتخفيف من حدة الفقر.

"من المعروف أنه في ظروف الحرب، تتغيّر الأولويات بشكل متكرر نحو استعادة الخدمات الأساسية. ويصبح التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار من الأولويات الأساسية. لقد حاولنا في وزارة التخطيط والتعاون الدولي دمج بعض هذه الأهداف من أجل تحقيق أو وقف التدهور في المؤشرات المتعلقة بالصحة والتعليم والفقر والجوع، ولكن في تقديري، لن يكون ذلك ممكناً في مثل وضع اليمن. وعلى المدى القصير، لن يتمكن اليمن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة"[ج]. (ممثل حكومي، اليمن).

[أ] المشاورات الإلكترونية في لبنان– ذوو الصلة المتعددون 23.06.2020.

[ب] المشاورات الإلكترونية في السودان – ذوو الصلة المتعددون 13.08.2020.

[ج] المشاورات الإلكترونية في اليمن – ذوو الصلة المتعددون 08.07.2020.

الإطار 9. تحديات تشغيلية أخرى تواجهها دول معنية مختارة

السودان

في السودان، شكل عدم توفر بيانات دقيقة ومصنفّة، لا سيما على المستوى المحلي والمناطق المتضررة من النزاع والنزوح، عائقاً كبيراً أمام الرصد الفعال لأهداف التنمية المستدامة. ويشمل هذا عدم توفر البيانات نتيجة لعدم كفاية قدرات الوحدات الإحصائية، وعدم إمكانية الوصول إلى مناطق النزاع، ما يحد من قدرة الحكومة على تحديد المجالات المتعلقة بخطة عام 2030 التي لا يزال تحقيق الأهداف فيها متعثراً، وفهم احتياجات الفئات الضعيفة. لذلك، يجب أن تشمل الجهود الرامية إلى تسريع التقدم على مسار أهداف التنمية المستدامة، تصميم إجراءات فعالة وتنفيذها لجمع بيانات مفيدة، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات والتي يكون الوصول إليها أصعب، وبين الفئات السكانية الضعيفة.

اليمن

تشمل التحديات التشغيلية التي يواجهها اليمن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في اليمن ما يلي:

- انعدام القدرات الوطنية: زاد النزاع الدائر من ضعف الهيكليات المؤسسية الهشة أصلاً، بما في ذلك في العاصمة المؤقتة. ونتيجة لذلك، أخلّت مراكز التنسيق والهيكليات التي تشهد تغيّرات متكررة في الهيئات الحكومية، بالاستمرارية المؤسسية والشراكات.
- التنسيق بين الحكومة المحلية والسلطات المحلية: يفاقم النزاع الانقسام بين السلطات المعترف بها دولياً والسلطات القائمة بحكم الواقع في مختلف أنحاء اليمن، ما يحد من التعاون والتنسيق. علاوة على ذلك، من غير السهل الوصول إلى عدة محافظات، ما يطرح تحديات متعلقة بالتنسيق على المستوى المحلي.
- التعاون المجزّأ بين القطاعات: بسبب الانقسام بين مختلف السلطات، يشكّل غياب التنسيق الكافي بين الحكومة المعترف بها دولياً والمنظمات الدولية تحدياً رئيسياً يعيق مشاركة الحكومة في عملية التخطيط والتنفيذ الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. ولذلك، يمكن للمنظمات الدولية أن تعمل على إشراك الحكومة في عملية التنفيذ[أ].

[أ] المشاورات الإلكترونية في اليمن – ذوو الصلة المعنيون 08.07.2020.

4. تزامن بين تقلب في السياقات وتعدد في الأزمات

يشتمل القليل من الخطط الحالية أو المشاريع المنفذة على الحالات الطارئة المرتبطة بمصادر جديدة أو متجددة للعنف، أو قابلية التأثر بأزمات أخرى مثل الأزمات الصحية والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي وما إلى ذلك. وفي حين بات التخطيط الاستباقي والتمويل القاعدة في مواجهة الكوارث الطبيعية، لم يُطبّقا بعد في حالات الطوارئ الناجمة عن النزاعات.

5. التحديات التشغيلية الأخرى

تشمل التحديات الرئيسية التي تواجهها جميع الدول المعنية في عمليات التشغيل نقصَ البيانات اللازمة لرصد تطبيق أهداف التنمية المستدامة والتقدّم المحرز على مسار التنمية وتقييمهما بكفاءة. ويشير هذا التحدي المشترك إلى صعوبة جمع بيانات كاملة ودقيقة في سياقات النزاع. وقد تفاقمت هذه الصعوبات مع ظهور جائحة كوفيد-19 التي قيّدت إمكانية الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة.

هـ. التطورات الواعدة لتجسيد خطة عام 2030 في الدول المعنية

سجلت المنطقة العربية تطورات واعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تستحق الإضاءة عليها. فوسط التحديات المتعددة التي تواجهها الدول المعنية، وضعت خطط واستراتيجيات تنمية وطنية تهدف إلى تعزيز الشراكات المحلية لتنفيذ حلول دائمة. وتصنف التطورات الواعدة ضمن الركائز الخمس وهي السلام، والناس، والكوكب، والازدهار، والشراكة. ويسلط هذا الفصل الضوء على الركائز الأربع الأولى لمناقشة نقاط الدخول إليها، في حين أن الركيزة الخامسة المتعلقة بالشراكة ستُناقش بالتفصيل في الفصل 4.

وتشمل التطورات الواعدة الجهود المبذولة لمعالجة مسألة اللاجئين والنازحين داخلياً، وتعزيز جهود إضفاء الطابع المحلي، وتوسيع نطاق تغطية البيانات والإبلاغ عنها، وتحسين إدارة المياه، وتنفيذ نماذج اقتصادية مستدامة، وغيرها. وتشمل الدروس الرئيسية المستفادة أهمية وضع استراتيجيات وخطط استجابة وطنية، والاستفادة من تفعيل الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، وإدماج ذوي الصلة المعنيين الرئيسيين في جميع مراحل العمليات.

الإطار 10. التطورات الواعدة للسلام

الصومال: تنفيذ حلول دائمة

نظراً لارتفاع مستويات النزوح الداخلي في الصومال بعد عقود من الأزمات والنزاعات التي طال أمدها، يعتبر تنفيذ حلول دائمة لمعالجة أوجه الضعف بين النازحين وسبل كسب العيش خطوة أساسية نحو تعزيز التنمية المستدامة وإحراز تقدم في أهداف التنمية المستدامة. بناءً على ذلك، وضعت الدولة استراتيجية تتضمن حلولاً دائمة تركز على تلبية الاحتياجات الخاصة للسكان النازحين داخلياً ووضع استراتيجيات طويلة الأمد لتحسين سبل العيش، فضلاً عن تعزيز المشاركة المدنية وإمكانية الوصول إلى العدالة والإسكان والبنية التحتية. ومع ذلك، لتكون الاستراتيجية فعالة حقاً، تتطلب التزاماً من ذوي الصلة المعنيين في الحكومة إلى جانب مستويات عالية من التمويل تدعم التقدم الطويل الأمد على مسار التنمية.

وتوفير بيانات قوية عن السكان النازحين عنصر أساسي في تنفيذ الحلول الدائمة. ولا تتضمن البيانات الحكومية الحالية عن أهداف التنمية المستدامة أي بيانات عن النازحين داخلياً، وبالتالي ترتبط البيانات الوحيدة المتاحة عنهم في الصومال ببرامج ومشاريع محددة لمنظمات دولية. وفي حين تسجل اللجنة الوطنية للاجئين والنازحين داخلياً أعداد اللاجئين والعائدين، لا بد من توفر إحصاءات وطنية عن النازحين داخلياً. بناء على ذلك، أنشأ الصومال مكتباً وطنياً للإحصاءات يتولى مهمة تيسير وتوجيه العمليات لإصدار بيانات موثوقة ودقيقة عن النازحين داخلياً.

لقد أقر ذوو الصلة المعنيون، الذين وضعوا الاستراتيجية الوطنية، بمبادئ الشمولية وإشراك السكان المستهدفين في تنفيذ خطط التنمية، بالإضافة إلى أهمية التنسيق والتعاون الفعالين مع جميع الشركاء المعنيين في جميع مجالات الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، لتكون خطط التنمية واقعية وقابلة للتنفيذ.

<...

العراق

تعتبر خطة الاستجابة الانسانية لعام 2020 في العراق دعوة صريحة إلى المزيد من التخطيط والاستعداد المتكاملين بين النظم القُطرية والشركاء الدوليين. ونظراً للتحديات المتعددة التي تواجهها الدولة، تعطي الخطة الأولوية للجهود الحكومية المتعلقة بالوقاية والاستعداد والاستجابة الفورية للحالات الإنسانية، بينما يجب أن تتناول أطر التنمية، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، الحد من المخاطر على المدى الطويل. كما تشدد على أن يشمل الاستعداد الإنساني مجموعة من التهديدات مثل الكوارث الطبيعية، وتفشي الأمراض، وحركات النزوح الجديدة الناجم عن النزاعات. وبما ان الأطر السابقة كانت تميل إلى التركيز بشكل رئيسي على كل ظاهرة على حدة، يعتبر هذا الإطار تطوراً واعداً لكونه أكثر ترابطاً.

الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات للاجئين السوريين

تقدم ضح الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، لأزمة اللاجئين السوريين، مثالاً جيداً على كيفية تبني الجهات الفاعلة الدولية نهجاً تراعي أكثر السياق المحلي على مستوى البرامج في المنطقة العربية. وفي عام 2020، أصدرت وكالات الأمم المتحدة وشركاء من المنظمات غير الحكومية الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2019-2020، وهي خطة شاملة تهدف إلى دعم الجهود الوطنية لخمسة دول مضيفة للاجئين (الأردن وتركيا والعراق ولبنان ومصر) لإدارة تأثير الأزمة السورية. وتحتاج الخطة إلى تمويل إجمالي بقدر 6 مليارات دولار لدعم أكثر من 5.5 مليون لاجئ سوري مسجل، و4.5 مليون فرد في المجتمعات المضيفة في الدول الخمس. وكان أغلب اللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة عند خطوط الفقر الوطنية أو تحتها، حتى قبل جائحة كوفيد-19. وقد أدى تفشي الجائحة إلى تفاقم مخاطر الحماية والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة بالنسبة للفتيات والنساء السوريات الأكثر تضرراً من الجائحة. وأطلقت الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات نداءً متعلقاً بجائحة كوفيد-19 تلته مراجعة وتحديث للخطة بأكملها لضمان تلبية الاحتياجات الإضافية الناتجة عن كوفيد-19، مع الحرص على عدم وقف البرامج الحيوية المخطط لها بالأصل أو تخفيف تدخلاتها، لما قد يكون لذلك من تأثير مدمر للوضع الهش أصلاً.

الصومال: حل لمعالجة الانعزالية

اعتمدت خطة التنمية الوطنية التاسعة في الصومال نهج الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، وتسعى إلى بناء حيز مشترك للتعاون وتوفير إجراءات للتنسيق بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي وبناء السلام. وتعتمد الخطة إطاراً متعدد الركائز لإتاحة المزيد من التنسيق بين الجهات الفاعلة، وتتضمن خارطة طريق للانتقال من الاعتماد على الخدمات الإنسانية وخدمات حفظ السلام الخارجية إلى نقطة تكون فيها الحكومة الصومالية والمجتمعات المحلية الصومالية مكتفية ذوبياً.

ومن خلال تعزيز تكامل المساعدة الإنسانية والإنمائية والمساعدة في مجال بناء السلام، تقرّ الخطة بأن هذا الانتقال يتطلب المزيد من التنسيق والشراكة مع المانحين الدوليين، ومنظمات المعونة، والشركاء الآخرين. وقد أدمجت أهداف التنمية المستدامة خلال عملية رسم الخرائط وتعميمها لتوفير إطار لهذا الترابط والشراكة، فأصبح لها دور أساسي في التقدم على مسار الخطة.

ويزيد إطار خطة التنمية الوطنية التاسعة من مساحة التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة. على سبيل المثال، في حين أن خارطة الطريق الوطنية هي مبادرة على المستوى الاتحادي وتنفذها بشكل رئيسي وزارة التخطيط، يتطلب تنفيذ الإطار مساراً تحدده الولايات الاتحادية لتكييف الخطة على المستوى المحلي. وبالتالي، ستحتاج الولايات الاتحادية في الصومال إلى وضع خطط عمل محلية خاصة بها وخاصة بالدولة وتتماشى مع خطة التنمية الوطنية التاسعة من أجل تنفيذها بنجاح.

السودان: تفعيل الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام من منظور الأمن البشري

من أجل مراعاة الظروف التي يواجهها السكان في مناطق متعددة في السودان، قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري برنامجاً لتفعيل الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، وإضفاء الطابع المحلّي على أهداف التنمية المستدامة. ويهدف البرنامج إلى معالجة مختلف التهديدات ومواطن الضعف وقدرات المجتمعات المحلية من خلال الشراكات التي تشمل مشاركة السلطات الوطنية والسلطات على مستوى الولايات، والمشاركة المحلية، لا سيما فيما بين منظمات المجتمع المدني.

وتماشياً مع نهج الأمن البشري، يجب معالجة الاحتياجات الأمنية الأكثر إلحاحاً بطريقة شاملة تتجاوز الحدود التقليدية بين الشؤون الإنسانية والتنمية وبناء السلام. وبالتركيز على تعافي السكان المتضررين من النزاع واستقرارهم وتمكينهم، تتخذ نشاطات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري تسلسلاً معيناً: «على سبيل المثال، من خلال إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب بواسطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ستتوفر أماكن ومسارات آمنة لشركاء الصندوق الاستئماني للأمن البشري لتنفيذ الأنشطة البرنامجية وكذلك للاستخدام اليومي للمجتمعات المحلية. وسيتدخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فور ذلك لإعادة تأهيل المسارات/الطرق الرئيسية لتمكين الوصول المعزز إلى المجتمعات المستهدفة. وستتبع المنظمة الدولية للهجرة التدخلات الموازية والفورية لتوفير الخدمات الأساسية مع التركيز بشكل خاص على النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية. وستوفر منظمة الصحة العالمية الخدمات الصحية وتعيد تأهيل المرافق الصحية. وستقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأنشطة لدعم سبل العيش للمزارعين والرعاة. وستركز منظمة الأمم المتحدة للطفولة على منع نشوب النزاعات من خلال توفير التعليم ودعم المدارس المحلية. وسيستهدف البرنامج الفئات الضعيفة التي تم تحديدها من خلال العمليات الاستشارية التي أجريت في المرحلة الأولى من المشروع»[1].

<...

والهدف العام للبرنامج هو تحقيق الاستقرار وتمكين المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في السودان عن طريق توفير مجموعة متكاملة متعددة القطاعات للاستجابة، ما يحول دون عودة النزاعات، بل يهيئ، بدلاً من ذلك، الظروف المسبقة للتنمية.

اليمن: خطة الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام لمعالجة الإجراءات الانعزالية

في اليمن، دروس مستفادة من العمليات التي غالباً ما تكون منعزلة من الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والتي أعاقت فعالية التدخلات في كثير من الحالات، دفعت الوكالات إلى تبني استراتيجية الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام من أجل تبسيط جهود الإغاثة الإنسانية والتنمية وتعزيز التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، وكذلك بين المجتمع المدني والحكومات المركزية والجهات الفاعلة المحلية.

[1] الاقتراح النهائي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري للسودان. UNTFHS, "Recovering from conflict: Integrated support for the most vulnerable communities in South Kordofan". Available at https://www.un.org/humansecurity/country/sudan.

الإطار 11. التطورات الواعدة للناس

العراق: النهوض بالشمولية

خلال المشاورات الإلكترونية مع ممثلي الحكومة، تم التركيز على إرادة الحكومة في المضي قدماً في خطة عام 2030 واعتماد نهج شامل، من خلال ضمان إشراك النازحين داخلياً على النحو الملائم. لقد حظيت التنمية البشرية باهتمام خاص خلال المناقشات التي جرت مع ممثلي الحكومة بشأن الحد من الفقر، والنازحين داخلياً، والتماسك الاجتماعي، والحصول على الخدمات الأساسية. وقد انعكس ذلك في إدراج النازحين داخلياً في خطة الحد من الفقر من خلال صندوق بدأ بتغطية 3 محافظات ثم تم توسيع نطاقه ليشمل 8 محافظات بما في ذلك إقليم كردستان. وتأخذ استراتيجية العراق للحد من الفقر في الحسبان نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر والبالغة 20 في المائة، فضلاً عن أولئك الذين هم أقرب إلى خط الفقر، الذين يشكلون مجموعة حرجة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على معدلات الفقر.

لقد أدرك ذوو الصلة المعنيون في العراق أهمية إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، وضمان التواصل المناسب مع الأشخاص المعرضين لخطر الإهمال في المناطق التي لا يمكن للسلطات المركزية الوصول إليها، مع تعزيز الروابط بين الأنشطة على المستوى المحلي والأنشطة الحكومية، وبين الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل الحكومة، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني. وتتوفر أمثلة واعدة عن المشاورات الإلكترونية، التي وسعت آفاق الحوار المجتمعي بشأن أهداف التنمية المستدامة، وسهّلت مناقشة القضايا المتعلقة بعملية التنمية. وأتاحت هذه المشاورات مشاركة عشرات الأشخاص من مختلف محافظات العراق، وخاصة الشباب، ما سمح بالاعتراف بمختلف تطلعاتهم وشواغلهم وما يرجونه من عملية التنمية في البلاد.

وتمثل الجهود الجارية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة على المستوى المحلي اللامركزي في أنحاء العراق وتعزيز الروابط بين ذوي الصلة المعنيين على المستويين المركزي والمحلي، فرصة إيجابية لتحسين جمع البيانات.

وسيستند ذلك إلى الجهود التي بُذلت بالفعل لجمع بيانات غير رسمية عن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ومواصلة إدماج الجهات الفاعلة غير التقليدية وإنما البالغة الأهمية، مثل الناشطين الشباب. ولدى حكومة العراق فريق متخصص داخل الجهاز المركزي للإحصاء مكلّف بجمع البيانات ومراقبتها، ويعمل بالتنسيق مع مجموعات العمل التابعة للجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويضم كل فريق عامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ممثلاً عن هذه الهيئة الإحصائية، ويعمل بطريقة متواصلة وتعاونية لتوسيع نطاق البيانات وإضفاء الطابع المحلي على المؤشرات. ويتمثل الهدف النهائي في إشراك جميع ذوي الصلة المعنيين من الحكومات والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في جمع البيانات بما يتماشى مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي حين يعتزم العراق إجراء تعداد للسكان لتعزيز توافر البيانات، لا تزال هذه العملية معلقة بسبب القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19.

السودان: تعزيز الشمولية

«اعتماد نهج شامل من خلال دمج السكان النازحين في خطة عام 2030 هو درس رئيسي آخر مستفاد من التجربة في السودان. تعمل الحكومة من خلال مفوضية العون الإنساني، وهي هيئة حكومية معنية بشؤون النزوح، على دمج النازحين في خطة عام 2030. وتعمل المفوضية على وضع سياسات جديدة تشمل النازحين داخلياً واللاجئين للفترة 2020-2030 تماشياً مع الإطار الزمني للاستراتيجية الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة التي يجري حالياً صياغتها. وتعتمد الحكومة نهج الشمولية لجميع فئات السكان بما فيها النازحين داخلياً»[1].

<...

وبالإضافة إلى التحديات في مجال التنسيق، يشكل الافتقار إلى بيانات دقيقة ومصنفة تحدياً هائلاً تواجهه الهيئات المحلية والحكومية في رصد وتقييم الاحتياجات/التقدم في التنمية. وهذا ما يؤكد الحاجة إلى تعزيز القدرة على جمع بيانات عن الأسر المعيشية المفردة مصنفة حسب نوع الجنس والعمر ومكان الإقامة (ريفي/حضري) والدول، من أجل تحليل عملية تقديم الخدمات والاحتياجات بطريقة أدق ومستندة إلى الأدلة وبالتالي معلومات ترفد وضع السياسات وتنفيذها.

العراق: توسيع تغطية البيانات

في عام 2019، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع الجهاز المركزي للإحصاء لتقدير مؤشر تباين أسعار المواد الغذائية. رصدت هذه العملية الفروق في أسعار ست سلع غذائية رئيسية، تم اختيارها وفقاً للأهمية النسبية التي تم تحديدها من خلال مسوحات للأسر المعيشية يجريها بانتظام الجهاز المركزي للإحصاء. ويشكل جمع البيانات لهذه الأنواع من المؤشرات عنصراً أساسياً في الرصد والتقييم الفعّالين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخطوة لازمة نحو تسريع وتيرة التقدم في المجالات التي تواجه نقاط ضعف حادة. علاوة على ذلك، يستعرض الفصل 4 تطورات واعدة في إدماج النازحين داخلياً في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، باستخدام مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة.

الأردن: تسهيل تعليم الأطفال لضمان الحق في التعليم والتحصيل العلمي

غالباً ما يُشار إلى قطاع التعليم كونه مثالاً على كيفية تقدم «أساليب العمل الجديدة» لمواجهة أحد التحديات الملحة المرتبطة بأزمة اللاجئين في الأردن. وقد أتاحت الحكومة، من خلال خطة استراتيجية تعليمية للفترة 2018-2022، مدارسها ومرافقها التعليمية للأطفال بغض النظر عن وضعهم أو جنسيتهم. من خلال هذه الخطة، تؤكد الحكومة مجدداً رؤيتها لأهمية التعليم الجيد للجميع، بما في ذلك الفئات الضعيفة من الأردنيين واللاجئين. كما تقر بالتحديات الهائلة التي يواجهها النظام العام في التعامل مع زيادة الطلب على الخدمات، والحاجة إلى وضع برامج تعليمية توفر للطلاب الأدوات المناسبة للتنمية المهنية والشخصية، فضلاً عن احتياجاتهم الخاصة.

وتضع الخطة الاستراتيجية الإجراءات الملموسة والاستثمارات التي ينبغي اتخاذها، مثل إنشاء 60 مدرسة جديدة سنوياً لاستيعاب الأردنيين واللاجئين على حد سواء. بهذه الطريقة تسعى الحكومة، بتمويل من شركائها الدوليين، إلى تلبية الاحتياجات التعليمية بطريقة أكثر استباقية وشمولية. وقد أثّرت عمليات إغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-19 بشكل متفاوت على اللاجئين والسكان الضعفاء بسبب محدودية الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت، لذلك يشكّل ضمان تكيّف أهداف الخطة مع الواقع الجديد الناجم عن الجائحة، أولوية للجهات الفاعلة المشاركة في الخطة الاستراتيجية.

لبنان: تحسين القدرة على الصمود لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة في طرابلس

لتتحقق التنمية المستدامة الطويلة الأمد، ينبغي أن يكون التقدم شاملاً وأن تدعمه هيكليات الحوكمة المحلية والوطنية، فضلاً عن مشاركة المجتمع المدني والشركاء الآخرين. مع وضع هذا المنطلق الأساسي في الاعتبار، قام صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري بحشد الموارد لتنسيق أعمال ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى جانب جهود وزارة الشؤون الاجتماعية ودولةية طرابلس والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية التي تمثل اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

والهدف العام لهذا البرنامج الذي يمتد لعام واحد (2017-2018) هو تحسين قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة على التكيّف في الأحياء المتضررة من الأزمة في طرابلس، من خلال التمكين الاقتصادي، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية وجودتها، والمشاركة النشطة للمجتمعات المتضررة في جمع البيانات، والتقييمات الميدانية، وتصميم استراتيجيات الاستجابة ذات الصلة. وكان أثر هذا البرنامج هاماً. فمن حيث النتائج، عزز تطبيق الأمن البشري إلى حد كبير سلامة المجتمعات المحلية، وتحسين فرص الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية، وتعزيز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية عن طريق خلق فرص عمل، وتوجيه الشباب بعيداً عن العنف، والحد من التوترات بين الأحياء، وتمكين الأسر الضعيفة. إلى جانب النتائج المباشرة للبرنامج، من الدروس المستفادة والديناميات التي تولدت عن التعاون الوثيق بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء الحكوميين على المستويين الوطني المحلي والجهات الفاعلة في المجتمع المدني قيمة مضافة سمحت للسلطات الدولةية بزيادة المبادرات في أجزاء أخرى من المدينة، في حين تقوم وكالات الأمم المتحدة بتكرار البرنامج في أمكان أخرى من الدولة.

[1] المشاورات الإلكترونية 2 في السودان – ذوو الصلة المعنيون 27.08.2020.

الإطار 12. التطورات الواعدة للكوكب

العراق: النهوض بالإدارة المتكاملة للمياه في العراق[أ]

في العراق، تشكل نُدرة المياه تهديداً هائلاً للمجتمعات الزراعية، ودافعاً هاماً للنزوح. وقد تدهورت مصادر المياه الرئيسية في العراق مع انخفاض التغذية من نهري دجلة والفرات. وتسبب تغيّر المناخ في انخفاض معدل هطول الأمطار السنوي وارتفاع متوسط درجات الحرارة. ومع استنفاد كمية المياه المتاحة وتراجع نوعيتها، ارتفع خطر النزوح بسبب نقص المياه، ما يعكس الحاجة إلى إدارة المياه وتقييم المخاطر بطريقة أكثر تكاملاً. وفي تموز/يوليو 2019، حددت المنظمة الدولية للهجرة وصول عدد النازحين داخلياً إلى 21,314 نازحاً من جنوب ووسط العراق بسبب نقص المياه الناجم عن تفشي الأمراض المنقولة بالمياه أو ارتفاع نسبة الملوحة.

ستؤثر أزمة المياه المستمرة والمعقدة على تحركات السكان وهي تشكل تهديداً إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً كبيراً. بناءً على ذلك، تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في العراق معاً على التخفيف من حدة أزمات المياه المحتملة التي تهدد المجتمعات المحلية الضعيفة. وقد نشر معهد دلتار (Deltares) والمنظمة الدولية للهجرة تقريراً فريداً، والأول من نوعه، عن الاختلافات في نوعية المياه، ونوعيتها في المحافظات الجنوبية والوسطى على مدى السنوات العشرين الماضية، من أجل فهم أفضل لأزمة المياه ووضع أساليب مستنيرة للوقاية من النزوح بسبب نقص المياه والاستجابة له. كما أطلقت أيضاً أداة عبر موقع إنترنت للمخاطر المتعلقة بالمياه في العراق لتصور واستكشاف سيناريوهات إدارة المياه، وتغيّر المناخ، وآثار التدخلات التي يتم تطبيقها لمعالجة مشاكل ندرة المياه. وأدى هذا التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والفنية في مجال التنمية إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات بشأن إدارة المياه والوقاية/الاستجابة للنزوح الناجم عن مشكلة المياه.

ومن بين الآثار السلبية لتغيّر المناخ، تعرّض نوعية سبل العيش والأمن الغذائي للخطر أيضاً نظراً للاتجاهات المتزايدة في درجات الحرارة والتصحر. وستقوض هذه الاتجاهات قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وآفاق الرخاء المشترك. علاوة على ذلك، ومع استمرار النزوح الذي طال أمده في الضغط على إمكانية الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية، على الحكومات معالجة مسائل حيازة الأراضي وضمان إدارة الموارد بفعالية لمنع نشوء توتر على الصعيد المحلي ومنع التنافس على الموارد.

[أ] https://www.dutchwatersector.com/news/how-iraqs-water-crisis-relates-to-internal-displacements.

الإطار 13. التطورات الواعدة للازدهار

ليبيا: الانتقال إلى نموذج اقتصادي مستدام

«يمكن أن يشكّل التحدي في ليبيا فرصة لليبيا ودول أخرى في المنطقة لفهم الوضع بعد النزاع والاستفادة من أفضل الممارسات في ليبيا». (ممثل حكومي، ليبيا).

تعد ليبيا حالياً تقريراً عاماً حول طبيعة القطاع العام والتحديات التي يواجهها للعمل على تحقيق اللامركزية في الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، سيبحث التقرير في المهام على المستوى المركزي وكذلك على المستوى المحلي والتنسيق بينها. ويشمل التقرير عدة وزارات في الحكومة. ينبغي أن يوضح التقرير التحديات التي تواجهها ليبيا والتغييرات المطلوبة للمضي قدماً نحو تنمية أفضل.

ومن الناحية الاقتصادية، ثبّتت الحكومة سعر الصرف من خلال فرض الضرائب على العملة الصعبة، ما أدى إلى انخفاض الضغط على ميزانية البلاد. بالإضافة إلى العمل على إقامة شراكات مع القطاع الخاص الليبي للمشاركة في المناقشات حول التحديات الحالية والمبادرات المستقبلية.

وصندوق التعمير أحد أهم أدوات التعاون الوطني والدولي في ليبيا. وسيأتي التمويل محلياً من داخل الحكومة الليبية ومن بعض المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي. ما سيمكن الحكومة من التصدي للتحديات المالية المذكورة.

علاوةً على ذلك، شاركت ليبيا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في إجراء مناقشة جماعية للسماح بالنظر في آراء الشعب الليبي وتوقعاته للمستقبل. وستتوافق هذه المبادرة مع خطة عام 2030 وستحدد المخرجات على المدى القصير والمتوسط والطويل التي تصب في أهداف التنمية المستدامة.

ومن الضروري إشراك القطاع الخاص بشكل فعّال، بصفته شريكاً. فالتجارب السابقة في ليبيا تبيّن أن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ليست على اطّلاع بأهداف التنمية المستدامة، ولكنها منفتحة على الشراكة بمجرد الاتصال بها وتثقيفها حول أهداف التنمية المستدامة.

<...

اليمن: الانتقال إلى نموذج أكثر استدامةً

سُجلت تطورات واعدة في مجال تفعيل دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في جهود إعادة الإعمار والانتعاش وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فالقطاع الخاص شريك فاعل في جهود التنمية وإعادة الإعمار، لما لديه من قدرات إنتاجية وموارد بشرية ومالية تتيح له المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استحداث فرص العمل، والحد من الفقر والجوع، وتنمية الموارد البشرية لا سيما في قطاعي التعليم والصحة والقطاعات الأخرى.

وتساهم عدة منظمات من المجتمع المدني أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل الشبكة اليمنية للتنمية المستدامة، وهي شبكة شبابية مستقلة تعمل في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية وتُعنى بمسائل التنمية المستدامة من منظور عملي يشمل مختلف المجالات. وتسهم الشبكة في بناء قدرات الأفراد ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في اليمن من خلال عقد ورشات عمل عن أهداف التنمية المستدامة.

و. خلاصة ونقاط الدخول للنهوض بخطة عام 2030 في الدول المعنيّة

تتطلب الكلفة البشرية والاقتصادية للنزاعات في المنطقة العربية من الجهات الفاعلة في مختلف قطاعات الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام والأمن أن تعمل بتعاون أكبر، على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي الوقت نفسه، تتطلب منهم فهماً أفضل لتعقيدات العمل في حالات النزاع، وبالتالي الحاجة إلى الحفاظ على حيز العمل الإنساني. ويجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة في صميم هذا النهج، لأهمية الوقاية من حيث الكلفة، وإنقاذ الأرواح، وحماية مكاسب التنمية. ويدعو هذا النهج المتكامل إلى اتخاذ إجراءات منسقة بين شبكة متنوعة من ذوي الصلة المعنيين من أجل معالجة الأسباب والعواقب المتعددة الأبعاد للنزاعات وللتعثر على مسار التنمية، على نحو أفضل، وضمان تدخلات مستدامة ومناسبة وفعّالة. وفي السياقات الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية حالياً، أحد التطورات الواعدة التي تم تحديدها هو وجود توافق أكبر للآراء بين الحكومات وذوي الصلة المعنيين، يأخذ بعين الاعتبار القضايا الإنسانية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتحديات التنمية وبناء السلام، والتي بدأت في إدماج الاحتياجات الإنسانية في عمليات التخطيط الإنمائي.

ويوفر عقد العمل للفترة 2020-2030 حافزاً قوياً لجميع ذوي الصلة المعنيين لمضاعفة الجهود وحشد الموارد الوطنية والإقليمية والدولية لتسريع تنفيذ خطة عام 2030[1]. وبالتالي، تعتبر الشراكات بين ذوي الصلة المعنيين المتعددين ضرورية للتنسيق الفعّال وتحقيق التكامل بين مختلف أبعاد الخطة بطريقة متسقة، وللتركيز على مساعدة الحكومات على تسريع وتيرة التقدم من خلال إزالة العقبات، وانتهاز الفرص لتحقيق التآزر وإدارة المخاطر. وبالنسبة للدول في المنطقة العربية، يتمثل التحدي الأساسي الذي يواجهه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تحديد أوجه التآزر والمفاضلات بين التدخلات المحتملة وتحديد العقبات التي، إذا ما تم القضاء عليها، يمكن التعجيل بإحراز تقدم في أهداف التنمية المستدامة المتعددة في نفس الوقت. في هذا الجهد، يوفر البعد الإقليمي فرصاً فعالة من حيث الكلفة.

استناداً إلى التحديات التي يواجهها النهوض بالتنمية المستدامة، وتفعيل الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، والتطورات الواعدة التي تم رصدها، يحدد هذا القسم نقاط الدخول والفرص المتاحة للاستفادة من التقدم لصالح بناء السلام والتنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات. بناءً على نتائج المشاورات الإلكترونية مع ذوي الصلة المعنيين الحكوميين وغير الحكوميين على المستوى القطري، تستخدم نقاط الدخول هذه والتطورات الواعدة خطة عام 2030 كنقطة انطلاق وهي مصنفة ضمن كل من الركائز المحددة في الفصل 2 (السلام، الناس، الكوكب، الازدهار). وسيتم تناول الشراكات في الفصل التالي.

مسارات إزاء السلام: لا تنمية مستدامة بدون سلام

نقاط الدخول لتمكين الإجراءات الإقليمية التي تعزز السلام:

1. زيادة الاستثمارات في السلام والحوار والمصالحة كأساس لتحقيق التنمية المستدامة.
2. توفير إطار لتعزيز الحوكمة والتعاون الإقليميين يتسق مع خطة عام 2030.
3. زيادة الجهود الرامية إلى وضع نماذج حوكمة شاملة ومستجيبة تضع حداً للتمييز؛ وتمكين هيكليات الحوكمة المحلية لضمان استناد الاستجابات الإنمائية الوطنية إلى الحقائق المحلية وخدمة الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الإهمال.
4. مناقشة الحلول الدائمة لمعالجة النزوح، وتوفير فرص عيش مستقرة للاجئين والنازحين داخلياً، والاندماج في المجتمعات المحلية المضيفة إلى حين يصبح أمامهم خيار العودة إلى موطنهم الأصلي.

لا يزال تحقيق هدف الوصول إلى المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة بعيد المنال في العديد من الدول المعنيّة. فقد حُرم الملايين من الناس من أمنهم وحقوقهم وفرصهم. ويتعرّض السكان المتضررون من النزاع بشكل خاص لمختلف أشكال سوء المعاملة، بما في ذلك العنف أو الاتجار أو العنف الجنسي. ويسلّط الأثر الضار للنزاعات، على المدى الطويل، الضوء على أهمية إدماج أطر التنمية المستدامة في نُهج منع نشوب النزاعات وحلها. وسيؤدي اللاجئون والنازحون داخلياً والعائدون دوراً رئيسياً في عمليات إعادة الإعمار وبناء السلام في الدول المتأثرة بالنزاعات. وسيساعد وضع أطر قانونية وأطر حوكمة فعالة وعادلة وتشاركية وشفافة لتسجيل السكان النازحين وإعادة إدماجهم، على تخفيف الهشاشة وتعزيز السلام في الدول الخارجة من النزاعات. ونظراً لأن تدفقات النزوح كثيراً ما تتجاوز الحدود، ستتطلب تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين شراكات قوية وتعاوناً وتضامناً عبر الدول (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة). ولتبسيط أهداف الإغاثة والتعافي، ينبغي مواءمة المساعدة الإنسانية الفورية مع الأهداف الأطول أمداً للتنمية المستدامة، حيثما أمكن.

إلى جانب تأثير العنف الجسدي والنزوح، فإن انهيار سيادة القانون والتنظيم الاقتصادي الرسمي وسط النزاعات المستمرة يحفز الأنشطة غير المشروعة ويسمح بتنامي الشبكات الإجرامية. وفي الدول المعنيّة، تشكل الشواغل المتزايدة بشأن الجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة تهديداً كبيراً لسيادة القانون والنظام المؤسسي. كما تسهل وتحصن هذه الأنواع من الأنشطة غير المشروعة الحوافز المؤسسية للفساد والكسب غير المشروع وتعوق الجهود الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة. وتعتبر المؤسسات الشاملة والفعالة والخاضعة للمساءلة شرطاً مسبقاً ضرورياً لصياغة السياسات الفعالة والتنمية المستدامة. وبالتالي، فالتصدي للفساد والأنشطة غير المشروعة خطوة ضرورية لدفع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي انهيار النظام المؤسسي وسيادة القانون إلى تآكل البنية التحتية الأساسية اللازمة لدعم التنمية المستدامة وتوفير الخدمات الحيوية للسكان. وهذا بدوره يؤدي إلى ازدواجية في بعض الدول المتأثرة بالنزاعات، في كثير من الأحيان في مرحلة ما بعد النزاع. فتنشط الجهات الفاعلة الأجنبية وتتدفق الأموال الأجنبية، في وقت تكون فيه المؤسسات ضعيفة بينما يرتفع الفساد والنشاط غير المشروعين، وهذا في حد ذويه يمكن أن يحفز الأطراف على الحفاظ على ضعف المؤسسات والربح. ولذلك، فإن تحقيق هدف المجتمعات المسالمة يتجاوز إنهاء الحرب، مع التركيز على الأبعاد الأخرى للعنف الهيكلي وانعدام الأمن البشري.

مسارات إزاء الناس: عدم إهمال أحد، والوصول إلى الأكثر تعرضاً للإهمال أولاً

نقاط الدخول لوضع خطة إقليمية تعمل على تقدم الناس:

1. تعزيز الطموحات والحوافز لاعتماد الرؤية التحويلية التي دعت إليها خطة عام 2030 ومبادئ الشمولية والتمكين والمساواة.
2. المشاركة في القضاء على الفقر، وزيادة الحماية الاجتماعية من خلال تحسين البنية التحتية لدعم الاحتياجات الأساسية للصحة والتعليم والأمن الغذائي.
3. سد الفجوة بين المجتمعات المحلية والتدخلات السياسية من خلال إضفاء الطابع المحلي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واعتماد الأمن البشري محوراً أساسياً عند وضع التدخلات الإنمائية. ويتطلب إضفاء الطابع المحلي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استجابات مصممة على القضايا الشاملة، مثل قضية المساواة بين الجنسين.
4. تمكين ودمج هياكل الحوكمة المحلية التي تعتبر في الوضع الأفضل للوصول إلى احتياجات السكان الأكثر عرضة لخطر الاهمال، والوقوف على احتياجاتهم. وينبغي أن تراعي تدخلات السياسات مجموعة متنوعة من العوامل التي تعيق تقدم الناس، مثل أوجه عدم المساواة القائمة على أساس العمر، ونوع الجنس، والإعاقة، والعرق، والإثنية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي.

ونظراً لأن سلوك الجهات الفاعلة وقراراتها هي التي تشكل في النهاية مسار النزاع، توفر النهج التي تركز على الإنسان في الأمن/النزاع المنظور الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار وبناء السلام. ومع تزايد تعقيد أشكال النزاع والأزمات التي تعصف بالمنطقة وامتدادها، تخلق الأشكال المتعددة لانعدام الأمن البشري تحديات شاملة تهدد بقاء السكان على قيد الحياة وسبل عيشهم وكرامتهم. وبالتالي، يتطلب التصدي لهذه التحديات الواسعة الانتشار تدخلات تتمحور حول الناس وذات اتجاه وقائي، تعزز حماية جميع الناس وتمكينهم. ويعتبر ضمان الحصول على الخدمات الأساسية خطوة أولى أساسية لاجتثاث انعدام الأمن البشري وتمكين الأفراد من المشاركة والإسهام في التنمية المستدامة.

رغم المكاسب السابقة التي حققها الحد من الفقر والأمن الغذائي، إلا أن الفقر والجوع وسوء التغذية في ازدياد من جديد حيث تتعامل الدول مع التأثير المدمر للنزاع المستمر على النمو الاقتصادي والبنية التحتية وتقديم الخدمات. وتعكس الحاجة الماسة إلى المساعدات الإنسانية بين السكان المتضررين من النزاع في الدول المعنية، الظروف التي تؤثر على الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمأوى الملائم والحماية. لتبسيط أهداف الإغاثة والتعافي، ينبغي مواءمة المساعدة الإنسانية الفورية مع الأهداف الأطول أمداً للتنمية المستدامة، حيثما أمكن.

قبل أن يزدهر رأس المال البشري، على المجتمع أن يكفل تلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء. مع ذلك، يعيق النزاع المحددات الهيكلية للتنمية عن طريق تآكل البنية التحتية الحيوية لتوفير الخدمات الأساسية، وخلق حواجز أمام الحصول على الاحتياجات الإنمائية، ولا سيما الغذاء والصحة والتعليم. وتظهر تحديات كبيرة في مجال الصحة العامة والتعليم في سياق النزاع بسبب تدهور النظم العامة والحواجز التي تعترض الوصول إليها والتي تنشأ عن النزوح الواسع النطاق. ويتطلب ضمان الحصول على هذه الخدمات الأساسية وجود نظام عام فعّال ويسهل الوصول إليه وبتمويل جيد، وسيكون للاختلالات التي تصيب البنى التحتية الحيوية للصحة والتعليم بسبب النزاعات، أثر سلبي طويل الأمد على تراكم رأس المال البشري وسيكون لهذا بدوره عواقب عبر الأجيال.

في الوقت نفسه، تتأثر النساء والأطفال وغيرهم من الفئات المهمشة بشكل خاص بالأثر المدمر للنزاع على نتائج التنمية. ويعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة، وبالتالي لا يمكن تحقيق تقدم في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 5، دون معالجة التمييز بين الجنسين وإزالة العوائق التي تواجهها المرأة في الحصول على احتياجاتها الأساسية وحقوقها. وتتيح عملية إعادة البناء، في مرحلة ما بعد النزاع، فرصة للدول لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار وبناء مجتمعات تراعي المساواة بين الجنسين. ويتطلب بناء مجتمعات أكثر شمولاً أيضاً الاعتراف باحتياجات وتطلعات الفئات السكانية المهمشة الأخرى، مثل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وتلبية تلك الاحتياجات والتطلعات.

وتماشياً مع حتمية خطة عام 2030 بعدم إهمال أحد، على الدول أن تعزز قدرة المؤسسات على تحسين استيعاب احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان وتنسيق تلك الاحتياجات. ويتطلب هدف إنشاء مؤسسات أكثر شمولاً تحسين إدماج

هيكليات الحوكمة المحلية التي تمتلك الوضع الأفضل للوصول إلى احتياجات السكان المهمشين الأكثر عرضة للإهمال، وأخذ هذه الاحتياجات بالاعتبار. ويتطلب ذلك إشراك الهيئات الإدارية المحلية على الصعيد المحلي وعلى صعيد المحافظات في عمليات الرصد والإبلاغ وإدماج مدخلاتها في تخطيط التنمية الوطنية واستراتيجياتها. وقد ثبت أن تحقيق اللامركزية في جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعزز شمولية وفعالية التدخلات الإنمائية. نظراً لأن المجتمعات المحلية تشكل الموقع الرئيسي لتحقيق التنمية، فإن هذا الجانب من اللامركزية أمر محوري لنجاح تنفيذ خطة عام 2030 وضمان أن تكون التدخلات الإنمائية شاملة وخاضعة للمساءلة. مع ذلك، نظراً للتحديات التنسيقية الحالية التي تواجهها الجهات الفاعلة الإنمائية في المنطقة، يجب أن تتزامن الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية وإضفاء الطابع المحلي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تنسيق أفضل للسياسات والإجراءات بين المستويين المركزي والمحلي، لضمان استقلال الهيئات المحلية ومنع تشابك التدخلات. كما تنطبق فوائد إضفاء الطابع المحلي ومشاركة المجتمع أيضاً على إيصال المساعدات الإنسانية. ولذلك، ينبغي النظر فيها إذا سمح السياق بذلك.

يشكل تغيّر المناخ أولوية ملحة تتطلب إدارة فعّالة واستجابة منسقة. مع ذلك، يحوّل استمرار النزاع وعدم الاستقرار الانتباه والموارد عن الأهداف الأساسية ذات الأولوية المتعلقة بتغيّر المناخ. وتواجه النظم البيئية عبر الدول المعنيّة ضغوطاً كبيرة من النمو السكاني، وزيادة التوسع الحضري والهجرة والنزوح. وإلى جانب تغيّر المناخ، تضغط هذه الديناميات السكانية على النظم البيئية والموارد الطبيعية الهشة أصلاً في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يُفاقم الأثر البيئي للنزاع المسلح من الخطر الناتج عن الأحداث المناخية وقدرة الحكومات على الاستجابة. فعلى سبيل المثال، شكلت الفيضانات في السودان تهديدات قد تعكس أي جهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخلقت تحديات إضافية في احتواء الجائحة ومنع المزيد من تفشي الأمراض. وفي الوقت الذي يسبب فيه الجفاف حالة من الاضطراب في الزراعة البعلية والمراعي، يتزايد التوتر في المناطق بين الرعاة والمزارعين.

ونظراً للسياق البيئي الهش للمنطقة (نُدرة المياه، والمناخ الحار والجاف) الذي تفاقم نتيجة الآثار الضارة للنزاعات على البيئة، يجب أن تشمل التدخلات الإنسانية والإنمائية (حيثما أمكن) استعادة البيئة وإدارة الأحواض واستدامتها كأبعاد رئيسية لتدخلاتها لضمان إعادة الإعمار والتنمية المستدامة. في حين أن العوامل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية هي المصادر الرئيسية للنزاع، يشكل تغيّر المناخ عاملاً مضاعفاً للمخاطر. فالتفاعل الديناميكي بين الضغط البيئي واستمرار النزاعات يعرقل التقدم في تحقيق أهداف التنمية ويعيق آفاق السلام المرن. وتكشف هذه الروابط المشتركة عن الطرق التي تؤثر بها التغيّرات في البيئة الطبيعية على الأمن البشري، وتؤكد أهمية الإدارة البيئية الفعّالة والسياسات المراعية للمناخ التي تكفل الاستخدام والإدارة المستدامين للأراضي والموارد.

ومع استمرار النمو السكاني في المنطقة، على الحكومات اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة تحدي ندرة المياه لضمان استدامة الموارد المائية في المستقبل، فضلاً عن منع النزاعات والخلافات المحتملة المتعلقة بالمياه. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحسين البنى التحتية للمياه والصرف الصحي، ولا سيما في المناطق الأقل نمواً التي تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين. ونظم المياه والصرف الصحي عناصر حاسمة في الصحة العامة، لذا، فبطء التقدم نحو تحسين إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي في الدول المعنيّة يعرّض السكان لخطر تفشي الأمراض وغيرها من التحديات الصحية الخطيرة.

مسارات إزاء الكوكب: أخذ الضغوط البيئية في الحسبان

نقاط الدخول لوضع خطة إقليمية تضمن الوئام مع الكوكب:

1. دعم تعزيز تمويل التكيف مع تغيّر المناخ، عن طريق تشجيع التعلم من الأقران والتحليل القائم على الأدلة للمشاريع والبرامج التي تحقق النتائج.
2. إشراك المجتمعات المحلية وتمكينها من المشاركة كأوصياء على البيئة المحلية، في تخطيط تشاركي.
3. دعم تعزيز السياسات والإدارة الفعالة للنظم البيئية، لتحقيق الأهداف المتعلقة بالنظم البيئية الأرضية والتنوع البيولوجي وتغيّر المناخ، وضمان أن تنعكس قيم خدمات النظام البيئي في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية والقطاعية.

مسارات إزاء الازدهار: الإجراءات الاقتصادية التقليدية غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

نقاط دخول لوضع خطة إقليمية تعزز الازدهار:

1. التركيز على معالجة أوجه عدم المساواة وانعدام الفرص الاقتصادية. فالفوارق القائمة على مستويات متعددة تتطلب إعادة النظر في الخيارات المتاحة في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
2. الاستثمار في البنية التحتية المستدامة عبر مجموعة واسعة من القطاعات خلال إعادة الإعمار. تماشياً مع خطة عمل أديس أبابا، ستؤثر هذه الاستثمارات تأثيراً إيجابياً على الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، ومكافحة تغيّر المناخ وآثاره.
3. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمل الكامل والمنتج، وتوفير ظروف عمل لائقة للجميع.
4. تحقيق تحول حقيقي تقوده الدولة في خطة عام 2030، من خلال معالجة مجموعة من التحديات. وتشمل مجالات التركيز المواضيعية إدارة الموارد الطبيعية، وفرص العمل للشباب، والأسواق، والبنية التحتية، وتوافر المياه، فضلاً عن دعم الإنتاج الزراعي. وتُصمم المشاريع بطريقة تشاركية وشاملة، ما يعطي المجتمعات المحلية رأياً في تشكيل تنميتها.

ويتعرض تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمل الكامل والمنتج، وتوفير ظروف عمل لائقة للجميع، للخطر بسبب النزاع المسلح. وقد اتسم الأداء الاقتصادي في الدول المعنية بضعف النمو وتقلب الأسعار وتدهور التحديات المالية. وأدت القيود الكبيرة التي تواجه الميزانيات العامة إلى خلق عقبات أمام تحقيق الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للنهوض بخطة عام 2030. على سبيل المثال، لا تستطيع الحكومة الليبية توفير التمويل الكافي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب تراكم ديونها الدولية. وبالمثل، تكافح الوزارات اللبنانية لتمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية واستمرار انخفاض قيمة العملة بشكل هائل. وتستدعي الحاجة الملحة إلى نموذج متكامل للتنمية والنمو إعادة تقييم الوضع الراهن في الاقتصادات الإقليمية. ولا يقتصر التحدي الذي تواجهه الدول المعنية على الاختلالات بين القطاعين العام والخاص، بل يمتد إلى الحاجة إلى التحول البنيوي الاقتصادي.

علاوة على ذلك، يعتمد الاستقرار الاجتماعي والتنمية على حصول السكان على فرص عمل لائقة بأجور عادلة وظروف عمل ملائمة. وتشير البيانات في الوقت الراهن إلى عدم قدرة أسواق العمل في الدول المعنية على توفير فرص عمل كافية أو بنوعية جيدة، أو تزويد اقتصاداتها برأس المال البشري أو الموارد البشرية اللازمة لتسخير النمو الاقتصادي المنتج. وتزيد معدلات البطالة المرتفعة، لا سيما بين الشباب والنساء، من ضعف السكان ومن خطر الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن النزاع. ويفسر هذا الاختلال الهيكلي في أسواق العمل في الدول المعنية أيضاً ارتفاع مستويات العمل غير النظامي والعمل غير المستقر، الذي يترك جزءاً كبيراً من العاملين في القطاع غير النظامي دون أي شكل من أشكال الحماية أو الضمان الاجتماعي. وأوجه القصور المزمنة هذه في أسواق العمل تجعل السكان أكثر عرضة لانعدام الأمن الاقتصادي، وتقوض آفاق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة.

ويركز الازدهار في الدول المعنية على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعمل الكامل والمنتج، مع ظروف عمل لائقة للجميع. والأمن الاقتصادي من الأبعاد الرئيسية للأمن البشري، وهو يؤكد أهمية الحصول على فرص عمل لائقة وأجراً كافياً بما يصمن تعزيز الأمن وتحقيق التنمية على حد سواء. بناء على ذلك، على الدول معالجة الاختلالات الحالية التي تشوب أسواق العمل والسعي إلى ضمان فرص عمل كافية، ولا سيما للنساء والشباب.

4 الشراكات من أجل السلام والتنمية

© IOM

أ. مقدّمة

تواجه الدول التي تشهد نزاعات أو الدول المتأثرة بنزاعات تحديات هيكلية كبيرة تعوق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعرقل جهود التنسيق. ولبلوغ هذه الأهداف، يتعيّن على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية ككل، أن تتعاون على نطاق القطاعات المجتمعية لتحقيق أهداف مشتركة، وهذا ما يستلزم إقامة شراكات قوية ومتماسكة. ونظراً إلى الترابط الذي تتّسم به خطة عام 2030، المطلوب بذل جهود مشتركة لتحقيق نتائج جماعية وضمان عدم إهمال أحد. فمن دون شراكات شاملة ودامجة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية، ستتعرض للخطر الجهودُ المبذولة من أجل التصدي للتحديات المعقدة التي تطرحها النزاعات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتماشياً مع هذا الواقع، يسلّم الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بأن الشراكات بين ذوي الصلة المعنيين المتعددين أساسية لحشد المعارف والخبرات والتكنولوجيات والموارد وتشاركها. فبما أن المقاصد تركز على بناء القدرات والتمويل والتكنولوجيا والحوكمة والسياسات، يسلّط الهدف 17 الضوء على الحاجة إلى مواءمة سياسات أهداف التنمية المستدامة مع المبادرات الجارية في مجال السياسات ووضع البرامج، وتشجيع التنسيق من أجل تعزيز التنمية المستدامة عبر الحدود والجهود التي تتبع تقليدياً نُهجاً انعزالية[1].

ويتعمق هذا الفصل في تأثير النزاع على الشراكات، فيستعرض الدروس المستفادة والتطورات الواعدة لدعم الدول الأعضاء في النهوض بخطة عام 2030. وهو يدعم أيضاً تحديد الشراكات البناءة لتعزيز وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في ما يتعلق بالسياسات والتوطين والبيانات.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. أولاً، يقدم الفصل لمحة عامة عن أطر الشراكة المختلفة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ذوي الصلة المعنيين الرئيسيين الذين يعملون على المستويين الإقليمي والوطني، مع التركيز على المستوى الأخير من خلال تغطية الدول المعنية. ثانياً، يتناول الفصل تأثير النزاع على الشراكات استناداً إلى ثلاثة سياقات مختلفة للنزاع: (أ) الدول في البداية المبكرة للنزاع أو حالة النزاع؛ و(ب) الدول المتأثرة بنزاعات (لا سيما من قبل الدول المجاورة في البداية المبكرة للنزاع أو حالات النزاع)؛ و(ج) الدول في مرحلة ما بعد النزاع[2]. وقد استُخدمت هذه التصنيفات لأنّ تحليل البيانات يشير إلى توجهات رئيسية خاصة ببعض سياقات النزاع في مجال الشراكات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها وتحقيقها. وبالتالي، تفيد هذه التصنيفات في التعمق أكثر في تحليل المجموعة المتنوعة من سياقات التأثر بالنزاعات في المنطقة العربية. ثالثاً، يحدد هذا الفصل كيف يمكن تعزيز الشراكات بين المجتمع الدولي والمبادرات التي تقودها الدول الأعضاء. ويختتم الفصل بمجموعة من التوصيات الرئيسية التي حددها ذوو الصلة المعنيون خلال المشاورات الإلكترونية. وعلى امتداد الأقسام المختلفة، يلقي الفصل الضوء على الدروس المستفادة والتطورات الواعدة والشراكات المحفزة التي تمّ تحديدها من خلال المشاورات الإلكترونية والاستعراض المكتبي، لدعم الحكومات في المنطقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها.

ب. لمحة عامة عن الأطر الإقليمية والوطنية لأهداف التنمية المستدامة

1. الأطر الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة

في المنطقة العربية، تمّت الاستفادة من آليات التنسيق الإقليمي بشأن أهداف التنمية المستدامة لتعزيز اتساق السياسات والبرامج، والشراكات، وأوجه التآزر. وتندرج آليات التنسيق هذه تحت قيادة جامعة الدول العربية بشكل أساسي، من خلال اللجنة العربية رفيعة المستوى لتحقيق التنمية المستدامة وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، أو كيانات ضمن منظومة الأمم المتحدة، وهي تغطي مجموعة من مجالات التركيز المواضيعية. وتواصل المنطقة العربية العمل من أجل وضع مجموعة واسعة من المبادرات الإقليمية التي يساهم بعضها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتداخلة والمتعددة بطريقة متكاملة، في حين يركز البعض الآخر على أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة لتعزيز أهداف ومقاصد مركزة. وسوف يتيح تركيز التنسيق من خلال إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي الإثراءَ المتبادل للأفكار والممارسات الجيدة عبر آليات متعدّدة تقودها جامعة الدول العربية، مع ضمان التماشي والتكامل الوثيقين للمبادرات ذات الصلة. ويعرض الجدول 10 آليات التنسيق الإقليمي التي تركز بشكل خاص على الدول المتأثرة بالنزاعات للنهوض بنهج الأمن البشري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتفعيل الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام.

الجدول 10. آليات التنسيق الإقليمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

إطار العمل	نطاق العمل والتفويض	الجهات الفاعلة الرائدة	أهداف التنمية المستدامة
اللجنة العربية رفيعة المستوى لتحقيق التنمية المستدامة	تهدف اللجنة العربية رفيعة المستوى لتحقيق التنمية المستدامة إلى متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتعزيز التنسيق بين ذوي الصلة المعنيين المتعددين على المستوى الإقليمي، وتشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية - إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي	الأهداف الـ17 متداخلة
الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة عام 2030	يركز الإطار على الانتقال من السياسات العالمية إلى إجراءات ممكّنة `ذات نهج تصاعدي، نظراً إلى السياق الفريد للمنطقة العربية. وتؤكد هذه المبادئ على السياسات الشاملة من حيث المبدأ؛ وفي الوقت نفسه، يلبي الإطار احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان، والنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب.	**الوكالات الرائدة:** اللجنة العربية رفيعة المستوى لتحقيق التنمية المستدامة جامعة الدول العربية - إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي	
مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية للدول العربية	تقدم المجموعة التوجيه والدعم الاستراتيجيين للمنسقين المقيمين للأمم المتحدة وفرق الأمم المتحدة القطرية. وهي تركز على تقديم الدعم للمكاتب القطرية المتضررة من الأزمات.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** فرق الأمم المتحدة القطرية	
تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات	يهدف التعاون إلى تعزيز نهج الترابط بين أهداف التنمية المستدامة والسلام، من خلال الأمن البشري من أجل شق الطريق إلى بناء السلام.	**الوكالات الرائدة:** جامعة الدول العربية - إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي **الفريق الأساسي:** الإسكوا، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري **الشركاء:** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والفاو، ومكاتب المنسقين المقيمين التابعة للأمم المتحدة، والمجلس العربي للمياه، ومنظمة المرأة العربية، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، وصندوق إنقاذ الطفولة	

منصة الحوار السنوي - الأسبوع العربي للتنمية المستدامة	تعتبر منصة الحوار من أبرز وأهم منصات التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي لتعزيز الحوار بشأن أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.	**الوكالات الرائدة:** جامعة الدول العربية - إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي الوزارة المسؤولة عن التنمية المستدامة في الدولة المضيف الأمم المتحدة البنك الدولي الاتحاد الأوروبي **الشركاء:** شركاء من ذوي الصلة المعنيين المتعددين بما في ذلك ممثلو الدول العربية الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والشباب، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام
آلية للتمويل المستدام في المنطقة العربية	تهدف الآلية إلى تعزيز دور التمويل المستدام في تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال إنشاء آلية (المركز الإقليمي للتمويل المستدام) لمواءمة التوجهات والسياسات الحالية المتعلقة بالتمويل المستدام في المنطقة.	**الوكالة الرائدة** جامعة الدول العربية - إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي **الشركاء:** مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسة فورد، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الإسلامي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة	تهدف الشبكة إلى تعظيم دور العلم والتكنولوجيا والمعرفة إلى حدّه الأقصى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.	**الوكالات الرائدة:** جامعة الدول العربية - إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري **الشركاء:** منظمات عربية وإقليمية ودولية، والمجتمع المدني، واتحاد الجامعات العربية، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية
الشبكة العربية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة	تهدف الشبكة إلى دمج جهود منظمات المجتمع المدني وإلى تقديم الدعم اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	**الوكالة الرائدة:** المنتدى المصري للتنمية المستدامة
شبكة العطاء الاجتماعي	تهدف الشبكة إلى دمج الجهود وتقديم الدعم اللازم للاستثمار في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	**الوكالات الرائدة:** جامعة الدول العربية - إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي مؤسسة فورد **الشركاء:** مؤسسات العمل الخيري
الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد	يهدف الإطار من خلال تحليله للوضع الراهن للفقر بمختلف أبعاده في الدول العربية بما في ذلك ما حققته من إنجازات وأخذاً في الاعتبار التحديات التي تواجهها مسيرة التنمية، إلى وضع نموذج تنموي عربي يركز على الإنسان العربي وتنميته من خلال اقتراح السياسات والبرامج اللازمة ووصولاً إلى إطار متكامل للمتابعة والترقيم المرقمن الذي يساعد على ربط قواعد البيانات في الدول العربية وفقاً للمعايير الدولية.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** الإسكوا، واليونيسف

اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية	تهدف اللجنة إلى تعزيز نهج الترابط في سياق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع، من خلال الأطر الاستراتيجية وخطط العمل في المنطقة العربية.	الوكالات الرائدة: جامعة الدول العربية - إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي رئيس اللجنة الفرعية: وزير الزراعة والموارد الطبيعية في جمهورية السودان الشركاء: الدول الأعضاء، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والإسكوا، وبرنامج الأغذية العالمي، وذوو الصلة المعنيون بما في ذلك المسؤولون في الدول العربية الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	
مرفق الترابط بين أهداف التنمية المستدامة والمناخ	يهدف المرفق إلى تعزيز نهج الترابط بين أهداف التنمية المستدامة والمناخ من خلال الأمن المناخي، من أجل بناء الطريق إلى القدرة على الصمود.	الوكالات الرائدة: الأمانة العامة: جامعة الدول العربية، وإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس العربي للمياه، وبرنامج الأغذية العالمي، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الشركاء: ذوو الصلة المعنيون، بما في ذلك ممثلو الدول العربية الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص	
الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية «الأبعاد الاجتماعية»	يهدف الإعلان من خلال ما وضعه من أطر رئيسية إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ كافة الأبعاد الاجتماعية لخطة عام 2030 التي تمس الإنسان العربي في حياته اليومية.	الوكالة الرائدة: جامعة الدول العربية الشركاء: الإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	الأهداف والمقاصد ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
القانون العربي الاسترشادي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	يهدف القانون إلى قيام الدول الأعضاء بالاسترشاد به لوضع التشريعات والقوانين أو تحديث الموجود منها بما يعزز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقاصد ذات الصلة في خطة 2030.	الوكالة الرائدة: جامعة الدول العربية الشركاء: الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان	الأهداف والمقاصد ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة
الاستراتيجية العربية لكبار السن، التي أعدها مجلسا وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب	تهدف الاستراتيجية إلى تحسين حياة كبار السن وضمان حقوقهم بما يعزز جهود تنفيذ خطة 2030.	الوكالة الرائدة: جامعة الدول العربية الشركاء: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة	المقاصد ذات الصلة بكبار السن
الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي	تهدف إلى بناء البنية التحتية التشريعية والمؤسساتية اللازمة التي تمكن الوكالات والأشخاص في العمل التطوعي من القيام بدورهم على الوجه الأكمل، وبما يعزز تنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة 2030 لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع.	الوكالة الرائدة: جامعة الدول العربية الشركاء: صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للعمل التطوعي	المقاصد ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية والبيئية
الإطار الاستراتيجي العربي للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشري (الإيدز) (2014- 2020)	يهدف الإطار إلى دعم جهود الدول العربية للقضاء على فيروس نقص المناعة البشري (الإيدز).	الوكالة الرائدة: جامعة الدول العربية الشركاء: منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز	الهدفان 3 و10
الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة (2017 - 2030)	تهدف الاستراتيجية الى دعم جهود الدول العربية لتنفيذ الأهداف المتقاطعة بين الصحة والبيئة.	الوكالة الرائدة: جامعة الدول العربية الشركاء: منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	الأهداف 3 و13 و14 و15

الخطة الاستراتيجية العربية متعددة القطاعات حول صحة الأمهات والأطفال والمراهقات ذات أهداف محددة (2017-2030)	تهدف إلى مواصلة الجهود العربية الرامية إلى تحسين صحة الأمهات والأطفال والمراهقات، وبما يدعم تنفيذ المقاصد ذات الصلة في الأهداف 3 و1 و5.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة	الهدف 3 متداخل مع الهدفين 1 و5
الاستراتيجية العربية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة للاجئين في سياق اللجوء والنزوح	تهدف إلى إتاحة خدمات الصحة العامة للاجئين والنازحين في كافة أماكن تواجدهم.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الهدف 10 والمقاصد ذات الصلة في الأهداف الأخرى
الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية «حماية المرأة العربية: الأمن والسلام»	تهدف إلى تعزيز الجهود الرامية إلى حماية حقوق المرأة العربية.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الهدف 5
إعلان القاهرة للمرأة العربية: الخطة الاستراتيجية التنفيذية «أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030»	يهدف إلى تعزيز جهود الدول العربية الرامية إلى تنفيذ الأهداف والمقاصد ذات الصلة بتنمية المرأة ضمن خطة 2030.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الهدف 5 والمقاصد ذات الصلة في الأهداف الأخرى
خطة عمل «مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية: مقاربة تنموية»	تهدف إلى تعزيز جهود الدول العربية إلى مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الهدف 5 والمقاصد ذات الصلة في الأهداف الأخرى
استراتيجية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام وخطة العمل	تهدف إلى إعداد الكوادر النسائية من الدبلوماسيات في مجال الوساطة من أجل السلام.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الهدف 5 والمقاصد ذات الصلة في الأهداف الأخرى
الاستراتيجية العربية للوقاية والاستجابة لمناهضة كافة أشكال العنف في وضع اللجوء وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات»	تهدف إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى مناهضة كافة أشكال العنف في وضع اللجوء وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الهدف 5 والمقاصد ذات الصلة في الأهداف الأخرى
منهاج العمل للأسرة العربية - أجندة التنمية 2030	يهدف إلى تحسين حياة الأسرة العربية وضمان حصولها على حقوقها وبما يمكن من تنفيذ الأهداف والمقاصد ذات الصلة في خطة 2030.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الهدف 5 والمقاصد ذات الصلة في الأهداف الأخرى
استراتيجية وخطة العمل التنفيذية لوثيقة منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030	تهدف إلى تحسين حياة الأسرة العربية وضمان حصولها على حقوقها وبما يمكن من تنفيذ الأهداف والمقاصد ذات الصلة في خطة 2030.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الهدف 5 والمقاصد ذات الصلة في الأهداف الأخرى

استراتيجية العنف الاسري	تهدف إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى الحد من العنف الأسري.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	المقاصد ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
الاستراتيجية العربية حول حماية الأطفال في وضع اللجوء والنزوح	تهدف إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء المستضيفة إلى اللاجئين/النازحين، وخاصة الأطفال.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	المقاصد ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
توصيات الدراسة التحليلية عن ظاهرة الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم	تهدف إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى الحد من ظاهرة الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	المقاصد ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
الخطة التنفيذية الاسترشادية للدليل العربي للعدالة الصديقة للطفل	تهدف إلى تعزيز العدالة الصديقة للطفل.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	المقاصد ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان	تهدف إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء حول حقوق الإنسان.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	المقاصد ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
الإعلان العربي المتعلق بحق ومسؤولية منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية	يهدف إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	المقاصد ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان	تهدف إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء حول ثقافة حقوق الإنسان.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة.	المقاصد ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار (2015-2024)	يهدف إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء لمحو الأمية وتعليم الكبار.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الهدف 4
استراتيجية النهوض باللغة العربية	تهدف إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء للنهوض باللغة العربية.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الهدف 4

العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني (2016-2026)	تهدف إلى تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة	الأهداف ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
خطة عمل اللجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة TCCM (2020-2023)	تهدف إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على تقوية التعاون بينهما فيما يتعلق بإدارة الهجرة، وتعزيز وحماية حقوق المهاجرين، وتقديم المشورة السليمة للدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالهجرة بما يتفق مع المعاهدات الإقليمية والدولية.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** الاتحاد الأفريقي	الأهداف ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
خطة عمل عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP	تهدف عملية التشاور الإقليمية إلى إيجاد فضاء عربي لمناقشة قضايا الهجرة الدولية، ومساعدة الحكومات على المشاركة برؤى موحدة في الفعاليات العالمية المرتبطة بالهجرة.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية	الأهداف ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
خطة العمل بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020-2021)	في إطار تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة والمفوضية والسامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على هامش الدورة 72 للجمعية العامة للام المتحدة في أيلول/سبتمبر 2017.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	الأهداف ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
خطة عمل مجموعة العمل حول الهجرة الدولية بين المفوضية الأوروبية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2021)	تأتي خطة عمل المجموعة في إطار الحوار الاستراتيجي بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وفي إطار تنفيذ أنشطة برنامج الحوار 2 الذي يهدف إلى تعزيز التعاون والحوار بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي لعام 2021.	**الوكالة الرائدة:** جامعة الدول العربية **الشركاء:** المفوضية الأوربية	الأهداف ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية
خطة عمل الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية (2021)	يهدف الائتلاف إلى تنسيق التعاون وتوحيد الجهود والحرص على عدم ازدواجية العمل في مجال الهجرة بين الجهات المعنية في المنطقة العربية.	**الوكالات الرائدة:** جامعة الدول العربية الإسكوا منظمة الهجرة الدولية منظمة العمل الدولية **الشركاء:** 17 وكالة من وكالات الأمم المتحدة	الأهداف ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية

المصدر: جامعة الدول العربية.

ملاحظة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات (الصف الرابع) هو إطار التعاون المعتمد في هذا التقرير.

بدأت هذه الأطر الإقليمية في جميع أنحاء المنطقة، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتعميم خطة عام 2030 في السياقات الوطنية. وقد تحقق ذلك بشكل أساسي من خلال حملات التوعية العامة، وإشراك ذوي الصلة المعنيين المتعددين، والمشاورات؛ وتحديد/تحليل أهداف التنمية المستدامة، وإدماج أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في الخطط الوطنية و/أو دون الوطنية. فوفقاً للمدخلات الواردة من خلال الدراسة الاستقصائية التقييمية في مطلع عام 2020، ركزت نسبة 81 في المائة من فرق الأمم المتحدة القطرية جهودها على تسريع العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى إعطاء الأولوية لهدف أو مجموعة أهداف وتحديد الميزانيات وتكييفها حسب السياق المحلي في حين أن 56 في المائة من فرق الأمم المتحدة القطرية طلبت دعماً إضافياً لتسريع أهداف التنمية المستدامة في إطار ركيزة دعم سياسات أهداف التنمية المستدامة[3]. وقد بدأت 88 في المائة من فرق الأمم المتحدة القطرية باستخدام البيانات والرصد والإبلاغ لدعم تنفيذ نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات لأهداف التنمية المستدامة، فطلبت نسبة 65.2 في المائة منها الدعم[4]. وبشكل عام، استخدمت فرق الأمم المتحدة القطرية نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات لتوفير استجابة تعاونية لتجميع البيانات والموارد والأدوات والشراكات والقدرات في المنظومة كلها، من أجل وضع إطار لمنتجات وخدمات السياسات بهدف دعم تنفيذ خطة عام 2030 في سياق قطري محدد. والجدير بالذكر أنّ نهج التعميم والتسريع ودعم السياسات، الذي اعتمدته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2015، يهدف إلى دعم نهج مشترك نحو: (أ) تعميم الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة؛ (ب) تعزيز عمليات التحليل لإرشاد سياسات محركات واختناقات أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري؛ (ج) دعم إصلاحات السياسات من خلال توفير الخبرة الفنية للدول الأعضاء[5].

2. الشراكات الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة

إن الأطر الرئيسية للتنسيق الوطني في الدول المشمولة بهذا التقرير هي التي تقودها الدول الأعضاء. وإلى جانب هذه الآليات، تبرز مجموعة من أطر الشراكة الأخرى التي تركز على دعم الاستجابات الإنسانية المعززة أو التنمية الاجتماعية الاقتصادية، من بين أطر أخرى[6]. فضلاً عن ذلك، تبرز أطر تعاون متعددة مع وكالات الأمم المتحدة، تشترك في قيادتها وزارات التخطيط، في جميع الدول المعنية وفي وكالات محددة في الأمم المتحدة. ففي العراق مثلاً، بدأ إنشاء منصة افتراضية ومادية بشأن أهداف التنمية المستدامة، لدعم رصد التقدم المحرز على مسار أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها[7]. أما في الصومال فتمّ تحديث هيكل المساعدة الإنسانية في عام 2020 لتعزيز منتدى الشراكة من أجل الصومال. ويشكل هذا الجهد القوة الدافعة لتحسين تنسيق المساعدة الإنسانية، ويوفر منتدى للتنسيق الرفيع المستوى والحوار بشأن السياسات والإصلاح[8].

أ. أطر التنسيق الوطني بشأن أهداف التنمية المستدامة: الهيكل والتنسيق

حتى الآن، قامت معظم الدول المتأثرة بنزاعات في المنطقة بتكييف الآليات المؤسسية وآليات التنسيق الموجودة أصلاً، أو أنشأت آليات جديدة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتم تنفيذ هذه الأهداف بشكل أساسي من خلال إطار مؤسسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يدعمه إنشاء هيكل تنسيق يتخذ شكل لجنة رفيعة المستوى. وقد كان هيكل هذه اللجان في جميع الدول متشابهاً إلى حد بعيد، فكانت اللجنة تندرج تحت قيادة وزارة التخطيط أو مجلس الوزراء، وتكون ممثلة من قبل جميع الوزارات المعنية. أما صنع القرارات بشأن تحديد الأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ورصد البيانات وتنفيذها، فقد تركز في اللجنة الرفيعة المستوى، التي تكون عادة مفوّضة للإشراف على عمل اللجان الفنية القطاعية أو المواضيعية. وهذه اللجان إما أن تتشكل حول أهداف تنمية مستدامة محددة تُعتبر أولويات للدول المعنية، وإما حول الركائز الخمس أو المجالات المواضيعية الرئيسية كما تحددها الدول الأعضاء. وقد عملت جميع الدول المشمولة بالتقرير من أجل تنفيذ نهج شامل للحكومة بأكملها، لتعزيز التنسيق بشأن أهداف التنمية المستدامة، وضمان إشراك ذوي الصلة الحكوميين المعنيين في المواضيع والقضايا المتداخلة.

وفي الدول التي تشهد نزاعات، أجريت مشاورات أولية مع كيانات غير حكومية، لكن المشاورات الواسعة النطاق وعمليات إشراك الكيانات غير الحكومية بقيت محدودة. أما في الدول المتأثرة بنزاعات فكان لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تمثيل رسمي في اللجان رفيعة المستوى. ففي الأردن، بادر اتحاد من منظمات المجتمع المدني بالطلب أن يكون ممثلاً في اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة. وفي لبنان، بادرت الحكومة بإشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال ممثلين عنهم في اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

ويبيّن الجدول 11 آليات التنسيق الوطني الرئيسية التي تقودها الدول الأعضاء، المعنية برصد وتنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الثمانية.

ب. لمحة عن آليات التنسيق الوطني

1. العراق

في العراق، نفذت الحكومة سلسلة من آليات تنسيق الشراكة من أجل تحفيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ إطلاق خطة عام 2030.[9] وكما ورد سابقاً، اضطلعت وزارة التخطيط بدور محوري في التنسيق والرصد وإعداد التقارير في مجال أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تمّ تشكيل لجنة وطنية للتنمية المستدامة من أجل تعزيز جهود التنسيق الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويرأس وزير التخطيط اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي تضم 21 ممثلاً عن جميع الوزارات

المعنية، ويتمثل دورها في رصد أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقرير وطني عن التقدم المحرز من خلال اللجان الفنية المتخصصة (الشكل 22). والجدير بالذكر أن كل فريق عمل يعنى بمجموعة محددة من الأهداف. وترفع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة تقاريرها إلى لجنة الرصد التي يرأسها وزير التخطيط. وهذه اللجنة تضم ممثلين عن الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وخبراء من الجامعات. ويتمثل دور اللجنة في توجيه البرامج والسياسات لتحقيق الأهداف.

وتكون هذه اللجان مفوضة لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة على مستوى المحافظات، ولرفع تقارير عن آخر المستجدات من المستوى المحلي إلى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. وقد أدت هذه الترتيبات إلى تعزيز التنسيق مع مختلف المحافظات في العراق، وفي الوقت نفسه إلى دعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها على نحو لا مركزي.

تكون لجان التنمية المستدامة في كل محافظة برئاسة محافظ كل محافظة ومعاون المحافظ للشؤون الفنية كنائب له، مرتبطة باللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. وتشتمل عضوية اللجان على مستوى المحافظات على:

- مدير البيئة في المحافظة
- ممثل عن وزارة الزراعة
- ممثل عن وزارة الموارد المائية
- ممثل عن وزارة الدولةيات والأشغال العامة
- مديرية التخطيط في المحافظة، التابعة لوزارة التخطيط
- رئيس الجامعة الأساسية في المحافظة
- ممثلين عن القطاع الخاص
- ممثلين عن المجتمع المدني
- مقرر اللجنة وأمين سرها

وتندرج تحت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ثمانية فرق عمل فنية تركز على مواضيع محددة، وتعنى بأهداف محددة أو بأهداف متداخلة من أهداف التنمية المستدامة. وتتجمع اللجان الفنية وفقاً للمجالات المواضيعية وأهداف التنمية المستدامة. وتكون هذه اللجان مسؤولة أمام اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

ملاحظات رئيسية: تواجه اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في العراق بضع عوائق. العائق الأول هو التحديات في إدماج هياكل وخطط شاملة تضم إقليم كردستان. فعلى الرغم من تمثيل إقليم كردستان في اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ما زالت هذه التحديات طاغية. بالإضافة إلى ذلك، اعتُبر إدماج النازحين داخلياً بشكل مناسب في إطار التنسيق بشأن أهداف التنمية المستدامة تحدياً رئيسياً بسبب عدم توفر البيانات وغياب إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين في مناطق النزاع.

2. الأردن

في الأردن[10]، تتولى اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي قيادة جهود تنسيق أهداف التنمية المستدامة.[11] وقد أنشئت اللجنة في عام 2002، عقب الإعلان عن الأهداف الإنمائية للألفية، ثمّ خضعت لإصلاحات في عامي 2005 و2012 بهدف تنسيق جميع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضم اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة 30 عضواً، وقد تمّ توسيع العضوية فيها في آذار/مارس 2017، عقب إطلاق خطة عام 2030، كي تشمل مشاركة المجتمع المدني وتعزز الشراكة والتنسيق، لتضم 5 مقاعد إضافية. وساعد توسيع العضوية في مواءمة هيكل اللجنة مع مجموعة أوسع من الأهداف الواردة في خطة عام 2030، مؤكداً بذلك دور المجتمع المدني في وضع السياسات والبرمجة، وضامناً جعل واضعي السياسات على المستوى المركزي أقرب من الفئات السكانية الضعيفة الرئيسية. فوفقاً لخارطة طريق تمّ تبنيها على المستوى الوطني في الأردن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تهدف الحكومة إلى تجربة إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة عمل تستهدف مدينتين، على أن تمتد إلى مناطق ومدن أخرى.

الشكل 22. الإطار المؤسسي في العراق لتنسيق عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

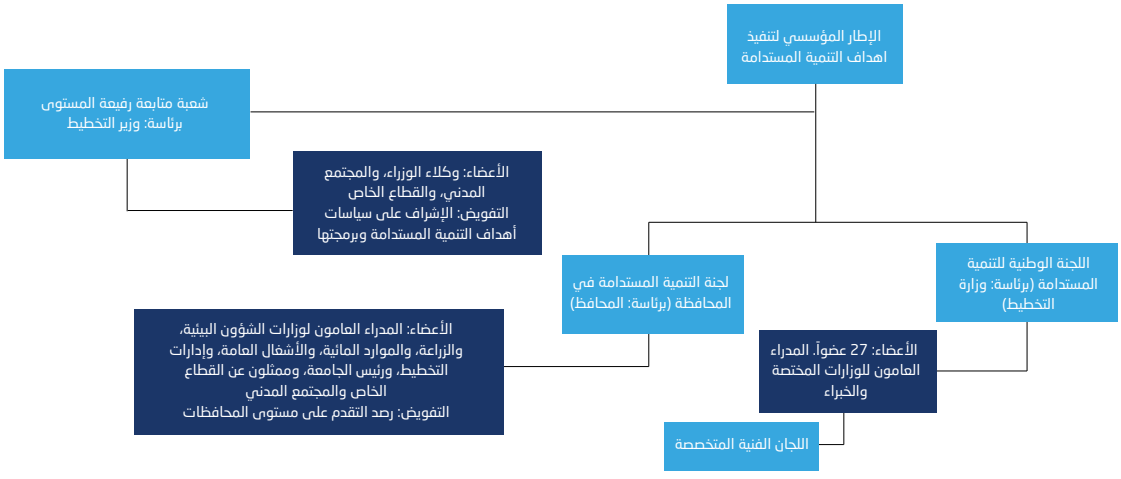

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

الجدول 11. لمحة عامة عن آليات التنسيق الوطني بشأن أهداف التنمية المستدامة

الدولة	اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة	الوضع	الوكالات الرائدة
الأردن	X	ناشطة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السودان	X	سيتم تفعيلها	وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي
الصومال	X	سيتم تفعيلها	وزارة التخطيط ووزارة الخارجية
العراق	X	ناشطة	وزارة التخطيط
لبنان	X	ناشطة	مجلس الوزراء ووزارة التخطيط
ليبيا	X	ناشطة	وزارة التخطيط
	X	سيتم تفعيلها	وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المصدر: المشاورات الإلكترونية مع ذوي الصلة المعنيين الوطنيين.

ملاحظة: أظهرت المدخلات الواردة من ممثلي ذوي الصلة المتعددين خلال 33 مشاورة إلكترونية أُجريت بين حزيران/يونيو 2020 وآب/أغسطس 2020 أن لجاناً متعددة قد تأثرت بحالة النزاع وبتفشي جائحة كوفيد-19 مؤخراً. سيتضمن القسم الثالث عرضاً لمناقشة معمقة بشأن تأثير النزاع على آليات التنسيق.

الشكل 23. اللجان الفنية وأهداف التنمية المستدامة المعنية، العراق

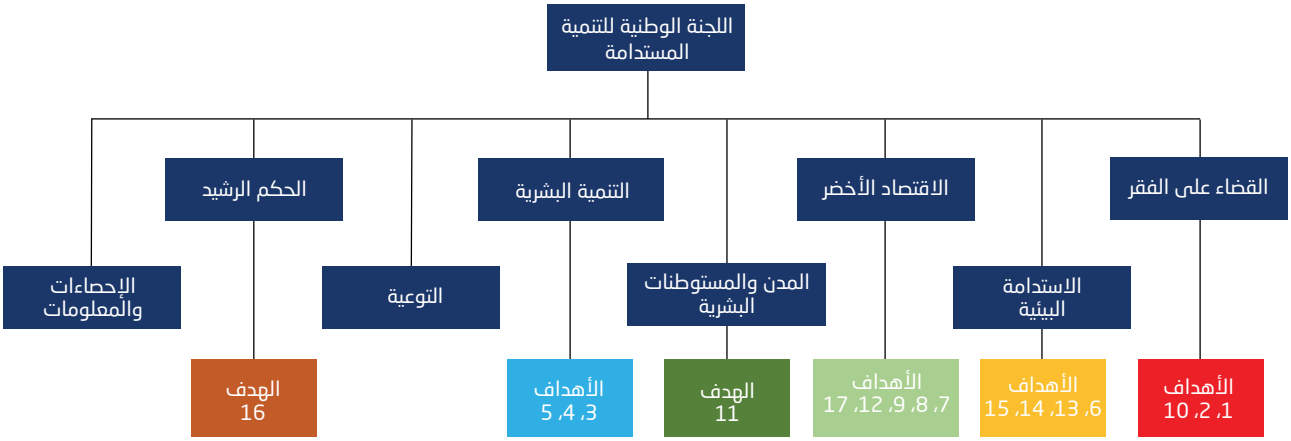

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العراق.

وقد أنشئ هيكل للتنسيق مهمته دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والإشراف على عمل الأطر المؤسسية التي تمّ تطويرها. وتقوم لجنة توجيهية عليا بالإشراف على عمل اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة. أما أنشطة اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة فتنفذها فرق عمل فنية تغطي مجالات رئيسية وتعمل عن كثب مع اللجنة التنسيقية التي تؤدي دور حلقة الوصل مع اللجنة الوطنية العليا. وتضم اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة 25 ممثلاً عن جميع الوزارات وخمسة ممثلين عن المجتمع المدني.

ملاحظات رئيسية: في حين كانت اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة تعمل على إدماج أهداف التنمية المستدامة بشكل مناسب في الخطط الوطنية وعلى تعزيز ملكية أهداف التنمية المستدامة، واجهت هذه الجهود عراقيل بسبب عدد من العوامل منذ عام 2017، أدت إلى تأخير التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بعد إحراز تقدم ملحوظ قبل عام 2017. وقد تأثر الأردن أيضاً بالحرب في الجمهورية العربية السورية، لأنّه استضاف الكثير من اللاجئين الذين فروا من النزاع. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم بعد تحديد تأثير جائحة كوفيد-19، إلا أنها قد تؤثر أيضاً على الوفاء بالالتزامات الاجتماعية التي تعهدت بها الحكومة الأردنية. وكما ورد سابقاً، تبقى أطر الطوارئ والتنمية أقل ترابطاً من حيث الجهات الفاعلة والبرامج والخطط. فضلاً عن ذلك، لم تستخدم الاستجابة لاحتياجات الفئات الضعيفة في الأردن خطةَ عام 2030 بشكل كامل كوسيلة لمعالجة الفوارق الاجتماعية الاقتصادية[12].

3. لبنان

بذلت الحكومة اللبنانية[13] جهوداً لتنسيق أنشطة أهداف التنمية المستدامة في حزيران/يونيو 2017، فأصدر مجلس الوزراء القرار رقم 69/2017 الذي أجاز تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.[14] وقد جاء إنشاء اللجنة، برئاسة رئيس الوزراء، بهدف:

- تنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن البرامج والخطط الوطنية للتنمية المستدامة.
- المساهمة في نشر التوعية حول أهداف التنمية المستدامة.
- تطوير قاعدة بيانات وطنية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- المساهمة في إعداد التقرير الوطني الطوعي حول سير العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تضطلع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة بقيادة آلية التنسيق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في لبنان وتضع السياسات المتعلقة بهذه الأهداف. وتنقسم اللجنة إلى أربع مجموعات عمل تتبع الركائز الخمس في خطة عام 2030 لتنسيق دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن مختلف خطط العمل للوزارات والإدارات الرسمية. وتكون اللجنة برئاسة رئيس الوزراء وتضم 54 عضواً، هم المدراء العامون في الوزارات والادارات الرسمية (أي وكلاء الوزارات) الذين يمثلون جميع الوزارات في لبنان. وتضم اللجنة الوطنية رسمياً ممثلين عن القطاع الخاص من اتحاد غرف التجارة، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. كذلك، أنشئت لجنة برلمانية معنية بأهداف التنمية المستدامة من أجل رصد وتعزيز أهداف التنمية المستدامة في البرلمان، بما في ذلك تحديد التشريعات القائمة.

بالإضافة إلى ذلك، أنشئ موقع أهداف التنمية المستدامة - لبنان[15]، وعُقدت عدة ورشات عمل لتعزيز التوعية، وأُطلقت المشاركة الناشطة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الشكل 24. الإطار المؤسسي لأهداف التنمية المستدامة، الأردن

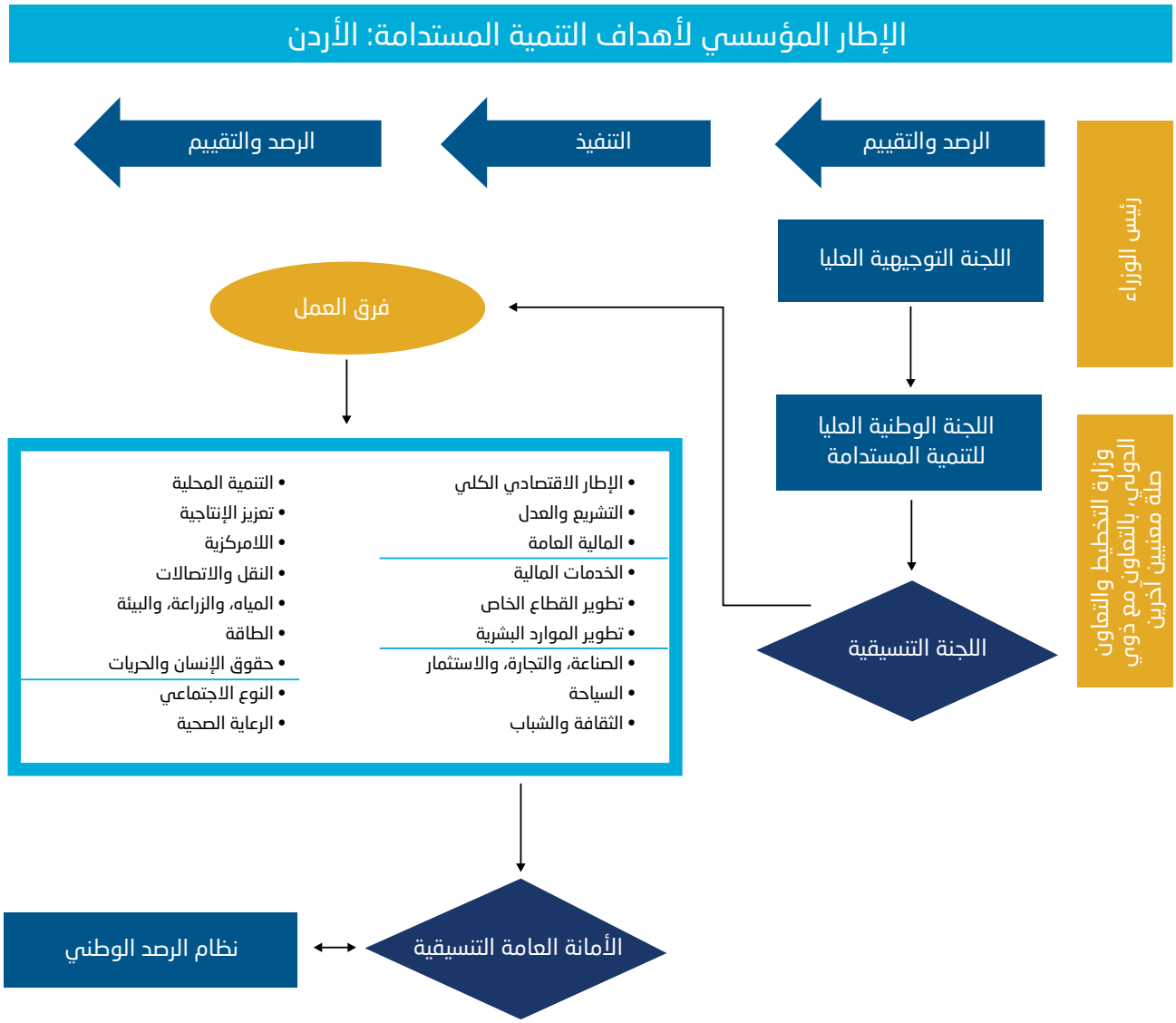

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي في الأردن، 2017، ص. 28.

ملاحظات رئيسية: كان لتغييرات مجالس الوزراء بسبب الاحتجاجات في الفترة 2019-2020 تأثير على عمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. فمع أن اللجنة ناشطة، شهدت اجتماعاتها وخططها الوطنية تأخيراً. وكان تجزؤ البيانات أحد القيود الرئيسية التي تواجهها اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. ولمعالجة هذا التحدي، شكلت اللجنة الفريق العامل المعني بإحصاءات التنمية المستدامة. وقد أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى زيادة التأخير في تعزيز التنسيق، كذلك، يستضيف لبنان الكثير من اللاجئين، وقد تأثر بالتشرذم في الاستجابة لاحتياجات المواطنين واللاجئين، وهذا ما حوّل الانتباه من إصلاح هياكل إدارة أهداف التنمية المستدامة إلى تلبية الاحتياجات الفورية.

4. ليبيا

كلفت ليبيا[16]، مثل جميع الدول الأخرى، وزارة التخطيط برصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبتنفيذ إطار مؤسسي لتنسيق السياسات والإجراءات بين جميع ذوي الصلة المعنيين من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، أنشئت لجنة وطنية للتنمية المستدامة (لجنة التنمية المستدامة) تتألف من ممثلين عن جميع الوزارات، إلى جانب ممثلين عن مصلحة الإحصاء والتعداد. وتتولى اللجنة مهمة ترسيخ أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية وخطط التنمية، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، إلى جانب ضمان الرصد الفعال لأهداف التنمية المستدامة بعد دمجها[17]. وتسعى الحكومة الليبية إلى تعزيز دور اللجنة من خلال تحويل قيادة اللجنة إلى مكتب رئيس الوزراء. وقد أطلقت اللجنة المنتدى الليبي للتنمية المستدامة الذي ضم فريقاً استشارياً من المنسقين يشمل: الأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب والأطفال، والنساء، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والدولةيات المحلية، والقطاع العام. ويعرض الشكل 26 الإطار المؤسسي الرئيسي لرصد أهداف التنمية المستدامة[18].

ملاحظات رئيسية: قامت الحكومة الليبية بنشر تقريرها الاستعراضي الوطني الطوعي الأول في عام 2020، فعملت على رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. مع ذلك، خلال المشاورات الإلكترونية، تمّ تسليط الضوء على أن اللجنة تواجه تحديات ضخمة تتعلق بالقدرات نتيجة سنوات من النزاع، وهذا ما أثر على القدرات، والتمويل، والهياكل، والخطط الوطنية[19].

5. الصومال

كما هو مبين في الفصل 3، فإن خطة التنمية الوطنية التاسعة (2020-2024) هي الإطار الوطني الرئيسي بشأن أهداف التنمية المستدامة في الصومال. وحتى وقت صياغة هذا التقرير، واستناداً إلى المشاورات الإلكترونية مع ممثلين عن ذوي الصلة المعنيين المتعددين، لم يكن قد تمّ تفعيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، مع العلم أنها كانت قد تشكلت في مطلع عام 2020 بهدف التنسيق بين مختلف الوزارات والمنظمات الدولية.

ملاحظات رئيسية: بسبب تفشي جائحة كوفيد-19، توقفت عمليات اللجنة. أما خطة التنمية الوطنية التاسعة فتشتمل على 5 ركائز محورية مثل السياسات الدامجة، والأمن، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية. ولكل من الركائز مجموعة عمل فنية تعمل على مجال مواضيعي واحد. ويقدم القسم الثالث تحليلاً معمقاً عن تأثير النزاع على الحفاظ على آليات التنسيق.

6. السودان[20]

اعتباراً من عام 2016، وُضع هيكل مؤسسي ينعكس في البرنامج الوطني للتنمية المستدامة 2016-2030 للإشراف على تنفيذ خطة عام 2030. وكانت حكومة السودان السابقة قد أنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بأهداف التنمية المستدامة في عام 2017، بغية تنسيق الجهود الرامية إلى تحديد أولويات

الشكل 25. اللجان الفنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، لبنان

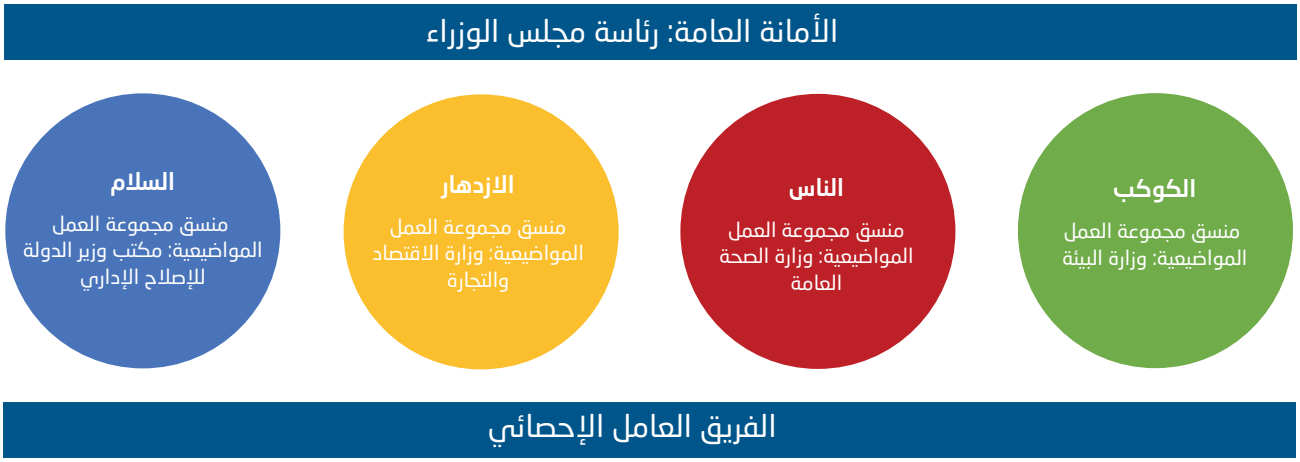

المصدر: الاستعراض الوطني الطوعي في لبنان، 2018، ص. 15.

أهداف التنمية المستدامة وتوطينها، فضلاً عن تحديد المؤشرات وآلية الرصد.[21] وفي عام 2019، وبعد إنشاء الحكومة الجديدة، تمّ تكليف وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بالإشراف على تنفيذ خطة عام 2030. وقد تمّ دمج التنسيق المتعلق بأهداف التنمية المستدامة في هيئة واحدة تابعة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة. وتعمل آلية التنسيق بشأن أهداف التنمية المستدامة في السودان على النحو التالي: تكون اللجنة الوطنية برئاسة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وتكون مسؤولة أمام رئيس الوزراء. وتشرف اللجنة الوطنية على لجنة فنية يرأسها وكيل وزير التخطيط ويمثلها وكلاء الوزراء من جميع الوزارات المعنية ومحافظو المحافظات وعددها 18. وتتلقى اللجنة الفنية الدعم من موظفين مبتدئون يتولون التنسيق. وهي تستضيف منصة تضم مجلساً تنفيذياً يتألف من 6 أشخاص ويمثل 70 منظمة من منظمات المجتمع المدني، والشباب والنساء، وجمعية الأعمال السودانية. ويجتمع أعضاء اللجنة الفنية مرة كل 3 أشهر. وهي حالياً في مرحلة التخطيط.[22] وتعمل الحكومة الجديدة حالياً على وضع استراتيجية وطنية للتنمية من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية.[23]

ملاحظات رئيسية: بسبب التغييرات التي طرأت على مجلس الوزراء، والتي أدت إلى تكليفات جديدة، بما في ذلك تكليف خطة عام 2030 لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، فإن اللجنة ستخضع بعد لمزيد من التفعيل، بما في ذلك البناء على خطة التنمية الوطنية السابقة في السودان. وقد عكست المشاورات الإلكترونية مع ذوي الصلة المعنيين المتعددين الحاجة إلى بناء القدرات بشأن رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

7. اليمن[24]

قدمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مذكرة تفسيرية في شباط/فبراير 2018 الى مجلس الوزراء بخصوص استيعاب ودمج أهداف التنمية المستدامة 2030 ضمن خطط واستراتيجيات الحكومة ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

وتضمن مشروع القرار تكليف وزير التخطيط والتعاون الدولي بالإشراف على الفريق الوطني للتنمية المستدامة 2030، وتنسيق الجهود الوطنية وجهود شركاء التنمية لتنفيذ خطة عام 2030، وتكييفها بما يحقق الأولويات الوطنية. وبموجبه يتولى وزير التخطيط والتعاون الدولي تشكيل الفريق الوطني للتنمية المستدامة من الجهات ذات الصلة وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني لتنفيذ المهام التالية:

- تنسيق الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن البرامج والخطط الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنسيق الجهود لبناء القدرات الوطنية في مجال تعريف المؤشرات وطرق احتسابها وتكييفها بما يتناسب مع وضع الدولة، وتحسين القدرات في صياغة السياسات.
- تقديم الدعم الفني لبناء نظام للمراقبة والتقييم وإعداد تقارير دورية لرصد التقدم في مؤشرات التنمية المستدامة.
- متابعة تطوير النظام الاحصائي لضمان تدفق البيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد عملت الحكومة، ممثلةً بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، على تحديد المجالات ذات الأولوية في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بالتنمية البشرية.

ملاحظات رئيسية: كما هو مبين في الفصل 3، أثرت العوامل الهيكلية الرئيسية على التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 في اليمن، وينعكس ذلك في القدرات، وإمكانية الوصول، والتنسيق. فقد أدت الحالة الإنسانية المتردية في اليمن إلى تحويل الاهتمام من التقدم في تنفيذ خطة عام 2030 إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية. وسيتناول القسم التالي تأثير النزاع على التنسيق والشراكات في سياق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 26. الإطار المؤسسي لرصد أهداف التنمية المستدامة، ليبيا

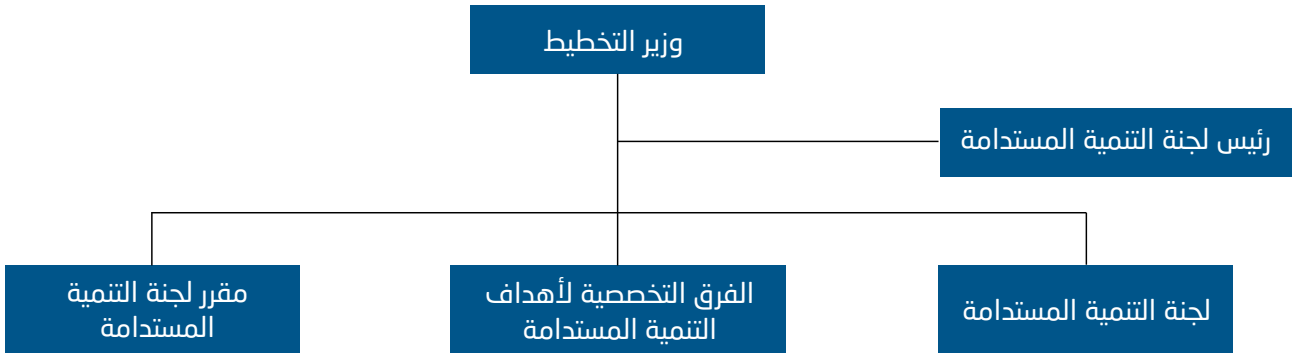

المصدر: التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول في ليبيا، 2020، ص. 12.

ج. تأثير النزاع على التنسيق الوطني والشراكات الوطنية

في جميع الدول المعنية، أثّرت النزاعات تأثيراً سلبياً على قدرة ذوي الصلة المعنيين المتعددين على تفعيل آليات التنسيق والشراكة من أجل النهوض بجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها. ففي بعض السياقات، أدى النزاع إلى غياب تام للأطر الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة، أو إلى عدم القدرة على تفعيل الأطر المتاحة. ويمكن تصنيف التحديات المتعلقة بالتنسيق والشراكات، كما تمّ تحديدها أثناء المشاورات الإلكترونية، على الشكل التالي:

- التحديات التي يواجهها توسيع جهود التنسيق بين المستويين المركزي والمحلي.
- العوائق المتعلقة بالتعاون المؤسسي.
- الأولويات المتنافسة التي تحول الانتباه بعيداً عن خطة عام 2030، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد-19.
- عدم توفر تنسيق كاف للبيانات.
- القيود التي يواجهها تعزيز مشاركة ذوي الصلة المعنيين المتعددين.

1. التحديات التي يواجهها توسيع جهود التنسيق بين المستويين المركزي والمحلي

لم تشمل المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة مناطق أخرى خارج المستوى المركزي. فعلى سبيل المثال، لم تعقد ندوات وحوارات وورشات عمل لتقديم الأهداف الـ17 وخطة عام 2030 إلا على المستوى المركزي... وعلى أرض الواقع، ما من جدول أعمال واضح بشأن الأهداف الـ17» (خبير تمت استشارته في حلقة حوار في إحدى الدول التي تشهد نزاعاً).

الدول التي تشهد نزاعات: لا يزال التشرذم بين المستويين المركزي والمحلي عائقاً كبيراً أمام فهم ورصد أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ أطر أهداف التنمية المستدامة في الدول التي تشهد نزاعات. وتبين المشاورات الإلكترونية مع ذوي الصلة المعنيين في الدول التي تشهد نزاعات درجة عالية من التباين في مستوى الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين المؤسسات على المستوى المركزي والمناطق الأخرى في الدولة نفسها. فعلى المستوى المحلي، أدى الافتقار إلى الوعي بأهداف التنمية المستدامة والسياسات الوطنية، فضلاً عن عدم المشاركة على المستوى المحلي في رصد أهداف التنمية المستدامة وجمع البيانات، إلى اعتبار أن أهداف التنمية المستدامة نظرية إلى حد كبير، وليس لها أهمية، أو آليات تنفيذ، أو تأثير على هذا المستوى المحلي. وهذا واضح بالنسبة إلى المؤسسات الحكومية دون الوطنية وكذلك بالنسبة إلى الجهات الفاعلة المحلية الأخرى مثل المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص.

وتكون القضايا المتعلقة بالتوطين أكثر حدة في أنظمة الحكم الاتحادية، حيث يمكن أن تكون العلاقة بين الحكومات المحلية والوطنية متوترة أو غير واضحة بعد فترات النزاع أو خلالها. وفي النظام الاتحادي أو الدول ذات المستوى العالي من الاستقلالية دون الوطنية، يمكن أن تلحق سنوات من النزاع ضرراً كبيراً بالعلاقة وبآليات التنسيق/التواصل بين الحكومة المحلية والحكومة الاتحادية/المركزية. ففي إحدى الحالات، وضعت الكيانات على مستوى الأقاليم هيكل سياسات مستقلاً إلى حد كبير عن جدول أعمال الحكومة الوطنية وأطرها. ويمكن أن ينجم ذلك عن أسباب جغرافية وسياساتية متعددة. فمن الناحية الجغرافية، تَمثل أحد القيود الرئيسية في إمكانية وصول الحكومات المعترف بها دولياً في الدول التي تشهد نزاعات إلى مناطق محددة، وفي التعاون مع الأقاليم خارج المستوى المركزي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى انعدام الأمن أو إلى ضعف المنصات اللازمة للتواصل بين الجهات الفاعلة في الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة في الحكومات المحلية. وهو لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً أمام تعزيز التنسيق بين مختلف السلطات. أما في ما يتعلق بوضع السياسات، فيمكن أن يعزى ذلك أيضاً إلى عدم إجراء مشاورات مبكرة قبل وضع أطر عمل مع الكيانات المحلية، وهذا ما يؤدي إلى استياء بين الحكومات المحلية والوطنية.

كذلك، إن عدم إمكانية الوصول يحد أيضاً من قدرة مؤسسات الحكومة المركزية على إرساء تواجد مستمر على المستوى المحلي، وهذا ما يمكن أن يعوق أيضاً تطوير شراكات فعالة. فعلى سبيل المثال، غالباً ما تواجه وكالات الأمم المتحدة تحديات بسبب عدم وجود تمثيل حكومي معترف به في بعض المناطق المحلية. وهذا ما يعرقل إمكانيات التعاون بشأن توطين أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. فتفعيل أطر أهداف التنمية المستدامة يتطلب إنشاء مسارات فعالة للتوطين، مع إقامة شراكات مع إحدى الآليات الرئيسية للقيام بذلك.

الدول في مرحلة ما بعد النزاع: كان التفاوت بين الهيئات المركزية والمحلية في فهم خطة عام 2030 والنهوض بها واضحاً أيضاً في أوضاع ما بعد النزاع، حيث يتم في كثير من الأحيان إعادة تأسيس العلاقة بين هياكل الحكم المحلي والحكومة الوطنية المركزية بعد انتهاء النزاع. ويمكن أن تؤثر الأدوار والتفويضات الجديدة تأثيراً سلبياً على وضع نهج شامل للحكومة بأكملها، فتقوض بالتالي توطين جهود أهداف التنمية المستدامة، وتخفض نسبة تنفيذ استجابة شاملة. ففي أوضاع ما بعد النزاع،

غالباً ما يكون إحلال السلام ناشئاً وهشاً. ففي حالات كثيرة، لا يكون السلام شاملاً بل إقليمياً، حيث لا تزال بعض أجزاء الدول تعاني من النزاعات الجارية. أما في المناطق التي تحقق فيها السلام، فغالباً ما يتم تحديد السلام على أنه غياب النزاع بدلاً من السلام الإيجابي المبني على أساس العدل للجميع. وأثناء المشاورات الإلكترونية، تمّ تسليط الضوء على استمرار وجود مظالم على المستويين الوطني والمحلي، تعيق التعاون الكافي والبناء، في الحالات التي لم تتحقق فيها عملية تسوية النزاعات بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، وكما هو الحال في الدول التي تشهد نزاعات، فإن واقع صعوبة إدماج بعض المناطق في خطط التنمية قد أعاق التعاون الشامل للعمل على تنفيذ خطة عام 2030[25].

الدول المتأثرة بنزاعات: لم يكن التحدي الذي واجهته الدول في هذه الفئة مرتبطاً بالضرورة بانعدام إمكانية الوصول إلى المجتمعات المحلية، بل كان يعزى بالأحرى إلى عدم تفعيل خطط التنمية الوطنية وعدم تقوية التعاون من أجل تعزيز التواصل مع أكثر الدول تعثراً على مسار التنمية. وظلت خطط التنمية الوطنية والمناقشات حول أهداف التنمية المستدامة محدودة على المستوى الرفيع مع نسبة أقل من التواصل مع المجتمعات المحلية[26]. ففي أحد السياقات، تمّ تسليط الضوء على أن المناقشات حول أهداف التنمية المستدامة في دولة معينة اقتصرت تماماً على الزاوية الأكاديمية مع انخفاض نسبة النجاح في المناصرة من أجل المزيد من الإدماج في السياسات الوطنية[27].

2. العوائق المتعلقة بالتعاون المؤسسي

«إن الهيكل الحكومي لا يتوافق مع أهداف التنمية المخطط لها. فقد كانت الهياكل من أنظمة سابقة، وهي لا تنطبق على السياق الحالي... ولم تتم إعادة تقييم الهياكل الحكومية والتنظيمية ولا القدرات البشرية استناداً إلى النزاع». (ممثل حكومي عن دولة تشهد نزاعاً).

لقد عُزيت عدة تحديات مؤسسية وتحديات متعلقة بالقدرات إلى عوامل تعوق تنسيق أهداف التنمية المستدامة في الدول ضمن فئات ومراحل النزاع الثلاث. غير أن نوع التحديات المؤسسية اختلف إلى حد كبير بين الدول في كل فئة من الفئات.

الدول التي تشهد نزاعات: كانت محدودية التعاون المؤسسي أو العوائق التي يواجهها مسألة شائعة على المستويين الوطني والمحلي بسبب التغييرات التي طرأت على الحكومات عقب الانتخابات التنفيذية والبرلمانية. وفي بعض السياقات، شهدت الدول تأخيرات مستمرة في الانتخابات، وهذا ما أثر على عمليات آليات التنسيق الوطني[28]. وقد أدت التغييرات المستمرة في جهات التنسيق إلى الافتقار إلى المعرفة المؤسسية. وهي تعرض للخطر اتساق الجهود المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وإلى جانب التحديات المتعلقة بالتغييرات والتبديلات في جهات التنسيق، تمّ تسليط الضوء في الفصل 3 على عائق أكبر، وهو العائق المرتبط بآليات الحوكمة القائمة في بعض الدول، التي رأى ذوو الصلة المعنيون أنها لا تتوافق تماماً مع الالتزامات التي تمّ التعهد بها للنهوض بخطة عام 2030، وتعوق بالتالي إقامة شراكات مناسبة بشأن أهداف التنمية المستدامة. كذلك، فإن الثغرات في القدرات، وهي ثغرات ناتجة عن النزاعات، قد أثرت تأثيراً إضافياً على الشراكات المؤسسية. ويرتبط ذلك بشكل خاص بأوجه القصور في القدرات، التي لم تتم إعادة تقييمها استناداً إلى النزاع، من أجل تحديد الثغرات وبناء القدرات اللازمة. ففي الدول التي تشهد نزاعات، تبرز الحاجة إلى معالجة الفجوات بين التخطيط والتنفيذ، لتحديد أوجه القصور في القدرات، التي يمكن أن تعوق عملية التنفيذ. ويمكن للشراكات الدولية أن تؤدي دوراً رئيسياً في معالجة هذه المسألة، مع الجهات الفاعلة من المجتمع الدولي[29]. على سبيل المثال، تعاونت الحكومة اليمنية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير تناول تأثير النزاع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة[30].

الدول في مرحلة ما بعد النزاع: في هذه الفئة، واجهت الدول عقبة تتعلق بالتفويضات المتداخلة أو بدمج الوزارات والإدارات والمديريات، وهذا ما أثر على استمرارية التعاون للنهوض بخطة عام 2030. فغالباً ما يمكن أن يؤدي التركيز على بناء المؤسسات في أوضاع ما بعد النزاع إلى انتشار المؤسسات على المستويين الوطني والمحلي على السواء. وفي ظل تنسيق محدود وشراكات ضعيفة، يمكن أن يكون لهذه المؤسسات تفويضات مربكة أو متداخلة أو متضاربة. وعندما يقترن ذلك بمنصات غير مناسبة للتنسيق، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الانقسام بين المستوى الوطني والمستوى المحلي. ويمكن أن تؤدي محاولة إدارة هذا النمو المفاجئ في المؤسسات أيضاً إلى إنشاء آليات تنسيق متعددة، قد تلقي عبئاً كبيراً على كاهل المعنيين وتستهلك موارد غير ضرورية. علاوة على ذلك، فإن الدول في مرحلة ما بعد النزاع قد فوضت أدواراً جديدة وكيانات جديدة للعمل على خطة عام 2030 في ظل الحاجة إلى تعزيز القدرات. وتمّ تسليط الضوء على ضرورة منح كيانات متعددة القدرة على العمل على رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة[31].

الدول المتأثرة بنزاعات: كانت التحديات المؤسسية التي تواجهها الدول المتأثرة بنزاع مجاور، تتعلق بالتغييرات في الحكومات في دولة واحدة[32] وبالحفاظ على التنسيق في الدولتين[33]. فبالنسبة إلى الحالة الأولى، تأثرت دولة بالتغييرات المستمرة في النظام وبتوقف بعض الوزارات عن العمل أو بدمج عدد قليل منها. وأدى ذلك إلى تفكيك العضوية في اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في الكيانات التي توقفت عن العمل. وفي الدولتين، أثرت الأحداث الإقليمية والأولويات المتنافسة على استدامة التنسيق بشأن أهداف التنمية المستدامة. وسيتوقف هذا الفصل مطولاً أكثر عند هذه المسألة في الأقسام اللاحقة.

3. الأولويات المتنافسة التي تحوّل الانتباه بعيداً عن خطة عام 2030، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد-19

تمّ تشكيل لجنة وطنية في مطلع عام 2020، إلا أنها غير ناشطة بسبب أزمة جائحة كوفيد-19 التي تفاقمت نتيجة النزاع القائم» (ممثل عن ذوي الصلة المعنيين المتعددين في دولة تشهد نزاعاً).

في الفئات الثلاث، تعطل التنسيق بشأن أهداف التنمية المستدامة بسبب مزيج من «الأولويات المتنافسة» والموارد المحدودة. فالملاحظة المشتركة في الفئات الثلاث تمثلت في أن الاحتياجات الإنسانية وظهور أزمات متعددة ومتزامنة في أغلب الأحيان، تحتل الأولوية لجهة الموارد والتركيز. وغالباً ما أعاق ذلك استخدام أهداف التنمية المستدامة كأداة لمعالجة مواطن الضعف ولتسريع الجهود الرامية إلى التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل. ففي هذه السياقات، تعمل الجهات الفاعلة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ في كثير من الأحيان بمعزل عن الجهات الفاعلة في مجال التنمية وبناء السلام، وهذا ما يعوق الشراكة القوية دعماً لخطة عام 2030، ويقوض إدماج أهداف التنمية المستدامة والتخطيط الأطول أجلاً في المساعدة الإنسانية. وقد فاقم هذا من التشرذم بين الجهات الفاعلة التي تعمل على الأولويات الإنمائية وغيرها من الجهات التي تركز على الأولويات الإنسانية، فزاد من اتساع الفجوة بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومجالَي التنمية والسلام.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم مسائل الأولويات المتنافسة. ففي الدول التي تشهد نزاعات، أثرت الجائحة على أنشطة آليات التنسيق الوطني بشأن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما آليات التنسيق التي تضم لجاناً وطنية حديثة الإنشاء، أو لجاناً وطنية من المتوقع أن يتم تفعيلها وأن تعمل على إصلاح تفويضاتها نتيجة الجائحة. وقد أسفرت أزمة كوفيد-19 عن مفاقمة مستويات الهشاشة والضعف الموجودة أصلاً، لأنه يمكنها أن تكون عاملاً مضاعِفاً للخطر بطرق متعددة. فكانت النتيجة انحراف الموارد عن البرمجة والأولويات الجارية الأخرى، وهذا ما قوض الجهود الرامية إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في جميع أوجه الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام. كذلك، زاد هذا من تعقيد آليات التنسيق بما أن دولاً كثيرة وضعت أطر استجابة محددة لتفشي جائحة كوفيد-19، وهي أطر تتداخل مع الأطر القائمة وتعقد إنشاء قنوات الشراكة والتمويل.

4. غياب التنسيق الكافي للبيانات

التحدي الرئيسي هو التنسيق. فبدون تنسيق بشأن إدارة البيانات وإنتاجها، من الصعب جداً تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما أن لكل مؤسسة مجموعات بيانات خاصة بها. ولحل هذه المسألة، أوصي بإنشاء فرق عمل خاصة بأهداف التنمية المستدامة، معنية بكل قطاع من قطاعات التنمية من أجل تنسيق أفضل». (ممثل حكومي عن جهاز وطني للإحصاء في دولة تشهد نزاعاً).

في الفئات الثلاث المشمولة، تمّ تكليف كيان وطني أو جهاز وطني للإحصاء بجمع ورصد البيانات، بما فيها البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وفي الدول التي فعّلت لجاناً وطنية معنية بأهداف التنمية المستدامة، كان الكيان الإحصائي ممثّلاً في اللجنة. كذلك، في جميع الدول المشمولة، كانت الدولة العضو تقود عملية رصد البيانات وإنتاجها، بدعم من وكالات الأمم المتحدة. وتتفاوت مشاركة ذوي الصلة المعنيين غير الحكوميين وغير التابعين لمنظومة الأمم المتحدة مثل منظمات المجتمع المدني والخبراء الآخرين. وفي الفئات الثلاث، لا تعترف الحكومة إلا بالإحصاءات الصادرة عن جهازها المركزي للإحصاء. بالتالي، يتم الاعتماد على البيانات والإحصاءات الوطنية حسب توفرها، وهذا ما يعوق عمليات الرصد الشاملة لأهداف التنمية المستدامة بسبب القيود المفروضة على إمكانية وصول بعض ممثلي الحكومات إلى مناطق أو مجتمعات محلية معينة متأثرة بنزاع.

في الدول التي تشهد نزاعات والدول في مرحلة ما بعد النزاع، يمكن تصنيف العقبات المتعلقة بتنسيق البيانات على النحو التالي:

أ. **التنسيق الذي تعوقه حالات النزاع:** يشكل تحدياً رئيسياً أمام الوصول إلى البيانات الجزئية، لأنه يتطلب إجراء تقييمات ودراسات ميدانية تتجاوز المؤشرات الكلية. وتحتاج مثل هذه الدراسات إلى جمع بيانات مجانية وغير مقيدة من الميدان، وهذا الجمع يتعرض للعرقلة بشكل منهجي في مناطق قليلة في الدول في بداية النزاعات.[34] فمن الناحية اللوجستية، هناك قيود على إمكانية الوصول بسبب ارتفاع مستويات انعدام الأمن أو عدم سيطرة الحكومة على أراضٍ معينة. كذلك، أدى النزاع إلى عرقلة إضافية لعمليات جمع البيانات، فحال دون تطوير بيانات الأساس، وجعل من المستحيل دفع الجهود قدماً نحو تحقيق مبدأ عدم إهمال أحد. ومن شأن الإحصاءات الأخيرة التي أصدرتها وكالات الأمم المتحدة أن تدعم مواجهة هذا التحدي، إلا أن بعض البيانات التي يتم إنتاجها لا تُعتبر رسمية من قبل وكالات الدولة، وهذه مسألة تتطلب تنسيقاً وثيقاً بين الهيئات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة[35].

ب. **القدرات وغياب الشراكات مع المنظمات الدولية:** تواجه منهجيات جمع البيانات المتعلقة بالأولويات المحددة أيضاً تحدياً آخر يتمثل في عدم وجود منهجيات رسمية لجمع البيانات على المستوى العالمي. وقد كان ذلك بمثابة عامل رئيسي أدى إلى عدم توفر بيانات دقيقة. فخلال المشاورات الإلكترونية، وفي عدد قليل من الدول، لم يكن قرار إجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية القادمة واضحاً بسبب مسائل تتعلق بالقدرات. وكان واضحاً أثناء عدة مشاورات

إلكترونية أن بناء القدرات شكّل أولوية بالنسبة إلى الكيانات الجديدة المكلفة بإنتاج ورصد البيانات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وقد حاولت بعض الدول معالجة المسألة من خلال عمليات غير رسمية لجمع البيانات، دعمتها شراكة بين الوزارات، والجهاز المركزي للإحصاء، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني.

ج. **تبادل المعارف:** اعتُبر تحدياً رئيسياً شاملاً. فبالإضافة إلى الثغرات في البيانات الناتجة عن الأمن والقدرات، تبرز ثغرة هائلة في التنسيق داخل الكيانات الحكومية وداخل كيانات الأمم المتحدة[36]. وقد أدى ذلك إلى تناقضات وتحديات في قابلية المقارنة واجهت ذوي الصلة المعنيين برصد البيانات. ففي بعض الدول، لا يكون بروتوكول الإبلاغ عن البيانات متطوراً بين الوكالات الحكومية. وقد تمّ تسليط الضوء على المعلومات والبيانات المحدودة التي تمّ تشاركها في الكثير من المشاورات الإلكترونية. وتبرز الحاجة إلى خلق التآزر في ما يتعلق بإنتاج البيانات من جانب الكيانات التي تمثل الدولة، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني. فقد أدى غياب التنسيق إلى عرقلة آليات الرصد والإبلاغ الفعالة، معيقاً بذلك القدرات على فهم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي حين كانت التحديات المتعلقة بالبيانات بارزة في فئتَي الدول في بداية النزاع والدول في مرحلة ما بعد النزاع، واجهت الدول المتأثرة بنزاعات أيضاً تحديات تتعلق برصد البيانات وإنتاجها، ولكن لأسباب مختلفة.

ففي الدول المتأثرة بنزاعات، يتداخل تحديان رئيسيان متعلقان بالبيانات مع التحديات التي تواجهها الدول في الفئتين الأخريين: غياب البيانات الحديثة والدقيقة، وأوجه القصور في التنسيق. ففي إحدى الدول، نجحت دائرة الإحصاءات في رصد 71 مؤشراً فقط من أصل 231 مؤشراً من مؤشرات الأداء المتعلقة بخطة عام 2030. وقد تمّ تسليط الضوء في الدولتين المتأثرتين بنزاعات على أن الكيانات الحكومية ربما كان لديها قواعد بيانات مختلفة لمناطق العمليات المختلفة[37]. ويطرح غياب البيانات الموحدة والدقيقة التي تغطي مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحديات أمام عملية رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. القيود التي يواجهها تعزيز مشاركة ذوي الصلة المعنيين المتعددين

إن اتحاد المنظمات غير الحكومية لدينا ليس عضواً في اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة... وقد تمّ إيلاء اهتمام محدود بإدراج عدد محدود جداً من المنظمات المحلية في خطة عام 2030... فكيانات حكومية كثيرة لا تنظر إلى منظمات المجتمع المدني كشركاء... إنها [خطة عام 2030] عملية تشاركية وينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني، وينبغي أن تتعاون الدول الأعضاء مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع الأطراف، للعمل بطريقة تشاركية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني». (خبير في دولة تشهد نزاعاً)

ما زال النزاع يترك تأثيراً سلبياً واضحاً على ذوي الصلة المعنيين المتعددين في دعمهم لخطة عام 2030. وقد ذُكر في المشاورات الإلكترونية مستويان من التشرذم أكثر من سواهما من المستويات. يتعلق المستوى الأول بمشاركة منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص في رصد وتنفيذ أنشطة أهداف التنمية المستدامة؛ أما المستوى الثاني فيتعلق بأوجه التآزر بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومجالَي التنمية والسلام.

وفي حالات قليلة، قام مجلس الوزراء أو وزارة الخارجية بقيادة عملية تنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد انعكس ذلك في عضوية لجان التنسيق الوطني التي تناولناها في القسم السابق. فقد تعاونت الهيئات الوطنية التي تمثل الدول الأعضاء تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تغطي التفويضات ذات الصلة. وفي حين أن جميع الوزارات المعنية تمثل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في بعض السياقات، هناك مجال أكبر لتعزيز التنسيق بين الوزارات.

الدول التي تشهد نزاعات والدول في مرحلة ما بعد النزاع: في الدولتين المتأثرتين بالنزاعات وفي أوضاع ما بعد النزاع، بيّنت البيانات مشاركةً محدودة لمنظمات المجتمع المدني المحلية والخبراء المحليين في المناقشات حول صياغة خطط وطنية تتضمن تحديد المجالات ذات الأولوية والثغرات في تنفيذ خطة عام 2030. فبوجه عام، كان يُنظر إلى دور منظمات المجتمع المدني المحلية والأوساط الأكاديمية المحلية والخبراء المحليين على أنّه يقتصر على المستوى الاستشاري. وترد في ما يلي النتائج المستخلصة من المشاورات الإلكترونية المتعلقة بمشاركة الشركاء المتعددين في الدول التي تشهد نزاعاً والدول في مرحلة ما بعد النزاع.

أ. **القطاع الخاص:** تبين أن التعاون مع القطاع الخاص محدود وغير فعال، وفي بعض الحالات، كان غائباً تماماً. وكان هذا هو الحال بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدولة المعنية، وإلى المؤسسات المتعددة الجنسيات في دول طرف ثالث. وقد عُزيَ ذلك إلى تأثير النزاع على القطاع الخاص، تأثير غالباً ما أدى إلى تضرر سلاسل القيمة، وإغلاق الأعمال التجارية والعمليات، وخروج سلاسل الأعمال التجارية الدولية الكبيرة بسبب انعدام الآفاق. وفي هذه الحالة، كانت المسألة مسألة بقاء القطاع الخاص في حالات النزاع، أكثر من كونها مسألة استبعاد من الشراكة. ولوحظ عموماً أن شركات القطاع الخاص (الوطنية) ليست من المساهمين الأقوياء في عملية تطوير أو رصد أهداف التنمية المستدامة. وقد

زاد هذا الأمر سوءاً بسبب الوضع الأمني. وما زالت معظم شركات القطاع الخاص تعمل في وضعية البقاء، وتكافح من أجل تسيير العمل وضمان الربح. وتمتد هذه المسألة على المستويين المحلي والمركزي على حد سواء، إلا أنها أكثر حدة في الأعمال التجارية على المستوى المحلي، التي تُستبعد أكثر عموماً من المناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وتُعتبر مشاريع أصغر حجماً[38].

ب. **المجتمع المدني:** يضطلع المجتمع المدني أيضاً بدور محدود نسبياً في الأطر الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في الدول التي تشهد نزاعات. وقد سلطت ملاحظات وكالات الأمم المتحدة الضوء على أن منظمات المجتمع المدني لديها القدرة على الاضطلاع بدور قوي في حالات الأزمات بسبب تواصلها مع المجتمعات المحلية[39]. أما المشاورات الإلكترونية فقد أشارت إلى أن منظمات المجتمع المدني تحتاج إلى بناء المزيد من القدرات لفهم وتنفيذ ورفع تقارير عن أهداف التنمية المستدامة. ولكن، ظهرت أنشطة في هذا الاتجاه، مثل تشكيل شبكة للتنمية المستدامة في دولتين تمّ تدريبها على أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات والمجالات ذات الصلة. أما في الدول في بداية النزاع فما زالت منظمات المجتمع المدني تُعتبر جهة فاعلة رئيسية على المستوى المحلي. ففي دولتين من هذه الفئة، بدأت شراكات جديدة مع منظمات المجتمع المدني أثناء تفشي جائحة كوفيد-19 لضمان تحسين التواصل مع الفئات الضعيفة. كذلك، كانت وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل التواصل الجديدة تعمل كمنصة غير رسمية تتواصل عبرها هذه المجموعات، وهي تمكّن الجهات العاملة بشكل رسمي أكثر في مجال أهداف التنمية المستدامة من فهم المطالب على نحو أفضل. بالتالي، يمكن الاستنتاج أن هذه المجموعات تتم استشارتها، لكنها ليست مشمولة أو مدمجة بالكامل.

ج. **الأوساط الأكاديمية:** اختلف دور الأوساط الأكاديمية بين الدول التي تشهد نزاعاً. ففي دولة منها، اضطلعت الأوساط الأكاديمية بدور رئيسي في الأبحاث والدراسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي توطينها. وعلى المستوى دون الوطني مثلاً، شاركت الأوساط الأكاديمية بفعالية مع اللجان المحلية المعنية بأهداف التنمية المستدامة من أجل إيجاد حلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني ودون الوطني. أما في سياقات أخرى فكانت مشاركة العلماء والخبراء الأكاديميين في الإطار الوطني لأهداف التنمية المستدامة أكثر خجلاً. وفي هذه السياقات، يمكن وصف التنسيق مع الأوساط الأكاديمية بأنه مخصص لأغراض معينة. وعلى غرار منظمات المجتمع المدني، تمت أيضاً استشارة الخبراء في صياغة خطط التنمية الوطنية. مع ذلك، لم يكن واضحاً من خلال المشاورات الإلكترونية ما إذا كان هذا القطاع يقوم بدور آخر، لا سيما في تحديد المسارات المحفزة في المرحلة التالية، ونقل النقاش الأكاديمي العالمي إلى الواقع المحلي.

د. **الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومجالَي التنمية والسلام:** على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الاتساق في الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، ما زالت أوجه التآزر والشراكات بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومجالَي التنمية والسلام محدودة في جميع الدول، إن لم تكن غائبة تماماً فيها. ففي الدول التي تشهد نزاعات مستمرة أو كامنة، يُنظر حتى الآن إلى أهداف التنمية المستدامة على أنها ترف بدلاً من أن تكون أداة لتحفيز الانتقال نحو السلام والتنمية المستدامة. وقد أدت هذه النظرة، إلى جانب الاحتياجات الإنسانية المستمرة وغير المتوقعة، إلى قيام الكثير من الكيانات ضمن علاقة الترابط هذه بمواصلة العمل بشكل انعزالي. وفي الدول التي تشهد نزاعات والدول في مرحلة ما بعد النزاع، أدت تداعيات النزاع والمستويات المتدنية للقدرة على الصمود في صفوف السكان المتضررين، إلى استجابات مخصصة مؤقتة تأتي كرد فعل، من دون إدراج رؤية منهجية أطول أجلاً. وفي هذه الأوضاع، تواصل الجهات الفاعلة في مجال السلام عملها بطريقة مستقلة إلى حد كبير، مع تداخل محدود في التفويضات يعوق تحقيق تفاعل أكثر تماسكاً. وقد بيّنت المشاورات الإلكترونية أيضاً أنه، نظراً إلى استمرار الأزمات حيث غالباً ما تتأرجح الدول بين الأزمة والتعافي المبكر، كثيراً ما يحدث تحوّل مستمر بين الأولويات الإنسانية والإنمائية، مع تركيز أقل على الأولويات الإنمائية لجهة منصات التمويل والمناقشات والتنسيق. ويؤدي هذا التحوّل بين الأولويات أيضاً إلى جهود محدودة لإدماج مبادرات التنمية في المساعدة الإنسانية وبرامج حالات الطوارئ. وكانت النظرة السائدة أن التنسيق بين الوكالات يضعف بسبب التمويل المستنفد والمنعزل في غالبية الأحيان، وبسبب التنافس على فرص التمويل المتاحة، والقيود التي تفرضها بعض وكالات التمويل على بعض المناطق الجغرافية أو المجالات المواضيعية، أو إعطاء الأولوية للتمويل في المجال الإنساني.

الدول المتأثرة بنزاعات

أ. **القطاع الخاص:** تعكس المشاورات الإلكترونية مع ذوي الصلة المعنيين في الدول المتأثرة بنزاعات عدم وجود مشاركة واضحة مع القطاع الخاص، على الرغم من وجود خطط واضحة لمتابعة مثل هذه المشاركة في المجالات المتعلقة بالتنمية البشرية.

ب. **المجتمع المدني:** على الرغم من بعض العقبات التي واجهت دفع خطة عام 2030 قدماً، في الدول المتأثرة بنزاع في الدول المجاورة، كانت منظمات المجتمع المدني ممثلة في اللجان الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة. وانطوى التمثيل على دعم الدول الأعضاء في عملية الاستعراض الوطني الطوعي وفي إصدار تقارير الظل. وقد اشتمل أيضاً على المشاركة في المناقشات المتعلقة بأولويات التنمية الوطنية.

ج. **الأوساط الأكاديمية:** في اللجان الوطنية للتنمية المستدامة في الدول المتأثرة بنزاعات، اضطلعت الأوساط الأكاديمية بدور تشاوري حسب حاجة ذوي الصلة المعنيين الوطنيين. ومع أن الأكاديميين لم يكونوا ممثلين تمثيلاً كاملاً في الأطر الوطنية، فقد ساهموا في خطط التنمية الوطنية.

د. **الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومجالَي التنمية والسلام:** يعزى ظهور النُّهج الانعزالية إلى الأولويات المتنافسة حول تلبية احتياجات السكان النازحين الذين تستضيفهم الدول. والجدير بالذكر أيضاً أن الاحتياجات الإنسانية لدى السكان المتضررين غالباً ما تكون مختلفة. وقد حوّل ذلك التركيز من التخطيط الطويل الأجل للتنمية المستدامة إلى توجيه الأموال نحو تعزيز البنى التحتية العامة لاستيعاب التدفقات الجديدة من السكان النازحين.

الإطار 14. التطورات الواعدة بشأن إشراك ذوي الصلة المعنيين في خطة عام 2030 في العراق

شبكة التنمية المستدامة 2030

تأسست شبكة التنمية المستدامة 2030 في نهاية عام 2018 بعد ورشتَي عمل للتوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة. وتضم الشبكة أكثر من ثلاثين منظمة تغطي جميع محافظات العراق، بما في ذلك المحافظات داخل إقليم كردستان. وتركز الشبكة على الأهداف 5، و16، و17. وقد شاركت الشبكة في صياغة التقرير الوطني الطوعي الأول، الذي دعا إلى تحقيق الهدف 16 من خلال تعميم استبيان على الناشطين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وأنتجت الشبكة دليلاً تدريبياً (يستهدف المدربين بشأن أهداف التنمية المستدامة)، وأصدرت أيضاً تقريراً يقيس الأداء الحكومي في ما يتعلق بجائحة كوفيد-19 بعنوان «نحو مستقبل أكثر استجابة واستدامة: العراق في ضوء جائحة فيروس كورونا». وتقوم الشبكة حالياً بصياغة وثيقة حول دور المرأة العراقية في ضوء خطة عام 2030، بمشاركة الكثير من الناشطين والوكالات الحكومية.

الإطار 15. التطورات الواعدة بشأن إشراك ذوي الصلة المعنيين في آليات التنسيق الوطني، الأردن ولبنان

الأردن

بناءً على طلب شبكات منظمات المجتمع المدني، قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن بتوسيع نطاق اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة لتشمل تحالفين كبيرين للمجتمع المدني في الأردن، وهما الائتلاف الوطني الأردني لأهداف التنمية المستدامة وهيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني (همم). وقد دعمت هذه الخطوة المزيد من المشاركة مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال أهداف التنمية المستدامة. وتضم اللجنة أيضاً أعضاء من القطاع الخاص.

وقد قدمت شبكتا منظمات المجتمع المدني الدعم للحكومة لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي الذي نتج عن خارطة طريق تشمل مشاورات مع 100 ممثل يغطون قطاعات متنوعة: الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، ونقابات العمال، والقطاع الخاص، والمجالس واللجان المحلية، والأوساط الأكاديمية، والأوساط العلمية.

وشمل الاستعراض الوطني الطوعي المناقشات مع مختلف القطاعات، ومساهمة منظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى دعم الحكومة الأردنية في صياغة التقرير الوطني الطوعي، دُعيَت منظمات المجتمع المدني للمشاركة في الوفد الوطني الذي يمثل الأردن في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك.

لبنان

إن منظمتين من منظمات المجتمع المدني ممثلتان في اللجنة الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة في لبنان: مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة ومؤسسة كاريتاس لبنان. ومن خلال عدة مشاورات، عملت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني لتحديد الأولويات والتحديات وإدراجها في خطط التنمية. وقد تشاورت مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة ومؤسسة كاريتاس لبنان مع أكثر من 300 ممثل عن منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء لبنان بشأن الاستعراض الوطني الطوعي. وهدفت هذه المشاورات إلى زيادة الوعي بشأن الاستعراض الوطني الطوعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة، وخطة عام 2030، وأهداف التنمية المستدامة. كذلك، تمّ تحديد منظمات المجتمع المدني الرئيسية التي تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل منطقة من خلال المراجعة المكتبية والعلاقات القائمة مع منظمات المجتمع المدني، والسلطات المحلية، والشركاء. فحُددت أكثر من 1,000 منظمة من منظمات المجتمع المدني، ودُعيَت إلى المشاركة في المشاورات الوطنية. وقد جرت المشاورات وجهاً لوجه من خلال ورشات عمل مع 300 منظمة من منظمات المجتمع المدني في عدة مناطق في لبنان. وكانت منظمات المجتمع المدني الـ 300 المختارة عينة تمثيلية عن المناطق والقطاعات ومناطق العمل والحجم. وساعدت المشاورات في تحديد أولويات وتحديات وتوصيات منظمات المجتمع المدني بشأن الركائز الخمس المحددة في أهداف التنمية المستدامة وهي: الكوكب، والناس، والازدهار، والسلام، والشراكة.

وقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في صياغة التقرير الوطني الطوعي. بالإضافة إلى ذلك، تشارك غرفة التجارة في اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، فتغطي منظور القطاع الخاص في اللجنة.

د. دور الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية

«إنهاء الصراع أولوية وعلى المنظمات الدولية أن تؤدي دوراً فيه. وفي مرحلة لاحقة، يحتاج اليمن إلى خطة خروج مناسبة نحو التنمية المستدامة بعد توقف المساعدات الإنسانية... وتبرز الحاجة إلى «إعادة إحياء التنسيق بين الحكومة والمنظمات الدولية» لضمان أن تكون الحكومة جزءاً من التخطيط الاستراتيجي للتنمية، ومن عمليتها، وتنفيذها». (ممثل عن ذوي الصلة المعنيين المتعددين في اليمن).

وفي حين أن الدول تتحمل المسؤولية الأولية في حماية سكانها وتعزيز السلام والتنمية المستدامين، فإن المجتمعات الدولية والإقليمية تتحمل مسؤولية رئيسية في مساعدة ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما هو مبين في الفصل 3، يبرز إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة كإحدى الأدوات الرئيسية لدعم قطاع الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام 2030[40]. وعلى الرغم من أن أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة تكون بقيادة الأمم المتحدة، فهي تهدف إلى أن تكون ملكيتها وطنية وراسخة في أطر قائمة، مثل خطط التنمية الوطنية[41]. فإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة يعتمد أداة تحليل أهداف التنمية المستدامة، التي تستدعي ملكية هذه الأهداف على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني، ودون الوطني، والريفي، والحضري. وهو يهدف أيضاً إلى دعم ذوي الصلة المعنيين في التزامهم بعدم إهمال أحد، وذلك من خلال تعزيز البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ودعم المسارات الاقتصادية التحويلية، وتشجيع مشاركة ذوي الصلة المعنيين المتعددين[42]. وفي هذا السياق، يساعد التقييم القطري المشترك، باعتباره آلية إبلاغ رئيسية لإطار الأمم المتحدة المذكور، ذوي الصلة المعنيين على مناقشة التحديات الإنمائية الوطنية والنُهَج المشتركة في بداية دورة التمويل مع ذوي الصلة المعنيين الرئيسيين الوطنيين والدوليين[43].

وخلال المشاورات الإلكترونية، كان من الواضح أن الروابط بين إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط التنمية الوطنية من جهة، وخطط الاستجابة الإنسانية من جهة أخرى، ما زالت غائبة إلى حد كبير. فبما أن خطط الاستجابة الإنسانية تركز على المجموعات الرئيسية للاستجابة في حالات الطوارئ، هناك روابط محدودة مع خطط التنمية الوطنية في الدول التي تشهد نزاعات أو الدول المتأثرة بنزاعات. فضلاً عن ذلك، مع تفشي جائحة كوفيد-19، ظهرت أطر جديدة، بما فيها إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19؛ وخطة الاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد-19؛ وخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وفي حين يدرك إطار خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، على سبيل المثال، أهمية خطة عام 2030 كأساس لاستجابته[44]، يبرز غياب الروابط الواضحة بين هذا الإطار والأطر الأخرى.

وتشير نتائج التقرير الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير تحديات عدة تتعلق بأطر التعاون الإقليمي. يتعلق التحدي الأول بالقنوات المحدودة لتشارك المعلومات حول الدور الذي تضطلع به كل وكالة داخل منظومة الأمم المتحدة. والجدير بالذكر أيضاً غياب أوجه التآزر بين أطر الاستجابة لحالات الطوارئ وأطر التنمية المستدامة. وكما هو مبين سابقاً في الفصل 3، فإن ذوي الصلة المعنيين في كل إطار من الأطر الإقليمية والوطنية بشأن التنمية المستدامة يعملون بطريق انعزالية مع أدنى قدر من الروابط بين مختلف الأطر لأن أهدافها، وعمليات رصد بياناتها، وخطط تمويلها، وعمليات تنفيذها منفصلة ومختلفة. ويعزى ذلك أيضاً إلى حقيقة أن الاستجابات الإنسانية مختلفة في كل سياق، وبالتالي لا ترتبط مباشرة بالتعافي المبكر و/أو التنمية المستدامة. وفي الأوضاع الأمنية المعقدة، لم يقتصر التأثير على عرقلة إمكانية الوصول بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في مجالَي التنمية والسلام وإلى ذوي الصلة المعنيين. فقد عرّضت هذه الأوضاع أيضاً الاستجابات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني على حد سواء للخطر[45].

وعلى الرغم من عدم وجود روابط وأهداف حالية بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام، كما هو مبين في تقرير إقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[46]، تظهر مجالات تداخل لجهة المبادئ والأهداف بين خطة عام 2030 والأطر الإقليمية الأخرى. فعلى سبيل المثال، إنّ خطة عام 2030 تتشارك مع الخطة الإقليمية للاجئين ومع خطط التنمية الوطنية، في المبادئ الرئيسية من زاوية القدرة على الصمود وتثبيت الأوضاع. وتشمل هذه المبادئ الملكية الوطنية، والترابط وعدم القابلية للتجزئة، والإدماج، وإعمال حقوق الإنسان، والشراكات بين ذوي الصلة المعنيين، والابتكار. وتتعزز المبادئ من خلال أطر المساءلة وأطر البيانات المصنفة المعززة. وتشكل الشراكات القسرية سبيلاً رئيسياً للمضي قدماً في سد الفجوة بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومجالَي التنمية والسلام ومعالجة الانعزالية الحالية في العمل داخل مجموعات العمل الثلاث وفي ما بينها.

وفي حين ظهرت بعض التطورات الناشئة ولكن الواعدة في إشراك جهات فاعلة متعددة في النهوض بخطة عام 2030، ما زالت الحاجة قائمة إلى جهود متسقة لتعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية في خطة عام 2030، بما في ذلك المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، لا سيما في الدول التي تشهد نزاعات.

وقد حدد ذوو الصلة المعنيون، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية معاً المجالات الرئيسية ونقاط الدخول التالية خلال المشاورات الإلكترونية. وسوف يدعم بناء الشراكات مع المجتمع الدولي والإقليمي المجالات التالية:

- **تحديد الأولويات:** تبادل التطورات الواعدة بشأن نهج رصد وتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة.

- **التوطين:** توطين أهداف التنمية المستدامة لضمان عدم إهمال أحد.
- **البيانات:** إدماج النازحين داخلياً في رصد أهداف التنمية المستدامة.
- **الشمولية:** دعم إنشاء نهج ذوي الصلة المعنيين لتعزيز البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والنهوض بخطة عام 2030 من خلال الجهود المتسقة.

ومن شأن استخدام نهج الأمان البشري للعمل في اتجاه مجالات التحسين التي حددها مختلف ذوي الصلة المعنيين، أن يدعم جهودهم الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تعظيم التأثير المباشر على الناس إلى الحد الأقصى، وضمان عدم إهمال أحد، لا سيما في صفوف الفئات السكانية الضعيفة. وسيوفر القسم الأخير من هذا الفصل نقاط دخول رئيسية لدعم التوصيات، بما في ذلك تسليط الضوء على التطورات الواعدة في تنفيذ هذه التوصيات.

هـ. سبل المضيّ قدماً

1. التعلم من التطورات الواعدة في مجال تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة

تعتبر عملية تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة من المجالات الرئيسية التي تستدعي إقامة شراكات قوية لتعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات. و إحدى السمات المشتركة بين الدول التي تطلعت إلى تحديد الأولويات تمثلت في استخدام نهج يركز على الناس أو نهج تشاركي لضمان أن يكون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تأثير إيجابي قوي على رفاه الناس. غير أن الوسائل والأدوات اللازمة لتطبيق هذا الإطار لم تحدَد في كثير من الأحيان. وقد أظهرت المشاورات الإلكترونية التي أجريت في الدول التي تشهد نزاعات، تشرذماً واضحاً في عملية تحديد الأولويات، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث تقوم كل وكالة بتحديد أولويات الأهداف وفقاً لتفويضها، مع روابط أقل مع عمليات تحديد الأولويات الوطنية، إذا كانت موجودة. ومن خلال المدخلات الواردة من ذوي الصلة المعنيين، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء، تمّ التشديد بشكل خاص على الهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة، لأنّهما محركان لتحقيق باقي الأهداف. وجرى تسليط الضوء على الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لذوي الصلة المعنيين في تحديد الأولويات التي تعمل كمحفزات والتي قد تدعم الانتقال من النزاع إلى التعافي والسلام «الإيجابي» المستدام، وفي اتباع خارطة طريق تؤدي إلى تحديد هذه الأولويات. فبإمكان المجتمع الدولي أن يدعم ذوي الصلة المعنيين في اعتماد نهج أكثر شمولاً يقوم على نهج الترابط الثلاثي الذي يعتبر التنمية البشرية جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030.

2. توطين أهداف التنمية المستدامة لضمان عدم إهمال أحد

> **الشمولية مهمة جداً في خطة عام 2030، وهي درس مستفاد رئيسي؛ فهي تدمج المجتمعات المحلية وتضمن مشاركتها». (ممثل حكومي في الصومال)**

أكدت المناقشات مع جهات فاعلة متعددة على ضرورة تجنب تكييف النماذج المقولبة التي قد لا تتناسب مع السياق المحلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستناداً إلى المناقشات حول عدم المساواة وغياب إمكانية الوصول إلى الموارد أو محدودية هذه الإمكانية في مناطق مختلفة، تمّت الإشارة إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يكون شاملاً في الدول التي تشهد نزاعات من دون إيلاء اهتمام لاحتياجات المجتمع المحلي. فعلى المستوى المحلي، تبرز الحاجة إلى اتخاذ تدبير مناسب لرصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها باستخدام الأدوات ذات الصلة وإشراك الجهات الفاعلة المحلية على أرض الواقع. ونظراً إلى أن هذا التقرير يهتم بنهج عالمي ولكنه إقليمي وسياقي، فإن تعزيز الصلات بين الجهود المركزية والمحلية أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق التقدم في خطة أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة المجتمعات المحلية، لا سيما المجتمعات المتأثرة بنزاعات، هي أمر أساسي لضمان أن تؤدي الجهود المبذولة على المستوى الوطني إلى التأثير المرجو على المستوى المحلي. فمن الضروري إشراك أشخاص من مختلف الأنواع الاجتماعية والأعمار، والأقليات، وذوي الإعاقة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توطين خطة أهداف التنمية المستدامة لتعزيز الشمولية على المستوى المحلي وإدماج الكيانات المحلية في العملية.

الإطار 16. التطورات الواعدة بشأن اعتماد الأمن البشري من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في مصر

المنطقة: محافظة المنيا، صعيد مصر

الوكالات الرائدة: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو (القيادة)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الخارجية، ومحافظة المنيا

الجهات المانحة: صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وحكومة اليابان

المدة: أربع سنوات (2013-2017)

الفئات المستهدفة: الحكومة الوطنية ودون الوطنية؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والمجتمعات المحلية بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والعائدون. عاد هذا البرنامج بالفائدة على نحو 170,000 رجل وامرأة وطفل، وعزز بصورة غير مباشرة أمن المجتمع الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الأعمال التجارية المحلية والمؤسسات الحكومية. وساهمت البرامج في تنشيط عناصر مختارة من الاقتصاد المحلي، وتحسين البنية التحتية، والإسكان، وتوفير الخدمات، فضلاً عن التمكين الاجتماعي الاقتصادي.

النتائج الرئيسية: شجع نهج الأمن البشري على إيجاد إطار مبتكر لمعالجة التهديدات المتفاقمة التي يواجهها سكان المنيا في صعيد مصر، بما يحقق النتائج التالية:

أ. أهداف التنمية المستدامة التي تحققت

- **الهدف 1.** من خلال استهداف فقراء الريف ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر المستمر، تمكن البرنامج من إرساء نظام حماية اجتماعية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً.
- **الهدف 2.** معالجة ارتفاع معدلات سوء التغذية من خلال تحسين الممارسات الزراعية، لا سيما تربية الحيوانات.
- **الهدف 3.** زيادة الوعي حول التهاب الكبد C، فضلاً عن حالات صحية أخرى، خصوصاً تلك التي تصيب الأطفال.
- **الهدف 5.** النهوض بالمساواة بين الجنسين عبر تمكين النساء اللواتي جرى حشد جهودهن من خلال مشروع الإقراض والادخار وشبكات العمل الأخرى.
- **الهدف 6.** تحسين المياه النظيفة والصرف الصحي من خلال تقديم المساعدة الفنية مثل نظم الترشيح، فضلاً عن زيادة الوعي حول الصرف الصحي المحسّن في المنزل، وحول إدارة الصحة الإنجابية لتعزيز تمكين المرأة.
- **الهدف 7.** تعزيز استخدام وحدات الغاز الحيوي وبالتالي زيادة توفر الطاقة المتجددة بكلفة ميسورة.
- **الهدف 8.** من خلال تحسين قابلية توظيف المستفيدين وقدراتهم، لا سيما العائدون منهم، تمكن البرنامج من تعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي. وتساهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية أيضاً في هذا النمو.
- **الهدف 17.** عُزي نجاح البرنامج في جزء كبير منه إلى الشراكات بين الكيانات العامة والخاصة التي سمحت بتكرار التدخلات وتوسيع نطاقها واستدامتها.

ب. تشكيل التآزرات وكسر الانعزالية

- نظر البرنامج في التهديدات المتعددة بشكل كلي وشامل، فربط التدخلات بما يتجاوز النهج التقليدي الذي تحركه الانعزالية، وهدف إلى كسر هذه الانعزالية من خلال تشجيع إنشاء مكتب ميداني تعمل فيه الوكالات معاً ويبلغ موظفوها عن أنشطتهم واستنتاجاتهم إلى زملائهم ضمن المنظمات التي يتبعون لها وغيرها من المنظمات. وهكذا، فإن هذا النهج الأفقي سمح بتنسيق أفضل ضمن الشركاء وفي ما بينهم.
- مكّن البرنامج الوكالات المنفذة من معالجة المسائل المتعلقة بالقطاعات المتنوعة معاً، من خلال الاستفادة من أوجه التآزر بين أهداف التنمية (مثل العمالة وريادة الأعمال، وتحسين تغذية الأم والطفل وصحتهما، ومياه الشرب النظيفة) وتقليل عمليات المفاضلة إلى أدنى حد ممكن (مثل تحسين الإنتاجية الزراعية إلى جانب الإدارة السليمة للموارد/المياه).

<...

ج. ضمان عدم إهمال أحد

من خلال نهج الأمن البشري، بدّل البرنامج دور النساء والشباب. فبعد أن كانوا ضحية غير نشطة لانعدام الأمن، صاروا مشاركين نشطين في التصدي للتحديات التي تواجهها مجتمعاتهم المحلية من خلال تمكينهم ومنحهم إمكانية الوصول إلى الوسائل والآليات اللازمة لتحسين وضعهم. وهذا النهج التحويلي لا يبرهن قيمة عوامل التغيير التمكينية فحسب، بل يسهم أيضاً في استدامة البرنامج. وتشمل الأمثلة على ذلك إنشاء منتديات الأمن البشري في المنيا بكاملها حيث التقت مجموعة واسعة من الأعضاء التمثيليين من المجتمع المحلي، فتناولوا التحديات التي يواجهها مجتمعهم المحلي والإجراءات التي سيتخذونها استناداً إلى البراهين والأولويات المتفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون خطط الادخار والاقتراض للنساء، والتمويل الأولي المقدم للنساء ليبدأن مشاريعهن التجارية الخاصة.

ومن خلال خدمات التطوع للشباب التي قدمها البرنامج، تمّ دعم مجموعات الشباب في إنشاء مشاريع اجتماعية تقوم على عمليات التخطيط والتنفيذ. وتشمل هذه المشاريع ورشات عمل عن الأعمال التجارية الزراعية والتطوير المهني. كذلك، تمّ التشجيع على الخدمة المجتمعية مع مجموعات الشباب من خلال أنشطة للقضاء على الأمية، وحملة للتبرع بالدم، ومشروع لتخضير الحي.

د. الاستثمار في رأس المال البشري

بفضل نهجه الذي يركز على الناس، استثمر البرنامج في رأس المال البشري في المنيا من خلال تحسين قابلية السكان الريفيين للتوظيف وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتحسين سبل العيش.

هـ. التدخلات المملوكة من المجتمع المحلي والخاصة بالسياق

أنشأ البرنامج منتديات تشاركية (تسمى منتديات الأمن البشري) من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والتدريب، ولتكون جهات تنسيق مع الكيانات الحكومية، ومن أجل زيادة الوعي. وهذا ما ضمن تحديد وتخطيط احتياجات المجتمع المحلي على نحو تصاعدي. وقد عُزي نجاح البرنامج جزئياً إلى العلاقة الإيجابية التي أرساها داخل المجتمع المحلي.

و. تعزيز الشراكات مع

- **الحكومة المصرية:** بنيت تدخلات هذا البرنامج على تقييمات ومبادرات سابقة قامت بها الحكومة المصرية والوكالات الشريكة. وهي تتماشى أيضاً مع خطط الدولة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي بقيت مركزية في مرحلة التخطيط. أما إضفاء الطابع المؤسسي على تدخلات البرنامج وتعميم نهج الأمن البشري من جانب الحكومة فقد كفلا استمرارية الأنشطة، لا سيما تلك التي تتطلب توجيهاً فنياً مستمراً.
- **القطاع الخاص:** تماشياً مع إشراك جميع ذوي الصلة المعنيين، كان ضمان الاستدامة، وتوسيع نطاق أنشطة البرنامج ممكنَين من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، كان من شأن مبادرات التمويل الجزئي ومشروع الإقراض والادخار، أن اجتذبت اهتمام مصرف محلي قام بدعم المبادرة بعد انتهاء فترة عمر البرنامج. فضلاً عن ذلك، فإن تدابير بناء القدرات شكلت فرصة للأعمال التجارية على طول سلسلة الإمداد (مثل التسويق والتوضيب لمزارع التمور، والإمداد بالمواد الخام والمعدات لصناعة الأثاث). ويبرز ذلك الروابط القائمة داخل المجتمعات والأثر المتتالي للتدخلات الموجهة والمجتمعية.

3. تعزيز البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما البيانات المتعلقة بالنازحين داخلياً

نظراً إلى التعقيد الذي يطبع النزاع والهشاشة، نود أن نرى مؤشرات واضحة لقياس التقدم، لا سيما في ما يتعلق بالنزوح، مؤشرات يمكن إدراجها في الاستراتيجيات المحلية.» (ممثل حكومي في الصومال)

كما هو مبين في الفصول والأقسام السابقة، فإن أوجه القصور في البيانات تشكل عائقاً رئيسياً أمام رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإنفاذ الشراكات من خلال الأطر الإقليمية والدولية، القائمة منها والجديدة، بشأن رصد البيانات وتقييمها، سوف يدعم الجهود الوطنية التي يبذلها ذوو الصلة المعنيون، وكذلك الأنشطة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة لرصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وإنتاجها. وكما هو مبين في الفصل 3، فإن إدماج النازحين داخلياً في استراتيجيات التنمية كان مركز اهتمام الممثلين عن السودان والصومال والعراق وليبيا واليمن. وقد تمثل أحد أوجه القصور الرئيسية في أن البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لا تتضمن بيانات عن النازحين داخلياً. وفي هذا السياق، من شأن الشراكة مع المنظمات الدولية أن تدعم ذوي الصلة المعنيين في رصد البيانات المناسبة عن النازحين داخلياً.

الإطار 17. التطورات الواعدة بشأن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بأهداف التنمية المستدامة والتقرير الطولي لمنظمة الهجرة الدولية في العراق[i]

يسعى إطار المؤشرات العالمية، الذي صاغه في عام 2015 فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، إلى تتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تطبيق هذه المؤشرات على فئات سكانية مختلفة، منها فئة النازحين داخلياً. وفي عام 2019، قام فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بتقديم 12 هدفاً تحديداً من أهداف التنمية المستدامة إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، كأولويات في مجال النزوح القسري. وهذه الأهداف الـ12 توفر نقطة انطلاق قوية للمشاركة في مجال العمل هذا وتعزيز المشاركة في السياسات والاستجابات الخاصة بالنازحين داخلياً. أما الأساس المنطقي الذي تستند إليه فيُبرز أنه ينبغي قياس التقدم المحرز في مسألة النازحين داخلياً على الأقل باستخدام المعايير نفسها المعتمدة للفئات السكانية الأخرى، إن لم يكن باستخدام هذه المعايير دون سواها. وعلى الرغم من أوجه القصور في هذه البيانات - التي غالباً ما لا تكون متسقة ولا كاملة، وتتمتع بمعايير جودة مختلفة - ونظراً إلى الواقع الصعب الذي غالباً ما تُجمع في ظله البيانات المتعلقة بالنزوح الداخلي، فإن استخدام هذه البيانات أساسي ويمكن أن يساعد على بلورة سياسات إنمائية سليمة وتدخلات إنمائية واسعة النطاق.

ويعتمد هذا التحليل على البيانات التي تمّ جمعها في إطار التقرير الطولي حول إمكانية الوصول إلى حلول مستدامة للنازحين الداخليين العراقيين، الذي أعدته المنظمة الدولية للهجرة في العراق وجامعة جورجتاون معاً منذ عام 2016. وتهدف البيانات التي جُمعت في إطار هذه التقرير إلى قياس التقدم المحرز نحو إيجاد حلول مستدامة على النحو المبين في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للحلول المستدامة للنازحين داخلياً. ويستند الإطار إلى ثمانية معايير وضعت كمقاييس لتحديد مدى تحقيق حلول مستدامة: السلامة والأمن؛ ومستوى المعيشة؛ وسبل العيش والعمالة؛ والإسكان، والأراضي، والممتلكات؛ والوثائق الشخصية وغيرها من الوثائق؛ والانفصال عن الأسرة وإعادة لم الشمل معها؛ والمشاركة في الشؤون العامة؛ والوصول الى العدالة.

وقد قام هذا التقرير الطولي الخاص بتتبع ومقابلة الأسر العراقية الـ4,000 نفسها التي نزحت بسبب تنظيم داعش بين كانون الثاني/يناير 2014 وكانون الأول/ديسمبر 2015. وتعمَّم نتائج هذا التقرير على مجموعة محددة من عراقيين - أسر نازحة داخلياً لا تعيش في مخيمات - هم أصلاً من محافظات الأنبار وبابل وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين، وقد نزحوا إلى محافظة من أربع محافظات شملها التقرير: بغداد والبصرة وكركوك والسليمانية. وقد بدأ هذا التقرير في كانون الثاني/يناير 2016 وهو يشمل حالياً خمس جولات من جمع البيانات. وباستخدام أساليب مختلطة (كمية ونوعية)، يتابع التقرير العائلات مع عودتها إلى منازلها، أو انتقالها إلى مكان آخر داخل العراق أو خارجه، أو اندماجها في الأماكن التي وجدت فيها الأمان في البداية. فيقدم التقرير فهماً عميقاً للتحديات واستراتيجيات البقاء لدى عائلات عراقية نازحة داخلياً، ولكيفية توجيه نزوحها واتخاذ الخطوات للتقدم نحو حلول مستدامة أو شبه مستدامة.

كذلك، وبما أنه التقرير الطولي الوحيد بشأن النازحين داخلياً، فهو يقدم ثروة من البيانات والمعلومات عن معايير قياس الحلول المستدامة، استناداً إلى إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي يمكن استخدامه لقياس أطر مؤشرات مختلفة ووضع الفئة السكانية المرجعية.

ويطابق الجدول أدناه بين الأسئلة الواردة في التقرير ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وهناك مجموعة متنوعة وكبيرة من البيانات والمتغيرات في التقرير الطولي عن المعايير الثمانية المذكورة أعلاه، وكلها معايير يمكن أن تقيس أيضاً أهداف التنمية المستدامة بشأن الفقر، والجوع، والصحة، وعدم المساواة، والنوع الاجتماعي، وبشأن المؤسسات القوية للسلام والعدل.

مؤشرات مختارة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مع المؤشرات ذات الصلة للجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات، والأسئلة في التقرير الطولي في العراق

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	مؤشر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات	سؤال في التقرير الطولي في العراق
المؤشرات المصنفة كمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية		
2-4-1	3-3-2	قبل كانون الثاني/يناير 2014، كيف كنت تقوم بالزراعة/ الرعي؟ والآن؟
2-4-1 و5-أ-1 (أ وب)	3-3-2 و1-3-3	قبل كانون الثاني/يناير 2014، هل كنت تملك أي أرض زراعية؟
1-8-3 و1-9-16	6-1-2 و2-3-5	هل واجهت يوماً، أنت أو أي فرد من أفراد عائلتك، استبعاداً من الخدمات أو تقييداً لإمكانية الوصول [إلى الخدمات المذكورة أدناه] ... منذ أن صرت نازحاً؟ (خيار الخدمة 3 - الوصول إلى الخدمات الصحية)
1-3-8 و2-5-8	3-1-3 و11-1-3	ما هو أهم مصدر للمال في عائلتك؟
1-3-10 و16ب-1- 4-1-16و	أ-3-1 و4-1	هل تشعرون، أنت وعائلتك، بالأمان في هذا المجتمع المحلي؟
1-1-11	9-3-2	هل كنت صاحب ممتلكات في المكان الذي كنت تعيش فيه عندما أُجبرت على الفرار؟
4-1-16	4-1-1	ما هو العامل الرئيسي الذي يجعلك تشعر بالأمان في هذا المجتمع المحلي؟
4-1-16	4-1-1	هل يمكن لعائلتك أن تتحرك بحرية في هذا المجتمع المحلي؟
3-1-16و 4-1-16	4-1-1 و1-2-1	إذا لم يكن لأمر كذلك، مَن أو ما الذي يقيد حريتك في التنقل؟
المؤشرات التي ليست مصنفة كمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية		
1-4-1 و2-1-2	1-1-2 و2-2-1	هل تمكنت عائلتك من تلبية احتياجاتك الأساسية في الأشهر الثلاثة الماضية (التي تُفهم على أنها سكن، ورعاية صحية، وتعليم، وطعام، ومياه)؟
1-8-3	6-1-2	في الأشهر الـ 12 الماضية، هل احتاج أي فرد من أفراد الأسرة إلى الرعاية الصحية؟
1-8-3	6-1-2	في الأشهر الـ 12 الماضية، هل واجهت مشاكل في الوصول إلى ما تحتاج إليه من رعاية صحية، أو إيجار، أو مرافق عامة، أو طعام، أو نقل، أو تعليم مدرسي، أو نفقات متعلقة بالمدارس؟
2-7-16	14-7	في الأشهر الـ 12 الماضية، هل تطوعت في أي نشاط نظمته أي مجموعة مدنية، أو ناد ثقافي، أو جمعية اجتماعية أو مهنية؟
2-7-16	14-7	في الأشهر الـ 12 الماضية، هل حضرت اجتماعات أي مجموعة مدنية، أو ناد ثقافي، أو جمعية اجتماعية أو مهنية؟

[1] مقتطف من نتائج القرير الطولي لمصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون.

4. دعم إنشاء نهج ذوي الصلة المعنيين لتعزيز البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والنهوض بخطة عام 2030 من خلال جهود متسقة

لضمان أن يكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر شمولاً باستخدام نهج تشاركي يركز على الناس، هناك حاجة إلى مشاركة نشطة من منظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والخبراء، ومؤسسات البحث لزيادة الوعي بشأن أهداف التنمية المستدامة، ونشر المزيد من المعلومات عن أهداف التنمية المستدامة». (ممثل عن الأمم المتحدة في ليبيا)

لا يمكننا أن نرى قيادة واضحة بشأن أهداف التنمية المستدامة... فكل وكالة تجري التقييمات بمعزل عن الأخرى. وهناك حاجة إلى هيئة مركزية تعمل بكامل طاقتها وتوفَر لها كل الموارد، لتجمع البيانات وتدخلها في إطار عام للمؤشرات». (ممثل عن الأمم المتحدة في اليمن)

إن اعتماد نَهج شامل للحكومة بأكملها وللمجتمع بأكمله سيدعم الجهود المتسقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فمن أجل سد الثغرة بين المشاريع الإنسانية ومشاريع التنمية والسلام، سيدعم إنفاذ منصة لذوي الصلة المعنيين في تنسيق الجهود، وقنوات التمويل، وتبادل المعلومات، وسيعالج الازدواجية أو الثغرات في المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً. وكما هو مبين في الفصل 3، فإن الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات تشكل مثالاً إيجابياً عن العمل على تعزيز القدرة على الصمود. وستضم هذه المنصة جميع الجهات الفاعلة المحلية المعنية وتنسق مختلف الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كذلك، ستدعم هذه المنصة سد الثغرات في التنسيق بين الكيانات المركزية والمحلية. وبصفتها هذه، فإنّ منصة تنسيق تضم جهات فاعلة إنسانية وإنمائية من مختلف الجهات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ستدعم ذوي الصلة المعنيين في تنسيق الجهود، وإنفاذ جمع البيانات، وتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أنه غالباً ما تمت استشارة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية خلال عملية الاستعراض الوطني الطوعي والخطط الوطنية، من الضروري إشراك الجهات الفاعلة المحلية في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

و. خلاصة

في حين أن تحقيق أهداف خطة عام 2030 يتطلب جهوداً متسقة وتآزراً وثيقاً بين مختلف الجهات الفاعلة لتعزيز الترابط الثلاثي، كان واضحاً في فصول هذا التقرير أن الدول المتأثرة بنزاعات تواجه تحديات منهجية في ما يتعلق بإحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية. وسيدعم تشجيع الشراكات القوية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ذوي الصلة المعنيين في تعزيز السلام وتقوية المؤسسات بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال التعاون مع ذوي الصلة المعنيين ودعمهم على مستوى القدرات كما هو مبيّن في مقاصد الهدف 17، من أجل ضمان قدرة أفضل للمؤسسات، بما في ذلك في رصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تعزيز قدرات ذوي الصلة المعنيين وملكيتهم لخطة عام 2030 على المستوى الوطني تنسيقاً وثيقاً داخل الكيانات الوطنية، وبين هذه الكيانات والمجتمعات الإقليمية والدولية والمحلية. ومن أجل إحراز تقدم على مسار أهداف التنمية المستدامة وتحقيق نتائج جماعية، صار واضحاً أن النهج الشامل التشاركي بالغ الأهمية على مستوى ذوي الصلة المعنيين وعلى مستوى التواصل مع المجتمعات المحلية. فالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية المعنية التي تشمل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية بدون أن تقتصر عليها، سيضمن وصول الجهود الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة إلى الفئات الأكثر ضعفاً والمعرضة لخطر الإهمال في إطار العمل لتحقيق خطة عام 2030. وكما يتضح من مدخلات الممثلين عن ذوي الصلة المعنيين المتعددين، فإن حكومات الدول التي تشهد نزاعات أو المتأثرة بها حريصة على العمل بتنسيقٍ وثيق مع المجتمعات الإقليمية والدولية من أجل اتباع نهج مستدام نحو السلام والتنمية. وتضطلع المجتمعات الإقليمية والدولية بدور رئيسي في دعم ذوي الصلة المعنيين طوال هذا المسار نحو إرساء السلام وتحقيق التنمية على المدى الطويل.

المرفقات

© IOM

المرفقات

المرفق 1

أعضاء المجموعة الأساسية وفرقة العمل الإقليمية

أ. المجموعة الأساسية

1. جامعة الدول العربية، إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي
2. المنظمة الدولية للهجرة، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
4. صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري

ب. فرقة العمل الإقليمية

الوكالات التابعة للأمم المتحدة

1. منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
3. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون السياسية
4. صندوق الأمم المتحدة للسكان
5. منظمة الأمم المتحدة للطفولة
6. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
7. هيئة الأمم المتحدة للمرأة
8. منظمة الصحة العالمية
9. برنامج الأغذية العالمي

المجتمع المدني/المنظمات غير الربحية

1. المجلس العربي للمياه
2. منظمة المرأة العربية
3. مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

المرفق 2

أدوات البحث

أ. استبيان

مذكرة إرشادية

- يشكّل المسح جزءاً من عملية جمع البيانات المستخدمة في التقرير الإقليمي. يهدف التقرير إلى اعتماد أساليب بحث مختلطة. ويشكل هذا المسح أداة لإجراء تقييم يهدف إلى تشكيل أساس التقرير الإقليمي. وستليه مشاورات إلكترونية معمقة مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ومكاتب المنسق المقيم التابعة للأمم المتحدة، وأعضاء فرقة العمل الإقليمية في التقرير الإقليمي.
- تستهدف أسئلة المسح الحالي الجهة الحكومية المسؤولة عن التنسيق المعيّنة في جامعة الدول العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة، ومكاتب المنسق المقيم التابعة للأمم المتحدة، وفرق العمل الإقليمية. ووفقاً للملاحظات التوجيهية لكل قسم، تستهدف بعض الأسئلة مجموعة معينة. وتستهدف الأسئلة التي تغطي الإحصاءات مراكز التنسيق الإحصائية الوطنية في كل دولة. يرجى قراءة المذكرة الإرشادية لكل قسم لتحديد المجموعة المعنيّة.

معلومات أساسية

اسم منظمتكم/القسم	
الكيان (حكومة/وكالات الأمم المتحدة/المنظمات غير الحكومية)	
معلومات للاتصال (البريد الإلكتروني)	
آليات التنسيق والشراكات	

ملاحظة: تتوجه هذه الأسئلة إلى ممثلي الدول الأعضاء ومكاتب المنسق المقيم وفرقة العمل الإقليمية.

1. هل هناك أي آلية/آليات تنسيق فعّالة في ما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة في دولتكم؟
   - إذا كان الجواب نعم، يرجى المتابعة إلى السؤال التالي.
   - إذا كان الجواب لا، يرجى الانتقال إلى السؤال 5.

2. يرجى تقديم تفاصيل عن آلية/آليات التنسيق (إذا كان هناك أكثر من آلية واحدة، يرجى ملء التفاصيل أدناه لكل آلية):

اسم آلية التنسيق	
المستوى (وطني، إقليمي)	
تاريخ التأسيس	
الهدف الرئيسي	
الفئة/الفئات المستهدفة (مثل النازحين داخلياً أو النساء أو الجميع)	
الكيان/الكيانات القيادية:	

3. هل توجد اختصاصات لآلية/آليات التنسيق المذكورة أعلاه (إذا كان الجواب نعم، هل يمكنكم مشاركة/إرفاق نسخة)؟

4. هل يتم جمع البيانات لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال آلية التنسيق هذه؟
   - إذا كانت الإجابة نعم، يرجى المتابعة والإجابة على الأسئلة 4-1 و4-2 و4-3
   - إذا كان الجواب لا، يرجى تحديد ما يصل إلى 3 أسباب رئيسية لعدم جمع البيانات والانتقال إلى السؤال 5

     4-1 ما هو الكيان الذي يقود عملية جمع البيانات؟

     4-2 ما هي الطرق المتبعة لجمع البيانات؟

     4-3 ما هو التواتر الذي يتم فيه جمع البيانات (أسبوعي، شهري، ربع سنوي، سنوي، آخر)

5. ما هي التحديات الثلاث الرئيسية التي تواجه إنشاء آلية تنسيق لتحقيق شامل لأهداف التنمية المستدامة في دولتكم؟

6. كيف تأثرت آليات التنسيق المخطط لها، أو المحددة، بحالة النزاع الإقليمي أو الوطني في دولتكم (أو الدولة المجاور)؟

7. ما هي أنواع الشراكة الأكثر تأثراً بحالة النزاع؟

8. هل يمكنكم تحديد ذوي الصلة المعنيين الرئيسيين الذين يعملون من أجل تحقيق أهداف الإدماج وعدم إهمال أحد؟

9. هل تضمنت أي من آليات التنسيق أو شبكة ذوي الصلة المعنيين الخاصة بكم، القطاع الخاص و/أو الأوساط الأكاديمية؟ إذا كانت الإجابة نعم، يرجى تقديم مزيد من التفاصيل. إذا كانت الإجابة لا، يرجى شرح السبب؟

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية المتضررة من الهشاشة والنزاعات والأزمات

ملاحظة: تتوجه هذه الأسئلة إلى ممثلي الدول الأعضاء فقط، ولا سيما الموظفين الوطنيين المعنيين بالإحصاءات الوطنية وإدارة البيانات.

يفضل أن تكون البيانات مصنفة قدر الإمكان حسب نوع الجنس، والوضع الاجتماعي - الاقتصادي، والوضع القانوني، و/أو الموقع الجغرافي. للبيانات التي تغطي الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين والنازحين داخلياً أهمية خاصة. بالإضافة إلى البيانات المفصلة في الجدول، فيمكن أن تكون المعلومات الواردة في مجموعات البيانات عن أحدث المسوحات للأسر المعيشية أو لوحات العمل أو بيانات التعداد السكاني المماثلة، قيمة جداً.

البيانات المطلوبة

أهداف التنمية المستدامة	المؤشر	بدائل البيانات الإضافية و/ البديلة
الهدف 1	1.أ.1 نسبة الموارد المولدة محلياً والتي خصصتها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر 1-أ-2 نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) 1-1-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، حسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي) 1-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، حسب الجنس والعمر 1-2-2 نسبة الرجال والنساء والأطفال، من مختلف الأعمار، الذين يعانون من الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية 1-3-1 نسبة السكان الذين تشملهم نظم/حدود دنيا للحماية الاجتماعية، حسب الجنس، وحسب الفئات السكانية، كالأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل والأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء 1-4-1 نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية 1-4-2 نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، و (أ) يمتلكون مستندات معترف بها قانوناً، و(ب) يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، حسب الجنس ونوع الحيازة	أي بيانات أخرى تتعلق بالفقر والدخل مصنفة حسب نوع الجنس أو الفئة العمرية أو المنطقة الجغرافية أو الوضع القانوني، إن أمكن. ويمكن أيضاً أن تكون البيانات حول الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الإنسانية حسب نوع المعونة اللازمة، مفيدة.
الهدف 2	2-1-1 معدل انتشار نقص التغذية 2-1-2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بين السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. 2-2-1 معدل انتشار التقزّم بين الأطفال دون سن الخامسة (الطول بالنسبة للعمر <-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل حسب منظمة الصحة العالمية)	أي بيانات أخرى تتعلق بالجوع ونقص التغذية مصنفة حسب نوع الجنس أو الفئة العمرية أو المنطقة الجغرافية أو الوضع القانوني، إن أمكن.
الهدف 3	3-1-1 معدل وفيات الأمهات 3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة 3-2-1 معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات 3-2-2 معدل وفيات حديثي الولادة 3-7-2 معدل الولادات لدى المراهقات (بين 10و14 سنة وبين 15و19 سنة) لكل 1000 امرأة في تلك الفئة العمرية 3-8-1 تغطية توافر الخدمات الصحية الأساسية (المعرَّفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الأساسية المستندة إلى إجراءات التتبع التي تشمل الصحة الإنجابية، وصحة الأمهات، والمواليد الجدد، والأطفال، والأمراض المعدية وغير المعدية، والقدرة على توفير الخدمات، وإمكانية الوصول إليها بالنسبة إلى السكان عموماً والأشد حرماناً خصوصاً) 3-8-2 نسبة السكان الذين تنفق أسرهم المعيشية كثيراً على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها 3-9-2 معدل الوفيات بسبب المياه وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة، والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)	أي بيانات أخرى تتعلق بالصحة والرفاه مصنفة حسب نوع الجنس أو الفئة العمرية أو المنطقة الجغرافية أو الوضع القانوني، إن أمكن.
الهدف 4	4-2-1 نسبة الأطفال دون الخامسة الماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي والاجتماعي، حسب الجنس 4-2-2 معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، حسب الجنس 4-6-1 نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي: (أ) الإلمام بالقراءة والكتابة و(ب) الحساب، حسب الجنس	أي بيانات أخرى تتعلق بالوصول إلى التعليم مصنفة حسب نوع الجنس أو الفئة العمرية أو المنطقة الجغرافية أو الوضع القانوني، إن أمكن.
الهدف 5	5-2-1 نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللواتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، حسب شكل العنف والعمر 5-2-2 نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللواتي تعرضن لعنف جنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، حسب العمر ومكان حدوث العنف 5-3-1 نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20و24 سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة 5-3-2 نسبة الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً، وخضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية، حسب العمر	أي بيانات أخرى تتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس مصنفة حسب الفئة العمرية أو المنطقة الجغرافية أو الوضع القانوني، إن أمكن.
الهدف 6	6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة 6-2-1 نسبة السكان الذين يستخدمون (أ) خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، و(ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه	أي بيانات أخرى تتعلق بالوصول إلى المياه والصرف الصحي مصنفة حسب نوع الجنس أو الفئة العمرية أو المنطقة الجغرافية أو الوضع القانوني، إن أمكن.

الهدف 8	8-1-1 معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد الواحد 8-3-1 نسبة العمل غير النظامي في الأعمال غير الزراعية، حسب الجنس 8-5-2 معدل البطالة، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة 8-8-1 التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، حسب نوع جنس ووضع المهاجرين	أي بيانات أخرى تتعلق بالنمو الاقتصادي وسوق العمل مصنفة حسب نوع الجنس أو الفئة العمرية أو المنطقة الجغرافية أو الوضع القانوني، إن أمكن.
الهدف 10	10-1-1 معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان 10-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	أي بيانات أخرى تتعلق بعدم المساواة مصنفة حسب نوع الجنس أو الفئة العمرية أو المنطقة الجغرافية أو الوضع القانوني، إن أمكن. وكذلك البيانات المتعلقة بالهيكلية الاجتماعية - الاقتصادية للسكان النازحين (اللاجئون والنازحون داخلياً)
الهدف 11	11-1-1 نسبة السكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية أو مساكن غير لائقة 11-7-2 نسبة ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي حسب العمر، والجنس، وحالة الإعاقة، ومكان حدوثه، خلال الاثني عشر شهراً السابقة	أي بيانات أخرى تتعلق بالمساكن والمستوطنات البشرية مصنفة حسب نوع الجنس أو الفئة العمرية أو المنطقة الجغرافية أو الوضع القانوني، إن أمكن.
الهدف 16	16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، حسب العمر ونوع الجنس 16-1-2 الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل 100,000 نسمة، حسب العمر والجنس والسبب 16-1-3 نسبة السكان الذين تعرضوا (أ) للعنف الجسدي و(ب) للعنف النفسي و(ج) للعنف الجنسي، خلال الاثني عشر شهراً السابقة 16-1-4 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم سيراً على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها 16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة و17 سنة، الذين تعرضوا لأي عقاب جسدي و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر السابق 16-2-2 عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100,000 نسمة، حسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال 16-2-3 نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 سنة و29 سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة 16-3-1 نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرا السابقة الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً 16-3-2 المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة مئوية من مجموع السجناء 16-4-1 القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة) 16-4-2 نسبة الأسلحة المضبوطة أو التي عُثر عليها أو المسلّمة التي تحرَّت سلطة مختصة عن مصدرها أو سياقها غير المشروع، تماشياً مع الصكوك الدولية 16-5-1 نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة 16-5-2 نسبة الشركات التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة 16-6-1 النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، حسب القطاع (أو حسب رموز الميزانية أو ما شابه) 16-6-2 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة 16-7-1 نسب المناصب في المؤسسات الوطنية والمحلية، بما في ذلك (أ) الهيئات التشريعية، و(ب) الخدمة العامة، و(ج) القضاء، مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني، حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية 16-7-2 نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار هو عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، حسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية 16-8-1 نسبة عضوية الدول النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات 16-9-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، حسب العمر	أي بيانات أخرى تعمل على تحليل المستويات والأنماط الفعلية لأنواع محددة من الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان/تعديات وتصورات السلامة، ونوعية مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، والكفاءة المؤسسية للتنمية والوقاية وإدارة المخاطر.

ملاحظة: تتوجه هذه الأسئلة إلى ممثلي الدول الأعضاء ومكاتب المنسق المقيم وفرقة العمل الإقليمية.

تقييم النزاع

1. هل أجرت الدولة تقييماً للمخاطر أو الهشاشة؟ ما هي النتائج من حيث: الأبعاد الاقتصادية والبيئية والسياسية والأمنية والسلامة والأبعاد المجتمعية؟
2. كيف تضمن الدولة أن تأخذ استراتيجية التنمية الوطنية في الاعتبار مخاطر النزاع أو الأزمات أو الهشاشة؟
3. كيف صممت الدولة استراتيجيات التنمية للتخفيف من هذه المخاطر/التصدي لها؟

تنفيذ خطة عام 2030

1. ما هي أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر من الأولويات لتعزيز الاستقرار والسلام المستدام في دولتكم؟ كيف تم اعتبارها من الأولويات؟
2. هل أجرت الدولة تحليلاً للثغرات في أهداف التنمية المستدامة وأطرها الوطنية؟
   - إذا كان الجواب نعم، ما هي الأدوات المعتمدة؟
   - إذا كان الجواب لا، فما هي الأسباب؟
3. ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومات دون الوطنية والمحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودمجها في التشريعات والسياسات والخطط والبرامج؟
4. هل تجري أي جهود محددة لبناء السلام والحفاظ عليه من خلال التنمية المستدامة ومن خلال منظور أهداف التنمية المستدامة؟ إذا كانت الإجابة نعم، يرجى التوضيح.
5. ما هي التحديات والصعوبات الرئيسية التي تواجهها الدولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
6. إلى أي مدى يمكن التقدّم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الخطط والاستراتيجيات القائمة؟ ما الذي يجب القيام به لضمان نتائج جماعية؟

ملاحظات ختامية/معلومات إضافية

يرجى تحديد النقاط الرئيسية/الإضافية التي ينبغي أن يبرزها أو يأخذها في الاعتبار التقرير الإقليمي عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية.

ب. استبيان المشاورات الإلكترونية
أيار/مايو 2020

مقدمة والهدف

يهدف التقرير الإقليمي إلى تقديم تقرير عملي وشامل وقائم على الأدلة عن آثار النزاعات في المنطقة. ويهدف التقرير، من خلال فصوله الأربعة، إلى ما يلي: (أ) تقديم تحليل شامل لتحديد التحديات المنهجية التي تواجهها الدول الأعضاء وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ب) تحديد آليات التنسيق والشراكات القائمة التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم إهمال أحد، لا سيما في سياق السكان النازحين[1]؛ (ج) توفير مخزون شامل لأطر العمل القائمة لتطوير وتعزيز الثغرات المحتملة؛ (د) اقتراح تحديد الأولويات المتعلقة بمقاصد أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الهامة التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق أكبر المكاسب تأثيراً واستدامة بالنسبة للسكان والمجتمعات المحلية، ووفقاً للالتزامات والأولويات الوطنية؛ (هـ) تقديم مجموعة من توصيات السياسات في السياق والتحول من مرحلة النزاع نفسه إلى مرحلة الانتعاش والسلام من خلال إقامة شراكات متسقة بين ذوي الصلة المعنيين ووضع آليات تنسيق.

ولتحقيق ذلك، يعتمد التقرير نهجاً شاملاً فيما يتعلّق بذوي الصلة المعنيين (بما في ذلك الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني). ويعتمد التقرير مزيجاً من أساليب جمع البيانات بما في ذلك البحوث الثانوية والأولية التي تجمع البيانات الكمية والنوعية معاً على النحو التالي: **استعراض دراسات** يغطي التقارير والوثائق المتعلّقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والدول المتأثرة بالنزاعات مع التركيز على البعد الإقليمي؛ **إجراء تقييم ومسح** من أجل وضع خارطة لذوي الصلة المعنيين العالميين والإقليميين والوطنيين، وآليات التنسيق القائمة من أجل استكمال آليات التنسيق السابقة والقائمة حالياً (التي اكتملت في شباط/فبراير)؛ وعقد المشاورات الإلكترونية التي تجمع بيانات معمقة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعمّق في التحديات التي يواجهها إنشاء شبكة متعددة من ذوي الصلة المعنيين وآليات التنسيق لضمان ملاءمة توصيات التقرير للسياق. ستنظر **المشاورات الإلكترونية** في الغالب في المسائل المتعلقة بالفصل 2 و3 و4 من التقرير الإقليمي.

الكيانات المشاركة:

- سيتولى إجراء المشاورات الإلكترونية ممثلون عن جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمنظمة الدولية للهجرة.
- ستُجرى مشاورات إلكترونية مع جهات تنسيق أهداف التنمية المستدامة التابعة لجامعة الدول العربية في الدول الأعضاء ومكاتب المنسق المقيم التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والإقليمي.

إجراءات المشاورات الإلكترونية:

- من المتوقع أن تستغرق كل استشارة إلكترونية مدة ساعة، عبر (سكايب) أو (بلو جينز)، وسيتم تقديم التفاصيل مقدماً.
- سيجري تسجيل المشاورات أو تدوين الملاحظات أثناء المشاورات الإلكترونية بناء على موافقة الممثلين المشاركين وتفضيلهم. وستقدم الملاحظات إلى الممثلين المشاركين بعد التشاور لاستعراضها وتقديم المدخلات النهائية.
- ستستخدم المعلومات التي يتم جمعها من خلال المشاورات الإلكترونية في الاستعراض التحليلي الكلي على الصعيد الإقليمي، وفيما يتعلق بالدول المتأثرة بالنزاعات. وسيتم التداول حول رغبة وتفضيل الممثل المجيب فيما يتعلّق بدرجة عدم الكشف عن هوية الممثلين المشاركين وسريتها أثناء المشاورة.

دليل المشاورات الإلكترونية

الموضوع	الأسئلة
تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصدها	• كيف تم تحديد الأولويات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة؟ ما هي أهداف التنمية المستدامة الخارجة عن المسار الصحيح (أو الأكثر تأثراً سلباً بالنزاع)؟ لماذا؟
آليات تنسيق الأسئلة الخاصة بالدولة والشراكات المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة العراق	• ما هي مهام ودور اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة؟ ما هي الكيانات التي تمثل اللجنة؟ • كيف يتم التنسيق بين اللجان المحلية المعنية بأهداف التنمية المستدامة عبر المحافظات؟ ما هي التحديات الرئيسية في الحفاظ على التنسيق بين المحافظات؟ • ما هي الأدوات التي تم استخدامها لرصد البيانات الخاصة بالاستعراض الوطني الطوعي الأول (VNR) الذي أصدرته حكومة العراق في عام 2019؟ ما هي الجهود الوطنية التي تبذل حالياً المتعلقة بالاستعراض الوطني الطوعي القادم؟ • كيف أُدرجت أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية؟ • كيف تمت صياغة خطة التنمية الوطنية (2018 NDP-2022)؟ ما هي المجموعات التي تستهدفها الخطة؟ ما هي التحديات أو المناطق التي خرجت عن المسار الصحيح (إن وجدت) في تحقيق خطة التنمية الوطنية؟ • ما هي الاستراتيجيات الأخرى التي تم وضعها (ملاحظة: استراتيجية الحد من الفقر (PRS) إطار إعادة الإعمار والتنمية (2018-2027)؟

[1] عدم إهمال أحد هو الوعد التحولي المحوري لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويمثل التزاماً قاطعاً من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وإنهاء التمييز والاستبعاد، والحد من أوجه عدم المساواة والضعف التي تسبب إهمال الناس وتعيق إمكانات الأفراد والإنسانية ككل. المصدر: فريق الأمم المتحدة المعني بالاستدامة.

الأردن	• ما هي مهام ودور اللجنة الوطنية العليا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ ما هي الكيانات التي تمثل اللجنة؟ • ما هي الأدوات التي استخدمتها إدارة الإحصاء التابعة للجنة لرصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الاستعراض الوطني الطوعي السابق والقادم؟ ما هي الجهود التي تبذل حالياً المتعلقة بالاستعراض الوطني الطوعي القادم؟ • كيف أُدرجت أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الوطنية؟
لبنان	• ما هي مهام ودور اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة؟ ما هي الكيانات التي تمثل اللجنة؟ • ما هي الأدوات التي استخدمها فريق عمل الإحصاء التابع للجنة لرصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الاستعراض الوطني الطوعي السابق؟ ما هي الجهود الوطنية الحالية المتعلقة بالاستعراض الوطني الطوعي القادم؟ • كيف أُدرجت أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية؟
ليبيا	• ما هي مهام ودور كل من اللجنة الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة واللجنة الفنية المشتركة؟ ما هي الكيانات التي تمثل كل لجنة؟ • ما هي الأدوات التي تم استخدامها لرصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؟ ما هي الجهة المكلفة بجمع البيانات ورصدها؟ • ما هي الجهود الوطنية التي تبذل حالياً بشأن الاستعراض الوطني الطوعي الأول المقبل في عام 2020؟ ما هي التحديات (إن وجدت)؟
الصومال	• ما هي مهام ودور إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؟ ما هي الكيانات التي تشكل جزءاً من هذا الإطار؟ • ما هي الأدوات التي تم استخدامها لرصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؟ • ما هي الجهود الوطنية التي تبذل حالياً بشأن الاستعراض الوطني الطوعي؟ • ما هي الجهود التي تبذلها الحكومة حالياً لإدراج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية؟ ما هي المجالات التي توليها خطة التنمية الوطنية للفترة 2020-2024 الأولوية؟
السودان	• ما هي مهام ودور البرنامج الوطني للتنمية المستدامة 2016-2030 واللجنة الوزارية المشتركة لأهداف التنمية المستدامة في عام 2017؟ ما هي الكيانات التي تمثل كل لجنة؟ • ما هي الأدوات التي استخدمها الجهاز المركزي للإحصاء (في إطار مجلس الوزراء) في الاستعراض الوطني الطوعي السابق؟ كيف تم إجراء تحليل ثغرات البيانات في عام 2017 لإعلام خطوط الأساس والأهداف لمؤشرات القطاعات الرئيسية؟ • ما هي الجهود الوطنية التي تبذل حالياً بشأن الاستعراض الوطني الطوعي القادم؟ ما هي التحديات؟ • ما هي الجهود التي تبذلها الحكومة حالياً لإدراج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية؟
اليمن	• ما هو الكيان/الكيانات المكلفة برصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ • ما هي الأدوات التي تم استخدامها لرصد البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؟ • ما هي الجهود الوطنية التي تبذل حالياً بشأن الاستعراض الوطني الطوعي؟ ما هي التحديات (إن وجدت)؟ • ما هي الجهود التي تبذلها الحكومة حالياً لإدراج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية؟ هل اتُبعت الخطة الانتقالية لتحقيق الاستقرار والتنمية (2012-2014)؟
آليات التنسيق والشراكات بشأن أهداف التنمية المستدامة	• ما هي آليات التنسيق القائمة بشأن أهداف التنمية المستدامة (ملاحظة: بما في ذلك بشأن السكان النازحين والعائدين)؟ • ما هي، برأيكم، التحديات الرئيسية (إن وجدت) التي يواجهها وضع آليات التنسيق بشأن أهداف التنمية المستدامة أو الحفاظ عليها؟ هل تأثرت الآليات (بين الكيانات وداخل الإدارات) بحالات النزاع؟ • من هم ذوو الصلة المعنيون الرئيسيون الذين يشاركون في رصد البيانات وتنفيذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ (ملاحظة: رؤية العراق الثلاثية 2030 هي مثال رئيسي للشراكات مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص).
بناء السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	• كيف يمكن للجهود المبذولة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تكون أكثر شمولاً باستخدام نهج محوره الإنسان؟
معالجة الثغرات وتعزيز الفرص والممارسات الجيدة	• كيف يمكن تعزيز التنسيق بشأن أهداف التنمية المستدامة بين الكيانات وداخل الوكالات؟ • كيف يمكن ربط المبادرات العالمية (بشكل أفضل) بالجهود الوطنية لدعم خطط التنمية والإصلاحات، مع مراعاة السياق المحدد؟
بناء السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	• ما هي العناصر والدروس المستفادة التي تم/ينبغي أخذها في الاعتبار لتصميم الاستراتيجيات في دولتكم؟ • ما هي الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بشراكات أهداف التنمية المستدامة في دولتكم؟

المرفق 3

الكيانات المشاركة في جمع البيانات

أ. قائمة فئات الكيانات المشاركة في المسح التقييمي

المستوى القطري/ الإقليمي	ممثل الدولة العضو	مكتب المنسق المقيم	فرقة العمل الإقليمية		المجموع
			الوكالات التابعة للأمم المتحدة	منظمات المجتمع المدني	
إقليمي	غير متوفر	غير متوفر	1	1	2
العراق	1	1	3		5
الأردن	1	1	4		6
لبنان	1	1	3		5
ليبيا	1		1		2
الصومال			2	1	3
السودان			3	1	4
الجمهورية العربية السورية			1		1
اليمن	1		3		4
	5	3	21	3	32

ب. قائمة فئات الكيانات المشاركة في المشاورات الإلكترونية

المستوى القطري/ الإقليمي	ممثل الدولة العضو	مكاتب المنسق المقيم	وكالات الأمم المتحدة	الفئات الأخرى	المجموع
				منظمات المجتمع المدني/ الخبراء/الأوساط الأكاديمية	
العراق	1	1	2	3	7
الأردن	-	1			2
لبنان	1	1			2
ليبيا	3	1	3	1	7
الصومال	3	1	4		8
السودان	2	1			3
الجمهورية العربية السورية	-	-	-	-	-
اليمن	2	-	1		3
المجموع	12	6	10	4	33

ج. قائمة المشاورات الإلكترونية

العدد	المنظمة المستشارة	الدولة
1	وزارة التخطيط/مركز التنسيق لجامعة الدول العربية في لجنة التنمية المستدامة	جمهورية العراق
2	مكتب المنسق المقيم	
3	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
4	شبكة التنمية المستدامة للمنظمات غير الحكومية	
5	مؤسسة أم اليتيم للتنمية	
6	مؤسسة الغذاء والزراعة	
7	خبير من جامعة بغداد وممثل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة	
8	مركز فينيكس للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية	المملكة الأردنية الهاشمية
9	مكتب المنسق المقيم	
10	مكتب رئيس الوزراء، ورئاسة مجلس الوزراء/مركز تنسيق جامعة الدول العربية في لجنة التنمية المستدامة	الجمهورية اللبنانية
11	مكتب المنسق المقيم	

12	لجنة التنمية المستدامة، وزارة التخطيط/مركز تنسيق جامعة الدول العربية في لجنة التنمية المستدامة	دولة ليبيا
13	مديرية التعاون الدولي، وزارة التخطيط	
14	وزارة الدولة لشؤون المهجرين	
15	مكتب المنسق المقيم	
16	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
17	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	
18	المنظمة الدولية للهجرة	
19	مناقشة مجموعة التركيز مع الجهات الفاعلة والخبراء المحليين في فزان	
20	وزارة الخارجية والتعاون الدولي/ممثل مركز تنسيق جامعة الدول العربية في لجنة التنمية المستدامة	
21	وحدة الحلول الدائمة بوزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية	جمهورية الصومال الاتحادية
22	الجهاز المركزي للإحصاء	
23	مكتب المنسق المقيم	
24	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
25	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	
26	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	
27	المنظمة الدولية للهجرة	
28	وحدة التنمية المستدامة، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	جمهورية السودان
29	مفوضية العون الإنساني	
30	مكتب المنسق المقيم	
31	وزارة التخطيط/مركز التنسيق لجامعة الدول العربية في لجنة التنمية المستدامة	جمهورية اليمن
32	وحدة إدارة شؤون المعسكرات، وزارة التخطيط	
33	المنظمة الدولية للهجرة	

المرفق 4

تعاريف المصطلحات الرئيسية

وضع الفريق الأساسي التعاريف التالية للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية المستخدمة في جميع مراحل المشروع البحثي.

أ) **الدول المتأثرة بالنزاعات** (بما فيها الدول المتضررة من النزاعات، والدول المجاورة للدول المتضررة من النزاعات، والدول ما بعد النزاع).

ب) **عدم إهمال أحد**

تعرف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هذا المصطلح على النحوين التاليين:

وعد التحول المحوري لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وهو يمثل التزاماً قاطعاً من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وإنهاء التمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة والضعف التي تتسبب بإهمال الناس وتعيق إمكانات الأفراد والإنسانية ككل[2].

ج) **الأمن البشري**

في دليل الأمن البشري، يُعرِّف صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري هذا الدليل على النحو التالي[3]:

إطار تحليلي متعدد الأبعاد يمكن أن يساعد منظومة الأمم المتحدة على تقييم ووضع وتنفيذ استجابات متكاملة لمجموعة واسعة من القضايا المعقدة التي تتطلب مدخلات مشتركة من منظومة الأمم المتحدة، بالشراكة مع الحكومات والكيانات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

ويستند نهج الأمن البشري إلى إطار مشترك أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/66/290 في 10 أيلول/سبتمبر 2012. ويتضمن هذا الإطار المبادئ التالية[4]:

- محوره الإنسان: التركيز على مجموعة واسعة من المواقف التي تهدد بقاء الأفراد وسبل عيشهم وكرامتهم. وبالاستناد إلى تحليل محلّي معمق ومصنف، يتيح التركيز على نهج الأمن البشري دمج وجهات النظر والأولويات المحلية في السياسات والخطط الوطنية والإقليمية والعالمية.

[2] مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. https://unsdg.un.org/2030-agenda/universal-values/leave-no-one-behind.

[3] صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري (2016). دليل الأمن البشري، نهج متكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمجالات ذات الأولوية للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. https://www.un.org/humansecurity/wp-content/uploads/2017/10/h2.pdf.

[4] المرجع نفسه.

- شامل: معالجة الأسباب الجذرية للتهديدات التي غالباً ما تكون معقدة ومتداخلة وتأثيرها على الناس. ويركز منظور الأمن البشري تركيزاً كبيراً على الاستجابات المتعددة القطاعات/متعددة ذوي الصلة المعنيين من أجل النهوض بحلول متكاملة ولها الأولوية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- محدَّد السياق: إقراراً بأنه لا يوجد «نهج واحد يناسب الجميع» في التصدي للتحديات والمخاطر التي تهدد الظروف البشرية، يركز نهج الأمن البشري على التباينات الخاصة بالسياق، بما في ذلك اختلاف قدرات الناس، بما فيها المجتمع المدني والحكومات.
- المنحى الوقائي: يتجاوز الأمن البشري سبل الانتصاف القصيرة الأجل من خلال تعزيز الحلول الطويلة الأجل الرامية إلى الاستدامة والقدرة على الصمود.
- الحماية والتمكين: تطبيق نهج الأمن البشري يجمع بين جهود توفير السلامة العامة وتعزيز سيادة القانون وإنعاش الاقتصاد وضمان توفير الخدمات الأساسية، وبين بناء القدرة على الصمود وتمكين الأفراد من المساهمة في إرساء السلام والازدهار على المستوى الفردي ومستوى المجتمعات المحلية.
- هذه المبادئ الخمسة مترابطة وتعزز بعضها ولا يمكن تحقيقها كأهداف منفصلة. ومن الضروري التأكيد على أن العمل معاً في سياق الأمن البشري ينطوي على إقرار بأهمية الشراكات الفعالة حيث توحد الكيانات المختلفة نقاط قوتها لخلق تآزرات يمكن أن تحقق تأثيراً أكبر بكثير في مواجهة التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد المطروحة حالياً.

د) أساليب العمل الجديدة، والنتائج الجماعية، والترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام

- **أساليب العمل الجديدة:** تدعو إلى التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية لتحقيق نتائج جماعية. ويوصف هذا النهج أنه نهج عمل يقوم على أساس الميزة النسبية لمختلف الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ونحو تحقيق نتائج جماعية[5].
- **النتائج الجماعية:** باعتباره أحد الالتزامات الأساسية لأساليب العمل الجديدة، يتم تعريفه على النحو التالي:

  نتيجة ملموسة وقابلة للقياس، تريد الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنيّة تحقيقها معاً على مدى فترة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات، للحد من احتياجات الناس والمخاطر التي يتعرضون لها ومواطن ضعفهم وزيادة قدرتهم على الصمود[6].

- **الترابط بين القضايا الإنسانية وقضايا التنمية والسلام HDPN:** أتى هذا النهج نتيجة توافق في الآراء في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني (WHS) في عام 2016. ويؤكد على ضرورة تعاون الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية والسلمية على نحو فعال، وأن تعمل معاً في مجال التحليل وجمع البيانات وأطر التخطيط المتعددة السنوات. وهي معنية بتحقيق نتائج جماعية[7].

هـ) النزوح

- **النازحون داخلياً:** يُعرّفون من خلال المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، 1998 على النحو التالي:

  يُقصد بالنازحين داخلياً «الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين اضطروا أو أجبروا على الفرار أو على ترك ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة، نتيجة لنزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، أو سعياً إلى تفادي آثارها، ولم يعبروا حدود دولة معترف بها دولياً»[8].

- **النزوح:** تعرف المنظمة الدولية للهجرة النزوح من حيث التنقل الداخلي والحركات عبر الحدود على النحو التالي:

  حركة الأشخاص الذين اضطروا أو أجبروا على الفرار أو على ترك ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولاسيما نتيجة لنزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر[9].

- **اللاجئ:** تُعرّف اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 اللاجئ على أنه:

  كل شخص يخشى عن حق من أن يضطهد بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته أو من انتمائه لمجموعة اجتماعية معينة أو بسبب معتقداته السياسية ويجد نفسه خارج الدولة التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع- بسبب خوفه- أو يخشى أن يعلن احتمائه بهذه الدولة. أو شخص لا يتمتع بجنسيته ويجد نفسه خارج الدولة محل إقامته العادية بسبب أحداث معينة- ولا يستطيع أو يخشى- العودة إليها[10].

[5] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2017). دليل أساليب العمل الجديدة. https://www.unocha.org/sites/unocha/files/NWOW%20Booklet%20low%20res.002_0.pdf.

[6] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2018). النتائج الجماعية، تفعيل أساليب العمل الجديدة. https://www.agendaforhumanity.org/sites/default/files/resources/2018/Apr/OCHA%20Collective%20Outcomes%20April%202018.pdf.

[7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جنيف، الشراكات. https://www.europe.undp.org/content/geneva/en/home/partnerships/humanitarian-development-and-protracted-in-nexus-emergencies.html.

[8] مركز رصد التشرد الداخلي https://www.internal-displacement.org/internal-displacement.

[9] مسرد المنظمة الدولية للهجرة حول الهجرة (2018). https://publications.iom.int/system/files/pdf/iml_34_glossary.pdf.

[10] اتفاقية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبروتوكولها المتعلقان بوضع اللاجئين https://www.unhcr.org/3b66c2aa10.html.

المراجع

الأمم المتحدة، الجمعية العامة (2001). الاحتفال باليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية، اتخذته الجمعية العامة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الدورة السادسة والخمسون، A/RES/56/4.

_____ (2012). متابعة الفقرة 143 المتعلقة بمفهوم الأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، اتخذته الجمعية العامة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2012، الدورة السادسة والستون، A/RES/66/290.

_____ (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، اتخذته الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، الدورة السبعون، A/RES/70/1.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2013). تقرير مقومات الحكم في الدول العربية: التحديات في دولةان التحول نحو الديمقراطية.E/ESCWA/ECRI/2013/4 . بيروت.

_____ (2015). النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية، الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، العدد 4. .E/ESCWA/ECRI/2015/2 بيروت.

_____ (2016). الحوكمة والتحولات المؤسسية في الدول العربية التي تشهد نزاعات، تقرير الحوكمة في الدول العربية، العدد 2. .E/ESCWA/ECRI/2016/1 بيروت.

_____ (2017). التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية. E/ESCWA/ECW/2017/3. بيروت.

_____ (2018أ). تداعيات النزاع على التنمية البشرية من الطفولة الى سن الرشد أدلة من المنطقة العربية، اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات. E/ESCWA/ECRI/2017/2. بيروت.

_____ (2018ب). تقرير الحوكمة في المنطقة العربية، العدد الثالث: التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع نحو مجتمعات سلمية وإدماجيه ومؤسسات خاضعة للمساءلة. E/ESCWA/ECRI/2017/4. بيروت.

_____ (2018ج). الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية، تقرير السكان والتنمية، العدد الثامن. E/ESCWA/SDD/2017/3. بيروت.

_____ (2018د). رصد أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات: تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية. E/ESCWA/ECRI/2017/3. بيروت.

_____ (2019أ). التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية. E/ESCWA/SDPD/2019/2. بيروت.

_____ (2019ب). ملاجئ النساء الناجيات من العنف: توافرها وإمكانية الوصول اليها في المنطقة العربية. E/ESCWA/ECW/2019/5. بيروت.

_____ (2020أ). آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية./E/ESCWA/2020/Policy Brief.4. بيروت.

_____ (2020ب). آثار جائحة كوفيد-19 على المنطقة العربية الشحيحة بالمياه. E/ESCWA/2020/Policy Brief.5. بيروت.

_____ (2020ج). فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية. E/ESCWA/CL.3.SEP/2020/Policy Brief.1. بيروت.

_____ (2020د). فيروس كورونا: التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية. E/ESCWA/CL3.SEP/2020/Policy Brief.2. بيروت.

_____ (2020ه). كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، تموز/يوليو 2020. E/ESCWA/2020/Brief Policy.6. بيروت.

_____ (2020و). الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا./E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.5. بيروت.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجامعة الدول العربية (2013). التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015. .E/ESCWA/EDGD/2013/1 بيروت.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وآخرون (2017أ). التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ، التقرير الرئيسي./E/ESCWA/SDPD/2017/RICCAR/Report. بيروت.

_____ (2017ب). التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد. E/ESCWA/EDID/2017/2. بيروت.

الأمم المتحدة، مجلس الأمن (2015). القرار 2253 (2015)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7587 المعقودة في 17 كانون الأول/ديسمبر (2015) S/RES/2253. 2015.

_____ (2016). القرار 2331 (2016)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7847، المعقودة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2016..(2016) S/RES/2331

_____ (2019أ). حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، تقرير الأمين العام. 373/2019/S، 7 أيار/مايو 2019.

_____ (2019ب). العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، تقرير الأمين العام. 280/2019/S، 29 آذار/مارس 2019.

_____ (2020). العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، تقرير الأمين العام. S/2020/487، 3 حزيران/يونيو 2020.

إيجلاند، جان، أديلي هارمر، وآبي ستودارد (2011). أن تظل وتعمل: ممارسة جيدة للعاملين الإنسانيين في البيئات الأمنية المعقدة. سلسلة السياسات والدراسات. نيويورك: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009). التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية. تقرير التنمية البشرية لعام 2009. نيويورك.

_____ (2019). ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، تقرير التنمية البشرية لعام 2019. نيويورك.

البنك الدولي (2016أ). بالأرقام: تكلفة الحرب والسلام في الشرق الأوسط، 4 شباط/فبراير. https:// www.albankaldawli.org/ar/news/ feature/2016/02/03/by-the-numbers-the-cost-of-war-and-peace-in-mena.

_____ (2016ب). مجموعة البنك الدولي ووزارة الزراعة بالسودان يدشّنان تقرير تمكين العمل الزراعي، 16 أيار/مايو.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2018). لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي 2019. نيويورك.

_____ (2019). اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2020. نيويورك.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020أ). تأثيرات جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية من خلال عدسة منظمات المجتمع المدني النسائية.

_____ (2020ب). تقييم سريع حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة.

Achieng, Syprose, and others (2014). How to deal with people in post displacement-reintegration: The welcoming capacity approach. Land and Water Division Working Paper 7 (March 2014). Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.

Bouché, Nathalie Milbach (2019). Perspectives on SDG-based resilience planning in the Arab Region. Working Paper (June). Amman: United Nations Development Program.

Dahlum, Sirianne; and others (2020). The conflict -- inequality trap? How internal armed conflict affects horizontal inequality. Background Paper for Human Development Report 2019, No. 2 (November). New York: United Nations Development Programme.

Emirates Diplomatic Academy (EDA), and Sustainable Development Solutions Network (2019). SDG Index and Dashboards 2019: Arab Region. Available at https://s3.amazonaws.com/ sustainabledevelopment.report/2019/2019_ arab_region_index_and_dashboards.pdf.

Field, Christopher B., and others, eds. (2014). Part A: Global and sectoral aspects - Working Group II contribution to the fifth assessment report of the intergovernmental panel on climate change. In Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability, Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge, United Kingdom, New York, NY: Cambridge University Press.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2005). Access to rural land and land administration after violent conflicts. FAO Land Tenure Studies, No. 8. Rome.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), and World Bank (2018). Water Management in Fragile Systems Building Resilience to Shocks and Protracted Crisis in the Middle East and North Africa, Discussion Paper. Cairo.

Gatti, Roberta, and others (2014). Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa. Washington, D.C.: World Bank, International Bank for Reconstruction and Development.

International Labor Organization (ILO) (2014). Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and their Employment Profile. Beirut.

_____ (2020). Global Employment Trends for Youth 2020: Technology and the Future of Jobs. Geneva.

International Peace Academy (2003). The regionalization of conflict and intervention. International Peace Academy Seminar Report, New York, Hotel Thayer, West Point, 5-9 May 2003. Available at https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/regionalization_of_conflict.pdf.

International Peace Institute (IPI) (2018). Reaching internally displaced persons to achieve the 2030 Agenda, Issue Brief (November). Available at https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2018/11/1811_IDPs-and-SDGs.pdf.

International Rescue Committee (IRC) (2019). Sustainable Development Goals, in crisis. Available at https://www.rescue.org/sites/default/files/document/3156/revisedsdgbriefer2019.pdf.

Johnston, Melissa, Jacqui True, and Zineb Benalla (2019). Gender Equality and Violent Extremism: A Research Agenda for Libya. New York: Monash University's Gender Peace and Security Centre; UN Women.

Kamrava, Mehran (2019). Chronic Insecurity in the Middle East: Causes and consequences. In The Arab World Beyond Conflict, Zeina Azzam and Imad K. Harb, eds. Washington, D.C.: Arab Center Washington DC.

Kelley, Colin P., and others (2015). Climate change in the fertile crescent and implications of the recent Syrian drought. PNAS, vol. 112, No. 11 (March).

Luomi, M., Fuller, and others (2019). Arab Region SDG Index and Dashboards Report 2019. Abu Dhabi; New York: SDG Centre of Excellence for the Arab Region/Emirates Diplomatic Academy; and Sustainable Development Solutions Network. Accessed on 20 December 2019.

Looney, Robert (2006). Economic consequences of conflict: the rise of Iraq's informal economy. Journal of Economic Issues, vol. 40, No. 4 (December).

Marc, Alexandre (2016). Conflict and violence in the

Gleditsch, Nils Petter, and others (2002). Armed conflict 1946–2001: A new dataset. Journal of Peace Research, vol. 39, No. 5.

Goll, Edgar, Andre Uhl, and Jakob Zwiers (2019). Sustainable development in the MENA region. MENARA Future Notes, No. 20 (March). European Union.

Hickel, Marguerite Contat (2001). Protection of internally displaced persons affected by armed conflict: concept and challenges. International Review of the Red Cross, vol. 83, No. 843 (September).

Hoegh-Guldberg, Ove, and others (2018). Impacts of 1.5ºC Global Warming on Natural and Human Systems. In Global Warming of 1.5°C: An IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5°C Above Pre-Industrial Levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways, in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development, and Efforts to Eradicate Poverty, Valerie Masson-Delmotte and others, eds. Intergovernmental Panel on Climate Change.

Human Rights Watch (2016). "Growing Up without an Education": Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Lebanon. New York.

Imus, P. de, G. Pierre and B. Rother (2017). The Cost of Conflict: Middle East Strife is Exacting a Heavy Toll on Regional economies. Finance and Development. Accessed on 14 February 2020.

Institute for Economics and Peace (IEP) (2019). Global Peace Index 2019: Measuring peace in a Complex World. Sydney.

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) (2018). Global Report on Internal Displacement GRID 2018, Sub-Saharan Africa. Geneva.

_____ (2020a). GRID 2020: Global Report on Internal Displacement. Middle East and North Africa Overview. Geneva. Accessed on 15 March 2020.

_____ (2020b). Thematic Series: The ripple effect: economic impacts of internal displacement. Geneva.

International Institute for Strategic Studies (IISS) (2019). Armed Conflict Survey 2019. London.

how much climate change affects the risk of armed conflict, 12 June. Available at https://news.stanford.edu/2019/06/12/climate-change-cause-armed-conflict.

Samman, Emma and others (2018). SDG Progress: Fragility, Crisis and Leaving No One behind. London: Overseas Development Institute.

Serageldin, Mona, François Vigier, and Maren Larsen (2014). World Migration Report 2015: Urban Migration Trends in the Middle East and North Africa Region and the Challenge of Conflict-Induced Displacement. Background Paper, December 2014. Geneva: International Organization for Migration.

The Social Science Research council (n.d.). Understanding violent conflict: strengthening the evidence base to better understand the complexities of violent conflict. Available at https://www.ssrc.org/programs/view/understanding-violent-conflict/.

Somalia (2020). Draft Proposals for the Further Strengthening of Somalia's Aid Architecture. Unpublished.

Stewart, Frances (2015). Employment in Conflict and Post-Conflict Situations. UNDP Technical Report, 2015 Think Piece. New York: United Nations Development Programme.

Strand, Håvard, and others (2019). Trends in armed conflict, 1946–2018. Conflict Trends Policy Brief, No. 3. OSLO: Peace Research Institute.

United Nations (n.d.a). High-Level Political Forum on Sustainable Development. Summary by the President of the Economic and Social Council of the high-level political forum on sustainable development convened under the auspices of the Council at its 2020 session. Accessed on 1 October 2020.

_____ (n.d.b). Voluntary National Reviews. Accessed on 10 February 2020.

_____ (n.d.c) Sustainable Development Goals Knowledge Platform https://sustainabledevelopment.un.org/sdinaction. Accessed on 23 September 2020.

_____ (n.d.d). United Nations Development Group. Common Country Analysis. UNDAF Guidance. Accessed on 23 September 2020.

_____ (2020a) A UN framework for the immediate socio-economic response to COVID-19. Accessed on 3 October 2020.

21st Century current trends as observed in empirical research and statistics. World Bank Group.

McNeish, Hannah (2014). $213bn illegal wildlife and charcoal trade 'funding global terror groups. The Guardian, 24 June. Available at https://www.theguardian.com/environment/2014/jun/24/illegal-wildlife-charcoal-trade-funding-global-terror-groups.

Moyer, Jonathan D., and others (2019). Assessing the Impact of War in Yemen on Achieving the Sustainable Development Goals. Sana'a: United Nations Development Programme.

Nellemann, C., and others, eds. (2016). The Rise of Environmental Crime: A Growing Threat to Natural Resources Peace, Development and Security - A UNEP-INTERPOL Rapid Response Assessment. United Nations Environment Programme; RHIPTO Rapid Response–Norwegian Center for Global Analyses.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (n.d.). Women's human rights and gender-related concerns in situations of conflict and instability. Available at https://www.ohchr.org/EN/Issues/Women/WRGS/Pages/PeaceAndSecurity.aspx.

_____ (2020). UN experts call on Iraq to investigate attacks on women human rights defenders, 2 October. Available at https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26339&LangID=E.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (2018). Country case studies: Building economic resilience in Lebanon and Libya. MENA-OECD Economic Resilience Task Force, Background note. Islamic Development Bank, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia, 4-5 December 2018.

PAX for Peace (2017). Living Under a Black Sky: Conflict Pollution and Environmental Health Concerns in Iraq. The Netherlands.

Ratnayake R. and others (2008). The Many Victims of War: Indirect Conflict Deaths. In Global Burden of Armed Violence, Geneva Declaration Secretariat, Geneva, pp. 31-48. Accessed on 22 March 2020.

Ryan, Devon (2019). Stanford-led study investigates

Communities in the Arab Region. Amman: Bureau for Arab States.

United Nations Development Programme, and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) (2019). Global Multidimensional Poverty Index 2019: Illuminating Inequalities.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2018). Illicit Financial Flows in the Arab Region. E/ESCWA/EDID/2018/TP.1. Beirut.

United Nations Environment Programme (UNEP) (2009). From Conflict to Peacebuilding: The Role of Natural Resources and the Environment. Nairobi.

_____ (2016). Protection of the environment in areas affected by armed conflict (UNEP/EA.2/Res.15). United Nations Environment Assembly of the United Nations Environment Programme, Second Session, Nairobi, 23-27 March.

_____ (2019). Curbing negative environmental impacts of war and armed conflict, 5 November. Available at https://www.unenvironment.org/news-and-stories/statements/curbing-negative-environmental-impacts-war-and-armed-conflict.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) (2020). Policy brief: Violence against Women and Girls and Covid-19 in the Arab Region.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), United Nations Development Programme (UNDP), and UN Team of Experts on the Rule of Law and Sexual Violence in Conflict (2018). Accountability for Sexual Violence in Conflict: Identifying Gaps in Theory and Practice of National Jurisdictions in the Arab Region. UN Women.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2019). Global Trends: Forced Displacement in 2018. Geneva.

_____ (2020a). Global Trends: Forced Displacement in 2019.

_____ (2020b). Operational Portal Refugee Situations, Syria Regional Refugee Response. Available at https://data2.unhcr.org/en/situations/syria.

_____ (2020b). World Economic Situation and Prospects 2020. New York.

_____ (2019a). The Sustainable Development Goals Report.

_____ (2019b). United Nations Sustainable Development Cooperation Framework Internal Guidance. Accessed on 3 October 2020.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2013). Female Genital Mutilation/Cutting: A Statistical Overview and Exploration of the Dynamics of Change. New York.

_____ (2015). Education under fire, how conflict in the Middle East is depriving children of their schooling (3 September). Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EDUCATION_FINAL_English.pdf.

UNICEF and International Center for Research on Women (ICRW) (2017). Child Marriage in the Middle East and North Africa. Amman: UNICEF Regional Office for Middle East and North Africa.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA) (2018). Metadata for Indicator 16.4.1: Total value of inward and outward illicit financial flows (in current USD). Available at https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-16-04-01.pdf.

United Nations Department of Political Affairs (DPA), and United Nations Environmental Programme (UNEP) (2015). Natural Resources and Conflict. A guide or Mediation Practitioners. Series Report, No. 6. New York.

United Nations Development Operations Coordination Office (2016). MAPS – A common approach to the UNDG's policy support to the SDGs - An update on implementation. Available at https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/doco-summary-brief-on-maps-march2016.pdf.

United Nations Development Programme (UNDP) (1994). Human Development Report. New York.

_____ (2016). UNDP Offer on SDG Implementation in Fragile States. New York.

_____ (2018). SDG Achievement in Crisis Contexts: Climate Change, Energy and Nature Based Solutions for Crisis Affected

Nations.

World Bank (2018a). Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington, D.C. Accessed on 22 September 2019.

_____ (2018b). Agriculture remains key to Somalia's economic growth and poverty reduction (28 March). Mogadishu. Available at https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/03/28/agriculture-remains-key-to-somalias-economic-growth-and-poverty-reduction.

_____ (2020). Fragility, Conflict and Violence. Available at https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence. Accessed on October 2020.

World Health Organization (WHO) (2013). Global and Regional Estimates of Violence Against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence. Geneva.

Zeender, Greta (2018). The Sustainable Development Goals and IDPs. Forced Migration Review, Issue 59. Available at https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/en/zeender.pdf.

قواعد البيانات

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). FAOSTAT Database. Accessed on 1 June 2020.

Global Initiative against Transnational Organized Crime (2018). Organized Crime and Illicit Flows at the Security Council. Accessed on 1 June 2020.

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) (n.d.). Global Internal Displacement Database. Available at https://www.internal-displacement.org/database. Accessed on 1 September 2020.

International Labour Organization (ILO) (2020). ILOSTAT Database. Accessed on 20 April 2020.

UCDP Dataset Download Center (n.d.). UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset. UCDP Battle-related Deaths Dataset.

United Nations Department of Economic and Social Affairs. Global SDG Indicators Database. Accessed on 4 May 2020.

_____ (2020c). Jordan: UNHCR Operational Update (October). Accessed on 20 October 2020.

_____ (2020d). Fact sheet: Lebanon (September). Accessed on 4 October 2020.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), United Nations Children's Fund (UNICEF), and World Food Programme (WFP) (2018). VASyR 2018: Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon. Beirut.

United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development (2019). Financing for Sustainable Development Report 2019. New York.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2017). Breaking the Impasse: Reducing Protracted Internal Displacement as a Collective Outcome. OCHA Policies and Studies Series. New York.

United Nations Secretary General (UNSG) (2018). Secretary-General's remarks to Security Council on the maintenance of international peace and security: The root causes of conflict – The role of natural resources, 16 October, available at https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2018-10-16/secretary-generals-remarks-security-council-maintenance.

United Nations Security Council (UNSC) (2016). Security Council Considers Illicit Charcoal Trade in Somalia, Tensions of Mineral Resources, Eritrea Actions on Issue of Djibouti War Prisoners. 7626th Meeting, 18 February 2016. Available at https://www.un.org/press/en/2016/sc12248.doc.htm.

_____ (2019). Highlights of the Security Council Practice 2019. Available at https://www.un.org/securitycouncil/content/highlights-2019-interactive.

United Nations Trust Fund for Human Security (n.d.a). Agenda 2030. Available at https://www.un.org/humansecurity/agenda-2030/.

_____ (n.d.b). What is Human Security. Available at https://www.un.org/humansecurity/what-is-human-security/.

Wenger, Carole, and Dalia Abulfotuh (2019). Rural Migration in the Near East and North Africa: Regional Trends. Cairo: Food and Agriculture Organization of the United

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2019). World Population Prospects (WPP) 2019 Database.

World Bank. Word Development Indicators Database. Accessed on 20 April 2020.

World Bank (2020). PovcalNet Database. Accessed on 1 June 2020.

World Health Organization (WHO) (n.d.). Surveillance System of Attacks on Health Care (SSA). Accessed on 1 June 2020.

الاستعراضات الوطنية الطوعية

High-level Political Forum on Sustainable Development (2019). Handbook for the preparation of the Voluntary National Reviews (VNRs). Accessed on 13 September 2020.

Iraq Voluntary National Review (2019). Accessed on 10 February 2020.

Jordan Voluntary National Review (2015). Accessed on 10 February 2020.

Lebanon Voluntary National Review (2018). Accessed on 10 February 2020.

Libya Voluntary National Review (2020). Arabic version. Accessed on 10 September 2020.

Sudan Voluntary National Review (2018). Accessed on 10 February 2020.

الحواشي

الفصل 1

1. Peace Research Institute OSLO (PRIO), 2019.
2. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2018.
3. World Bank, 2020.
4. المرجع نفسه.
5. PRIO, 2019.
6. المرجع نفسه.
7. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), n.d.
8. Kamrava, 2019.
9. الإسكوا، 2020ج.
10. A/RES/70/1.
11. United Nations Development Programme (UNDP), 2016; SDG Index and Dashboards Report 2016; Samman and others, 2018; International Rescue Committee (IRC), 2019.
12. المرجع نفسه.
13. IRC, 2019.
14. تشمل هذه التقارير: 2015 Arab Sustainable Development Report (ESCWA); the Report of the 2018 Arab Forum for Sustainable Development on Empowering People and Ensuring Inclusiveness and Equality in the Arab Region; The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in MENA (IMF); Refugee Crisis in MENA – Meeting the Development Challenges (World Bank); SDG Achievement in Crisis Contexts: Climate Change, Energy and Nature Based Solutions for Conflict Affected Communities in the Arab Region (UNDP); Transformation Towards Sustainable and Resilient Societies: Ecosystem Resilience for SDG Achievement and Human Security in the Arab Region (UNDP); Energy for Crisis Recovery: Solar Solutions for Crisis-Affected Communities in the Arab Region (UNDP); and Monitoring food security in countries with conflict situations: A Joint FAO/WFP update for the United Nations Security Council.
15. يمكن مراجعة المرفق 1 للاطلاع على قائمة أعضاء فريق العمل الإقليمي.
16. لم تجرَ مشاورات إلكترونية في الجمهورية العربية السورية. وبالتالي لم تدرج الدولة في تحليل آليات التنسيق والشراكة في الفصل 4 لأنه يستند بشكل أساسي إلى المعلومات المستقاة من المشاورات. وبشكل عام، يغطي التقرير النزوح في الجمهورية العربية السورية من ناحية تأثيره على البلدان المجاورة بما فيها الأردن ولبنان.
17. إن طبيعة النزاع والاحتلال تجعل حالة الأرض الفلسطينية المحتلة مميزة عن الحالات الأخرى التي يغطيها هذا التقرير. وبما أنه من الصعب إجراء مقارنات مع النزاعات الأخرى الجارية في المنطقة، فقد قرر فريق العمل الذي يقود إعداد التقرير عدم إدراج الأرض الفلسطينية المحتلة ضمن نطاقها. ومع ذلك، في هذا التقرير بعض الإشارات إلى وضع الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين كجزء من صورة أوسع لفهم حجم هذه الاحتياجات في المنطقة العربية.
18. يمكن مراجعة المرفق 2 للاطلاع على قائمة بأسماء الكيانات ونسخة من الاستبيان.
19. يمكن مراجعة المرفق 2 للاطلاع على قائمة بأسماء الكيانات ونسخة من دليل المشاورات الإلكترونية.
20. United Nations, n.d.a.
21. PRIO, 2019.
22. World Bank, 2018a.
23. Social Science Research Council, n.d.

24. International Peace Academy, 2003.
25. الإسكوا، 2015.
26. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 2020a.
27. Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), 2020b.
28. المرجع نفسه.
29. International Institute for Strategic Studies (IISS), 2019.
30. Marc, 2016.
31. UNHCR, 2020a.
32. UNHCR, 2020c.
33. UNHCR, 2020d.
34. IDMC, 2020a.
35. المرجع نفسه.
36. المرجع نفسه.
37. حسب تقديرات للحكومة اليمنية قدمت اثناء المشاورات الإلكترونية.
38. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019.
39. ILO, 2020.
40. UNDP, 2016.
41. Emirates Diplomatic Academy (EDA), and Sustainable Development Solutions Network. 2019; Goll, Uhl, and Zwiers, 2019; الإسكوا، 2018أ.
42. على سبيل المثال، لم تتوفر لدى اليمن وليبيا بيانات عن الهدف 1 (القضاء على الفقر) في حين لم تتوفر لدى الصومال بيانات عن الهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة). ومن الجدير بالذكر أنّ الدول الثماني المعنية لا تزال تواجه تحديات جسيمة وهائلة فيما يخص الأهداف المتبقية.
43. الإسكوا، 2018أ.
44. نتائج مُستخلصة من المشاورات الإلكترونية التي أجريت بين حزيران/يونيو وآب/أغسطس 2020 مع مختلف ذوي الصلة في سبع دول.
45. الاستعراضات الوطنية الطوعية هي جزء من متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها. وكما ورد في الفقرة 84 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يجري المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة استعراضات منتظمة وعلى أساس طوعي تقودها الدول وتشمل الدول المتقدمة النمو والنامية، وتوفر منبراً لإقامة الشراكات، بطرق منها مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات ذات الصلة المعنية. وتتيح الاستعراضات الوطنية الطوعية تبادل الخبرات، بما في ذلك التجارب الناجحة والتحديات والدروس المستفادة، بهدف التعجيل في تنفيذ خطة عام 2030. المصدر: Handbook for the preparation of the Voluntary National Reviews (VNRs).
46. United Nations, n.d.b.
47. Imus and Rother, 2017.
48. Ratnayake and others, 2008 . تعيق بعض العوامل قياس الوفيات غير المباشرة، مثل صعوبة تحديد المعدلات الأساسية للوفيات في مناطق النزاع المتوطّنة وعزو الوفيات غير المباشرة إلى النزاع.
49. S/2019/373.
50. UNHCR, 2020a.
51. "عدم إهمال أحد" هو الوعد التحويلي المركزي لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هذه الدليل التشغيلي لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ التزام خطة عام 2030 بهذا الوعد على المستوى الوطني. ويوفر الدليل نهجاً تدريجياً لتفعيل تعهد الدول الأعضاء بعدم إهمال أحد والوصول أولاً إلى من هم أكثر عرضةً للإهمال. يمكن مراجعة المرفق 1 للاطلاع على تعريف مفصّل.
52. على سبيل المثال، انعكس ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، عندما أصدر المعهد الدولي للسلام تقريراً موجزاً خاصاً بالنازحين داخلياً بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي. وأوصى الموجز بأن تقوم الدول التي تشهد أعلى مستويات من النزوح الداخلي بتلبية احتياجات النازحين داخلياً من خلال إدراج معلومات عنهم في استعراضاتها الوطنية الطوعية.
53. Zeender, 2018.
54. على سبيل المثال، ووفقاً لنشرة برنامج الأغذية العالمي لتحليل مواطن الضعف ورسم معالمه في اليمن رقم 52 (آذار/مارس- نيسان/أبريل 2020)، فإن مستويات الاستهلاك الغذائي الضعيف والقريب من الحد الأدنى بين النازحين أعلى بكثير من مستوياته بين السكان غير النازحين.
55. IRC, 2019.
56. Hickel, 2001.
57. UNDP, 1994.
58. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/91BAEEDBA50C6907C1256D19006A9353-chs-security-may03.pdf.
59. United Nations Trust Fund for Human Security n.d.a; n.d.b; A/RES/66/290.

الفصل 2

1. تُرفع المدخلات من المنتدى العربي للتنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة:
E/HLPF/2019/3/Add.3
E/ESCWA/RFSD/2018/6/Report
E/HLPF/2017/1/Add.5
E/HLPF/2016/3/Add.5
2. تناقش ركيزة الشراكة في فصول لاحقة.
3. وفق قاعدة بيانات UCDP/PRIO، يُعرف النزاع المسلح المُدوّل على أنه نزاع مسلح بين الحكومة وحزب غير حكومي، حيث يتلقى الجانب الحكومي، أو الطرف الآخر، أو كلا الطرفين، دعم بالقوات من الحكومات الأخرى التي تشارك بنشاط في النزاع.
4. المرجع نفسه.
5. S/2019/373.
6. المرجع نفسه.
7. الإسكوا، 2018أ.
8. S/2020/487؛ S/2019/280.
9. S/2020/487؛ S/RES/2331 (2016).
10. S/2019/280.
11. OHCHR, 2020.
12. World Health Organization (WHO), 2013.
13. الإسكوا، 2019ب.
14. UNICEF and ICRW, 2017.
15. المرجع نفسه.
16. UNICEF, 2013.
17. ويشمل النازحون قسراً اللاجئين الخاضعين لولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والنازحين داخلياً وطالبي اللجوء والفنزويليين النازحين في الخارج وغيرهم من المعنيين.
18. UNHCR, 2020b.

19. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والتوقعات السكانية في العالم لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. يمكن الاطلاع على UNHCR, 2020a; United Nations Department of Economic and social Affairs (DESA), 2019.
20. المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي لعام 1998، إذ تستند على المعايير القائمة في القانون الدولي، هي المعيار الدولي لحماية النازحين داخلياً. وهي تحدد حقوقهم والضمانات ذات الصلة لحمايتهم في كل مراحل النزوح، مثل الحق في الحياة، والكرامة، والسلامة البدنية والنفسية والمعنوية، والحرية، والأمن الشخصي، وغيرها من الحقوق. ومع أن المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي غير ملزمة، فقد أصبحت مرجعاً رسمياً عن كيفية استجابة الدول للنزوح الداخلي.
21. https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2020_eng_v2_final.pdf.
22. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من IDMC, 2020a 2019.
23. UNHCR, 2019.
24. Global Initiative against Transnational Organized Crime, 2018.
25. DESA, 2018 p.1.
26. United Nations Inter-Agency Task Force on Financing for Development, 2019.
27. الإسكوا، 2018ب.
28. الإسكوا، 2013؛ 2016؛ 2018ب.
29. قامت الإسكوا باحتساب تقديرات السكان من قاعدة بيانات التوقعات السكانية في العالم لعام 2019.
30. 1.90 دولار هو خط الفقر الدولي الذي يحدد هدف خطة عام 2030 المتمثل في إنهاء الفقر المدقع العالمي بحلول عام 2030. في حين أنّ 3.20 دولار هو خط فقر محدّث اقترحه البنك الدولي كخط فقر دولي أنسب لبلدان الدخل المتوسط الأدنى.
31. ESCWA and others, 2017b. يركز تقرير الفقر العربي المتعدد الأبعاد على الحرمان في ثلاثة أبعاد: الصحة والتعليم والظروف المعيشية. ويستخدم 12 مؤشراً، وتشمل الأمثلة على الحرمان: التعليم الابتدائي أو الثانوي ووفيات الأطفال والحرمان من الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي.
32. الدول المدرجة في تقرير الفقر العربي المتعدد الأبعاد هي: الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان والعراق ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. ويبلغ مجموع سكان هذه الدول 286 مليون نسمة. ولا يشمل التقرير دولة فلسطين إلا في عنصر قياس فقر الأطفال.
33. لمزيد من التفاصيل حول منهجية ونتائج تقرير الفقر المتعدد الأبعاد، يمكن الاطلاع على الإسكوا وآخرون، 2017ب.
34. UNHCR, UNICEF and World Food Programme (WFP), 2018.
35. الإسكوا، 2018ج.
36. UNICEF, 2015.
37. المرجع نفسه.
38. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019.
39. الإسكوا، 2017.
40. UNEP, 2009; DPA and UNEP, 2015.
41. UNEP, 2016; A/RES/56/4.
42. United Nations Secretary-General, 2018.
43. الإسكوا وآخرون، 2017أ.
44. المرجع نفسه.
45. المرجع نفسه.
46. Institute for Economics and Peace (IEP), 2019.
47. FAO and World Bank, 2018.
48. المرجع نفسه.
49. FAO and World Bank, 2018.
50. المرجع نفسه.
51. Serageldin, Vigier and Larsen, 2014.
52. Wenger and Abulfotuh, 2019.
53. Field and others, eds., 2014.
54. Kelley, Colin P., and others 2015.
55. IDMC, 2018.
56. S/RES/2253.
57. McNeish, 2014.
58. Nellemann and others, eds., 2016.
59. PAX for Peace, 2017.
60. المرجع نفسه.
61. الإسكوا وجامعة الدول العربية، 2013.
62. FAO, 2005.
63. المرجع نفسه.
64. Achieng and others, 2014.
65. IEP, 2019.
66. UNDP, 2018.
67. Moyer and others, 2019.
68. ILO, 2020.
69. Looney, 2006.
70. المرجع نفسه.

الفصل 3

1. في أيلول/سبتمبر 2019، دعا الأمين العام للأمم المتحدة جميع قطاعات المجتمع إلى الحشد لعقد من العمل على ثلاثة مستويات: العمل على المستوى العالمي لتأمين قيادة أكبر، والمزيد من الموارد، والحلول الأذكى لأهداف التنمية المستدامة؛ والعمل على المستوى المحلي الذي يدمج التحولات اللازمة في السياسات والميزانيات والمؤسسات والأطر التنظيمية للحكومات والمدن والسلطات المحلية؛ والعمل على مستوى الناس، بما فيهم الشباب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والنقابات والأوساط الأكاديمية، وذوو الصلة الآخرون، لتوليد حركة لا يمكن إيقافها تدفع باتجاه التحولات المطلوبة.

الفصل 4

1. United Nations, n.d.d.
2. كما هو مبين في الفصل 1، يشمل التقرير ثماني دول هي: الأردن؛ والجمهورية العربية السورية؛ والسودان؛ والصومال؛ والعراق؛ ولبنان؛ وليبيا؛ واليمن.
3. المدخلات الواردة من خلال الدراسة الاستقصائية التقييمية في كانون الثاني/يناير 2020.
4. المرجع نفسه.
5. United Nations Development Operations Coordination. Office, 2016
6. من خلال الدراسات الاستقصائية والمشاورات الإلكترونية، تمّ تحديد أطر أخرى قد تتطرق إلى أهداف التنمية المستدامة ولكنها مع ذلك قد وُضعت بهدف تنسيق الاستجابات الإنسانية و/أو الاجتماعية الاقتصادية مثل: خطة الاستجابة الإنسانية لمواجهة جائحة كوفيد-19، وخطط الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية.
7. المشاورات الإلكترونية في العراق – ذوو الصلة المعنيون 01.09.2020.
8. مشروع مقترحات لزيادة تعزيز هيكل المعونة في الصومال، أعدته حكومة الصومال الاتحادية، آذار/مارس 2020، المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
9. الاستعراض الوطني الطوعي في العراق، 2019.
10. الاستعراض الوطني الطوعي في الأردن لعام 2015، والمدخلات الواردة من خلال الدراسة الاستقصائية التقييمية.
11. المدخلات الواردة من خلال الدراسة الاستقصائية مع ذوي الصلة المتعددين في كانون الثاني/يناير 2020، والمشاورات الإلكترونية في الأردن - منظمات المجتمع المدني في 22.07.2020.
12. المدخلات الواردة من خلال المشاورات الإلكترونية في الأردن - منظمات المجتمع المدني في 22.07.2020.
13. الاستعراض الوطني الطوعي في لبنان، 2018؛ والمدخلات الواردة من خلال المشاورات الإلكترونية في لبنان- ذوو الصلة المتعددون في 23.06.2020 و20.07.2020.
14. المدخلات الواردة من خلال المشاورات الإلكترونية في لبنان – ذوو الصلة المتعددون في 23.06.2020 و27.07.2020.
15. http://sdglebanon.pcm.gov.lb/.
16. المدخلات الواردة من خلال المشاورات الإلكترونية في ليبيا - ذوو الصلة المتعددون في 21.07.2020 و27.07.2020؛ والاستعراض الوطني الطوعي الأول لليبيا 2020.
17. المدخلات الواردة من خلال المشاورات الإلكترونية في ليبيا - ذوو الصلة المتعددون في 21.07.2020.
18. الشكل من الاستعراض الوطني الطوعي لليبيا، صفحة 12.
19. المدخلات الواردة من خلال المشاورات الإلكترونية في ليبيا - ذوو الصلة المتعددون في 22.07.2020.
20. المدخلات الواردة من خلال الدراسة الاستقصائية التقييمية والمشاورات الإلكترونية مع الممثلين عن ذوي الصلة المتعددين في 08.08.2020 و13.08.2020؛ والاستعراض الوطني الطوعي الأول في السودان 2018
21. المدخلات الواردة من الدراسة الاستقصائية في كانون الثاني/يناير 2020.
22. المشاورات الإلكترونية في السودان - ذوو الصلة المتعددون في 13.08.2020.
23. المرجع نفسه.
24. المشاورات الإلكترونية في اليمن - ذوو الصلة المتعددون في 08.07.2020؛ المشاورات الإلكترونية في اليمن 2 - الأمم المتحدة في 11.08.2020؛ الردود على الدراسة الاستقصائية من وكالات الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير-شباط/فبراير 2020.
25. المشاورات الإلكترونية في الدولة F - ما بعد النزاع – ممثل عن ذوي الصلة المتعددين في 13.08.2020.
26. المشاورات الإلكترونية في الدولة B - متأثرة بنزاع - ممثل عن الأمم المتحدة في 16.06.2020.
27. المشاورات الإلكترونية في الدولة B - متأثرة بنزاع - ممثل عن الأمم المتحدة في 16.06.2020.
28. المشاورات الإلكترونية في الدولة A - في نزاع - ممثل عن الأمم المتحدة في 15.06.2020.
29. المشاورات الإلكترونية في الدولة D – في نزاع – ممثل عن ذوي الصلة المتعددين في 27.07.2020.
30. UNDP, 2019.
31. المشاورات الإلكترونية في الدولة F - ما بعد النزاع – ممثل عن ذوي الصلة المتعددين في 13.08.2020.
32. المشاورات الإلكترونية في الدولة C - متأثرة بنزاع - ممثل عن ذوي الصلة المتعددين في 23.06.2020.
33. المشاورات الإلكترونية في الدولة B - متأثرة بنزاع - ممثل عن فريق تفكير منظمات المجتمع المدني في 22.07.2020.
34. المشاورات الإلكترونية في الدولة G – في نزاع – ممثل عن الأمم المتحدة في 11.08.2020.
35. المشاورات الإلكترونية في الدولة D – في نزاع – ممثل عن ذوي الصلة المتعددين في 21.07.2020؛ المشاورات الإلكترونية في الدولة G – في نزاع - ممثل عن الأمم المتحدة في 11.08.2020؛ المشاورات الإلكترونية في الدولة G – في نزاع - ممثل عن ذوي الصلة المتعددين في 30.08.2020.
36. المشاورات الإلكترونية في الدولة G – في نزاع - ممثل عن الأمم المتحدة في 11.08.2020.
37. المشاورات الإلكترونية في الدولة B - متأثرة بنزاع - ممثل عن فريق تفكير منظمات المجتمع المدني في 22.07.2020.
38. المشاورات الإلكترونية مع ممثلي ذوي الصلة المتعددين في الدول التي تشهد نزاعات.
39. المشاورات الإلكترونية في الدولة A – في نزاع - ممثل عن الأمم المتحدة في 16.06.2020؛ المشاورات الإلكترونية في الدولة D – في نزاع - ممثل عن الأمم المتحدة في 08.07.2020 و09.07.2020؛ المشاورات الإلكترونية في الدولة E – في نزاع - في 13.08.2020.
40. United Nations, 2019b.
41. المرجع نفسه.
42. المرجع نفسه.
43. United Nations, n.d.d.
44. United Nations, 2020a.
45. إيجلاند، هارمر، وستودارد، 2011.
46. Bouché, 2019.